



سلسلة مؤلفات
فضيلة الشيخ

٨٦

شريعة
مَنْظُومَةُ الْقَلَاءِ لِلْبَرْهَانِيَّةِ
فِي عَشْرِ أَلْفِ كَرَامَاتٍ

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ

مِنْ إِصْدَارَاتِ
مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِنْظُومَةُ الْقَلَائِدِ الْبَرْهَانِيَّةِ

فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية. ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

شرح منظومة القلائد البرهانية. / محمد بن صالح العثيمين - الرياض، ١٤٤١هـ

ص ٣٣٦ : ٢٤×١٧ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ٨٦)

ردمك: ٩٧٨-٩٩٦٠-٩٨١٩-٣-٢

١- العنوان

١- التراكات (فقه إسلامي).

١٤٢٩ / ٢٤٣٥

ديوي ٢٥٣، ٩٠١

رقم الإيداع: ٢٤٣٥ / ١٤٢٩

ردمك: ٩٧٨-٩٩٦٠-٩٨١٩-٣-٢

حقوق الطبع محفوظة

لِمُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثِمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيرياً بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة السادسة

١٤٤١هـ

يُطلب الكتاب من:

مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثِمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

المملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص. ب : ١٩٢٩

هاتف : ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - فاكس : ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جوال : ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جوال المبيعات : ٠٥٥٠٧٣٣٧٦٦

www.binothaimeen.net

info@binothaimeen.com

الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الذرة الدولية للطباعة والتوزيع

١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .

هاتف و فاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول : ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

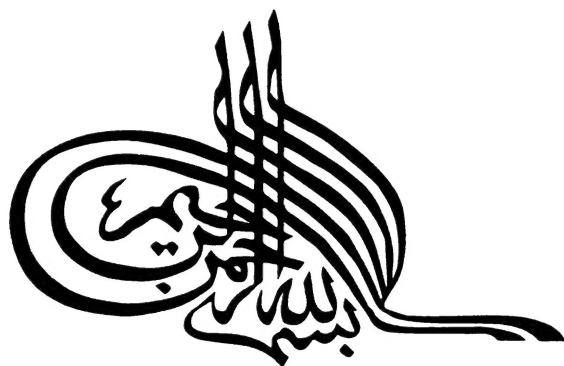


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْظُومَةُ الْقَلَائِدِ الْبَرْهَانِيَّةِ

فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا-.

أَمَّا بَعْدُ: فَلَقَدْ تَنَوَّعَتْ فِي مَجَالَاتِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَعَدَّدَتْ تِلْكَ الْجُهُودُ الْمُبَارَكَةُ الَّتِي قَامَ بِهَا صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي سَبِيلِ تَقْرِيبِ الْعِلْمِ لَطُلَّابِهِ وَالْعِنَايَةِ بِنَشْرِهِ وَتَدْرِيسِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ تَأْلِيفُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- كِتَابَيْنِ فِي عِلْمِ الْمَوَارِيثِ، كَانَ الْأَوَّلُ بِعُنْوَانِ (تَسْهِيلُ الْفَرَائِضِ)، وَالثَّانِي بِعُنْوَانِ (تَلْخِيصُ فَقْهِ الْفَرَائِضِ).

وكذا شروحاته المتعددة لبعض من المتون من مؤلفات العلماء السابقين -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي هَذَا الْفَنِّ الْمُهِّمِّ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ وَقَعَ اخْتِيَارُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- عَلَى (مَنْظُومَةِ الْقَلَائِدِ الْبُرْهَانِيَّةِ)، وَخَصَّهَا بِالشَّرْحِ فِي دُرُوسِهِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي كَانَ يَعْقِدُهَا -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي جَامِعَةِ بَمْدِينَةِ غُنَيْزَةٍ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُسَجَّلْ صَوْتِيًّا مِنْ شُرُوحَاتِهِ لَهَا سِوَى شَرْحَيْنِ اثْنَيْنِ، كَانَ الْأَوَّلُ عَامَ ١٤١٠ هـ، وَكَانَ الثَّانِي عَامَ ١٤١٧ هـ.

أَمَّا صَاحِبُ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ فَهُوَ الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهُ الْفَرَضِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ حِجَازِي بْنِ مُحَمَّدٍ الْبُرْهَانِيِّ الْحَلَبِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى عَامَ ١٢٠٥ هـ -تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِوَاسِعِ رَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ، وَأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ-^(١).

(١) انظر ترجمته في: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للشيخ عبد الرزاق البيطار (٣/ ١٢٧٥)،

وَقَدْ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ مَنْظُومَتِهِ هَذِهِ: إِنَّهُ بَالِغٌ فِي اخْتِصَارِهَا، وَحَرَّرَ أَقْوَالَهَا وَنَقَّحَهَا وَأَوْضَحَهَا حَتَّى غَدَتْ مِثْلَ قَلَائِدِ الدَّرَرِ -وهي كذلك- فَسَّأَهَا: (القلائد البرهانية).

وإنفاذاً للقواعد والضوابط والتوجيهات التي قرَّرها صاحبُ الفضيلة شيخنا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- لإخراجِ ثرائه العلميِّ، وسَعْيًا لتعميمِ النِّفْعِ بهَذَيْنِ الشَّرْحَيْنِ -بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى-، عَهَدَتْ مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْحَيَرِيَّةَ إِلَى الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ بَنْدَرِ بْنِ نَافِعِ الْعَبْدِيِّ -أَثَابَهُ اللَّهُ- لِلْعَمَلِ لِإِعْدَادِهِمَا لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَتَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِمَا، فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا.

ثُمَّ إِنَّمَا لِلْفَائِدَةِ أُدْرِجَ فِي خَاتِمَةِ الْكِتَابَةِ نَصَّانِ عِلْمِيَّانِ كَتَبَهُمَا بِقَلَمِهِ صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ شَيْخُنَا الشَّارِحُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ مُوَافِقًا لِمَرْضَاتِهِ نَافِعًا لِعِبَادِهِ، وَأَنْ يَجْزِيَ فَضِيلَةَ شَيْخِنَا عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ وَيُضَاعِفَ لَهُ الْمَثُوبَةَ وَالْأَجْرَ وَيُعْلِي دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ وَسَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ نَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

اللَّجْنَةُ الْعِلْمِيَّةُ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْحَيَرِيَّةِ

١٤٢٩/٢/٢٢ هـ



نُبْدَةُ مُخْتَصَرَةٍ عَنْ
 فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ
 ١٣٤٧ - ١٤٢١ هـ

نَسَبُهُ وَمَوْلَدُهُ:

هُوَ صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْمُحَقِّقُ، الْفَقِيهَ الْمَفْسِّرُ، الْوَرَعَ الزَّاهِدُ،
 مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ عَثِيمِينَ مِنَ الْوَهْبَةِ مِنْ بَنِي
 تَمِيمٍ.

وُلِدَ فِي لَيْلَةِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ، عَامَ (١٣٤٧ هـ)
 فِي عُنَيْزَةٍ - إِحْدَى مُحَافَظَاتِ الْقَصِيمِ - فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

نَشَأَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

أَلْحَقَهُ وَالِدُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِيَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَ جَدِّهِ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ
 مُعَلِّمِ الْقُرْآنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّامِغِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، ثُمَّ تَعَلَّمَ
 الْكِتَابَةَ، وَشَيْئًا مِنَ الْحِسَابِ، وَالنُّصُوصِ الْأَدَبِيَّةِ؛ فِي مَدْرَسَةِ الْأُسْتَاذِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ
 صَالِحِ الدَّامِغِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بِمَدْرَسَةِ مُعَلِّمِ الْقُرْآنِ الشَّيْخِ
 عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّحِيحَتَانِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حَيْثُ حَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَهُ عَنْ
 ظَهْرِ قَلْبٍ وَلَمَّا يَتَجَاوِزَ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ مِنْ عُمرِهِ بَعْدُ.

وَبَتَوَجُّهِهِ مِنَ وَالِدِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَقْبَلَ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَكَانَ

فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي^(١) - رحمه الله تعالى - يُدرّس العلوم الشرعية والعربية في الجامع الكبير بعنيزة، وقد رتب اثنين من طلبته الكبار^(٢) لتدريس المبتدئين من الطلبة، فانضم الشيخ إلى حلقة الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع - رحمه الله تعالى - حتى أدرك من العلم - في التوحيد، والفقه، والنحو - ما أدرك.

ثم جلس في حلقة شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله تعالى -، فدرّس عليه في التفسير، والحديث، والسيرة النبوية، والتوحيد، والفقه، والأصول، والفرائض، والنحو، وحفظ مختصرات المتن في هذه العلوم. ويعد فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله تعالى -

(١) ترجم له الكثيرون، وقد كان على جانب كبير من العلم الغزير والأخلاق الفاضلة وسعة الأفق والعناية البالغة بالتدريس والتأليف، فألف في التوحيد، والتفسير، والفقه، والحديث، والأصول، والآداب، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٣٧٦هـ).
انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٣/ ٢١٨-٢٧٣)، روضة الناظرين للقاضي (١/ ٢١٩).

(٢) هما الشيخان:

١ - الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع.
لازم شيخه عبد الرحمن السعدي ملازمة طويلة، حتى صار أكبر تلامذته، وتولى القضاء بعنيزة، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٣٨٧هـ).
انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٦/ ٧٨)، روضة الناظرين للقاضي (٢/ ٢٩١).

٢ - الشيخ علي بن حمد الصالحي.
لما رأى شيخه عبد الرحمن السعدي منه المثابرة في التحصيل، أمره أن يجلس لتدريس الصغار من الطلبة، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٤١٥هـ).
انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٥/ ١٨٠).

هُوَ شَيْخُهُ الْأَوَّلُ؛ إِذْ أَخَذَ عَنْهُ الْعِلْمَ -مَعْرِفَةً وَطَرِيقَةً- أَكْثَرَ مِمَّا أَخَذَ عَنْ غَيْرِهِ، وَتَأَثَّرَ بِمَنْهَجِهِ وَتَأَصَّلَ بِهِ، وَطَرِيقَةً تَدْرِيْسَهُ، وَاتَّبَاعَهُ لِلدَّلِيلِ.

وَعِنْدَمَا كَانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ عُدْوَانَ^(١) -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- قَاضِيًا فِي عُنْيَةِ قَرَأَ عَلَيْهِ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ، كَمَا قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيْفِي^(٢) -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي النَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ أَثْنَاءَ وُجُودِهِ مُدَرِّسًا فِي تِلْكَ الْمَدِينَةِ.

وَلَمَّا فُتِحَ الْمَعْهَدُ الْعِلْمِيُّ فِي الرِّيَاضِ أَشَارَ عَلَيْهِ بَعْضُ إِخْوَانِهِ^(٣) أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فَاسْتَأْذَنَ شَيْخَهُ الْعَلَّامَةَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، وَالتَّحَقَّقَ بِالْمَعْهَدِ عَامِي (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

وَلَقَدْ انْتَفَعَ -خِلَالَ السَّنَتَيْنِ اللَّتَيْنِ انْتَضَمَ فِيهِمَا فِي مَعْهَدِ الرِّيَاضِ الْعِلْمِيِّ- بِالْعُلَمَاءِ الَّذِينَ كَانُوا يُدَرِّسُونَ فِيهِ حِينَئِذٍ، وَمِنْهُمْ: الْعَلَّامَةُ الْمُفَسِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْقِيْطِيُّ^(٤)، وَالشَّيْخُ الْفَقِيْهَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ نَاصِرِ بْنِ رَشِيدٍ^(٥)، وَالشَّيْخُ

(١) توفي -رحمه الله تعالى- عام (١٣٧٤هـ).

انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبَّسَّام (٣/ ١٣٠)، روضة الناظرين للقاضي (٢١٥/١).

(٢) ولد في مصر، وتلقى تعليمه في الجامع الأزهر، وقدم إلى المملكة عام (١٣٦٨هـ)، ودَّرَسَ فِي مَنَاطِقَ شَتَّى مِنَ الْمَمْلَكَةِ، ثُمَّ اخْتِيرَ عَضْوًا بِهَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، تَوَفَّى -رحمه الله تعالى- عام (١٤١٥هـ). انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبَّسَّام (٣/ ٢٧٥).

(٣) هُوَ الشَّيْخُ عَلِيٌّ بْنُ حَمْدِ الصَّالِحِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

(٤) نَشَأَ وَتَعَلَّمَ فِي شَنْقِيْطٍ مِنْ بِلَادِ مَوْرِيْتَانِيَا، ثُمَّ قَدِمَ إِلَى الْمَمْلَكَةِ لِلْحُجِّ عَامَ (١٣٦٧هـ)، وَتَوَلَّى التَّدْرِيسَ فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ بِالرِّيَاضِ، ثُمَّ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ وَالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَاخْتِيرَ عَضْوًا بِهَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، تَوَفَّى -رحمه الله تعالى- عام (١٣٩٣هـ).

انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبَّسَّام (٦/ ٣٧١).

(٥) نَشَأَ فِي الرَّسِّ إِحْدَى مَحَافِظَاتِ الْقَصِيْمِ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الرِّيَاضِ، وَدَّرَسَ بِالْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ، وَتَوَجَّهَ

المُحَدَّث عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْإِفْرِيقِيُّ^(١) - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -.

وفي أثناء ذلك اتَّصَلَ بِسَاحَةِ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ^(٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، فَقَرَأَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ: مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَمِنْ رَسَائِلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ؛ وَانْتَفَعَ بِهِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَالنَّظَرِ فِي آرَاءِ فُقَهَاءِ الْمَذَاهِبِ وَالْمُقَارَنَةِ بَيْنَهَا، وَيُعَدُّ سَاحَةَ الشَّيْخِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هُوَ شَيْخُهُ الثَّانِي فِي التَّحْصِيلِ وَالتَّأَثُّرِ بِهِ.

ثُمَّ عَادَ إِلَى عُيُوزَةِ عَامِ (١٣٧٤هـ)، وَصَارَ يَدْرُسُ عَلَى شَيْخِهِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ، وَيُتَابِعُ دِرَاسَتَهُ انْتِسَابًا فِي كُتَيْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ، حَتَّى نَالَ الشَّهَادَةَ الْعَالِيَةَ.

= للوعظ والإرشاد والتدريس بالمسجد الحرام والمعهد العلمي بمكة المكرمة، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٤٠٨هـ).

انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٣/ ٥٣١).

(١) نشأ في بلاد مالي بأفريقيا، ثم قدم للحج، وجاور بمكة والمدينة، وطلب العلم على علماء المسجد النبوي، ودرس بدار الحديث بالمدينة النبوية، وعُيِّن مُدَرِّسًا بِهَا، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٣٧٧هـ).

(٢) ترجم له الكثيرون، وأفردوا ترجمته في مؤلفات عديدة، تولى قضاء الحرج، ثم انتقل إلى الرياض للتدريس في المعهد العلمي ثم كلية الشريعة، إلى أن عُيِّن نَائِبًا لِرئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ثم رئيسًا لها، ثم مفتيًا عامًا للمملكة العربية السعودية، ورئيسًا لهيئة كبار العلماء، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٤٢٠هـ).

انظر ترجمته في: روضة الناظرين للقاضي (٣/ ١٤٤).

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- النَّجَابَةَ
وَسُرْعَةَ التَّحْصِيلِ الْعِلْمِيِّ فَشَجَّعَهُ عَلَى التَّدْرِيسِ وَهُوَ مَا زَالَ طَالِبًا فِي حَلَقَتِهِ، فَبَدَأَ
التَّدْرِيسَ عَامَ (١٣٧٠هـ) فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بَعْنِيزَةَ.

وَلَمَّا تَخَرَّجَ فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ فِي الرِّيَاضِ عَيَّنَ مُدَرِّسًا فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ بَعْنِيزَةَ
عَامَ (١٣٧٤هـ).

وَفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوفِّيَ شَيْخُهُ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ
-رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فَتَوَلَّى بَعْدَهُ إِمَامَةَ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ فِي عُنْيزَةَ، وَإِمَامَةَ الْعِيدَيْنِ فِيهَا،
وَالتَّدْرِيسَ فِي مَكْتَبَةِ عُنْيزَةَ الْوَطَنِيَّةِ التَّابِعَةِ لِلْجَامِعِ؛ وَهِيَ الَّتِي أَسَّسَهَا شَيْخُهُ
-رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- عَامَ (١٣٥٩هـ).

وَلَمَّا كَثُرَ الطُّلُبَةُ، وَصَارَتْ الْمَكْتَبَةُ لَا تَكْفِيهِمْ؛ بَدَأَ فَضِيلَتُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-
يُدْرُسُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ نَفْسَهُ، وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ الطُّلَّابُ وَتَوَافَدُوا مِنَ الْمَمْلَكَةِ
وغيرها؛ حَتَّى كَانُوا يَبْلُغُونَ الْمِائَاتِ فِي بَعْضِ الدَّرُوسِ، وَهَؤُلَاءِ يَدْرُسُونَ دِرَاسَةً
جَادَّةً بِهَدَفِ التَّحْصِيلِ الْعِلْمِيِّ، وَلَيْسَ لِمُجَرَّدِ الْإِسْتِمَاعِ. وَبَقِيَ عَلَى ذَلِكَ -إِمَامًا
وَخَطِيبًا وَمُدَرِّسًا- حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدَرِّسًا فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ مِنْ عَامِ (١٣٧٤هـ) إِلَى عَامِ (١٣٩٨هـ)
عِنْدَمَا انْتَقَلَ إِلَى التَّدْرِيسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ بِالْقَصِيمِ، التَّابِعَةِ
لِلْجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَظَلَّ أَسْتَاذًا فِيهَا حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى-.

وكان يُدرّس في المسجد الحرام والمسجد النبوي، في مواسم الحجّ ورمضان والإجازات الصيفية، منذ عام (١٤٠٢ هـ) حتى وفاته -رحمه الله تعالى-.

وللشيخ -رحمه الله تعالى- أسلوبٌ تعليميٌّ فريدٌ في جودته ونجاحه، فهو يناقش طلابه ويتقبل أسئلتهم، ويلقي الدروس والمحاضرات بهمة عالية ونفس مطمئنة واثقة، مُبتَهجًا بنشره للعلم وتقريبه إلى الناس.

آثاره العلمية:

ظَهَرَتْ جُهودُهُ الْعَظِيمَةُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسِينَ عَامًا مِنَ الْعَطَاءِ وَالْبَذْلِ فِي نَشْرِ الْعِلْمِ وَالتَّدْرِيسِ وَالْوَعْظِ وَالْإِزْشَادِ وَالتَّوْجِيهِ وَإِلْقَاءِ الْمَحَاضِرَاتِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

وَلَقَدْ اِهْتَمَّ بِالتَّأْلِيفِ، وَتَحْرِيرِ الْفَتَاوَى وَالْأَجُوبَةِ، الَّتِي تَمَيَّزَتْ بِالتَّاصِيلِ الْعِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وَصَدَرَتْ لَهُ الْعَشْرَاتُ مِنَ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ وَالْمَحَاضِرَاتِ وَالْفَتَاوَى وَالْخُطَبِ وَاللِّقَاءَاتِ وَالْمَقَالَاتِ، كَمَا صَدَرَ لَهُ آفُ السَّاعَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الَّتِي سَجَلَتْ مُحَاضَرَاتِهِ وَخُطْبَتُهُ وَلِقَاءَاتِهِ وَبِرَاجِعَةِ الْإِذَاعِيَّةِ وَدُرُوسِهِ الْعِلْمِيَّةِ؛ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالشُّرُوحَاتِ الْمُتَمَيِّزَةِ لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَالسِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْمَثُونِ وَالْمَنْظُومَاتِ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ.

وَإِنْفَادًا لِلْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ وَالتَّوْجِيهَاتِ الَّتِي قَرَّرَهَا فَضِيلَتُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مَوْلَفَاتِهِ، وَرَسَائِلِهِ، وَدُرُوسِهِ، وَمُحَاضَرَاتِهِ، وَخُطْبَتِهِ، وَفَتَاوَاهُ، وَلِقَاءَاتِهِ؛ تَقُومُ مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْحَثَرِيَّةِ -بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ- بِوَاجِبِ وَشَرَفِ الْمَسْئُولِيَّةِ لِإِخْرَاجِ كَافَّةِ آثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعِنَايَةِ بِهَا.

وبناءً على توجيهاً - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - أنشئَ لَهُ مَوْقِعٌ خَاصٌّ عَلَى شَبَكَةِ الْمَعْلُومَاتِ الدَّوْلِيَّةِ^(١)، مِنْ أَجْلِ تَعْمِيمِ الْفَائِدَةِ الْمَرْجُوءَةِ - بِعَوْنِ اللهِ تَعَالَى -، وَتَقْدِيمِ جَمِيعِ آثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ مِنَ الْمَوْلاَفَاتِ وَالتَّسْجِيلَاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمَالُهُ وَجُهُدُهُ الْآخَرَى:

إِلَى جَانِبِ تِلْكَ الْجُهُودِ الْمُثْمِرَةِ فِي مَجَالَاتِ التَّدْرِيسِ وَالتَّأْلِيفِ وَالْإِمَامَةِ وَالْحَطَابَةِ وَالْإِفْتَاءِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - كَانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعْمَالٌ كَثِيرَةٌ مُوَفِّقَةٌ مِنْهَا:

■ عُضْوًا فِي هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، مِنْ عَامِ (١٤٠٧هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ.

■ عُضْوًا فِي الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ، فِي الْعَامَيْنِ الدَّرَاسِيَيْنِ (١٣٩٨ - ١٤٠٠هـ).

■ عُضْوًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ، بِفَرْعِ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْقَصِيمِ، وَرَئِيسًا لِقِسْمِ الْعَقِيدَةِ فِيهَا.

■ وَفِي آخِرِ فِتْرَةِ تَدْرِيسِهِ بِالْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ شَارَكَ فِي عُضُوبَةِ لَجْنَةِ الْخِطَطِ وَالْمَنَاهِجِ لِلْمَعَاهِدِ الْعِلْمِيَّةِ، وَأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الْكُتُبِ الْمَقْرَرَةِ فِيهَا.

■ عُضْوًا فِي لَجْنَةِ التَّوَعِيَةِ فِي مَوْسِمِ الْحَجِّ، مِنْ عَامِ (١٣٩٢هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -، حَيْثُ كَانَ يُلْقِي دُرُوسًا وَمُحَاضِرَاتٍ فِي مَكَّةَ وَالْمَشَاعِرِ، وَيُقْتَبَى فِي الْمَسَائِلِ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

- تَرَأَسَ جَمْعِيَّةٌ مَحْفِظُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْحَيَرِيَّةِ فِي عُنْيَةٍ مُنْذُ تَأْسِيسِهَا عَامَ (١٤٠٥ هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ.
- أَلْقَى مُحَاضِرَاتٍ عَدِيدَةً دَاخِلَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ عَلَى فِئَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ مِنَ النَّاسِ، كَمَا أَلْقَى مُحَاضِرَاتٍ عَبْرَ الْهَاتِفِ عَلَى تَجْمُعاتٍ وَمَرَاكِزِ إِسْلَامِيَّةٍ فِي جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْعَالَمِ.
- مِنْ عُلَمَاءِ الْمَمْلَكَةِ الْكِبَارِ الَّذِينَ يُجِيبُونَ عَلَى أَسْئَلَةِ الْمُسْتَفْسِرِينَ عَنِ الْأَحْكَامِ وَالْمَسَائِلِ؛ عَقِيدَةً وَشَرِيعَةً وَسُلُوكًا، وَذَلِكَ عَبْرَ الْبَرَامِجِ الْإِذَاعِيَّةِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، وَأَشْهَرُهَا بَرْنَامِجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرَبِ) مِنْ إِذَاعَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.
- نَذَرَ نَفْسَهُ لِلْإِجَابَةِ عَلَى أَسْئَلَةِ السَّائِلِينَ؛ مُهَاتِفَةً وَمُكَاتَبَةً وَمُشَافَهَةً.
- رَتَّبَ لِقَاءَاتٍ عِلْمِيَّةً مُجْدُولَةً، أُسْبُوعِيَّةً وَشَهْرِيَّةً وَسَنَوِيَّةً.
- شَارَكَ فِي الْعَدِيدِ مِنَ الْمُؤْتَمَرَاتِ الَّتِي عُقِدَتْ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.
- وَلَأنَّهُ يَهْتَمُّ بِالسُّلُوكِ التَّربَوِيِّ وَالْجَانِبِ الْوَعْظِيِّ اعْتَنَى بِتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وَإِرْشَادِهِمْ إِلَى سُلُوكِ الْمَنْهَجِ الْجَادِّ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَتَحْصِيلِهِ، وَعَمِلَ عَلَى اسْتِقْطَابِهِمْ وَالصَّبْرِ عَلَى تَعْلِيمِهِمْ وَتَحْمُلِ أَسْئَلَتِهِمْ الْكَثِيرَةِ الْمُتَنَوِّعَةِ، وَالِاهْتِمَامِ بِأُمُورِهِمْ.
- وَلِلشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَعْمَالٌ عَدِيدَةٌ فِي مَيَادِينِ الْخَيْرِ وَأَبْوَابِ الْبِرِّ وَمَجَالَاتِ الْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ، وَالسَّعْيِ فِي حَوَائِجِهِمْ وَكِتَابَةِ الْوَثَائِقِ وَالْعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وَإِسْدَاءِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ بِصِدْقٍ وَإِخْلَاصٍ.

مَكَانَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ :

يُعَدُّ فَضِيلَةُ الشَّيْخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنْ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الَّذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ- تَأْصِيلاً وَمَلَكَهُ عَظِيمَةً فِي مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ وَاتِّبَاعِهِ وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَالْفَوَائِدِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَسَبَرِ أَغْوَارِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَانِي وَإِعْرَابًا وَبَلَاغَةً.

وَلَمَّا تَحَلَّى بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْعُلَمَاءِ الْجَلِيلَةِ، وَأَخْلَاقِهِمُ الْحَمِيدَةِ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحَبَّةً عَظِيمَةً، وَقَدَّرَهُ الْجَمِيعُ كُلَّ التَّقْدِيرِ، وَرَزَقَهُ اللهُ الْقَبُولَ لَدَيْهِمْ، وَاطْمَأْنَنُوا لِاخْتِيَارَاتِهِ الْفَقْهِيَّةِ، وَأَقْبَلُوا عَلَى دُرُوسِهِ وَفَتَاوَاهُ وَأَثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، وَيَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصَحِهِ وَمَوَاعِظِهِ.

وَقَدْ مُنِحَ جَائِزَةُ الْمَلِكِ فَيَصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- الْعَالَمِيَّةُ لِحُدُومَةِ الْإِسْلَامِ عَامَ (١٤١٤ هـ)، وَجَاءَ فِي الْحَيْثِيَّاتِ الَّتِي أَبَدَتْهَا لِحُنَّةِ الْإِخْتِيَارِ لِمَنْحِهِ الْجَائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أَوَّلًا: تَحَلِّيهِ بِأَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ الْفَاضِلَةِ الَّتِي مِنْ أَبْرَزِهَا: الْوَرَعُ، وَرَحَابَةُ الصَّدْرِ، وَقَوْلُ الْحَقِّ، وَالْعَمَلُ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالنُّصْحُ لِحَاصَتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ.
- ثَانِيًا: انْتِفَاعُ الْكَثِيرِينَ بِعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وَإِفْتَاءً وَتَأْلِيفًا.
- ثَالِثًا: إِقَاؤُهُ الْمَحَاضِرَاتِ الْعَامَّةَ النَّافِعَةَ فِي مُخْتَلَفِ مَنَاطِقِ الْمَمْلَكَةِ.
- رَابِعًا: مُشَارَكَتُهُ الْمُفِيدَةَ فِي مُؤْتَمَرَاتِ إِسْلَامِيَّةٍ كَثِيرَةٍ.
- خَامِسًا: اتِّبَاعُهُ أَسْلُوبًا مُتَمَيِّزًا فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وَسُلُوكًا.

عَقْبُهُ :

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ الْبَنِينَ، وَثَلَاثٌ مِنَ الْبَنَاتِ، وَبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ.

وَفَاتُهُ :

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي مَدِينَةِ جَدَّةَ، قَبِيلَ مَغْرِبِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، الْخَامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ، عَامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ مِنَ الْغَدِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ شَيِّعَتْهُ تِلْكَ الْأَلْفُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَالْحُشُودِ الْعَظِيمَةِ فِي مَشَاهِدَ مُؤَثَّرَةٍ، وَدُفِنَ فِي مَقْبَرَةِ الْعَدْلِ بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ.

وَبَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مِنَ الْيَوْمِ التَّالِي صُلِّيَ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْغَائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

رَحِمَ اللَّهُ شَيْخَنَا رَحْمَةً الْأَبْرَارِ، وَأَسْكَنَهُ فَيْسَحَ جَنَّاتِهِ، وَمَنْ عَلَيْهِ بِمَغْفِرَتِهِ وَرِضْوَانِهِ، وَجَزَاهُ عَمَّا قَدَّمَ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ، وَسَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

الْقِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَيْنِيِّ الْخَيْرِيِّ



بسم الله الرحمن الرحيم

قال مردهو البرهاني
 الواحد الفرد القديم الوارث
 ثم الصلاة والسلام أبدا
 وآله وصحبه الأعيان
 وبعد فالعلم بدين الفرائض
 اذ هو نصف العلم فيما ورد
 وأنه أول ما سيرفع
 وفيه للعامة الأعلام
 وعذبة الإمام زيد الجلي
 لاسيما والشافعي موافق
 وهذه منظومة محتوية
 بالغنى في اختصارها وموجزا
 سميت القلائد البرهانية
 والله هو النفع المستغل
 مقدمة
 يبدأ أولا بما تعلقا
 به وجباي وزكاة تلقى
 وللحائز الزوجة الزوج يلي
 ثم وصية بثلاث فأقل
 عبد الوهي منزل القرآن
 وشارع الأحكام والمعارف
 على الرسول القرشي أحمد
 وتابعيه هو على الإحسان
 من أفضل العلم بلا معارض
 في خبر عن النبي مسندا
 من العلوم في الوري وينزع
 مذاهب مشهورة الأعلام
 لذا بالاتباع كان أول
 له وفي اجتاده مطابقة
 على أصولها منطوية
 محررا أقوالا منقحا
 لما غدت لها بيده دانية
 بله وأن يختص في العمل
 بعين تركته كرهه وثقا
 ثم بجهيز يليق عرفا
 إن موبرا ثم بدین برل
 لأجنيبي ولا رث ما فضل

أوحذ من التركة في الصحيح بنسبة السلام للتصحيح

باب الرد

والرد نقص هو في السلام زيادة في النصب والأقسام
فأرد على ذي النضر دون من بقدر فرضه سوى الزوجين

باب ذوي الأرحام

ثم المراد بذوي الأرحام غير ذوي التعصيب والسلام

وقد أتى في إرثهم خلاف للعلماء وهم أصناف

أربعة كولد البنات وساقط الأجداد والجدات

ومولد الأخت وكالعلماء وكبنات العم والخالات

وفيه مذهبان ذالنجابة والراجح التزويل لا القرابة

باب ميراث المنقود والخنثى المشكل والحمل

وكل منقود وخنثى أشكلا وحمل اليقين فيه محملا

باب ميراث الغرقى ونحوهم

وإن يمت جمع بشئ كالفرق ولم يكن يعلم من سبق

فلا تورث بعضهم من بعض وبالأثران لسواهم فاقض

هذا وما أوردته كفاية لطالب الفن وذو العناية

وقد غدت أبياتهما إلى ثلث عشر مع منة مثل فلا بد للدرر

واحمد لله على التمام ثم صلاته مع السلام

على النبي المصطفى المختار وآله وصحبه الأبرار

تمت منقول من الشرح بقلم مراد العائدين

١٢٩٧/١٢/٢٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَتْنُ الْقَلَائِدِ الْبَرْهَانِيَّةِ

- | | | |
|----|--|--|
| ١ | قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ الْبَرْهَانِي | خَمَدًا لِرَبِّي مُنْزِلَ الْقُرْآنِ |
| ٢ | الْوَاحِدِ الْفَرْدِ الْقَدِيمِ الْوَارِثِ | وَشَارِعِ الْأَحْكَامِ وَالْمَوَارِثِ |
| ٣ | ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا | عَلَى الرَّسُولِ الْقُرْشِيِّ ^(١) أَحْمَدًا |
| ٤ | وَالَّهِ وَصَحْبِهِ الْأَعْيَانِ | وَتَابِعِيهِمْ عَلَى الْإِحْسَانِ |
| ٥ | وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ بِذِي الْفَرَائِضِ | مِنْ أَفْضَلِ الْعِلْمِ بِلَا مُعَارِضِ |
| ٦ | إِذْ هُوَ نِصْفُ الْعِلْمِ فِيمَا وَرَدَا | فِي خَيْرٍ عَنِ النَّبِيِّ مُسْنَدًا |
| ٧ | وَأَنَّهُ أَوَّلُ مَا سَيُرْفَعُ | مِنَ الْعُلُومِ فِي الْوَرَى وَيُنْزَعُ |
| ٨ | وَفِيهِ لِلصَّحَابَةِ الْأَعْلَامِ | مَذَاهِبُ مَشْهُورَةُ الْأَحْكَامِ |
| ٩ | وَمَذْهَبُ الْإِمَامِ زَيْدٍ أَجْلَى | لِذَا بِالِاتِّبَاعِ كَانَ أَوْلَى |
| ١٠ | لَا سِيَّامًا وَالشَّافِعِي مُوَافِقُ | لَهُ وَفِي اجْتِهَادِهِ مُطَابِقُ |
| ١١ | وَهَذِهِ مَنْظُومَةٌ مُخْتَوِيَةٌ | عَلَى أَصُولِهِ بِهَا مُنْطَوِيَةٌ |
| ١٢ | بَالِغَتْ فِي اخْتِصَارِهَا مُوضَّحًا | مُحَرَّرًا أَقْوَالُهَا مُنْقَحًا |

(١) في نسخة: العربي.

- ١٣ سَمَّيْتُهَا (الْقَلَائِدَ الْبُرْهَانِيَّةَ) لَمَّا غَدْتُ لِطَالِبِيهَا دَانِيَةً
 ١٤ وَاللَّهِ أَرْجُو النَّفْعَ لِلْمُشْتَغِلِ بِهَا وَأَنْ يُخْلِصَ لِي فِي الْعَمَلِ

مُقَدِّمَةٌ

- ١٥ يُبْدَأُ أَوَّلًا بِمَا تَعَلَّقَا بِعَيْنِ تَرْكَةِ كَرَهْنٍ وَثَقَا
 ١٦ بِهِ وَجَانِ وَزَكَاةٍ تُلْفَى ثُمَّ بِتَجْهِيزِ يَلِيقُ عُرْفَا
 ١٧ وَلِجْهَازِ الزَّوْجَةِ الزَّوْجُ يَلِي إِنْ مُوسِرًا ثُمَّ بِدَيْنِ مُرْسَلِ
 ١٨ ثُمَّ وَصِيَّةٍ بِثُلْثٍ فَأَقْلُ لِأَجْنَبِيٍّ وَلِإِرْثٍ مَا فَضَّلُ

بَابُ أَسْبَابِ الْإِرْثِ

- ١٩ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ نِكَاحٌ وَنَسَبٌ ثُمَّ وَلَاءٌ لَيْسَ دُونَهَا سَبَبٌ

بَابُ مَوَانِعِ الْإِرْثِ

- ٢٠ وَيَمْنَعُ الْإِرْثَ عَلَى الْيَقِينِ رِقٌّ وَقَتْلٌ وَاخْتِلَافٌ دِينِ

بَابُ أَرْكَانِ الْإِرْثِ

- ٢١ وَوَارِثٌ مُوَرِّثٌ مَوْرُوثٌ أَرْكَانُهُ مَا دُونَهَا تَوْرِثٌ

بَابُ شُرُوطِ الْإِرْثِ

٢٢ وَهِيَ تَحَقُّقُ وُجُودِ الْوَارِثِ مَوْتُ الْمَوْرَثِ اقْتِضَا التَّوَارِثِ

بَابُ مَنْ يَرِثُ مِنَ الذُّكُورِ

٢٣ الْوَارِثُ ابْنٌ وَابْنُهُ أَبٌ وَجَدٌ لَهُ وَزَوْجٌ مُطْلَقٌ الْأَخِ يُعَدُّ

٢٤ وَالْعَمُّ^(١) وَابْنُ لَهُمَا إِنْ أَذْلَى بِالْأَبِ كُلُّ مِنْهُمُو وَالْمَوْلَى

بَابُ مَنْ يَرِثُ مِنَ الْإِنَاثِ

٢٥ وَوَارِثٌ مِنَ الْإِنَاثِ الْأُمُّ بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ لَهَا تَوْمٌ

٢٦ وَالزَّوْجَةُ الْجَدَّةُ الْأَخْتُ مُطْلَقًا وَمَنْ لَهَا الْوَلَاءُ قَدْ تَحَقَّقَا

بَابُ الْفُرُوضِ الْمُقَدَّرَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى

٢٧ بِالْفَرْضِ وَالتَّعْصِيبِ إِرْثٌ ثَبَتَا فَالْفَرْضُ فِي الْكِتَابِ سِتَّةٌ أَتَى

٢٨ رُبْعٌ وَثُلُثٌ نِصْفٌ كُلُّ ضِعْفُهُ وَلَا جِهَادٍ غَيْرُ ذِي مَضَرَفُهُ

بَابُ مَنْ يَرِثُ النِّصْفَ

٢٩ فَالنِّصْفُ لِلزَّوْجِ إِنْ الْفَرْعُ فَقَدْ وَالْبِنْتُ ثُمَّ بِنْتُ الْإِبْنِ فَاعْتَمِدَ

(١) في نسخة: فالعم.

٣٠ وَلَشَقِيقَةٍ وَأُخْتٍ لِأَبٍ إِذَا انفردنَ مَعَ فَقَدِ الْعَصَبِ

بَابُ مَنْ يَرِثُ الرَّبْعَ

٣١ وَالرُّبْعُ فَرَضُ الزَّوْجِ مَعَ فَرَعٍ لَزِمَ وَزَوْجَةٍ فَصَاعِدًا إِذَا عُدِمَ

بَابُ مَنْ يَرِثُ الثُّمَنَ

٣٢ وَالثُّمَنُ فَرَضُ زَوْجَةٍ فَأَكْثَرًا مَعَ فَرَعٍ زَوْجٍ وَارِثٍ قَدْ حَضَرَ

بَابُ مَنْ يَرِثُ الثُّلُثَيْنِ

٣٣ وَالثُّلَثَانِ لِاثْنَتَيْنِ اسْتَوَا فَصَاعِدًا مِمَّنْ لَهُ النِّصْفُ أَتَى

بَابُ مَنْ يَرِثُ الثُّلْثَ

٣٤ وَالثُّلْثُ فَرَضُ الْأُمِّ حَيْثُ عُدِمَا فَرَعٌ وَجَمْعُ إِخْوَةٍ وَثُلْثُ مَا

٣٥ يَبْقَى لَهَا فِي الْعُمَرَيَّتَيْنِ مَعَ أَبِي وَأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ

٣٦ وَفَرَضُ جَمْعِ إِخْوَةٍ لِأُمِّ مَعَ تَسَاوٍ بَيْنَهُمْ فِي الْقَسَمِ

بَابُ مَنْ يَرِثُ السُّدُسَ

٣٧ وَالسُّدُسُ لِلْأَبِ مَعَ الْفَرَعِ اثْبَتَ كَذَا لِأُمِّ مَعَهُ أَوْ إِخْوَةٍ

٣٨ وَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَبِ حَيْثُ يُعْدَمُ لَا مَعَ إِخْوَةٍ كَمَا سَيُعْلَمُ

- ٣٩ وَلَا مَعَ الزَّوْجَةِ أَوْ زَوْجٍ وَأُمٍّ
بَلْ ثُلُثُ الْجَمِيعِ لِلْأُمِّ يُؤَمُّ
- ٤٠ وَهُوَ لِبْنَتِ الْإِبْنِ مَعَ بِنْتِ كَذَا
مِنَ الشَّقِيقَةِ لِبْنَتِ الْأَبِ ذَا
- ٤١ وَلِابْنِ الْأُمِّ أَوْ لِبْنَتِهَا غَدَا
وَجَدَّةٌ وَاحِدَةٌ فَصَاعِدًا
- ٤٢ مُشْتَرَكًا إِنْ كُنَّ وَارِثَاتٍ
وَقَدْ تَسَاوَيْنَ مِنَ الْجِهَاتِ
- ٤٣ وَاحْتَجَبَ بِقُرْبَى الْأُمِّ بَعْدَى لِأَبٍ
لَا عَكْسَهُ وَهُوَ صَحِيحُ الْمَذْهَبِ
- ٤٤ كَذَاكَ بَعْدَى جِهَةٍ بِالْقُرْبَى
تَنَالُ فِيهَا رَجْحُوهُ حَجَبًا
- ٤٥ وَكُلُّ مُذَلٍّ لَا بِوَارِثٍ فَلَا
إِرْثَ لَهُ وَقَسْمُ فَرَضٍ كَمَلًا

بَابُ التَّعْصِيبِ

- ٤٦ وَكُلُّ مَنْ لِلْمَالِ طُرًّا ضَبَطَا
وَحَيْثُمَا اسْتَغْرَقَ فَرَضُ سَقَطَا
- ٤٧ وَكَانَ بَعْدَ الْفَرَضِ مَا قَدْ يَفْضُلُ
لَهُ فَذَاكَ الْعَاصِبُ الْمَفْضَلُ
- ٤٨ وَهُوَ إِمَّا عَاصِبٌ بِالنَّفْسِ أَوْ
بِالْغَيْرِ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ كَمَا حَكَّوْا
- ٤٩ فَالْأَوَّلُ الذُّكُورُ مَعَ ذَاتِ الْوَلَا
لَا الزَّوْجُ وَابْنُ الْأُمِّ فِيهَا نَقْلًا
- (جِهَاتُهُمْ بُنُوَّةُ أَبَوَيْهِ
أُخُوَّةُ عُمُومَةٍ ذُو النِّعْمَةِ)^(١)
- ٥٠ فَابْدَأْ بِذِي الْجِهَةِ ثُمَّ الْأَقْرَبُ
وَبَعْدُ بِالْقُوَّةِ فَاحْكُمْ تُصَبِّ
- ٥١ وَالثَّانِي الْأَتْنَى مِنْ ذَوَاتِ النَّصْفِ
مَعَ ذَكَرٍ سَاوَى لَهَا فِي الْوَصْفِ

(١) هذا البيت ليس من نظم البرهاني، وإنما زاده شيخنا الشارح توضيحًا، ولذا وُضع بين قوسين.

- ٥٢ وَبِنْتُ الْإِبْنِ بِابْنِ الْإِبْنِ اللَّذْ نَزَلَ مَا لَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِفَرْضٍ قَدْ حَصَلَ
- ٥٣ وَالثَّالِثُ الْأُخْتُ لِغَيْرِ أُمِّ مَعَ بِنْتٍ أَوْ أَكْثَرَ يَأْذَا الْفَهْمِ
- ٥٤ وَمَعَ بِنْتِ الْإِبْنِ ثُمَّ الْعَصْبُ جَمِيعُ مَنْ أَتَى بِهِ مُنْحَجِبٌ

بَابُ الْعَجَبِ

- ٥٥ وَكُلُّ جَدٍّ بِأَبٍ يَنْحَجِبُ وَكُلُّ جَدَّةٍ بِأُمِّ تُنْحَجِبُ
- ٥٦ وَكُلُّ ابْنٍ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ فَاحْجِبِ وَالْأَخُ وَالْأُخْتُ بِذَيْنِ وَالْأَبِ
- ٥٧ وَوَلَدُ الْأُمِّ يَبْنِي فَضْلاً وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَبِجَدٍّ مَنْ خَلَا
- ٥٨ وَبِنْتُ الْإِبْنِ بِابْنَتَيْنِ تُنْحَجِبُ إِلَّا مَعَ ابْنِ ابْنٍ لَهَا يُعَصَّبُ
- ٥٩ وَبِشَقِيقَتَيْنِ أُخْتُ لِأَبٍ مُفْرَدَةً عَنِ الْأَخِ الْمُعَصَّبِ

بَابُ الْمَشْرَكَةِ

- ٦٠ وَإِنْ مَعَ الزَّوْجِ وَأُمُّ تُصَبِّ أَوْلَادُ أُمِّ مَعَ شَقِيقِ عَصَبِ
- ٦١ فَاجْعَلْهُ مَعَ أَوْلَادِ أُمِّ شَرِكَةً وَاقْسِمِ عَلَى الْجَمِيعِ ثُلْثَ التَّرِكَةِ

بَابُ مِيرَاثِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ

- ٦٢ أَحْوَالُ جَدٍّ مِنْ أَبٍ مَعَ إِخْوَةٍ لِغَيْرِ أُمِّ خَمْسَةٌ بِالْعِدَّةِ
- ٦٣ يُقَاسِمُ الْإِخْوَةَ إِنْ فَرَضَ فَقَدْ أَوْ يَأْخُذُ الثُّلُثَ إِنْ الثُّلُثُ يَزِدُ

- ٦٤ وَثُلْتُ مَا يَبْقَى عَنِ الْفَرَضِ إِذَا نَقَصَ بِالْقِسْمَةِ عَنْهُ أَخْذَا
٦٥ أَوْ سُدُسُ الْمَالِ وَفِي الْإِنَاثِ يُعَدُّ كَالْأَخِ لَدَى الْمِيرَاثِ
٦٦ إِلَّا مَعَ الْأُمِّ فَلَا تَنْحَجِبُ بِهِ بَلِ الثَّلَاثُ لَهَا مُرْتَبٌ

فصل في المعادة

- ٦٧ وَاحْسِبْ عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي إِذَا وَجِدَا وَأَعْطِ سَهْمَهُ الشَّقِيقُ أَبَدًا

باب الأكدريّة

- ٦٨ لَا فَرَضَ مَعَ جَدٍّ لِأَخْتٍ أَوْ لَا إِلَّا إِذَا أُمٌّ وَزَوْجٌ حَصَّ—
٦٩ فَأَفْرِضْ لَهُ السُّدُسَ كَذَا النِّصْفَ لَهَا حَتَّى لِيَسَعَةَ يَكُونُ عَوْلُهَا
٧٠ وَأَعْطِهِ بِالْقِسْمَةِ الشَّرْعِيَّةِ كَمَا مَضَى فَهِيَ الْأَكْدَرِيَّةُ

باب الحساب وأصول المسائل والنعول

- ٧١ وَلِلْحِسَابِ إِنْ تَرُمُ مُحْصَا لَا فَاسْتَخْرِجِ السَّبْعَ الْأُصُولَ أَوْ لَا
٧٢ فَإِنَّهَا قِسْمَانِ يَا خَلِيلُ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا ^(١) الَّتِي تَعُولُ
٧٣ فَالْسَّتْ لِلْسُّدُسِ مَخْرَجًا تَرَى وَضِعْفُهَا لِلرُّبْعِ مَعَ ثُلْثٍ جَرَى
٧٤ أَوْ سُدُسٌ وَضِعْفُ ضِعْفِهَا أَتَى مَخْرَجُ سُدُسٍ مَعَ ثَمْنٍ يَا فَتَى

(١) في نسخة زيادة: هي.

- ٧٥ فَهَذِهِ الْعَوْلُ عَلَيْهَا يَدْخُلُ
 ٧٦ فَتَنْتَهِي السَّتَّةُ فِيهِ تَنْتَرَى
 ٧٧ وَضِعْفُهَا وَتَرَا لِسَبْعَةِ عَشَرَ
 ٧٨ وَأَرْبَعُ لَا عَوْلَ فِيهَا يَقْفُو
 ٧٩ فَمَخْرَجُ النِّصْفِ مِنْ اثْنَيْنِ غَدَا
 ٨٠ مِنْ أَرْبَعٍ رُبْعٌ وَمِنْ ثَمَانِيَةٍ
 ٨١ وَحَظُّ كُلِّ وَارِثٍ إِنْ حَصَلَا
 ٧٥ إِنْ كَثُرَتْ فُرُوضُهَا يَا رَجُلُ
 ٧٦ شَفْعًا إِلَى عَشْرَةٍ وَوَتَرَا
 ٧٧ وَضِعْفُ ضِعْفِهَا بِثُمْنِهِ انْتَشَرَ^(١)
 ٧٨ ثُمْنٌ وَرُبْعٌ ثُمَّ ثُلُثٌ نِصْفٌ
 ٧٩ وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَقَدْ بَدَا
 ٨٠ ثُمْنٌ فَذِي هِيَ الْأَصُولُ الثَّانِيَةُ
 ٨١ مِنْ أَصْلِهَا فَالْقَصْدُ مِنْهُ كَمَلَا

بَابُ تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ

- ٨٢ ثُمَّ إِنْ الْكَسْرُ عَلَى صِنْفٍ يَقَعُ
 ٨٣ فِي الْأَصْلِ أَوْ فِي عَوْلِهِ وَالْكُلُّ فِي
 ٨٤ فَهِيَ إِذَا تَصَحَّحَ وَالْكَسْرُ إِذَا
 ٨٥ أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ تَمَاطِلُ
 ٨٦ فَوَاحِدًا مِنَ الْمِثَالَيْنِ
 ٨٧ وَحَاصِلًا مِنْ ضَرْبٍ مَا تَوَافَقَا
 ٨٨ فِي كُلِّ ثَانٍ فَهُوَ جُزْءُ السَّهْمِ
 ٨٢ فَوَفَّقَهُ اضْرِبْ إِنْ تَوَافَقَ وَقَعَ
 ٨٣ ذَاكَ لَدَى التَّبَايُنِ اضْرِبْ وَاکْتَفِ
 ٨٤ كَانَ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ صِنْفٍ فَذَا
 ٨٥ تَوَافَقَ تَبَايُنٌ تَدَاخُلُ
 ٨٦ إِحْفَظْ وَزَائِدَ الْمُنَاسِبَيْنِ
 ٨٧ فِي الْوَفْقِ أَوْ مِنْ ضَرْبٍ مَا قَدْ فَارَقَا
 ٨٨ فَاضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ أَيَا ذَا الْفَهْمِ

٨٩ فَحَاصِلُ الضَّرْبِ هُوَ التَّصْحِيحُ فَاقْسِمُهُ فَالْقَسْمُ إِذَنْ صَحِيحٌ

بَابُ الْمُنَاسَخَةِ

- ٩٠ إِنْ مَوْتُ ثَانٍ قَبْلَ قَسْمٍ حَصَلَا فَصَحِّحِ الْأُولَى وَلِلثَّانِ اجْعَلَا
 ٩١ أُخْرَى كَذَا وَاقْسِمْ عَلَيْهَا مَا قُسِمَ لَهُ مِنَ الْأُولَى فَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ
 ٩٢ فَاضْرِبْ فِي الْأُولَى وَفَقِّهَا إِنْ وَافَقَتْ سِهَامَهُ أَوْ كُلَّهَا إِنْ فَارَقَتْ
 ٩٣ وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ فِي الْأُولَى فَاضْرِبْ فِي وَفَقِ أَوْ فِي كُلِّ الْأُخْرَى تُصَبِّ
 ٩٤ وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ فِي الْأُخْرَى فِي السَّهَامِ يُضْرَبُ أَوْ فِي وَفَقِّهَا يَا ذَا السَّهَامِ
 ٩٥ وَافْعَلْ بِثَالِثٍ كَمَا تَقَدَّمَ وَكُلُّ صُورَةٍ لِلْأُولَى نَاسِخَةٌ
 ٩٦ فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُنَاسَخَةِ

بَابُ قِسْمَةِ التَّرَكَّاتِ

- ٩٧ فِي التَّرَكَّةِ اضْرِبْ سَهْمَ كُلِّ أَبَدَا وَاقْسِمْ عَلَى التَّصْحِيحِ مَا قَدْ وُجِدَا
 ٩٨ أَوْ خُذْ مِنَ التَّرَكَّةِ فِي الصَّرِيحِ بِنِسْبَةِ السَّهَامِ لِلتَّصْحِيحِ

بَابُ الرَّدِّ

- ٩٩ وَالرَّدُّ نَقْصٌ هُوَ فِي السَّهَامِ زِيَادَةٌ فِي النُّصَبِ وَالْأَقْسَامِ
 ١٠٠ فَارْدُدْ عَلَى ذِي الْفَرْضِ دُونَ مَيْنِ بِقَدْرِ فَرْضِهِ سِوَى الزَّوْجَيْنِ

بَابُ ذَوِي الْأَرْحَامِ

- ١٠١ ثُمَّ الْمَرَادُ بِذَوِي الْأَرْحَامِ غَيْرُ ذَوِي التَّعْصِيبِ وَالسَّهَامِ
 ١٠٢ وَقَدْ أَتَى فِي إِرْثِهِمْ خِلَافٌ لِلْعُلَمَاءِ وَهُمْ أَصْنَافُ
 ١٠٣ أَرْبَعَةٌ كَوَلَدِ الْبَنَاتِ وَسَاقِطِ الْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ
 ١٠٤ وَوَلَدِ الْأُخْتِ وَكَالْعَمَّاتِ وَكَبَنَاتِ الْعَمِّ وَالْخَالَاتِ
 ١٠٥ وَفِيهِ مَذْهَبَانِ ذَا النَّجَابَةِ وَالرَّاجِحُ التَّنْزِيلُ لَا الْقَرَابَةُ

بَابُ مِيرَاثِ الْمَفْقُودِ وَالْخُنْثَى الْمُشْكِلِ وَالْحَمَلِ

- ١٠٦ وَكُلُّ مَفْقُودٍ وَخُنْثَى أَشْكِلًا وَحَمَلٌ يَلْقَى فِيهِ عَمَلًا

بَابُ مِيرَاثِ الْغَرَقَى وَنَحْوِهِمْ

- ١٠٧ وَإِنْ يَمُتْ جَمْعٌ بِشَيْءٍ كَالْغَرَقَى وَلَمْ يَكُنْ ^(١) يُعْلَمُ عَيْنُ مَنْ سَبَقَ
 ١٠٨ فَلَا تُورَثُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ وَبِالْتَّرَاثِ لِسَوَاهُمْ فَاقْضِ
 ١٠٩ هَذَا وَمَا أوردته كِفَايَهِ لِطَالِبِ الْفَنِّ وَذِي الْعِنَايَةِ
 ١١٠ وَقَدْ غَدَتْ أَبْيَانُهَا إِنْثَى عَشْرُ مَعِ مِئَةٍ مِثْلَ قَلَائِدِ الدُّرَرِ

١١١ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّامِ ثُمَّ صَلَاتُهُ مَعَ السَّلَامِ

١١٢ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ وَإِلَيْهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ

تَمَّتْ مَنَقُولَةٌ مِنْ شَرْحِ الْبُرْهَانِيَّةِ، بِقَلَمِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ
- رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي ٢٦ / ١٢ / ١٣٩٧ هـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ الْبُرْهَانِي حَمْدًا لِلرَّبِّ مُنْزِلَ الْقُرْآنِ

الشرح

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،
نبيِّنا مُحَمَّدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.
أما بعد:

فهذه المنظومة في الفرائض اخترناها على الرّحبيّة^(١)، وإن كانت الرّحبيّة أشهر
منها؛ لأنّها أخصّرت من الرّحبيّة وأجمع، وفيها من الأبواب التي تركها الرّحبي - رحمه
الله تعالى - ما جعلها مفضّلة عندنا على الرّحبيّة. والظاهر - والله أعلم - أنّ الرّحبيّة
اشتهرت لكثرة من شرّحها وحسّى عليها، وكانت مشهورة بشهرة مؤلّفها.

ثم إن هذه المنظومة متأخّرة، فالبرهاني - رحمه الله تعالى - توفي سنة ١٢٠٥ هـ.
فهي مع تأخرها جامعة، وأبياتها عذبة، لا تقلّ عذوبة عن الرّحبيّة.

«مُحَمَّدٌ هُوَ الْبُرْهَانِي»: هو مُحَمَّدُ بْنُ حِجَازِي بْنِ مُحَمَّدٍ الْبُرْهَانِيُّ الْحَلَبِيُّ الشَّافِعِيُّ،
المعروف بابن البرهان، فقيه أصوليّ فُرُضِيّ نحويّ صرّفيّ ناظم، من آثاره: هذه

(١) ناظمها هو العلامة الشّيخ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّحْبِيُّ الشَّافِعِيُّ توفّي عام (٥٧٧هـ) رحمه الله
تعالى، انظر: طبقات الشافعية (١٧/٢).

الْمَنْظُومَةُ فِي الْفَرَائِضِ وَالَّتِي سَمَّاهَا: (الْقَلَائِدُ الْبُرْهَانِيَّةُ).

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «حَمْدًا» بِدَأْ كِتَابَهُ بِالْحَمْدِ كغَيْرِهِ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ؛ اقْتِدَاءً بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَتَبَرُّكًا بِالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

وَ«حَمْدًا» مَصْدَرٌ لِفِعْلِ مَحْدَوْفٍ، أَي: أَحْمَدُ حَمْدًا لِرَبِّي، وَالْفِعْلُ هُنَا مَحْدُوفٌ وَجُوبًا؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ نَابَ عَنْهُ، وَإِذَا نَابَ الْمَصْدَرُ مِنْ نَابِ الْفِعْلِ؛ فَإِنَّهُ يُحْدَفُ مِثْلُ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ» فَهَذَا مَصْدَرٌ مَحْدُوفٌ الْعَامِلِ وَجُوبًا، وَمِثْلُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُ» سُبْحَانَ: اسْمٌ مَصْدَرٌ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَحْدُوفٌ الْعَامِلِ وَجُوبًا.

قَوْلُهُ: «لِرَبِّي» الرَّبُّ: هُوَ الْخَالِقُ الْمَالِكُ الْمُدَبِّرُ.

قَوْلُهُ: «مُنَزَّلُ الْقُرْآنِ» أَي: الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ، تَلْقَاهُ جِبْرِيلُ مِنَ اللَّهِ، ثُمَّ نَزَلَ بِهِ عَلَى قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ، وَسُمِّيَ قُرْآنًا؛ لِأَنَّهُ يُقْرَأُ وَيُتْلَى، وَلِأَنَّهُ مُجْتَمِعٌ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ (قَرَأَ) بِمَعْنَى (تَلَا)، وَمِنْ (قَرَأَ) بِمَعْنَى (جَمَعَ)، وَمِنْهُ الْقَرْيَةُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا يَجْتَمِعُ فِيهَا النَّاسُ ^(١).



٢ الْوَاحِدِ الْفَرْدِ الْقَدِيمِ الْوَارِثِ وَشَارِعِ الْأَحْكَامِ وَالْمَوَارِثِ

الشرح

قَوْلُهُ: «الْوَاحِدِ» مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، ثَبَتَ هَذَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

(١) النهاية لابن الأثير (٤/ ٣٠)، والقاموس المحيط (ص: ٦٢).

قَوْلُهُ: «الْفَرْدُ» لَمْ يَرِدْ هَذَا فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ -فِيهَا أَعْلَمُ-، وَلَكِنْ وَرَدَ بَدْلُهُ الْوَاحِدُ وَالْأَحَدُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

قَوْلُهُ: «الْقَدِيمُ» كَذَلِكَ لَمْ يَرِدْ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ^(١)، لَكِنَّهُ جَاءَ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣].

قَوْلُهُ: «الْوَارِثُ» لَمْ يَرِدْ بِهَذَا اللَّفْظِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ وَرَدَ بَلْفُظِ الْجَمْعِ الدَّالِّ عَلَى التَّعْظِيمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَرَثِينَ﴾ [القصص: ٥٨].

وَفِي قَوْلِ الْمُؤَلَّفِ: «الْوَارِثُ» بَرَاعَةٌ اسْتِهْلَالٍ، يَغْنِي: أَنَّ الْمُؤَلَّفَ أَبْدَى بَرَاعَةً فِي ذِكْرِ الْوَارِثِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكِتَابَ مَوْضُوعُهُ عِلْمُ الْمَوَارِثِ.

قَوْلُهُ: «وَشَارِعَ الْأَحْكَامِ» شَارِعُهَا: أَيُّ مُبَيِّنُهَا وَوَاضِعُهَا، فَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي وَضَعَ الْأَحْكَامَ لِعِبَادِهِ، وَتَعَبَّدَ بِهِمْ بِهَا، وَهُوَ الَّذِي بَيَّنَّهَا لَهُمْ.

قَوْلُهُ: «وَالْأَحْكَامُ» جَمْعُ حُكْمٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ، وَأَحْكَامُ اللَّهِ تَعَالَى إِمَّا كَوْنِيَّةً، وَإِمَّا شَرْعِيَّةً.

وَقَوْلُهُ: «وَالْمَوَارِثُ» يَعْنِي: الْمَوَارِثُ، فَلَمْ يَرْتَضِ اللَّهُ -سُبْحَانَهُ- لِأَحَدٍ قِسْمَةً هَذِهِ الْمَوَارِثِ؛ بَلْ هُوَ الَّذِي قَسَمَهَا بِنَفْسِهِ، وَقَالَ: ﴿ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١].

وَقَالَ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (١٣) وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ، يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا

(١) انظر: شرح السفارينية لفَضيلة شيخنا الشارح -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، (ص: ٤٤-٤٥).

فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿[النساء: ١٣-١٤].

وَقَالَ فِي الْآيَةِ الثَّالِثَةِ: ﴿سَيُنْزِلُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

[النساء: ١٧٦].

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ عِنَايَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْفَرَائِضِ، حَيْثُ جَعَلَهَا فَرِيضَةً مِنْهُ، وَجَعَلَهَا مِنْ حُدُودِهِ، وَتَوَعَّدَ عَلَى اعْتِدَائِهَا، وَيَبَيِّنُ أَنَّ مَا سِوَاهَا ضَلَالٌ، وَأَنَّ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ- هُوَ الَّذِي يُبَيِّنُهَا لَنَا؛ فَكَانَتْ جَدِيرَةً بِالْعِنَايَةِ.



٣ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا عَلَى الرَّسُولِ الْقُرَشِيِّ ^(١) أَحْمَدًا

الشرح

الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ: ثَنَاؤُهُ عَلَى عَبْدِهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى ^(٢)، فَإِذَا قُلْتَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، فَاْلْمَعْنَى: اللَّهُمَّ أَثْنِ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى ^(٣).

قَوْلُهُ: «وَالسَّلَامُ»، أَيِ السَّلَامَةُ مِنَ الْآفَاتِ، وَالْدُّعَاءُ بِالسَّلَامِ لِلنَّبِيِّ ﷺ دُعَاءٌ لَهُ بِالسَّلَامَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَمَا فِي الدُّنْيَا: فَإِنَّ يُسَلِّمَ اللَّهُ بَدَنَهُ مَنْ أَنْ يَعْتَدِيَ عَلَيْهِ أَحَدٌ، أَوْ يَتَسَلَّطَ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا سَلَامَةُ شَرِيعَتِهِ؛ لِأَنَّ سَلَامَةَ شَرِيعَتِهِ

(١) فِي نَسَخَةِ: الْعَرَبِي.

(٢) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْعَالِيَةِ الرِّيَاحِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦/ ١٢٠): كِتَابُ التَّفْسِيرِ، بَابُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾، تَعْلِيْقًا مَجْزُومًا بِهِ، وَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (٨/ ٥٣٣).

(٣) انْظُرْ مَزِيدَ تَفْصِيلٍ لَذَلِكَ فِي فَتْحِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ بِشَرْحِ بُلُوغِ الْمَرَامِ (١/ ٢٥) لِفَضِيلَةِ شَيْخِنَا الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

مِنْ سَلَامَتِهِ، وَرُبَّمَا نَتَجَاوَزُ وَنَقُولُ: وَمِنْ ذَلِكَ سَلَامَةٌ أَتْبَاعِهِ، فَإِنَّ سَلَامَةَ الْأَتْبَاعِ سَلَامَةٌ لِلْمَتَّبِعِ؛ لِأَنَّهُمْ يَذُبُّونَ عَنْ دِينِهِ وَعَنْ شَرِّهِ.

وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ: فَالسَّلَامَةُ مِنْ هَوْلِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالرُّسُلُ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- كَانَ دُعَاؤُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ؛ اللَّهُمَّ سَلِّمْ.

قَوْلُهُ: «أَبَدًا»: ظَرَفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ.

قَوْلُهُ: «عَلَى الرَّسُولِ» يَعْنِي الْمُرْسَلُ، وَالَّذِي أَرْسَلَهُ هُوَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩].

وَقَوْلُهُ: «الرَّسُولِ» وَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ؛ لِأَنَّ كُلَّ رَسُولٍ مِنَ الْبَشَرِ فَهُوَ نَبِيٌّ، وَإِنَّمَا قُلْنَا مِنَ الْبَشَرِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَيْسَ بِنَبِيٍّ

وَقَوْلُهُ: «الْقُرَشِيُّ» يَعْنِي: الْمُتَنَسِّبَ إِلَى قُرَيْشٍ، وَهُمْ أَفْضَلُ الْعَرَبِ نَسَبًا، وَأَفْضَلُ قُرَيْشٍ بَنُو هَاشِمٍ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١)، وَأَفْضَلُ بَنِي هَاشِمٍ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَبَعَثَ الرَّسُولَ مِنْ هَؤُلَاءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ أَشْرَفُ الْأَدَمِيِّينَ نَسَبًا، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «خِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ»^(٢).

(١) وهو قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ» أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ، رقم (٢٢٧٦)، من حديث وائلة بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾، رقم (٣٣٧٤)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ، رقم (٢٣٧٨)، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: «أَحْمَدًا» هو أَحَدُ أَسْمَاءِ الرَّسُولِ ﷺ^(١)، وَجَاءَ ذِكْرُ هَذَا الْإِسْمِ عِنْدَمَا بَشَّرَ بِهِ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالَ: ﴿وَمُبَشِّرًا رِسُولًا يَأْتِي مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

وهل اسمُ التَّفْضِيلِ هنا باعتبارِ الفاعِلِ، أو باعتبارِ المَفْعُولِ، أو بهما جَمِيعًا؟
والجوابُ: بهما جَمِيعًا، وهناك فَرْقٌ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا قُلْنَا «أَحْمَدُ» بِاعْتِبَارِ اسْمِ المَفْعُولِ؛ صَارَ أَحَقُّ النَّاسِ أَنْ يُحْمَدَ، وَإِذَا قُلْنَا «أَحْمَدُ» بِاعْتِبَارِ اسْمِ الفاعِلِ؛ صَارَ أَحَقُّ النَّاسِ أَنْ يُحْمَدَ هُوَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الرَّسُولَ أَحْمَدَ النَّاسِ لِلَّهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الرَّسُولَ أَحَقُّ النَّاسِ أَنْ يُحْمَدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْحِكْمَةُ أَنَّ اللَّهَ أَجْرَى عَلَى لِسَانِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ أَنْ يَقُولَ: أَحْمَدُ، وَلَمْ يَقُلْ: مُحَمَّدٌ؟

قُلْنَا: الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ:

الأَوَّلُ: إظهارُ فَضْلِهِ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ لِأَنَّ ظُهُورَ الْفَضْلِ فِي أَحْمَدَ أَبْلَغُ مِنْ ظُهُورِهِ فِي مُحَمَّدٍ؛ إِذْ مُحَمَّدٌ تَدُلُّ عَلَى اسْمِ المَفْعُولِ فَقَطْ، لَكِنَّ أَحْمَدَ تَدُلُّ عَلَى اسْمِ الفاعِلِ وَاسْمِ المَفْعُولِ، وَمُحَمَّدٌ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَفْضَلُ، لَكِنَّ أَحْمَدَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَفْضَلُ الْحَامِدِينَ.

(١) وله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَسْمَاءُ مُتَعَدِّدَةٌ، فَقَدْ قَالَ جَبْرِ بْنُ مَطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمَى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ أَسْمَاءً، فَقَالَ: «أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا المَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يَحْشُرُ النَّاسَ عَلَى قَدَمَيْي، وَالْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَقْمُ (٣٥٣٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفَضَائِلِ، بَابُ فِي أَسْمَائِهِ ﷺ، رَقْمُ (٢٣٥٤).

(٢) انظر: جَلَاءُ الْأَفْهَامِ لِابْنِ الْقَيْمِ (ص: ٢٨٤).

الثاني: الفتنَةُ والابتلاءُ، حيثُ جاءَ اسْمُهُ على لِسَانِ عِيسَى بِأَحْمَدَ، وجاءَ اسْمُهُ المشهورُ به مُحَمَّدٌ؛ ابتلاءً وامْتِحَانًا للنَّصَارَى، ولهذا قَالَ النَّصَارَى: الْمُبَشِّرُ بِهِ أَحْمَدُ لَا مُحَمَّدٌ، فَحَنَ الْآنَ نَنْتَظِرُ أَحْمَدَ، فيُقَالُ لَهُمْ: اقْرَءُوا الْآيَةَ إِذَا كُنْتُمْ تَسْتَدْلُونَ بِهَا، وَتَرَوْنَهَا دَلِيلًا ﴿وَمُبَشِّرًا رِسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدٌ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْيَقِينِ...﴾ الآية [الصف: ٦]، إذنَ هَذَا الرَّسُولُ قَدْ جَاءَ، وَمَعَ هَذَا لَمْ تُؤْمِنُوا بِهِ.

الثالثُ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ دِينَهُ أَقْوَى، أَيْ: أَقْوَى مِنْ دِينِ النَّصَارَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ (أَحْمَدُ) فَأَحْمَدُ اسْمٌ تَفْضِيلٌ، فَيَكُونُ هَذَا الْإِسْمُ الدَّالُّ عَلَى التَّفْضِيلِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ دِينَهُ أَقْوَمُ، وَأَفْضَلُ، وَأَحْسَنُ مِنَ الْأَدْيَانِ الْأُخْرَى، وَلَمْ يَقُلْ: وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ (مُحَمَّدٌ)؛ لِأَنَّ: (مُحَمَّدٌ) لَا تَدُلُّ عَلَى الْأَفْضَلِيَّةِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ (أَحْمَدُ).

وَأَمَّا (مُحَمَّدٌ) فَجَاءَتْ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ؛ لِيُبَيِّنَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا لِلْعِبَادِ أَنَّهُ مُحَمَّدٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْمَدُهُ إِلَّا أُمَّتُهُ، فَهُوَ (مُحَمَّدٌ)، أَيْ: يَحْمَدُهُ أَتْبَاعُهُ، أَيْ: حَمْدًا يَرُونَ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لَهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَامِعٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، فَهُوَ (مُحَمَّدٌ) يَحْمَدُهُ النَّاسُ، وَيَحْمَدُهُ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾، فَهُوَ فِي ذِكْرِ عِيسَى لَهُ (أَحْمَدُ)؛ لِأَنَّ دِينَهُ أَفْضَلُ الْأَدْيَانِ، كَمَا أَنَّ اسْمَهُ (أَحْمَدُ) (دَالٌّ) عَلَى الْأَفْضَلِيَّةِ.



٤ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَعْيَانِ وَتَابِعِيهِمْ عَلَى الْإِحْسَانِ

الشرح

قَوْلُهُ: «آلِهِ»، أَيْ: أَتْبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ مِنْ أَقَارِبِهِ وَغَيْرِهِمْ.

قَوْلُهُ: «وَصَحْبِهِ» أَصْحَابُهُ: هُمُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ بِهِ، وَمَاتُوا عَلَى ذَلِكَ^(١)، وَعَظَفُهَا عَلَى الْآلِ مِنْ بَابِ عَظَفٍ الْخَاصُّ عَلَى الْعَامِّ.

وقَوْلُهُ: «الْأَعْيَانِ»: جَمْعُ عَيْنٍ، وَالْعَيْنُ فِي قَوْمِهِ هُوَ الرَّجُلُ الشَّرِيفُ، وَلَا شَكَّ أَنْ أَعْيَانَ هَذِهِ الْأُمَّةِ هُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(٢)، وَلِدَلَالَةِ الْعَقْلِ عَلَى أَنَّهُمْ أَفْضَلُ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيَخْتَارَ لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا خَيْرَةَ الْخَلْقِ.

فَدَلَّ السَّمْعُ وَالْعَقْلُ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ هُمُ أَفْضَلُ الْأُمَّةِ.

وَمَنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ، فَإِنَّهُ قَدْ سَبَّ الرَّسُولَ ﷺ، وَسَبَّ الشَّرِيعَةَ وَقَدَحَ فِيهَا، وَسَبَّ الْخَالِقَ عَزَّ وَجَلَّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَبَّ الصَّحَابَةَ؛ فَإِنَّهُ قَدْ سَبَّهُمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَسَبَّ مُحَمَّدًا ﷺ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ أَصْحَابُهُ الَّذِينَ هُمْ أَخَصُّ النَّاسِ بِهِ، وَإِذَا كَانُوا عَلَى وَصْفِ سَيِّئِ فَإِنَّ الْمَرْءَ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، صَارَ صَاحِبُهُمْ سَيِّئًا كَمَا هُمْ. وَسَبَّ الشَّرِيعَةَ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ إِنَّمَا أَتَيْنَا مِنْ طَرِيقِهِمْ، فَإِذَا كَانُوا مَعْيِينَ، فَإِنَّهُ لَا يُوَثِّقُ بِالشَّرِيعَةِ.

وَسَبَّ لِلْخَالِقِ حَيْثُ اخْتَارَ لِأَفْضَلِ الْخَلْقِ عِنْدَهُ أَسْوَأَ الْخَلْقِ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ السَّبَّ وَالشَّتْمَ وَاللَّعْنَ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -.

فَالَّذِينَ يَسُبُّونَ الصَّحَابَةَ كَيْفَ يَكُونُونَ مُعْظَمِينَ لِلَّهِ، وَلِلرَّسُولِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ؟ هَذَا أَعْظَمُ قَدَحٍ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ الْأَرْبَعَةِ.

(١) انظر: الإحكام للأمدى (٢/ ٩٢)، شرح مختصر الروضة (٢/ ١٨٥)، ونزهة النظر لابن حجر (ص: ١٠٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِذْ أَصْحَابُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هُمْ أَعْيَانُ الْأُمَّةِ - كما قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ - وكما أَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ السَّلَفُ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، أَنَّهُمْ خَيْرُ الْأُمَّةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، كما قَالَ السَّفَارِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ كَالصَّحَابَةِ فِي الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ وَالْإِصَابَةِ^(١)

وَقَوْلُهُ: «وَتَابِعِيهِمْ» بِالْجَرِّ؛ عَطْفًا عَلَى الرَّسُولِ، يَعْنِي: وَعَلَى تَابِعِيهِمْ.

قَوْلُهُ: «عَلَى الْإِحْسَانِ» لِأَنَّ النَّاسَ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّحَابَةِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مُخَالِفُونَ، وَتَابِعُونَ بِغَيْرِ إِحْسَانٍ، وَتَابِعُونَ بِإِحْسَانٍ.

فَالْمَرْضِيُّ عَنْهُمْ هُمُ التَّابِعُونَ بِإِحْسَانٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وهؤلاء الأصناف الثلاثة جاءوا في سورة الحشر، قَالَ تَعَالَى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (٨) وَالَّذِينَ نَبَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحْجُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٩) وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ٨-١٠].

وَالتَّابِعُونَ عَلَى الْإِحْسَانِ: هُمُ الَّذِينَ حَذَّوْا حَذْوَهُمْ فِي الْعَقِيدَةِ، وَالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ؛ وَالَّذِينَ لَمْ يَتَّبِعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ: هُمُ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ، لَكِنْ بِإِتِّدَاعٍ.

(١) انظر: شرح السفارينية لفضيلة شيخنا الشارح - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، رقم البيت (١٥٦).

وَالَّذِينَ خَالَفُوهُمْ: هُمُ الَّذِينَ نَظَرُوا إِلَى طَرِيقِهِمْ؛ فَخَالَفُوهُمْ قَصْدًا، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الْمُخَالَفِينَ يَقُولُ: إِنَّكَ لَمْ تَعْلَمْ الْحَقَّ إِلَّا بِمُخَالَفَتِهِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ.



ه وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ بِذِي الْفَرَائِضِ مِنْ أَفْضَلِ الْعِلْمِ بِلَا مُعَارِضٍ

الشرح

قَوْلُهُ: «وَبَعْدُ» أَي: بَعْدَ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ.

قَوْلُهُ: «فَالْعِلْمُ» (الفاء) رَابِطَةٌ لْجَوَابِ شَرْطِ مُقَدَّرِ تَقْدِيرُهُ: وَأَمَّا بَعْدُ:

قَوْلُهُ: «بِذِي الْفَرَائِضِ» ذِي: اسْمُ إِشَارَةٍ، وَالْمَعْنَى بِهِذِهِ الْفَرَائِضِ.

وَالْفَرَائِضُ فِي اللُّغَةِ: جَمْعُ فَرِيضَةٍ، بِمَعْنَى مَفْرُوضَةٍ، وَالْفَرَضُ هُوَ الْقَطْعُ وَالْحَزْ (١).

وَاصْطِلَاحًا: نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ شَرْعًا لَوَارِثٍ.

فَقَوْلُنَا: «مُقَدَّرٌ شَرْعًا»، خَرَجَ بِهِ مَا قُدِّرَ بِفِعْلِ الْمَكْلَفِ؛ كَالْوَصِيَّةِ مَثَلًا.

وَقَوْلُنَا: «لِوَارِثٍ» خَرَجَتْ بِهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ رُبْعُ الْعُشْرِ أَوْ نِصْفُهُ، أَوْ

كُلُّهُ، مُقَدَّرٌ شَرْعًا، لَكِنْ لَغَيْرِ وَارِثٍ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]، هَذِهِ فَرِيضَةٌ،

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَوْبِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]؛ هَذِهِ فَرِيضَةٌ

(١) النهاية لابن الأثير (٣/ ٤٣٣).

-أيضاً-؛ لَأَنَّمَا نَصِيبٌ مَّقْدَرٌ شَرَعَا لَوَارِثٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ ﴿فَهُنَا مَا قُدِّرَ لَهُمْ شَيْءٌ﴾.

وَقَوْلُهُ: «مِنْ أَفْضَلِ الْعِلْمِ بِلَا مُعَارِضٍ» بِلَا شَكٍّ، الْعِلْمُ بِالْفَرَائِضِ مِنْ أَفْضَلِ الْعُلُومِ؛ لِأَنَّ فِيهَا عِلْمًا بِشَرِيعَةِ اللَّهِ، وَحِفْظًا لِشَرِيعَةِ اللَّهِ، وَإِصَالًا لِلْحُقُوقِ إِلَى مُسْتَحِقِّهَا، فَفِيهَا ثَلَاثُ فَوَائِدَ، وَلِهَذَا كَانَتْ مِنْ أَفْضَلِ الْعُلُومِ.

الْوُضُوءُ مَثَلًا فِيهِ عِلْمٌ بِشَرِيعَةِ اللَّهِ، وَحِفْظٌ لِشَرِيعَةِ اللَّهِ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ إِصَالٌ لِلْحُقُوقِ. لَكِنَّ الْفَرَائِضَ فِيهَا إِصَالٌ لِلْحُقُوقِ إِلَى مُسْتَحِقِّهَا.



٦ إِذْ هُوَ نِصْفُ الْعِلْمِ فِيمَا وَرَدَا فِي خَبَرٍ عَنِ النَّبِيِّ مُسْنَدًا

الشرح

قَوْلُهُ: «إِذْ» هَذِهِ لِلتَّلْعِيلِ.

وَقَوْلُهُ: «هُوَ» يَعُودُ عَلَى عِلْمِ الْفَرَائِضِ.

وَقَوْلُهُ: «نِصْفُ الْعِلْمِ فِيمَا وَرَدَا فِي خَبَرٍ عَنِ النَّبِيِّ مُسْنَدًا»، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ، إِنَّمَا أَهْلُ الْفَرَائِضِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ صَارُوا يُورِدُونَهُ فِي كُتُبِهِمْ، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ الْحَثِّ عَلَى تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ، رَقْمُ (٢٧١٩)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ رَقْمُ (٥٢٩٣)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٦٧/٤)، وَالحَاكِمُ (٣٣٢/٤)، وَالبَيْهَقِيُّ (٢٠٨/٦)، وَالْخَطِيبُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادَ (٩٠/١٢)، مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ عَمْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ، وَعَلِّمُوا، فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَهُوَ يَنْسَى، وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يَنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي».

وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ: فَإِنَّهُ نِصْفٌ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ الْمُتَعَلِّقَ بِالْمَالِ، مِنْهُ مَا يَخْتَصُّ بِالْحَيَاةِ،
وَمِنْهُ مَا يَخْتَصُّ بِالْمَوْتِ، فَفِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ عِلْمٌ مَا يَخْتَصُّ بِالْمَوْتِ مِنْ أَحْكَامِ الْأَمْوَالِ،
وَالْبَاقِي عِلْمٌ مَا يَخْتَصُّ بِالْأَمْوَالِ حَالَ الْحَيَاةِ.
وَقَوْلُهُ: «مُسْنَدًا» لَيْسَ كُلُّ مَا أُسْنِدَ يَكُونُ صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُنْظَرَ فِي
رِجَالِهِ، وَفِي اتِّصَالِ سَنَدِهِ، حَتَّى يُجْزَأَ عَلَيْهِ بِالصَّحَّةِ أَوْ عَدَمِهَا.



٧ وَأَنَّهُ أَوَّلُ مَا سَيُرْفَعُ مِنَ الْعُلُومِ فِي الْوَرَى وَيُنْزَعُ

الشرح

هذا أَيْضًا تَبَعٌ لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ^(١)، أَنَّ الْفَرَائِضَ أَوَّلُ

= وإسناده ضعيف جدًا، لحال حفص بن عمر بن أبي العطف، قال البيهقي: «تفرد به حفص بن عمر، وليس بالقوي».

وتعقبه ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (١٢٨/٢) فقال: «قلت: وإه، فقد رماه يحيى النيسابوري بالكذب، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الذهبي في (تلخيص المستدرک) متعقبًا الحاكم على سكوته: «قلت: بمرّة حفص وإه بمرّة».

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١٧٢/٣): «ومداره على حفص بن عمر بن أبي العطف، وهو متروك».

وأخرجه الترمذي: كتاب الفرائض، باب ما جاء في تعليم الفرائض، رقم (٢٠٩١)، من طريق مُحَمَّد بن القاسم، حدثنا الفضل بن دهم، حدثنا عوف، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة مختصرًا.

قال الترمذي: «هذا حديث فيه اضطراب... ومُحَمَّد بن القاسم قد ضَعَفَهُ أَحْمَد بن حنبل وغيره». وفيه شهر بن حوشب، والأكثرون على تضعيفه.

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الفرائض، باب الحث على تعليم الفرائض، رقم (٢٧١٩)، وقد تقدم قريبًا.

ما سِيرُفَعُ، وإذا كَانَ ضَعِيفًا؛ فلا نَذْرِي ما أَوَّلُ ما سِيرُفَعُ، قَدْ يَكُونُ عِلْمُ الْفَرَائِضِ،
وقَدْ يَكُونُ غَيْرَهُ. ونحن إذا تَأَمَّلْنَا وَجَدْنَا أَنَّ أَوَّلَ ما حَصَلَ فِيهِ الْخِلَافُ والنِّزَاعُ هو
عِلْمُ الْعَقَائِدِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِيهِ كَثِيرًا، أَمَّا عِلْمُ الْفَرَائِضِ فَتَكَادُ الْأُمَّةُ تُجْمَعُ
على غَالِبِ مَسَائِلِهِ، ولهذا كَانَ الْخِلَافُ فِي مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ أَقَلَّ مِنْهُ فِي غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ
قَدْ وَضَّحَتْ أَحْكَامُهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِيضًا كَامِلًا.



٨ وَفِيهِ لِلصَّحَابَةِ الْأَعْلَامِ مَذَاهِبٌ مَشْهُورَةٌ الْأَحْكَامِ

الشرح

وبعد أن ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ ما فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ، ذَكَرَ أَنَّ فِيهِ خِلَافًا.

قَوْلُهُ: «فِيهِ»: أَيُّ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ.

قَوْلُهُ: «لِلصَّحَابَةِ»: يَعْنِي صَحَابَةَ النَّبِيِّ ﷺ.

قَوْلُهُ: «الْأَعْلَامُ»: جَمْعُ عِلْمٍ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: الْجَبَلُ، وَسُمِّيَ الْجَبَلُ عِلْمًا؛ لِأَنَّهُ
يُهْتَدَى بِهِ ^(١)، وَالْعَالِمُ عِلْمٌ؛ لِأَنَّهُ يُهْتَدَى بِهِ، وَالصَّحَابَةُ أَعْلَامٌ؛ لِأَنَّهُمْ يُهْتَدَى بِهِمْ؛ وَلِهَذَا
كَانَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ ما لَمْ
يُخَالَفْ نَصًّا، أَوْ يُخَالَفْ غَيْرَهُ، فَإِنْ خَالَفَ نَصًّا؛ عَمِلَ بِالنَّصِّ. وَإِنْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ طَلَبَ
الترجيح ^(٢).

قَوْلُهُ: «مَذَاهِبٌ» مُنَوَّنَةٌ، مَعَ أَنَّهَا صِغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، وَهِيَ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ،

(١) لسان العرب (٣٧٣/٩) مادة (علم).

(٢) إعلام الموقعين (١/٢٥)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن بدران (ص: ١٢٠).

لَكِنَّهَا صُرِفَتْ لِلضَّرُورَةِ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

وَلَا ضُطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنَعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ^(١)

قَوْلُهُ: «مَشْهُورَةُ الْأَحْكَامِ»: ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ بَيْنَ الْأُمَّةِ عُمُومًا قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ مِمَّا بَيَّنَّهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ بَيَّنَّ أَصُولَهَا بِنَفْسِهِ، فَلِهَذَا كَانَ الْخِلَافُ فِيهَا قَلِيلًا، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَوْجَدُ خِلَافٌ.



٩ وَمَذْهَبُ الْإِمَامِ زَيْدٍ أَجْلَى لِدَا بِالِاتِّبَاعِ كَانَ أَوَّلَى

الشرح

قَوْلُهُ: «مَذْهَبُ الْإِمَامِ زَيْدٍ»^(٢)، الْإِمَامُ: هُوَ مَنْ لَهُ أَتْبَاعٌ وَمَذْهَبٌ يُعْرَفُ بِهِ^(٣)، وَلَيْسَ كُلُّ عَالِمٍ إِمَامًا؛ خِلَافًا لِمَا عَلَيْهِ النَّاسُ الْيَوْمَ يَجْعَلُونَ وَصَفَ الْإِمَامِ رَخِصًا، يَصِفُونَ بِهِ كُلَّ إِنْسَانٍ، فَكُلُّ عَالِمٍ لَهُ تَأْلِيفَاتٌ كَثِيرَةٌ يُسَمُّونَهُ إِمَامًا، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(١) انظر: ألفية ابن مالك: رقم البيت (٦٧٧) باب ما لا ينصرف.

(٢) هو أبو سعيد زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ عِلْمَاءِ الصَّحَابَةِ لَا سِيَّامَا فِي الْفَرَائِضِ، وَأَحَدُ كُتَّابِ الْوَحْيِ، وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْتَخْلِفُهُ عَلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ الزَّهْرِيُّ: «لَوْلَا أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ كَتَبَ الْفَرَائِضَ، لَرَأَيْتُ أَنَّهَا سَتَذْهَبُ مِنَ النَّاسِ»، وَنَعْتَهُ الذَّهَبِي بِقَوْلِهِ: «شَيْخُ الْمُقَرَّرِينَ وَالْفَرَضِيِّينَ»، مَاتَ سَنَةَ (٤٥ هـ).

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ لِأَبِي نَعِيمٍ (٣/ ١١٥١) ت (١٠٠٨)، وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ لِلذَّهَبِيِّ (٢/ ٤٢٦)، وَالتَّقْرِيبُ (ص: ٣٥١).

(٣) لِسَانُ الْعَرَبِ (١/ ٢١٤).

وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَبِعَهُ أئِمَّةٌ فِي أُصُولِ مَذْهَبِهِ فِي الْفَرَائِضِ، وَلِهَذَا صَارَ إِمَامًا، لَكِنَّ إِمَامَةَ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَشْبَاهِهِمْ أَعْظَمُ وَأَكْثَرُ مِنْ إِمَامَةِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ- وَقَوْلُهُ: «أَجَلِي»: يَعْنِي أَظْهَرُ، وَلَكِنَّ الظُّهُورَ وَالْبُطُونَ يَخْتَلِفُ، فَقَدْ يَكُونُ مَذْهَبُ فُلَانٍ عِنْدِي أَجَلِي، وَعِنْدَ غَيْرِي لَيْسَ بِأَجَلِي؛ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ أَنَّ مَذْهَبَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَعِيفٌ فِيهِ.

وَقَوْلُهُ: «لِذَا بِالِاتِّبَاعِ كَانَ أَوْلَى»، «لِذَا»: أَيُّ لِسَبِّ كَوْنِهِ أَجَلِي، كَانَ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَكِنَّ هَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ! فَلَيْسَ مَذْهَبُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ؛ بَلْ غَيْرُهُ إِذَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الدَّلِيلِ كَانَ أَوْلَى.



١٠ لَا سِيَّمَا وَالشَّافِعِي مُوَافِقٌ لَهُ وَفِي اجْتِهَادِهِ مُطَابِقٌ

الشرح

قَوْلُهُ: «لَا سِيَّمَا»: كَلِمَةٌ يُوْتَى بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا سَبَبٌ لِمَا قَبْلَهَا، يَعْنِي: أَنَّهُ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ، لَا سِيَّمَا وَأَنَّ الشَّافِعِيَّ مُوَافِقٌ لَهُ فِي اجْتِهَادِهِ، وَمُوَافَقَةُ الشَّافِعِيِّ لَهُ تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْإِمَامَةِ؛ فَلِهَذَا إِذَا تَبَعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي أُصُولِهِ؛ دَلَّ هَذَا عَلَى صِحَّةِ أُصُولِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

وهذا من باب الاستئناس، وليس من باب الاستدلال، يعني: أننا لا نقول: إن مذهب زيد بن ثابت صحيح؛ لأن الشافعي وافقه؛ لكن نستأنس بموافقة الشافعي له على أنه صحيح.

قوله: «وفي اجتهاده» الاجتهاد في اللغة: بذل الجهد؛ لإذراك أمر شاق^(١).

وفي الاصطلاح: بذل الجهد للوصول إلى حكم شرعي^(٢).

فالمجتهد هو الذي وصل إلى حكم شرعي إيجاباً أو ندباً، تحريماً أو كراهةً.



١١ وَهَذِهِ مَنْظُومَةٌ مُخْتَوِيَةٌ عَلَى أَصُولِهِ بِهَا مَنْظُومَةٌ

الشرح

قوله: «وهذه» المشار إليه هذه المنظومة، وهل الإشارة إلى أمرٍ مُقدَّر، أو إلى أمرٍ مُحَرَّر؟

نقول: إن كانت المقدمة بعد تصنيف الكتاب؛ فالإشارة إلى شيءٍ مُحَرَّر، وإن كانت المقدمة قبل تأليف الكتاب، فالإشارة إلى شيءٍ مُقدَّر قدَّره في ذهنه، وأياً كان فهو يُشير إلى هذا النظم الذي بين أيدينا.

وقوله: «مُحتَوِيَةٌ» يعني: جامعة.

قوله: «على أصوله» يعني: تحتوي على أصول علم الفرائض.

(١) المصباح المنير (ص: ٤٣) مادة (جهد).

(٢) الإحكام للأمدى (٤/ ١٦٢)، والأصول من علم الأصول لشيخنا الشارح (ص: ٩٧).

قَوْلُهُ: «بِهَا مُنْطَوِيَةٌ» أَي: أَنَّ أَصُولَ الْفَرَائِضِ مُنْطَوِيَةٌ بِهَذِهِ الْمَنْظُومَةِ، أَي: مُجْتَمِعَةٌ فِيهَا.



١٢ بِالْغُتِّ فِي اخْتِصَارِهَا مُوضَّحًا مُحَرَّرًا أَقْوَالَهَا مُنْقَحًا

الشرح

قَوْلُهُ: «بِالْغُتِّ» أَي: أَنَّنِي حَرَضْتُ غَايَةَ الْحِرْصِ عَلَى اخْتِصَارِهَا. وَصَدَقَ رَحْمَةُ اللَّهِ؛ فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ مَنْظُومَةً أَكْثَرَ اخْتِصَارًا مِنْ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ وَأَصُولِهِ، اثْنَتَا عَشْرَةَ وَمِئَةً بَيَّنَّتْ جَامِعَةَ لِجَمِيعِ عِلْمِ الْفَرَائِضِ. وَيَدُلُّ لَذَلِكَ: أَنَّهُ ذَكَرَ مَنْ يَرِثُ الثَّلَاثِينَ، وَهُمْ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ فَقَالَ:

وَالثَّلَاثَانِ لِاثْنَتَيْنِ اسْتَوَتَا فَصَاعِدًا يَمْنَنُ لَهُ النَّصْفُ أَنْتَى^(١)

وهذا اختصارٌ بالغٌ، ولهذا قال: «بِالْغُتِّ فِي اخْتِصَارِهَا».

وقَوْلُهُ: «مُحَرَّرًا أَقْوَالَهَا مُنْقَحًا»، التَّحْرِيرُ يَعْنِي: التَّخْلِيسَ^(٢)، أَي: مُخَلِّصًا أَقْوَالَهَا مِنَ الْحَشْوِ وَذِكْرِ الْخِلَافِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقَوْلُهُ: «مُنْقَحًا» مِنَ التَّنْقِيحِ، وَهُوَ الْمُبَالَغَةُ فِي التَّحْرِيرِ وَالتَّصْفِيَةِ^(٣).

(١) البيت رقم (٣٣) من المنظومة.

(٢) لسان العرب (٣/ ١٢٠) مادة (حرر).

(٣) المصباح المنير (ص: ٢٣٧) مادة (نقح).

١٣ سَمَّيْتُهَا «الْقَلَائِدُ الْبُرْهَانِيَّةُ» لَمَّا غَدَتْ لِطَالِبِيهَا دَانِيَّةُ

الشرح

تَسْمِيَةُ الْمُؤَلَّفَاتِ مِنْ دَأْبِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا أَلْفُوا كِتَابًا فَإِنَّهُمْ يُسَمُّونَهُ لِتَمَيِّزِ هَذَا الْإِسْمِ عَنْ غَيْرِهِ.

وهذا له أَصْلٌ فِي السُّنَّةِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَمِّي أُمَّتَهُ، وَحَيَوَانَاتِهِ، فَيُسَمِّي بَعِيرَهُ، وَبَغْلَتَهُ، وَسِلَاحَهُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

والتَّسْمِيَةُ تُعَيِّنُ الْمُسَمَّى، وَلَكِنْ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَقُولَ الْحَقَّ، وَأَنْ يُسَمِّي الْكِتَابَ بِمَا يُطَابِقُ مُسَمَّاهُ؛ فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يُبَالِغُ فِي التَّسْمِيَةِ، حَتَّى إِنَّكَ إِذَا قَرَأْتَ تَسْمِيَةَ الْكِتَابِ تَظُنُّ أَنَّ أَفْضَلَ كِتَابِ أَلْفِهِ النَّاسِ، فَإِذَا قَرَأْتَهُ وَجَدْتَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَأَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَسْمِيَتِهِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ.

فالمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ سَمَّاهُ: «الْقَلَائِدُ الْبُرْهَانِيَّةُ» معناه أَنَّهَا يَتَقَلَّدُهَا الْإِنْسَانُ، وَيَتَحَلَّى بِهَا.

قَوْلُهُ: «لَمَّا غَدَتْ لِطَالِبِيهَا دَانِيَّةُ» وَلَا شَيْءَ أَقْرَبَ إِلَى الْإِنْسَانِ مِنْ قِلَادَتِهِ الَّتِي تَقَلَّدُهَا فِي عُنُقِهِ.

وهذه الْبُرْهَانِيَّةُ دَانِيَّةُ، وَقَرِيبَةُ لِطَالِبِيهَا؛ لِوُضُوحِهَا؛ كَمَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.



١٤ وَاللّٰهُ اَرْجُو النَّفْعَ لِلْمُسْتَغْلِ بِهَا وَأَنْ يُخْلِصَ لِي فِي الْعَمَلِ

الشرح

قَوْلُهُ: «وَاللّٰهُ» نُصِبَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ «اللّٰهُ» عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُّقَدَّمٌ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحَضَرِ، وَالتَّبَرُّكِ بِذِكْرِ اسْمِ اللّٰهِ تَعَالَى أَوَّلًا.

قَوْلُهُ: «اَرْجُو النَّفْعَ لِلْمُسْتَغْلِ بِهَا» وَيُرْجَى أَنْ يَكُونَ الْمُؤَلَّفُ مُجَابَ الدَّعْوَةِ، فَيَنْتَفِعُ بِهَا مَنْ اشْتَغَلَ بِهَا.

قَوْلُهُ: «وَأَنْ يُخْلِصَ لِي فِي الْعَمَلِ»؛ لِأَنَّ الْإِخْلَاصَ عَلَيْهِ مَدَارُ كُلِّ شَيْءٍ، فَالْعِلْمُ الَّذِي فِيهِ إِخْلَاصٌ لِلّٰهِ عَزَّجَلَّ يُثَابُ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُ اللّٰهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا.



مُقدِّمة

١٥ يُبْدَأُ أَوَّلًا بِمَا تَعَلَّقَا بِعَيْنِ تَرْكَةِ كَرَهْنٍ وَثَقَا

١٦ بِهِ وَجَانِ.....

الشَّرْحُ

هذه المقدمة تتعلّق بالتركة، والإنسان إذا مات تعلّق بتركته خمسة حقوق:

الأوّل: ما تعلّق بعَيْن التَّرَكَةِ، مثاله «كَرَهْنٍ»، وَالرَّهْنُ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَيَأْتِي صَاحِبُ الدَّيْنِ وَيَقُولُ: أَوْفِنِي، فيقول: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ، فيقول: أَعْطِنِي رَهْنًا، فَيُعْطِيهِ رَهْنًا يَرَهْنُهُ بِدَيْنِهِ، فإذا ماتَ هَذَا الرَّاهِنُ وَتَرَكَ هَذَا الْمَرْهُونَ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ سِوَاهُ فَالآنَ يَتَعَلَّقُ بِالتَّرَكَةِ حَقُّ الْمُزْتَهِنِ.

فإذا ماتَ مَيِّتٌ، وَخَلَفَ سَيَّارَةً مَرْهُونَةً، وَلَمْ يُخَلِّفْ سِوَاهَا، فَإِنَّا نَبْدَأُ بِإِعْطَاءِ الْمُزْتَهِنِ حَقَّهُ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ تَعَلَّقَ بِعَيْنِ هَذِهِ السَّيَّارَةِ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ فِيهَا حَقُّ الْمُزْتَهِنِ.

فَنَبْدَأُ أَوَّلًا بِمَا تَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِعَيْنِ الْمَالِ، لَا بِذِمَّةِ الْمَيِّتِ.

قَوْلُهُ: «وَجَانِ» هَذَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ، يَعْنِي لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ الْمَيِّتُ لَهُ عَبْدٌ قَدْ جَنَى عَلَى شَخْصٍ، وَلَزِمَهُ بِهِ الْجَنَایَةُ مَالٌ، فَإِنَّهُ يُخَيَّرُ مَنْ لَهُ الدَّيْنُ، بَيْنَ تَمْلُكِ الْعَبْدِ عَنِ الْجَنَایَةِ، أَوْ أَنْ يُبَاعَ الْعَبْدُ وَيُعْطَى صَاحِبُ الْجَنَایَةِ قِيَمَتَهُ، أَوْ يَفْدِيهِ صَاحِبُ

العَبْدُ، فَيُعْطَى المَجْنِي عَلَيْهِ قِيمَتَهُ؛ لِأَنَّ الحِجَابَةَ تَعَلَّقَتْ بِرَقَبَةِ هَذَا الْعَبْدِ، فَهُوَ أَوْلَى مِنَ التَّجْهِيزِ، وَأَوْلَى مِنَ الوَصِيَّةِ، وَأَوْلَى مِنَ المِيرَاثِ، فَيُقَدَّمُ حَقُّ المَجْنِي عَلَيْهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

..... وَزَكَاةٍ تُنْفَى ثُمَّ بِتَجْهِيزِ يَلِيْقُ عُرْفَا

قَوْلُهُ: «تُنْفَى» أَي تَوَجَّدُ، يَعْنِي لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً حَالٌ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، ثُمَّ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهَا آفَةً أَهْلَكْتُهَا إِلَّا شَاةً وَاحِدَةً، وَالشَّاةُ الْوَاحِدَةُ هَذِهِ زَكَاةٌ، ثُمَّ مَاتَ صَاحِبُ الْغَنَمِ، وَلَمْ نَجِدْ فِي تَرْكِتِهِ إِلَّا هَذِهِ الشَّاةَ، نَقُولُ: هَذِهِ الشَّاةُ تَعَلَّقَتْ بِهَا الزَّكَاةُ، فَتُقَدَّمُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الدِّينَ تَعَلَّقَ بِعَيْنِ هَذِهِ الشَّاةِ، وَالزَّكَاةُ دَيْنُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ بِتَجْهِيزِ يَلِيْقُ عُرْفَا» (ثُمَّ) تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ، يَعْنِي بَعْدَ مَا يَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ نَأْتِي لِلتَّجْهِيزِ، أَي: تَجْهِيزِ الْمَيِّتِ: مِثْلُ قِيمَةِ الْمَاءِ، أُجْرَةِ الْغَاسِلِ، قِيمَةِ الْكَفَنِ، قِيمَةِ الْقَبْرِ، أُجْرَةِ الْحَامِلِ إِذَا كَانَ لَا يَحْمِلُ إِلَّا بِأُجْرَةٍ، أَي: كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِتَجْهِيزِ الْمَيِّتِ فَإِنَّهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ.

وَقَوْلُهُ: «يَلِيْقُ عُرْفَا» يَعْنِي: بِحَيْثُ لَا يَتَجَاوَزُ بِهِ الْحَدَّ، وَلَا يُنْقُصُ عَنِ الَّذِي يَلِيْقُ، وَيَكُونُ بِحَسَبِ مَالِ الْمَيِّتِ، فَلَا نَقُولُ: اقْتَصِرْ عَلَى أَذْنَى الْوَاجِبِ مِنْ أَجْلِ أَنْ تُوفِّيَ الدُّيُونَ الْأُخْرَى مَثَلًا، وَلَا نَقُولُ: اثْبِتْ بِكَفَنِ فَاخْرِجْ غَالٍ، بَلْ بِحَسَبِ مَا يَلِيْقُ بِالْمَيِّتِ.

وَفِي الْمَثَالِ الَّذِي مَثَّلْنَا بِهِ آخِرًا الَّذِي هُوَ الزَّكَاةُ، لَمَّا مَاتَ الْمَيِّتُ لَمْ نَجِدْ إِلَّا هَذِهِ الشَّاةَ الَّتِي هِيَ الزَّكَاةُ، وَالْمَيِّتُ يَحْتَاجُ إِلَى كَفَنِ، وَإِلَى تَجْهِيزٍ؛ فَنَبْدَأُ بِالشَّاةِ وَنُعْطِيهَا الْفُقَرَاءَ، وَأَمَّا تَجْهِيزُهُ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ؛ فَعَلَى بَيْتِ الْمَالِ.

وهذا الذي ذكره المؤلف - رحمه الله تعالى - هو مذهب الشافعي^(١)، أمّا مذهب الحنابلة فهو بالعكس: يُقدّم التّجهيز، ثمّ ما تعلّق بعين التّركة^(٢)، ولكلّ من القولين وجهة:

أمّا وجهة ما ذهب إليه الشافعي رحمه الله فقال: إن الحقّ متعلّق بهذه العين، فلا بدّ تُعطى من له الحقّ؛ يعني: أنّ هذا المال قد تعلّق به حقّ سابق على الحاجة، فإنّ حقّ الرّاهن مثلاً مُتقدّم على تعلّق حقّ الميّت بتركته، ثمّ إنّ الميّت قد رضي بأنّ يتعلّق حقّ المرتهن بهذا الرّهن في حال حياته، فصار أولى بالتّقديم؛ نعم لو فرض أنّه تعدّر تّجهيز الميّت من أقاربه، ومن بيت مال المسلمين، فإنّا نقول: أوّل من يجبّ عليه هو صاحب الرّهن - مثلاً - فيجبّ عليه أن يُجهز الميّت؛ لأنّه فرض كفاية.

وأمّا مذهب الحنابلة فيقولون: إنّ التّجهيز يتعلّق به ضرورة الميّت فهو مُقدّم، قالوا: والدليل على هذا أنّ الإنسان إذا كان حيّاً وأحاطت الديون بماله؛ فإنّه تُقدّم ضرورته، الثّياب، والأواني التي يحتاجها للطّبخ، وما إلى ذلك، والميّت كالحَيّ، فتُقدّم ضرورة الميّت على المتعلّق بعين التّركة.

وإذا كان لكلّ واحدٍ منهم وجهة؛ فالأقرب للصّواب - فيما نرى - ما ذهب إليه الإمام أحمد؛ بدليل أنّ النّبي ﷺ قال: «كفّنوه في ثوبيه»^(٣)، ولم يستفصل: هل عليه دين أم لا؟ فيكون مؤنة التّجهيز مُقدّمة على حقوق المتعلّق بالتركة، لاحتمال أن يكون هذان الثّوبان مرهونين، وإن كان هذا الاحتمال بعيداً؛ لأنّ هذا يتعلّق

(١) انظر: الأم (٢/ ٦٣٦)، والمجموع للنووي (٥/ ١٢٠-١٢١)، وأسنى المطالب (١/ ٢٩٧).

(٢) انظر: الإنصاف للمرداوي (٦/ ٢١)، وشرح منتهى الإرادات للبهوتي (١/ ٣٤٣).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب المحرم يموت بعرفة، رقم (١٨٤٩)؛ ومسلم: كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، رقم (١٢٠٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

بِحَاجَةِ الْمَيِّتِ، وَحَاجَتُهُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى ذِيُونِهِ.



١٧ وَلِجِهَازِ الزَّوْجَةِ الزَّوْجُ بِلِي إِنَّ مُوسِرًا

الشرح

قَوْلُهُ: «وَلِجِهَازِ الزَّوْجَةِ...» هذه الجملة مُعْتَرِضَةٌ، فِي الْوَاقِعِ أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةَ اللَّهِ مِنْهَا أَنْ يُبَيَّنَّ أَنَّ جِهَازَ الزَّوْجَةِ لَا يُؤْخَذُ مِنْ مَالِهَا، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا إِنْ كَانَ مُوسِرًا، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَمِنْ مَالِهَا.

يَعْنِي: إِذَا مَاتَ الزَّوْجَةُ وَلَيْسَ عِنْدَهَا مَالٌ تُجَهِّزُ بِهِ، فَإِنَّ زَوْجَهَا يُجَهِّزُهَا إِنْ كَانَ مُوسِرًا، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّجْهِيزُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧] فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا، فَمَنْ يَتَوَلَّى تَجْهِيزَهَا؟ أَقَارِبُهَا الَّذِينَ يَلْزَمُهُمْ نَفَقَتُهَا، ثُمَّ يَبْتَئِ الْمَالِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: امْرَأَةٌ خَلَفَتْ مَالًا يَكْفِي لِجِهَازِهَا، وَلَيْسَ عَلَيْهَا دَيْنٌ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِعَيْنِ مَالِهَا شَيْءٌ، لَكِنْ هَلْ تُجَهِّزُهَا وَنَحْرِمُ الْوَرَثَةَ، أَوْ يُجَهِّزُهَا الزَّوْجُ وَمَالُهَا الْمَوْجُودُ لِلْوَرَثَةِ؟

عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: يُجَهِّزُهَا الزَّوْجُ، وَمَالُهَا الْمَوْجُودُ يُعْطَى الْوَرَثَةَ، هَذَا إِذَا كَانَ مُوسِرًا، أَمَّا إِذَا كَانَ مُعْسِرًا؛ فَإِنَّ الْمَوْجُودَ مِنْ مَالِهَا تُجَهِّزُ بِهِ، وَيَسْقُطُ حَقُّ الْوَرَثَةِ. وَهَذِهِ مَحَلُّ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ - كَمَا تَرَى - أَنَّ الزَّوْجَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُجَهِّزَ زَوْجَتَهُ - إِذَا مَاتَتْ - مِنْ مَالِهِ ^(١).

(١) انظر: أسنى المطالب (١/ ٣٠٨)، وتحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي (٣/ ١٢٢).

أما مذهبُ الحنابلةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فيقولون: إِنَّ الزَّوْجَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُجَهِّزَ زَوْجَتَهُ؛
لأنَّ إِنْفَاقَ الزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجَةِ فِي مُقَابَلَةِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا، وَلَمَّا مَاتَتْ انْقَطَعَ الْإِسْتِمْتَاعُ
بِهَا، إِذَنْ فَتُجَهَّزُ مِنْ مَالِهَا^(١).

ويظهرُ أثرُ الخلافِ في الصُّورَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ.

ولكن هذه المسألة: الصَّوَابُ فِيهَا مَعَ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ التَّكْفِينَ وَمَوْنَةَ التَّجْهِيزِ
مِنَ الْعِشْرَةِ بِالْمَعْرُوفِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وَكُلُّ أَحَدٍ يَنْتَقِدُ
الزَّوْجَ إِذَا قِيلَ لَهُ: غَسِّلْ زَوْجَتَكَ وَكَفِّنْهَا؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيَّ نَفَقَتُهَا وَهِيَ حَيَّةٌ
أُسْتَمْتَعُ بِهَا، أَمَّا الْآنَ فَلَا فَائِدَةَ لِي مِنْهَا؛ فَكُلُّ النَّاسِ يَرَوْنَ أَنَّ هَذَا مِنْ سُوءِ الْمَعَاشِرَةِ.

..... ثُمَّ بِدَيْنٍ مُرْسَلٍ

هذه المرتبة الثالثة: الدَّيْنُ الْمُرْسَلُ.

والمُرَادُ بِهِ: الدَّيْنُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ رَهْنٌ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ.

فهو إِذَنْ: كُلُّ دَيْنٍ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّةِ الْمَدِينِ لَا بِعَيْنِ التَّرَكَةِ.

وبهذا تَبَيَّنَ أَنَّ الدِّيُونَ الَّتِي عَلَى الْمَيِّتِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُوثَّقَةً بِرَهْنٍ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ
غَيْرَ مُوثَّقَةٍ.

مثال ذلك: مَاتَ مَيِّتٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ رَهْنٌ، فَيَقْدَمُ التَّجْهِيزُ، فَإِذَا
جَهَّزْنَاهُ، وَبَقِيَ عِنْدَنَا بَعْدَ التَّجْهِيزِ أَلْفُ رِيَالٍ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ قَدْرُهُ أَلْفُ رِيَالٍ، فَهَلْ يَكُونُ
الْأَلْفُ الَّذِي تَرَكَهُ الْمَيِّتُ لِلْوَرِثَةِ، أَوْ نَقْضِي بِهِ الدَّيْنَ؟ نَقْضِي بِهِ الدَّيْنَ، وَلَا يَبْقَى لِلْوَرِثَةِ
شَيْءٌ.

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات (١/٣٥٣)، وكشاف القناع للبهوتي (٢/١٠٤).

١٨ ثُمَّ وَصِيَّةٌ بِثُلْثٍ فَأَقْلَ لِأَجْنَبِيٍّ

الشرح

ثم هذه المرتبة الرابعة: بعدما نقضي الدين نأتي للوصية فنقدمها، لكن اشترط المؤلف للوصية شرطين:

الشرط الأول: أن تكون بالثلث فأقل.

الشرط الثاني: أن تكون لأجنبي. والمراد بالأجنبي هنا من ليس بوارث.

ما هو الدليل على هذين الشرطين؟

الدليل قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في آيات الموارث - لما ذكر استحقاق الورثة قال:

﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١].

وقال في إرث المرأة من زوجها: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ ثُصُوكَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾

[النساء: ١٢].

وقال في إرثه من زوجته: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾.

وفي الكلاية قال: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرُ مُضَارٍّ﴾ [النساء: ١٢].

وتجد في الآية أن الله قدّم الوصية على الدين، وفي كلام المؤلف قدّم الدين

على الوصية، لماذا؟

الجواب عن ذلك: أن الدين مُقدّم بالنص والإجماع.

أما النص: فحديث علي رضي الله عنه، قال فقصي النبي ﷺ بالدين قبل الوصية^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب تأويل قول الله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾،

(٥ / ٤)، معلقا، ووصله الإمام أحمد (٧٩ / ١)، والترمذي: كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الدِّينَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ.

وَأَمَّا النَّظَرُ وَالْقِيَاسُ: فَيُقَالُ:

أَوَّلًا: أَنَّ اللَّهَ قَدَّمَ الْوَصِيَّةَ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ وَاجِبَةً، وَإِنَّمَا هِيَ تَبَرُّعٌ، وَالدِّينُ وَاجِبٌ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً فَإِنَّهُ يُخْشَى أَنْ يُفَرِّطَ الْوَرَثَةُ بِهَا؛ فَقَدِّمْتَ لِيَعْتَنِيَ بِهَا الْوَرَثَةُ، لَا لِأَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ عَلَى الدِّينِ.

ثَانِيًا: أَنَّ الدِّينَ لَهُ مُطَالِبٌ، يَعْنِي: لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ الْوَرَثَةَ لَا يَخَافُونَ اللَّهَ فَسَكَتُوا، فَهَلْ يَسْقُطُ الدِّينُ؟ الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ لَهُ مُطَالِبًا، وَالْوَصِيَّةَ لَيْسَ لَهَا مُطَالِبٌ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَوْصِي لَهُ بِهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهَا مُطَالِبٌ، فَرُبَّمَا يَكُونُ الْوَرَثَةُ لَا يَخَافُونَ اللَّهَ، وَيَجْحَدُونَهَا، فَلِهَذَا قَدِّمْتَ عَلَى الدِّينِ.

ثَالِثًا: أَنَّ الْوَصِيَّةَ حَقٌّ لِلْمَيِّتِ هُوَ الَّذِي أَوْصَى بِهَا، وَالدِّينُ حَقٌّ لِلْحَيِّ، فَرُبَّمَا يَتَسَامَحُ الدَّائِنُ فِي الدِّينِ وَيَسْقُطُ الدِّينُ، أَمَّا الْوَصِيَّةُ فَلَا يُمَكَّنُ إِسْقَاطُهَا لِلَّهِ إِلَّا إِذَا رَدَّهَا الْمَوْصِي لَهُ.

وَقَدْ اشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ فِي الْوَصِيَّةِ أَنْ تَكُونَ بِالثُّلْثِ فَأَقَلَّ لِغَيْرِ وَارِثٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ عَادَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ، وَقَالَ: إِنِّي ذُو مَالٍ وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَالْشَّطْرُ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَالْثُلُثُ؟ قَالَ: «الْثُلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ»^(١)، فَرَخَّصَ لَهُ بِالثُّلْثِ فَقَطُّ.

= الإخوة من الأب والأم، رقم (٢٠٩٤)، وابن ماجه: كتاب الوصايا، باب الدين قبل الوصية، رقم (٢٧١٥)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، رقم (٢٧٤٤)، ومسلم: كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، رقم (١٦٢٨)، من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا كَوْنُهَا لغيرِ وَاِثٍ: فَلأنَّه لو أوصى للوارثِ لكانَ مُتَعَدِّيًا لحدودِ الله، وقد قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾، وَلِنَفَرَضِ أَنَّهُ أوصى لأُمَّه بثُلُثِ ماله في مَسْأَلَةٍ يَكُونُ لِلأُمِّ فيها السُّدُسُ.

مثالُه: إنسانٌ هَلَكَ عَن: أُمِّ، وَأَخَوَيْنِ شَقِيقَيْنِ، لِلأُمِّ في هذا المِثَالِ السُّدُسُ، فإذا أعطيناها الثُلُثَ الذي هو الوَصِيَّةُ وأعطيناها السُّدُسَ، صارَ لها النِّصْفُ، وهذا تَعَدُّ لحدودِ الله؛ لأنَّ اللهَ لم يَجْعَلْ لِلأُمِّ الإنسانَ بَعْدَ مَوْتِهِ إِلَّا السُّدُسَ إذا وُجِدَ جَمْعٌ مِنَ الإخوةِ، أو فَرَعٌ وَاِثٍ. هذا من جِهَةٍ.

ومن جِهَةٍ أُخْرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»^(١).

فَتَبَيَّنَ الآنَ أَنَّ الوَصِيَّةَ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ لَا تُنْفَذُ، فَلَا تُنْفَذُ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ الْمُرْشِدِينَ، والذي لَا يُنْفَذُ الزَّائِدُ، لَا كُلَّ الوَصِيَّةِ، فَلَا يُنْفَذُ الزَّائِدُ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ الْمُرْشِدِينَ، وَأَنَّ الوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ حَرَامٌ.

وَلِإِثْرٍ مَا فَضَّلْ

هذه المَرْتَبَةُ الْخَامِسَةُ: الْبَاقِي لِلْإِثْرِ.

فإذا قَالَ قائلٌ: نحن نَعْلَمُ أَنَّهُ لو اسْتَوْعَبَ الدِّينُ الْمُتَعَلِّقُ بِعَيْنِ التَّرَكَّةِ جَمِيعَ التَّرَكَّةِ لَمْ يَبْقَ لِأَهْلِ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ لو اسْتَغْرَقَ تَجْهِيْزُهُ جَمِيعَ مَالِهِ، لَمْ يَبْقَ

(١) أخرجه أحمد (٢٦٧/٥)، وأبو داود: كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث، رقم (٢٨٧٠)، والترمذي: كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، رقم (٢١٢٠)، وابن ماجه: كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، رقم (٢٧١٣)، من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وإسناده حسن، حسَّنه الإمام أحمد والترمذي، انظر: بلوغ المرام لابن حجر (ص: ٩٦٨).

لِلوَرَثَةِ شَيْءٍ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ بِلَا رَهْنٍ وَهُوَ الدَّيْنُ الْمُرْسَلُ يَسْتَعْرِقُ
جَمِيعَ مَالِهِ، لَمْ يَبْقَ لِلوَرَثَةِ شَيْءٌ، لَكِنَّ الوَصِيَّةَ لَا تَزِيدُ عَلَى الثُّلْثِ، فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّهَا
مُقَدَّمَةٌ عَلَى المِيرَاثِ؟

نَقُولُ: لِأَنَّ الوَصِيَّةَ تُؤْخَذُ مِنْ رَأْسِ المَالِ، وَالمِيرَاثُ يُقَسَّمُ عَلَى مَا بَقِيَ بَعْدَ
الْوَصِيَّةِ، يَعْنِي: يُؤْخَذُ مِمَّا بَقِيَ بَعْدَ الوَصِيَّةِ.

وَنَضْرِبُ لَذَلِكَ مَثَلًا: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ، وَأَوْصَى
بِالثُّلْثِ؟

فمِيرَاثُ الزَّوْجِ النِّصْفُ، وَالأُخْتُ الشَّقِيقَةُ النِّصْفُ، وَلِلْوَصِيَّةِ الثُّلْثُ.

إِذَا قَسَمْنَا قَلْنَا: الْمَسْأَلَةُ مِنْ تِسْعَةٍ: لِلْوَصِيَّةِ الثُّلْثُ ثَلَاثَةٌ، ثُمَّ نَقْسِمُ البَاقِي
أَنْصَافًا بَيْنَ الزَّوْجِ وَالأُخْتِ، نُعْطِي الزَّوْجَ ثَلَاثَةً، وَالأُخْتَ ثَلَاثَةً. فَالآنَ نَقْصُ حَقَّ
الزَّوْجِ وَالأُخْتِ، فَبَعْدَ أَنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النِّصْفُ، صَارَ لِكُلِّ وَاحِدٍ الثُّلْثُ،
وَالْوَصِيَّةُ مَا نَقْصَتْ، بَلْ أُعْطِيَ المَوْصِي لَهُ الثُّلْثُ كَامِلًا.

وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نُسَوِّيَ بَيْنَ الوَصِيَّةِ وَالمِيرَاثِ لَكُنَّا نَعْطِي صَاحِبَ الوَصِيَّةِ الرُّبْعَ،
وَنَعْطِي هَؤُلَاءِ رُبْعًا وَثُمْنًا، وَيَكُونُ النَّقْصُ دَاخِلًا عَلَى الجَمِيعِ بِالسَّوِيَّةِ.

وَنَقُولُ: الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ: ثَلَاثَةٌ، وَلِلأُخْتِ الشَّقِيقَةِ النِّصْفُ:
ثَلَاثَةٌ، وَلِلْمَوْصِي لَهُ الثُّلْثُ: اِثْنَانِ؛ فَتَعُولُ إِلَى ثَمَانِيَّةٍ، فَهَذَا دَخَلَ النَّقْصُ عَلَى الجَمِيعِ،
أَعْطَيْنَا صَاحِبَ الوَصِيَّةِ فِي الْحَقِيقَةِ الرُّبْعَ: اِثْنَيْنِ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ، وَأَعْطَيْنَا الزَّوْجَ رُبْعًا وَثُمْنًا:
ثَلَاثَةً مِنْ ثَمَانِيَّةٍ، وَأَعْطَيْنَا الأُخْتَ الشَّقِيقَةَ رُبْعًا وَثُمْنًا: ثَلَاثَةً مِنْ ثَمَانِيَّةٍ. فَدَخَلَ النَّقْصُ
عَلَى الجَمِيعِ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّنَا نُقَدِّمُ الْوَصِيَّةَ عَلَى الْمِيرَاثِ؛ حَيْثُ نُعْطِي الْمَوْصِي لَهُ نَصِيبَهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَنُقَسِّمُ بَيْنَ الْوَرَثَةِ عَلَى مَا بَقِيَ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ، وَحَيْثُ يُدْخَلُ النِّقْصُ عَلَى الْوَرَثَةِ دُونَ الْوَصِيَّةِ، وَلَوْ أَنَّنَا قُلْنَا: بَعْدَ التَّقْدِيمِ؛ لَدْخَلَ النِّقْصُ عَلَى الْجَمِيعِ.

مسألة: هل الهبة مثل الوصية، يعني: تكون بالثلث فأقل؟

الجواب: إن كانت في مَرَضٍ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ فَهِيَ كَالْوَصِيَّةِ، تَكُونُ بِالثُّلْثِ فَأَقَلَّ لِغَيْرِ وَاِرِثٍ، وَإِنْ كَانَتْ فِي صِحَّتِهِ أَوْ فِي مَرَضٍ بَرِئَ مِنْهُ، أَوْ فِي مَرَضٍ غَيْرِ مَخُوفٍ، فَهِيَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، لَيْسَ مِنَ الثُّلْثِ.

مثاله: لَوْ وَهَبَ مَالَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ؛ فَلَهُ ذَلِكَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْوَقْفُ كَالْوَصِيَّةِ؟

نقول: الْوَقْفُ كَالْهَبَةِ إِنْ كَانَ فِي صِحَّتِهِ أَوْ فِي مَرَضٍ بَرِئَ مِنْهُ، أَوْ فِي مَرَضٍ غَيْرِ مَخُوفٍ، نَفَذَ كُلُّ مَا أَوْقَفَ وَلَوْ كَانَ كُلُّ مَالِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ فَهُوَ كَالْوَصِيَّةِ، لَا يَنْفَذُ مِنْهُ إِلَّا الثُّلْثُ.



بابُ أَسْبَابِ الْإِرْثِ

الْأَسْبَابُ: جَمْعُ سَبَبٍ، وَالسَّبَبُ فِي اللُّغَةِ: كُلُّ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى شَيْءٍ مَقْصُودٍ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَتْ يَدَاكَ تُبْذَرُ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى
السَّمَاءِ﴾ [الحج: ١٥]، أَي: بِشَيْءٍ يُوَصِّلُهُ إِلَى السَّمَاءِ.

أَمَّا فِي اضْطِلَاحِ الْأَصُولِيِّينَ فَالسَّبَبُ: مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ، وَمِنْ عَدَمِهِ
الْعَدَمُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّرْطِ: أَنَّ الشَّرْطَ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ
الْوُجُودُ.

هَذَا هُوَ الْفَرْقُ، وَإِلَّا فَكِلَاهُمَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ.

أَرَأَيْتَ مَثَلًا: دُخُولَ وَقْتِ الصَّلَاةِ سَبَبٌ لِلْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ وُجِدَ لَهُ
مَانِعٌ يَمْنَعُهُ مِنْ وُجُوبِ الصَّلَاةِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لَمْ تَحِبَّ عَلَيْهِ، يَعْنِي: لَوْ حَاضَتْ
الْمَرَأَةُ قَبْلَ الزَّوَالِ، لَمْ تَحِبَّ عَلَيْهَا صَلَاةُ الظُّهْرِ، وَإِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ؛ وَجَبَتْ الصَّلَاةُ،
فَالْوَقْتُ سَبَبٌ، وَإِذَا عَدِمَ الْوَقْتُ عَدِمَ الْوُجُوبُ، وَإِذَا وُجِدَ الْوَقْتُ، وَجِدَ الْوُجُوبُ.

كَذَلِكَ أَيْضًا: مِلْكُ النَّصَابِ فِي الزَّكَاةِ سَبَبٌ لَوُجُوبِ الزَّكَاةِ، وَتَمَامُ الْحَوْلِ
شَرْطٌ لَوُجُوبِ الزَّكَاةِ، وَلِهَذَا لَوْ كَانَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ دُونَ النَّصَابِ وَمَضَى عَلَيْهِ أَحْوَالٌ
فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ نَصَابٌ وَمَضَى -عَلَيْهِ أَحْوَالٌ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَ؛
لِأَنَّ السَّبَبَ مَوْجُودٌ.

فما هي أسباب الإرث؟

هي ما يوجد الإرث بوجودها، ويُنْتَفَى بانتفائها.

أو ما يلزم من وجودها وجود الإرث، ومن عدمها عدم الإرث.

والإرث: هو انتقال المال من الميت الموروث إلى الحي الوارث.



١٩ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: نِكَاحٌ وَنَسَبٌ ثُمَّ وَلَاءٌ لَيْسَ دُونَهَا سَبَبٌ

الشرح

أي: أسباب الإرث ثلاثة.

بدأ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بِالنِّكَاحِ؛ لَأَنَّهُ يورَثُ به من الجانِبَيْنِ، فَالزَّوْجَةُ تَرِثُ مِنْ زَوْجِهَا، وَالزَّوْجُ يَرِثُ مِنْ زَوْجَتِهِ.

وَتَنَى بِالنَّسَبِ؛ لَأَنَّهُ يورَثُ به من الجانِبَيْنِ أحياناً، وَمِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ أحياناً، وَأحياناً لَا يورَثُ به.

وَتَلَّتْ بِالْوَلَاءِ، لِتَأْخِرِ رُتْبَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يورَثُ به إِلَّا إِذَا فَقَدَ النَّسَبَ، وَلَا يورَثُ به إِلَّا مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ؛ فَلِهَذَا أَخْرَه.

وَالنِّكَاحُ الَّذِي يورَثُ به هُوَ عَقْدُ الزَّوْجِيَّةِ الصَّحِيحِ، سِوَاءٍ حَصَلَ جَمَاعٌ أَمْ لَمْ يَخْصُلْ، وَسِوَاءٍ حَصَلَتْ خَلْوَةٌ أَمْ لَمْ تَخْصُلْ، وَسِوَاءٍ رَأَاهَا أَمْ لَمْ يَرَاهَا.

فَإِذَا عَقَدَ شَخْصٌ عَلَى امْرَأَةٍ وَمَاتَ عَنْهَا فِي الْحَالِ فَإِنَّهَا تَرِثُهُ، أَوْ مَاتَتْ هِيَ فِي الْحَالِ فَإِنَّهُ يَرِثُهَا بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ.

ودليل ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]،
﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ [النساء: ١٢].

فبين الله في هذه الآية أن الزوج يرث من زوجته، وهي ترث من زوجها.
وقولنا: «عقد الزوجية الصحيح» اخترازا من العقد الفاسد والعقد الباطل.
العقد الباطل: هو الذي أجمع العلماء على فسادِهِ، والعقد الفاسد: هو الذي
اختلفوا في فسادِهِ.

مثال الأول: لو تزوج الإنسان أخته من الرضاع، وهو لا يدري، وبعد
أن مات عنها ثبت أنها أخته من الرضاع، فإنها لا ترثه؛ لأن العقد باطل بإجماع
المسلمين.

ومثال الفاسد: رجل تزوج امرأة بلا ولي، فهذا النكاح فاسد، لا اختلاف
العلماء فيه، فمنهم من صححه إذا كانت عاقلة بالغّة، ومنهم من قال: لا يصح.
والصحيح: أنه لا يصح.

فهذا رجل عقد على امرأة بلا ولي، ومات عنها، أو مات عنه؛ فإنه لا يثبت
الإرث بينهما؛ لأن العقد فاسد، وليس بصحيح.

وتقدّم أنه يورث به من الجانبين، إلا أنه يفضل فيه الذكر، فله نصف ما تركت
امرأته إن لم يكن لها ولد، والرُّبُع إن كان لها ولد، ولها منه الرُّبُع إن لم يكن له ولد،
والثُّمن إن كان له ولد.

إذن: ترث الزوجة من زوجها، والزوج من زوجته ما لم تحصل البيّنة،
فإن حصلت البيّنة؛ فلا ميراث.

- رَجُلٌ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلَاً رَجْعِيًّا وَفِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ مَاتَ عَنْهَا، فَإِنَّهَا تَرِثُهُ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَةٌ فِي الْوَاقِعِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الرَّجْعِيَّاتِ: ﴿وَيُؤْتِيَنَّهُنَّ أَخُو بَرِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

- رَجُلٌ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا وَمَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ، وَهُوَ حِينَ طَلَّقَهَا صَحِيحٌ لَيْسَ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ، فَإِنَّهَا لَا تَرِثُ؛ لِأَنَّهَا بَانَتْ مِنْهُ، وَلَوْ طَلَّقَهَا وَهُوَ مَرِيضٌ مَرَضَ الْمَوْتِ الْمَخُوفِ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا؛ فَإِنَّهَا تَرِثُهُ؛ لَا لِأَنَّ أَثَارَ النِّكَاحِ بَاقِيَةٌ، وَلَكِنْ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا.

- وَلِهَذَا لَوْ جَاءَ الطَّلَبُ مِنْهَا، وَقَالَتِ الزَّوْجَةُ لِلْمَرِيضِ مَرَضًا مَخُوفًا: طَلَّقْنِي فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَنْتَهِيَ الْعِدَّةُ؛ فَإِنَّهَا لَا تَرِثُ لِعَدَمِ التُّهْمَةِ.

وَلَوْ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ الَّتِي طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ بَدُونَ سُؤَالِهَا، انْتَهَتْ عِدَّتُهَا وَتَزَوَّجَهَا آخَرُ؛ فَهَلْ تَرِثُ مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ لَا؟

هَذَا فِيهِ خِلَافٌ، فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: تَرِثُ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَهِيَ التُّهْمَةُ بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا لَمْ تَزَلْ مَوْجُودَةً. وَبَعْضُهُمْ قَالَ: لَا تَرِثُ؛ لِثَلَاثِ تَرِثَ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ، الزَّوْجِ الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي لَوْ مَاتَ عَنْهَا، فَلَا يَصِحُّ.

وَمَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ: أَنَّهَا إِذَا تَزَوَّجَتْ؛ فَإِنَّهَا لَا تَرِثُ؛ لِثَلَاثِ يَقَعُ إِزْئِئُهَا لَزَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ، وَلِأَنَّهَا لَمَّا تَزَوَّجَتْ كَأَنَّهَا قَطَعَتْ الْعِلَاقَاتِ قَطْعًا تَامًا مَعَ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ^(١).

الثَّانِي مِنَ الْأَسْبَابِ: النَّسَبُ، وَهُوَ الْقَرَابَةُ؛ وَهِيَ الْإِتِّصَالُ بَيْنَ إِنْسَانَيْنِ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ، سِوَاءٍ كَانَتْ قَرِيبَةً أَمْ بَعِيدَةً.

(١) انظر: الإنصاف للمرداوي (٣٠٧/١٨)، وشرح منتهى الإرادات للبهوتي (٥٥٦/٢).

فمثلاً: الأب يرث بالنسب، الابن يرث بالنسب، الأخ يرث بالنسب، العم بالنسب، وهلم جرا.

وهذه القرابة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: أصول، وفروع، وحواشي.
فمن تفرع منك: فهو من الفروع، ومن تفرعت منهم: فهم الأصول، ومن تفرعوا من أصولك: فهم الحواشي.

ولهذا لا يمكن أن تجدد القرابة خارجة عن هذه الثلاثة.

أولاً: الأصول، ودليله قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾.

ويرث منهم:

١ - كل ذكر لم يذل بأنثى؛ كالأب، وأبي الأب، وأبي أبي الأب.

فأمّا أبو الأم فلا يرث؛ لأنه أدنى بأنثى.

فإذا مات ميت عن: ابن عم بعيد، وعن أبي أم، فالأمّ لابن العم، وليس لأبي الأم شيء؛ لأنه أدنى بأنثى.

٢ - كل أنثى لم تذل بذكر قبله أنثى.

فالأم ترث، أم الأم ترث، أم الأب ترث، أم الجد من قبل الأب ترث.

أمّا أم أبي الأم فلا ترث؛ لأنها أدنى بذكر قبله أنثى، وهو غير وارث، ومن أدنى بغير وارث فليس بوارث، لكن بعض أهل العلم رحمه الله قالوا: إن من أدنى

بالجدِّ لا تَرِثُ، وقال آخرون: إِنَّ مَنْ أَدْلَتْ بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ، فَإِنَّهَا لَا تَرِثُ،
يعني: عندهم الذي يَرِثُ أُمُّ الْأُمِّ وَإِنْ عَلَتْ، وَأُمُّ الْأَبِ وَإِنْ عَلَتْ بِمَحْضِ الْإِنَاثِ،
أما أُمُّ أَبِي الْأَبِ فَلَا تَرِثُ، وهذا مذهبُ مالِكٍ^(١)، وأما مذهبُ الحنابلةِ فقالوا:
تَرِثُ أُمُّ الْأُمِّ وَإِنْ عَلَتْ بِمَحْضِ الْإِنَاثِ، وَأُمُّ الْأَبِ وَإِنْ عَلَتْ بِمَحْضِ الْإِنَاثِ،
وَأُمُّ الْجَدِّ أَبِي الْأَبِ، وَإِنْ عَلَتْ بِمَحْضِ الْإِنَاثِ، وَأُمَّا أُمُّ أَبِي الْجَدِّ، فَإِنَّهَا لَا تَرِثُ
ولو بِمَحْضِ الْإِنَاثِ^(٢)، ولكنَّ مذهبَ الشافعيِّ في هذا أَصَحُّ مِنْ مذهبِ الحنابلةِ،
يقولون: إِنَّ أُمَّ أَبِي الْجَدِّ تَرِثُ مَا دَامَتْ بِمَحْضِ الْإِنَاثِ^(٣).

ثانيًا: الفروعُ، ودليله قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾.
ويرِثُ منهم كُلٌّ مَنْ لَمْ يُذَلِّ بِأُنْثَى.

فَالْبِنْتُ تَرِثُ، وَالْإِبْنُ يَرِثُ، وَابْنُ الْإِبْنِ يَرِثُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ تَرِثُ، وَابْنُ الْبِنْتِ
لَا يَرِثُ؛ لِأَنَّهُ أَذْلٌ بِأُنْثَى، وَبِنْتُ الْبِنْتِ لَا تَرِثُ؛ لِأَنَّهُا أَدْلَتْ بِأُنْثَى.

ثالثًا: الحواشي، ودليله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً
وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾، وَهُمْ فُرُوعُ الْأَصُولِ.

وَيَرِثُ مِنْهُمْ:

١ - الإخوةُ مُطْلَقًا، سواءً كانوا ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا، أَشْقَاءَ، أَوْ لِأَبٍ، أَوْ لِأُمِّ.

٢ - كُلُّ ذَكَرٍ لَمْ يُذَلِّ بِأُنْثَى.

(١) انظر: التفريع لابن الجلاب (٢/٤٠٢)، المعونة للقاضي عبد الوهاب (ص: ١٦٧١)، وحاشية

الصاوي (٤/٦٣٠)، وشرح مختصر خليل لمحمد عيش (٩/٦٣٤).

(٢) انظر: الإنصاف (١٨/٦٣)، وكشاف القناع (٤/٤٢٠).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٦/٩)، وتحفة المحتاج للهيتمي (٦/٤٠٥).

ابْنُ الْأُخْتِ لَا يَرِثُ؛ لِأَنَّهُ أَذْلَى بِأُنْثَى، بِنْتُ الْأُخْتِ لَا تَرِثُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ ذَكَرًا، وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَخَوَاتِ.

بِنْتُ الْعَمِّ لَا تَرِثُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ ذَكَرًا، وَالْعَمَّاتُ، وَالْخَالَاتُ وَبَنَاتُ الْأَخِ، وَبَنَاتُ الْأُخْتِ، وَبَنَاتُ الْعَمِّ كُلُّهُنَّ لَا يَرِثْنَ.

فَلَوْ هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتِ أَخِيهِ، وَابْنِ أَخِيهِ، فَابْنُ الْأَخِ يَرِثُ، وَأُخْتُهُ لَا تَرِثُ. وهذه المسائل: -مسائل الميراث- فيها أشياء خارجة عن العقل، ولذلك قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١].

الثالث من الأسباب: الولاء.

أَخَّرَ الْمُؤَلَّفُ الْوَلَاءَ؛ لِأَنَّهُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ السَّبَبَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْوَلَاءَ مِنْ أَسْبَابِ الْإِزْثِ: قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(١). وَقَوْلُهُ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحِمَةِ النَّسَبِ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه الشافعي في (مسنده) (٧٢/٢)، ومن طريقه الحاكم (٣٤١/٤)، والبيهقي (٢٩٢/١٠) عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَابْنِ حَبَانَ رَقْمَ (٤٩٥٠) من طريق بشر بن الوليد، كلاهما عن يعقوب بن إبراهيم. قال مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: عَنْهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، وَقَالَ بَشَرٌ: عَنْهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: بالدبوس»، وقال البيهقي: «قال أبو بكر بن زياد النيسابوري عقيب هذا الحديث: هذا خطأ؛ لأن الثقات لم يرووه هكذا، وإنما رواه الحسن مرسلًا» ثم ساقه بسنده إلى الحسن مرسلًا، ثم قال: وقد روي من أجه آخر كلها ضعيفة. اهـ
فالحديث معلول، لكنه صح عن الحسن مرسلًا.

الْوَلَاءُ لُغَةً: مَأْخُودٌ مِنَ الْوِلَايَةِ، أَوْ مِنْ: وَلِيَ الشَّيْءَ إِذَا تَلَّاهُ.

وَالْوَلَاءُ عِنْدَ الْفَرَضِيِّينَ: عُصْبَةٌ تُثَبِّتُ لِلْمُعْتَقِ، وَعَصَبَتُهُ الْمُتَعَصِّينَ بِأَنْفُسِهِمْ.

الْمُعْتَقُ سِوَاءٍ كَانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى. فَمَثَلًا: إِذَا أَعْتَقْتَ امْرَأَةً عَبْدًا لَيْسَ لَهُ قَرَابَةٌ فَإِنَّهَا تَرِثُهُ؛ لِأَنَّهَا مُعْتَقَةٌ.

وَإِذَا أَعْتَقَ رَجُلٌ عَبْدًا وَمَاتَ هَذَا الْعَبْدُ الَّذِي أَعْتَقَهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَحَدٌ مِنَ الْقَرَابَةِ، فَإِنَّ سَيِّدَهُ الَّذِي أَعْتَقَهُ يَرِثُهُ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّهَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(١).

إِذَا هَلَكَ مَوْلَى مُعْتَقٍ عَنْ ابْنِ مُعْتِقِهِ، وَبِنْتِ مُعْتِقِهِ؛ فابْنُ الْمُعْتَقِ يَرِثُ، وَبِنْتُ الْمُعْتَقِ لَا تَرِثُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَصَبَةً بِنَفْسِهَا، بَلْ عَصَبَةٌ بِغَيْرِهَا.

وَالْإِرْثُ بِالْوَلَاءِ إِنَّهَا تُثَبِّتُ لِلْمُعْتَقِ وَعَصَبَتِهِ الْمُتَعَصِّينَ بِأَنْفُسِهِمْ.

وَهَلْ يَرِثُ الْعَتِيقُ مَوْلَاهُ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ؟

بَيْنَ الْمُؤَلَّفِ هَذَا بِقَوْلِهِ: «لَيْسَ دُونَهَا سَبَبٌ» أَي: لَيْسَ سِوَاهَا مِنْ سَبَبٍ.

فَلَا يَوْجَدُ أَسْبَابٌ إِلَّا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ -كَمَا تَقَدَّمَ-.

وَلَكِنْ مَا سِوَاهَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَلِهَذَا نَصَّ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى نَفْيِ مَا سِوَاهَا؛ لِيَنْفِيَ الْأَقْوَالَ الْأُخْرَى.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فما هي الأسباب الأخرى التي يورث بها سوى هذه الثلاثة؟

قال بعض أهل العلم: إنه يرث المولى من أسفل إذا لم يوجد عاصب، يعني: العتيق يرث معتقه إذا لم يوجد وارث؛ لأنه أولى الناس به، وأولى من أن ننقل المال إلى بيت المال.

كذلك اللقيط: وهو طفل ضلّ عن أهله، أو أُلقي في السوق، -مثلاً-؛ فوجده إنسانٌ والتقطه، وقام بحضائته ونفقته، وصار كولد، ثم مات اللقيط، فهل يرثه الملتقط؟

الجواب: على كلام المؤلف: لا يرثه؛ لأنه قال: «ليس دُونَهَا سَبَبٌ».

وقيل: بل يرثه؛ لأنه أولى الناس به، وكُوننا نُعطي مالَ اللقيطِ هذا الذي التقطه، وقام بحضائته وتربيته أولى من كُوننا نجعله في بيت المال يرثه عامة المسلمين، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(١)، وهو الصحيح، وفيه حديث سيأتي ذكره.

مثال ذلك: امرأة زنت -والعياذ بالله- وأتت بولد، هذا الولد ليس له أب شرعي؛ لأن الزاني ليس أباً شرعياً؛ لقول النبي ﷺ: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»^(٢)، فإذا مات هذا الولد الذي جاء من الزنا، فإن الذي يرثه هو أمه، ترث جميع ماله، ولا نقول: إنها ترثه ميراث أم؛ فليس لها إلا الثلث، بل نقول: إنها ترثه ميراث أم وأب، فترث كل المال.

(١) الاختيارات لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ١٩٥)، وهو قول إسحاق بن راهويه، ورواية عن الإمام أحمد، انظر: تهذيب السنن لابن القيم (٤/ ١٧٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب تفسير المشبهات، رقم (٢٠٥٣)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب الولد للفراش، رقم (١٤٥٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ولهذا جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «تُحْوزُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ: عَتِيقَهَا، وَلَقِيطَهَا، وَوَلَدَهَا الَّذِي لَا عُنْتُ عَلَيْهِ»^(١).

قَوْلُهُ: «عَتِيقَهَا»: أَيُّ: الْمُعْتَقَ، هَذَا بِالْوَلَاءِ.

قَوْلُهُ: «لَقِيطَهَا»: أَيُّ: بِالِالْتِقَاطِ؛ لِأَنَّهَا أُولَى النَّاسِ بِهِ.

قَوْلُهُ: «وَلَدَهَا الَّذِي لَا عُنْتُ عَلَيْهِ»: أَيُّضًا هِيَ الَّتِي تَرِثُهُ، وَمَعْنَى «لَا عُنْتُ عَلَيْهِ»: أَنَّ زَوْجَهَا قَالَ: لَيْسَ هَذَا الْوَلَدُ مِنِّي، فَتَلَا عَنْ مَعَ زَوْجَتِهِ؛ فَانْتَفَى مِنْهُ الْأَبُ، فَيَكُونُ لِلْأُمِّ؛ فَتَحْوزُ مِيرَاثَهُ فَرْضًا وَتَعْصِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَاصِبٌ سِوَاهَا.

كَذَلِكَ الْمُعَاقَدَةُ وَالْمُوَالَاةُ وَالْمُحَالَفَةُ، كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا مَجْهُولَ النَّسَبِ قَدِمَ إِلَى بِلَادِنَا وَهُوَ لَا يُعْلَمُ نَسَبُهُ، فَتَعَاقَدَ مَعَهُ إِنْسَانٌ عَلَى الْوَلَاءِ وَالنُّصْرَةِ وَالتَّوَارُثِ، وَمَاتَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ وَارِثٌ، فَهَلْ يَرِثُهُ الْآخَرُ؟

عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: لَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ دُونَهَا سَبَبٌ» وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي: نَعَمْ، يَتَوَارَثَانِ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُوَالَاةِ وَالْمُحَالَفَةِ، وَقَدْ كَانَ هَذَا مَعْمُولًا بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَجَاءَ الْإِسْلَامُ وَجَعَلَ الْإِرْثَ لَهُ أَسْبَابُ ثَلَاثَةً.

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٠)، وأبو داود: كتاب الفرائض، باب ميراث ابن الملائنة، رقم (٢٩٠٦)، والترمذي: كتاب الفرائض، باب ما جاء ما يرث النساء من الولاء، رقم (٢١١٥)، وابن ماجه: كتاب الفرائض، باب تحوز المرأة ثلاث موارِيث، رقم (٢٧٤٢)، من حديث واثلة بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث مُحَمَّد بن حرب على هذا الوجه». والحديث في إسناده عمر بن ربيعة التغلبي. وقد قال البخاري: «فيه نظر»، وسئل عنه أبو حاتم فقال: «صالح الحديث، قيل له: تقوم به حجة؟ قال: لا، ولكن صالح»، انظر: تهذيب الكمال (٣٤٤/ ٢١).

لَكِنَّ ذَاكَ لَمْ يُنْطَلِّهِ عَلَى وَجْهِ صَرِيحٍ، أَمَّا لَوْ أَبْطَلَهُ الشَّرْعُ عَلَى وَجْهِ صَرِيحٍ،
لَقُلْنَا لَا مِيرَاثَ فِيهِ.

وهذا أيضًا من الأسباب التي اختار شيخ الإسلام رحمه الله أنه يورث بها^(١)؛
لأن إعطاء هذا القريب أولى من إعطاء بيت المال الذي هو بعيد.

والحاصل: أن أسباب الموارث ثلاثة، وما سواها ليس بسبب، هذا هو المجمع
عليه.

وأما المختلف فيه؛ فالواجب الرجوع إلى الأدلة، فإذا أثبتت الأدلة أنه سبب؛
فهو سبب، وإلا فلا.



(١) مجموع الفتاوى (٣٥/٩٣ - ٩٦)، والاختيارات (ص: ١٩٥).

بابُ موانعِ الإرثِ

٢٠ وَيَمْنَعُ الْإِرْثَ عَلَى الْيَقِينِ رِقٌّ وَقَتْلٌ وَاخْتِلَافُ دِينِ

الشَّرْحُ

المانعُ في الأصلِ، الحائلُ من الوصولِ إلى الشيءِ.

الموانعُ: جمعُ مانعٍ، وهو الذي يلزَمُ من وجودِهِ العَدَمُ، ولا يلزَمُ من عَدَمِهِ الوجودُ.

والمانعُ في بابِ الميراثِ: وَصِفُ عُلُقٍ به الشَّارِعُ حِزْمَانِ الْمُتَّصِفِ به مِنَ الْإِرْثِ. أي: هي الَّتِي تَرُدُّ عَلَى الْوَارِثِ فَتَمْنَعُهُ مِنَ الْإِرْثِ، بِمَعْنَى أَنَّ سَبَبَ الْإِرْثِ قَائِمٌ، لَكِنْ تَرُدُّ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمَوَانِعُ، فَتَمْنَعُ مِنَ الْإِرْثِ، فَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَوْجَدَ مَانِعٌ بَدُونِ سَبَبٍ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ سَبَبُ الْمِيرَاثِ فَلَا يُقَالُ: هَذَا فِيهِ مَانِعٌ، فَمَثَلًا مَنْ لَيْسَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ قَرَابَةٌ، وَلَا نِكَاحٌ، وَلَا وِلَاءٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ فِيهِ مَانِعٌ.

إِذَنْ لَا مَانِعَ إِلَّا مَعَ سَبَبٍ، فَإِذَا وَجِدْتَ الْأَسْبَابَ السَّابِقَةَ الثَّلَاثَةَ، فَتَمَّ الْمَانِعُ، يَعْنِي يَكُونُ أَبٌ وَلَا يَرِثُ، ابْنٌ وَلَا يَرِثُ، زَوْجٌ وَلَا يَرِثُ... وَهَكَذَا:

الأوَّلُ: الرِّقُّ.

قَوْلُهُ: «رِقٌّ»: مَاخُودٌ مِنَ الْإِسْتِرْقَاقِ وَهُوَ الْإِسْتِعْبَادُ، فَالرِّقُّ مَعْنَاهُ: الْعُبُودِيَّةُ يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ مَنْ قَامَ بِهِ سَبَبُ الْإِرْثِ عَبْدًا يَعْنِي أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ رَقِيقًا، فَلَا يَرِثُ،

والدليل على أن الرّق مانعٌ أمران:

الأوّل: أن الله جعل الإرث للوارث بلام التّمليك، فقال: ﴿وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا أَلْسُدُسٌ مِّمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]، وهذا يدلُّ على أن الوارث أهلٌ للتّمليك.

ثانيًا: أن الرّق لا يملك، وإنما ملكه لسيّده؛ لقوله ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ؛ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»^(١)، هذا من جهة الاستدلال.

وأما من جهة التعليل المبني على الدليل: فلأننا لو أعطينا هذا الرّق الميراث، لكانا قد أعطينا الميراث حقيقة لسيّده، وسيّده لا نسب بينه وبين الميّت، ولا نكاح، ولا ولاء، فورثناه بدون سبب.

مثاله: هلك هالكٌ عن: زوجة رقيقة - والزوجة يُمكن أن تكون رقيقة لمن لا يجد طولًا وخاف العنت -، هذه الزوجة لا ترث؛ لأنها لو ورثت؛ لكان المأل لسيّدها.

مثال آخر: هلك هالكٌ عن: ابن رقيق، لا يرث؛ لأنه لو ورث؛ لكان المأل لسيّده.

والرّق مانعٌ من الجانبين سواء كان الوارث رقيقًا أو المورث.

الثاني: القتل.

والقتل: هو إزهاق الروح.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل، رقم (٢٣٧٩)، ومسلم: كتاب البيوع، باب من باع نخلا عليها ثمر، رقم (١٥٤٣)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

والقَتْلُ مانِعٌ من جانبٍ واحدٍ، وهو جانبُ القاتِلِ، فالقاتِلُ لا يَرِثُ من المَقْتُولِ، والمَقْتُولُ يَرِثُ من القاتِلِ، وهذا يُمكنُ فيما إذا أصابَ مُورَثَه برِصاصةٍ في رأسِه، وعندما أصابَه برأسِه رَكَبَ سَيَّارَتَه وهَرَبَ، ومع السُّرْعَةِ انقَلَبَ وماتَ، فهنا ماتَ القاتِلُ قَبْلَ المَقْتُولِ، فِيرِثُ المَقْتُولُ ولا يَرِثُ القاتِلُ.

والدَّلِيلُ: ما يُروى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ مِنَ الْمَقْتُولِ شَيْئًا»^(١).

لكنَّ هذا الحديثَ لَيْسَ له إسنَادٌ قائمٌ، إلَّا أنَّ بَعْضَ العُلَمَاءِ ادَّعَى الإجماعَ على أنَّ القاتِلَ لا يَرِثُ، وهناك قاعِدَةٌ فقهِيَّةٌ: «مَنْ تَعَجَّلَ شَيْئًا قَبْلَ أَوَانِهِ عَوِّبَ بِحِرْمَانِهِ».

ولأنَّه لو وَرِثَ القاتِلُ؛ لكانَ وَسيلَةً إلى قَتْلِ الوارِثِ مُورَثَه ليرِثَ، فمُنِعَ من الميراثِ سَدًّا لِلْبَابِ.

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى رقم (٦٣٣٣)، والطبراني في الأوسط رقم (٨٨٤)، والدارقطني (٩٦/٩٧)، من طريق إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن سعيد وابن جريج -زاد الدارقطني: والمثنى بن الصباح- عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وفي إسناده: إسماعيل بن عياش، وروايته عن غير الشاميين ضعيفة، انظر: ميزان الاعتدال (١/٢٤٠)، وهذه منها.

ولكنه قد توبع، فأخرجه أبو داود: كتاب الديات، باب ديات الأعضاء، رقم (٤٥٦٤)، والبيهقي (٦/٢٢٠)، من طريق مُحَمَّد بن راشد، عن سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب به، وفي متن هذا الطريق نكارة.

قال النسائي بعد أن أورده من الطريق الأوَّل: «إنه خطأ»، ولذا قال ابن عبد الهادي في المحرر (٢/٥٢٩): «وذكر له النسائي علة مؤثرة»، وقال ابن حجر في البلوغ (ص: ٢٨٥): «والصواب وقفه على عمرو».

والحديث له شواهد، لكن في أسانيدھا مقال. انظر: التمهيد لابن عبد البر (٢٣/٤٣٦)، والدراية لابن حجر (٢/٣٦٠).

وظاهرُ كلامِ المؤلفِ أنّه لا فرقَ بينَ أنْ يكونَ القَتْلُ عَمْدًا، أو شِبْهَ عَمْدٍ أو خَطَأً.
فالعَمْدُ: أنْ يَقْصِدَ القَتْلَ بما يَقْتُلُ غالبًا، مثل: سَيْفٍ، أو حَجَرٍ كَبِيرٍ، وما أَشْبَهَ ذلك.

وشِبْهُ العَمْدِ: أنْ يَقْصِدَ الجَنَايَةَ بما لا يَقْتُلُ غالبًا، مثل: عَصَا صَغِيرٍ ضَرَبَهُ فأنْجَرَحَ، ثُمَّ ماتَ.
والخَطَأُ: ألا يَقْصِدَ القَتْلَ، كما لو أرادَ أنْ يَقْتُلَ صَيِّدًا فأَصَابَ إنسانًا، فهل يَرِثُ أو لا يَرِثُ؟

كلامُ المؤلفِ يَدُلُّ على أنّه لا يَرِثُ في كُلِّ الأحوالِ، لكنَّ هذا العُمومَ غيرُ مُرادٍ،
فالصَّحِيحُ أنَّ الذي يَمْنَعُ من الميراثِ هُوَ القَتْلُ عَمْدًا^(١).

ونَزِيدُ شَرْطًا آخَرَ: بغيرِ حَقٍّ، يعني: أنْ يَتَعَمَّدَ قَتْلَهُ بغيرِ حَقٍّ.

وعلى هذا: فالقاتِلُ خَطَأً يَرِثُ على القولِ الصَّحِيحِ؛ وذلك لُبُعِدِ التُّهْمَةِ،
وَحَدِيثُ: «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا»^(٢)، إنْ صَحَّ، فالمرادُ به القاتِلُ الذي تَعَجَّلَ الإِزْثَ
فِيُعاقَبُ بِحَرَمَانِهِ.

أمثلةٌ على ذلك:

- رجلٌ قَتَلَ ابنَ أخيه عَمْدًا، فَقَتَلَهُ أخوه قِصاصًا بآبَنِهِ، فهذا يَرِثُ؛ لأنَّه قَتَلَ
بِحَقٍّ.

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٩/ ١٥٢).

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى رقم (٦٣٣٣)، والطبراني في الأوسط رقم (٨٨٤)،
والدارقطني (٩٦/ ٩٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد تقدم
قريبًا.

- إنسان له قريب فزنى هذا القريب وهو مُحْصَنٌ، فشارك النَّاسَ في رَجْمِهِ، فهذا يَرِثُ؛ لَأَنَّهُ بِحَقٍّ.

- إنسان طَلَبَ مِنْهُ أَبُوهُ أَنْ يَحْمِلَهُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى آخَرَ، فَقَالَ: سَمْعًا وَطَاعَةً، فَرَكِبَ سَيَّارَتَهُ وَمَشَى بِأَبِيهِ، وَأَرَادَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِحَادِثٍ؛ فَمَاتَ الْأَبُ، فَهَلْ يَرِثُ أَوْ لَا يَرِثُ؟

على القولِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ يَرِثُ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ الْإِبْنَ مَا قَصَدَ قَتْلَ أَبِيهِ إِطْلَاقًا، بَلْ قَصْدُهُ بِرُّ أَبِيهِ، لَكِنَّ هَذَا قَضَاءٌ وَقَدَرٌ. وَلَكِنْ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ يَرِثُ مِنْ تِلَادِ مَالِهِ، لَا مِنْ الدِّيَّةِ، وَتِلَادُ مَالِهِ: يَعْنِي: قَدِيمُهُ، وَأَمَّا الدِّيَّةُ فَلَا يَرِثُ مِنْهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: هَذَا الْإِبْنُ الَّذِي قَتَلَ أَبَاهُ خَطَأً تَلَزَّمَهُ الدِّيَّةُ لِأَبِيهِ، وَالدِّيَّةُ مِئَةٌ بَعِيرٍ، وَكَانَ عِنْدَ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ مِئَةٌ بَعِيرٍ، فَإِذَا ضَمَمْنَا الدِّيَّةَ مِئَةً بَعِيرٍ إِلَى مَالِهِ الْأَوَّلِ مِئَةٍ بَعِيرٍ أَصْبَحَتْ مِئَتَيْنِ، فَإِلْبَنُ يَرِثُ مِنَ الْمِئَةِ الْأُولَى الَّتِي عِنْدَهُ، وَلَا يَرِثُ مِنَ الْمِئَةِ الثَّانِيَةِ، بَلِ الْمِئَةُ الثَّانِيَةُ تَكُونُ لِلْوَرَثَةِ الْآخَرِينَ.

وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي فَتَاوِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ كِتَابِ (إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ)، وَقَالَ لَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ: «وَبِهِ نَأْخُذُ»^(١).

وعلى هذا: فَالْقَاتِلُ إِنْ كَانَ مُتَعَمِّدًا لَا يَرِثُ، وَإِنْ كَانَ بِحَقٍّ يَرِثُ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَنَحْنُ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَرِثُ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ^(٢)، وَالثَّانِي: يَرِثُ وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣) وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّهُ يَرِثُ فَإِنَّمَا يَرِثُ مِنْ مَالِهِ الْقَدِيمِ دُونَ الدِّيَّةِ.

(١) انظر: إعلام الموقعين (٤/ ٣٣٦).

(٢) انظر: الإنصاف (١٨/ ٣٦٩)، كشف القناع (٤/ ٤٩٢).

(٣) المدونة (٤/ ٣٤٧).

مسألة: إذا قَتَلَ رجلٌ رجلاً، وقال: إِنَّهُ قَتَلَهُ خطأً، وقال بنو عَمِّهِ: بَلْ قَتَلَهُ عَمْدًا، ودَعَوَاهُ أَنَّهُ قَتَلَهُ حَطًا؛ حَتَّى يَرِثَ -على القولِ الرَّاجِحِ-، وليُدْفَعَ عن نفسه القِصاصَ، فَمَنِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ؟

الجواب: أمَّا على المذهب فإنَّ القولَ قولُ مَنْ ادَّعى العَمْدَ؛ لأنَّ هذا هو الأصلُ. والقولُ الثاني: أن القولَ قولُ مَنْ تَشْهَدُ له القرائنُ، وهو الصَّحيحُ.

الثالث: اختلافُ الدينِ.

وهو -أيضًا- من موانع الإرث، فلا يرثُ المسلمُ الكافرَ، ولا الكافرُ المسلمَ. والدليلُ على هذا من القرآنِ والسُّنة. فأما القرآنُ فإنَّ نوحًا قالَ لِرَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبِّ إِنِّي أَبْتِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥]، فقالَ اللهُ تعالى: ﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]؛ فنفى اللهُ تعالى أن يكونَ مِنْ أَهْلِهِ؛ لأنَّه مُخَالِفٌ له في الدينِ، فإنَّ نوحًا أَحَدُ الرُّسُلِ الكرامِ، وابْنُهُ كافرٌ به.

أما السُّنة: ففي حديثِ أُسامَةَ بنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في (الصَّحِيحَيْنِ) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^(١)؛ لاختلافِ الدينِ.

والمعنى يَقْتَضِي ذلكَ أيضًا؛ لأنَّ الميراثَ إِنَّمَا يَنْتَقِلُ مِنَ الْمَوْرُوثِ إِلَى الْوَارِثِ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُوَالَاةِ وَالْقَرَابَةِ، وَالْكَافِرُ معَ الْمُسْلِمِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا مُوَالَاةٌ وَلَا قَرَابَةٌ، فَكَيْفَ يَرِثُ مَالَهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ وَذَاكَ كَافِرٌ، فَبَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ دِينٍ، وَعَدَاوَةٌ الدِّينِ مِنْ أَشَدِّ مَا يَكُونُ مُبَايَنَةً.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، رقم (٦٧٦٤)، ومسلم: كتاب الفرائض، رقم (١٦١٤).

إِذَنْ: الْكَافِرُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ، وَالْمُسْلِمُ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ.

أَمْثَلُهُ: رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً نَصْرَانِيَّةً وَمَاتَتْ، فَهَلْ يَرِثُهَا أَوْ لَا؟ لَا يَرِثُهَا، لِاخْتِلَافِ الدِّينِ.

- أَخْوَانِ يَهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ، فَهَلْ يَرِثُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ؟ عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: لَا يَرِثُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ؛ لِأَنَّ دِينَهُمَا مُخْتَلِفٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ دِينَهُمَا مُخْتَلِفٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ الْنَصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النُّصْرَى لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]، وَلَوْ كَانَ دِينُهُمَا وَاحِدًا مَا قَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ هَذَا الْقَوْلَ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْكُفْرَ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، هَذَا بِاعْتِبَارِ مُضَادَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ فَهُمْ مِلَّةٌ، فَالْيَهُودُ يَهُودٌ، وَالنَّصَارَى نَصَارَى.

إِذَنْ: اخْتِلَافُ الدِّينِ مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ الْإِرْثِ، فَلَوْ هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أَخٍ شَقِيقٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ، وَعَنْ ابْنٍ كَافِرٍ، فَالْمَالُ لِلْأَخِ الشَّقِيقِ.

إِذَنْ: لَا تَوَارَثَ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَلَا بَيْنَ يَهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ، وَلَا بَيْنَ وَثْنِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ.

* اسْتَنْى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرْتَدُّ، وَقَالَ: بَأَنَّ الْمُرْتَدَّ يُوْرَثُ وَلَا يَرِثُ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ، كَانَ الصَّحَابَةُ يُورَثُونَ أَقَارِبَهُمْ مِنْهُمْ بَعْدَ قَتْلِهِمْ، وَالصَّحَابَةُ لَا يُجْمَعُونَ عَلَى خَطِإٍ^(١)، وَيَرَى رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ عَمَلَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مُحْصَصٌ لِلْحَدِيثِ.

(١) الاختيارات (ص: ١٩٦)، وهو رواية عن الإمام أحمد. انظر: الإنصاف مع المقنع والشرح (٢٨٠/١٨).

وأيضاً إذا وَرَّثْنَا الْمُسْلِمَ مِنْ مُوَرِّثِهِ الْكَافِرِ؛ صَارَ ذَلِكَ أَبْعَدَ عَنْ حِيلَةِ رَبِّهَا يَتَحَيَّلُ بِهَا إِنْسَانٌ، كَمَا لَوْ كَانَ يُبْغِضُ وَارِثَهُ فَيَزْتَدُّ؛ لثَلَا يَرِثَهُ. وهذه وإنْ كَانَتْ حِيلَةً بَعِيدَةً؛ لَأَنَّهُ لَا يُدْرَى أَيُّهُمَا يَمُوتُ أَوَّلًا، لَكِنْ رَبِّمَا تَقَعُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ.

وعلى كُلِّ حَالٍ: إِنْ نَظَرْنَا إِلَى التَّعْلِيلِ، وَإِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ؛ قُلْنَا: إِنْ قَوْلُهُ هُوَ الصَّوَابُ.

وإِنْ نَظَرْنَا إِلَى عُمُومِ حَدِيثِ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قُلْنَا ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ، وَالْمُرْتَدُّ لَا شَكَّ أَنَّهُ كَافِرٌ.

وهذه الْمَسْأَلَةُ رَبِّمَا نَحْتَاجُ إِلَيْهَا، -أي: إلى هذا الْقَوْلِ- فِيمَا لَوْ كَانَ عِنْدَنَا رَجُلٌ ثَرِيٌّ وَلَكِنَّهُ لَا يُصَلِّي، وَمَاتَ، وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ، ففِي هَذِهِ الْحَالِ رَبِّمَا نَقُولُ بِقَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَجْلِ الْمَصْلَحَةِ، أي: بَأَن نُعْطِيَهُمْ مِنْ هَذَا الْمَالِ، أي: -مَالِ آبِيهِمْ- خَيْرٌ مِنْ كَوْنِنَا نُعْطِيَهُمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ الْعَامِّ.

وَاسْتَشْنَى كَذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا الْمُنَافِقَ، وَالْمُسْلِمَ يَرِثُ مِنْ قَرِيبِهِ الذِّمِّيَّ وَلَا عَكْسَ^(١).

وَاسْتَشْنَى فَقَهَاءُ الْحَنَابِلَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مَسْأَلَتَيْنِ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: الْوَلَاءُ، فَقَالُوا: إِنَّهُ يُوَرِّثُ بِهِ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ^(٢)، يَعْنِي: لَوْ كَانَ السَّيِّدُ كَافِرًا، وَالْعَتِيقُ مُسْلِمًا، فَمَاتَ الْعَتِيقُ، فَإِنَّ السَّيِّدَ يَرِثُهُ، وَاسْتَدْلُّوا بِحَدِيثِ ضَعِيفٍ «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ إِلَّا بِالْوَلَاءِ»^(٣)، لَكِنَّ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءَ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢١٠)، وأحكام أهل الذمة لابن القيم (٢/ ٨٥٦).

(٢) انظر: كشاف القناع (٤/ ٤٧٦).

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى رقم (٦٣٥٦)، والدارقطني (٤/ ٧٤)، والحاكم (٤/ ٣٤٥).

لا يَصِحُّ؛ لَأَنَّهُ شَاذٌ مُخَالِفٌ لِمَا فِي (الصَّحِيحَيْنِ) مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فَإِنَّ حَدِيثَ أُسَامَةَ عَامٌّ يَشْمَلُ الْوَلَاءَ وَغَيْرَهُ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا إِرْثَ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ، لَا فِي الْوَلَاءِ، وَلَا فِي النَّسَبِ، وَلَا فِي النِّكَاحِ، وَإِذَا كُنَّا مُتَّفَقِينَ بِأَنَّ الْإِرْثَ فِي الْوَلَاءِ أَوْعَفُّ مِنَ الْإِرْثِ فِي النَّسَبِ، فَكَيْفَ نَجْعَلُ الْإِرْثَ الْأَوْعَفَّ أَقْوَى مِنَ الْأَوْعَى، وَكَيْفَ نَقُولُ: اخْتِلَافُ الدِّينِ مَانِعٌ فِي النَّسَبِ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ اخْتِلَافَ الدِّينِ مَانِعٌ فِي الْوَلَاءِ؟! وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ اخْتِلَافَ الدِّينِ مَانِعٌ حَتَّى فِي الْوَلَاءِ، فَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ مِنَ الْكَافِرِ، لَا بِالْوَلَاءِ، وَلَا بِالنَّسَبِ، وَلَا بِالنِّكَاحِ، وَلَا بِالْعَكْسِ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ الْإِسْتِثْنَاءُ شَاذٌ لَا يُقْبَلُ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا فِي (الصَّحِيحَيْنِ).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ، قَالُوا: نُورَّثُهُ تَرْغِيًّا لَهُ فِي الْإِسْلَامِ^(١)، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا إِرْثَ لِلْكَافِرِ وَلَوْ أَسْلَمَ قَبْلَ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^(٢).

وَقَوْلُهُمْ: «نُورَّثُهُ تَرْغِيًّا لَهُ فِي الْإِسْلَامِ» غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تُرَغَّبَ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، حَيْثُ نُعْطِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ فُلُوقُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠]، ثُمَّ إِنَّا إِذَا أَعْطَيْنَاهُ تَرْغِيًّا لَهُ فِي الْإِسْلَامِ؛ فَقَدْ أَلْحَقْنَا الضَّرَرَ بِالْوَارِثِ الْآخَرِ، حَيْثُ اقْتَطَعْنَا مِنْ حَقِّهِ لِهَذَا الَّذِي تُرَغَّبُ فِي الْإِسْلَامِ، نَعَمْ، لَوْ فُرِضَ أَنَّ هَذَا الَّذِي أَسْلَمَ

= والبيهقي (٢١٨/٦)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفُظٍ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدَهُ أَوْ أَمَتَهُ».

(١) المغني لابن قدامة (٩/ ١٦٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، رقم (٦٧٦٤)، ومسلم: كتاب الفرائض، رقم (١٦١٤)، مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لا يوجَدُ وارِثٌ غَيْرُهُ، فهذا رَبُّمَا يَتَوَجَّهُ الْقَوْلُ بَأَنَّا نُعْطِيهِ مِنَ الْإِرْثِ؛ لَأَنَّا فِي هَذِهِ الْحَالِ لَمْ نَظْلِمِ أَحَدًا.

ثُمَّ لَوْ فُتِحَ هَذَا الْبَابُ؛ لَأَفْضَى - إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْوَرَثَةِ يُبَاطِلُ فِي الْقَسَمِ؛ رَجَاءً أَنْ يُسَلِّمَ هَذَا الْقَرِيبُ.

لَكِنَّ كُلَّ هَذِهِ الْأِسْتِثْنَاءَاتِ الْخَمْسَةِ، اثْنَتَانِ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَثَلَاثَةٌ عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَامٌّ، لَكِنَّ الْمُنَافِقَ إِذَا لَمْ يُظْهَرْ نِفَاقُهُ، فَإِنَّا نَحْكُمُ بِظَاهِرِ حَالِهِ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، فَيَرِثُ مِنْ قَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ، وَبِالْعَكْسِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَعْلُومَ النِّفَاقِ، فَالْصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا تَوَارِثَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



باب أركان الإرث

٢١ وَوَارِثٌ مُوَرَّثٌ مُوَرُّوْثٌ أَرْكَانُهُ مَا دُونَهَا تَوْرِيْثٌ

الشرح

الأركان: جَمْعُ رُكْنٍ، وهو في اللُّغَةِ: جانبُ الشَّيْءِ الأَقْوَى، ومنه قيلَ لزاويةِ البناءِ رُكْنٌ؛ لأنَّ أَوْلى جانبٍ في البناءِ هو الزَّاوِيَةُ؛ لأنَّ الزَّاوِيَةَ يَسْنِدُ بَعْضُهَا بَعْضًا. وأما في الإِصْطِلَاحِ، فالرُّكْنُ: ما تَرَكَّبُ مِنْهُ المَاهِيَّةُ.

يعني: ماهِيَّةُ الشَّيْءِ لها أَجْزَاءٌ تَرَكَّبُ مِنْهَا، فَالصَّلَاةُ مَثَلًا تَتَكَوَّنُ مِنْ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَقُعُودٍ، وهذه أَرْكَانُ، وهي ماهِيَّةُ الصَّلَاةِ. فما تَرَكَّبُ مِنْهُ المَاهِيَّةُ؛ فَهُوَ الأَرْكَانُ.

الميراثُ له أَرْكَانٌ ذَكَرَها المَوْلَفُ، وهي: «وَارِثٌ، مُوَرَّثٌ، مُوَرُّوْثٌ».

وَارِثٌ: وهو الحَيُّ الباقي بَعْدَ مُوَرِّثِهِ.

مُوَرَّثٌ: وهو المَيِّتُ.

مُوَرُّوْثٌ: وهو التَّرَكَّةُ.

وهنا أَسْقَطَ المَوْلَفُ رَحْمَةً لِلَّهِ حَرْفَ العَطْفِ لِلزَّرُورَةِ؛ لأنَّ الشَّعْرَ يَوْجِبُ

لِلإِنْسَانِ أَنْ يُسْقَطَ أَشْيَاءٌ، أَوْ يُثَبَّتَ أَشْيَاءٌ.

أَرْكَانُ الْإِرْثِ ثَلَاثَةٌ:

وَارِثٌ: فُلُو مَاتَ مَيِّتٌ، وَلَيْسَ لَهُ أَقَارِبٌ، وَلَيْسَ لَهُ زَوْجَةٌ، وَلَيْسَ لَهُ مَوْلَى،
فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ الْإِرْثُ.

مُورِّثٌ: فُلُو كَانَ هُنَاكَ ابْنٌ لِشَخْصٍ، وَالشَّخْصُ مَيِّتٌ، فَلَا يَرِثُ هَذَا الْإِبْنُ
مِنْ أَبِيهِ.

مَمُورُوثٌ: فُلُو مَاتَ إِنْسَانٌ، وَخَلَّفَ ابْنَهُ وَزَوْجَتَهُ، لَكِنْ لَمْ يُخَلِّفْ تَرَكَةً، فَإِنَّهُ
لَا يَثْبُتُ الْإِرْثُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ شَيْءٌ مَمُورُوثٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتِمَّ الْإِرْثُ إِلَّا بِذَلِكَ.
فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ أَرْكَانَ الْإِرْثِ ثَلَاثَةٌ.

وَالْوَاقِعُ أَنَّ مَعْرِفَتَنَا لِلأَرْكَانِ لَيْسَتْ بِذَلِكَ الصَّرُورَةِ، لَكِنَّ المَوْلَّفَ ذَكَرَهَا
مِنْ بَابِ التَّكْمِيلِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ إِنْخِبَارٌ عَنِ الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مِيرَاثُ
إِلَّا بِمُورِّثٍ، يَعْنِي: مَيِّتٍ يَمُوتُ، وَوَارِثٍ يَرِثُ مَالَهُ، وَمَمُورُوثٌ، يَعْنِي: الْمَالُ الَّذِي
تَرَكَه، فَهَذَا بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ.

لَكِنَّ الْأَسْبَابَ وَالْمَوَانِعَ وَالشُّرُوطَ هِيَ الَّتِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ.



بابُ شُرُوطِ الْإِرْثِ

٢٢ وَهِيَ تَحَقُّقُ وُجُودِ الْوَارِثِ مَوْتُ الْمَوْرَثِ اقْتِضَا التَّوَارِثِ

الشرح

الشُّرُوطُ: جَمْعُ شَرْطٍ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: الْعَلَامَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [مُحَمَّدٌ: ١٨]، أَي: عَلَامَاتُهَا.

وَأَمَّا فِي الْإِصْطِلَاحِ: فَالشَّرْطُ مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ.

وُسَمِّيَ شَرْطًا؛ لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَى صِحَّةِ الْمَشْرُوطِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: الْوُضُوءُ شَرْطٌ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ، يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودُ الصَّلَاةِ، فَلَوْ تَوَضَّأَ الْإِنْسَانُ؛ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُهَا.

وَلَوْ صَلَّى بَدُونِ وُضُوءٍ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ؛ لَمْ تَصِحَّ.

وَالْمِيرَاثُ لَهُ شُرُوطٌ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهَا، وَلَهُ أَسْبَابٌ، وَمَوَانِعُ تَقَدَّمَتْ.

فَإِذَا وَجَدَتْ الْأَسْبَابُ وَالشُّرُوطُ، وَانْتَفَتِ الْمَوَانِعُ؛ فَيَلْزَمُ وُجُودُ الْمَشْرُوطِ.

فَشُرُوطُ الْإِرْثِ هِيَ: مَا يُشْتَرَطُ لَكَوْنِ الْإِنْسَانِ وَارِثًا لِلْآخِرِ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

الأول: «تَحَقَّقْ وُجُودَ الْوَارِثِ»، يَعْنِي: أَنْ نَتَحَقَّقَ أَنَّ الْوَارِثَ حِينَ مَاتَ مُورِّثُهُ كَانَ مُوجُودًا، فَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ؛ فَلَا مِيرَاثَ.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]، وقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢]، فَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ الْمِيرَاثَ بِاللَّامِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّمْلِيكِ، وَغَيْرِ الْمَوْجُودِ لَا يَمْلِكُ.

وقول المؤلف: «تَحَقَّقْ وُجُودَ الْمِيرَاثِ»، يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: «أَوْ إِنْ حَاقَهُ بِالْأَحْيَاءِ»، يَعْنِي: قَدْ لَا يَكُونُ حَيًّا، وَلَكِنَّهُ يُلْحَقُ بِالْأَحْيَاءِ، كَأَنْ يَمُوتَ مَيِّتٌ عَنْ حَمْلٍ يَرِثُهُ قَبْلَ أَنْ تُنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ، فَالْحَمْلُ مُوجُودٌ لَكِنْ الْحَيَاةُ لَمْ تَكُنْ؛ إِلَّا أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالْأَحْيَاءِ؛ فَيَرِثُ إِذَا اسْتَهْلَّ صَارِحًا، وَإِنْ كَانَ حِينَ مَوْتِ مُورِّثِهِ لَمْ تُنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ.

الثاني: «مَوْتُ الْمَوْرَثِ» يَعْنِي: لَا بُدَّ أَنْ نَتَحَقَّقَ مَوْتَ الْمَوْرَثِ.

والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]، ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]، وَمَتَى يَتْرُكُ الْإِنْسَانُ مَالَهُ؟ الْجَوَابُ: بَعْدَ مَوْتِهِ؛ إِذَنْ لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ مَوْتِ الْمَوْرَثِ.

لَكِنْ اعْلَمْ أَنَّ مَوْتَ الْمَوْرَثِ يَكُونُ تَحْقِيقًا، وَيَكُونُ حُكْمًا.

فَالْتَحَقِيقُ: يَكُونُ بِوَاحِدٍ مِنْ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

* إِمَّا بِالْمُشَاهَدَةِ بِأَنْ نُّشَاهِدَ هَذَا الْمَوْرَثَ سَقَطَ مَيِّتًا.

* وَإِمَّا بِالِاسْتِفَاضَةِ؛ بِأَنْ يَسْتَفِيضَ لَدِينَا أَنْ فَلَانَا مَاتَ، كَأَنْ يُعْلَنَ خَبَرُ مَوْتِهِ

بالصَّحْفِ، أَوْ يَسْتَفِيزُ لَدَى النَّاسِ بِأَنَّهُ مَاتَ، وَغَالِبُ مَا نَشْهَدُ عَلَيْهِ بِالْمَوْتِ هُوَ
الِاسْتِفَاضَةُ.

* أَوْ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ يَشْهَدَانِ بِأَنَّهُ مَاتَ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ هَذَانِ الرَّجُلَانِ رَفِيقَيْنِ
لَهُ فِي السَّفَرِ، فَيَمُوتُ، وَيَشْهَدَانِ عَلَى ذَلِكَ.
فَنَقُولُ: الْآنَ نَحَقِّقُنَا مَوْتَهُ.

وَيَكُونُ الْمَوْتُ حُكْمًا فِي الْمَفْقُودِ، إِذَا انْتَهَتْ الْمُدَّةُ الْمُقَدَّرَةُ لِلْبَحْثِ عَنْهُ؛ فَإِنَّا نَحْكُمُ
بِمَوْتِهِ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَتَيَقَّنُ، لَكِنْ أَلْحَقْنَاهُ بِالْأَمْوَاتِ حُكْمًا.

الثَّالِثُ: «اِقْتِضَاءُ التَّوَارِثِ» يَعْنِي: أَنْ نَعْلَمَ الْجِهَةَ الْمُقْتَضِيَةَ لِلْإِرْثِ، وَلَمْ كَانَ
وَارِثًا، هَلْ هُوَ بِالزَّوْجِيَّةِ؟ أَوْ بِالنَّسَبِ؟ أَوْ بِالْوَلَاءِ؟ يَعْنِي: هَلْ هَذَا يَرِثُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ
زَوْجٌ، أَوْ لِأَنَّهُ زَوْجَةٌ، هَلْ يَرِثُ هَذَا لِأَنَّهُ قَرِيبٌ؟ هَلْ يَرِثُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ مُعْتَقٌ؟ لِأَبَدٍّ أَنْ
نَعْلَمَ الْجِهَةَ الْمُقْتَضِيَةَ لِلْإِرْثِ.

وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ نَعْلَمَ نَوْعَ هَذَا الْاِقْتِضَاءِ؟

الْجَوَابُ: فِيهِ تَفْصِيلٌ، إِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ مَعْلُومٌ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ نَعْلَمَ الْجِهَةَ؛ لِأَنَّهُ
قَدْ يَكُونُ هَذَا ابْنُ عَمٍّ، لَكِنَّ ذَاكَ الْمَوْجُودَ أَقْرَبُ مِنْهُ، فَلَا يَكْفِي أَنْ يَأْتِيَ شَاهِدٌ
يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا ابْنُ عَمٍّ هَذَا، حَتَّى يَقُولَ فِي أَيِّ دَرَجَةٍ، هَلْ هُوَ قَرِيبُ الدَّرَجَةِ
أَوْ بَعِيدُ الدَّرَجَةِ؟

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ مَعْلُومٌ؛ فَإِنَّهُ يُكْتَفَى بِأَنْ يُقَالَ: هَذَا قَرِيبٌ وَيُورَثُ؛
لِأَنَّهُ لَا مُنَازَعَ لَهُ، وَلِأَنَّ إِعْطَاءَ هَذَا الَّذِي قِيلَ: إِنَّهُ مِنْ أَقَارِبِهِ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ نَصْرِفَ
الْمَالَ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ.

فإذا قال قائل: بأي شيء نعلم اقتضاء التوارث؟

فالجواب: نعلم ذلك بالاستفاضة، أو بإخبار أصحاب النسب، ونرجع إلى قول إنسان عدل منهم: بأن فلاناً قريب فلان، ويتصل به في الجد الرابع أو في الجد الثالث أو في الجد الخامس، فيعرف أنه ابن عمه.

فإن قيل: ما هو الدليل على اشتراط «اقتضاء التوارث»؟

فالجواب: لأن الشارع علق الإرث على أوصاف معينة، مثل كونه زوجاً، أو ابن عم، أو معتقاً، وهذه الأوصاف التي علق عليها الميراث إذا انتفت؛ انتفى الميراث؛ لأن كل مشروط يعلق على شرط؛ فإنه ينتفي بانتفاء ذلك الشرط. فالشروط إذن ثلاثة:

الأول: تحقق وجود الوارث بعد موت المورث.

الثاني: تحقق موت المورث، أو إلحاقه بالأموات كالمفقود.

الثالث: العلم بالجهة المقتضية للإرث.



باب من يرث من الذكور

٢٣ الوَارِثُ ابْنٌ وَابْنُهُ أَبٌ وَجَدٌ لَهُ وَزَوْجٌ مُطَلَّقُ الْأَخِ يُعَدُّ

الشرح

الوارثون إمَّا ذُكُورٌ، وإمَّا إناثٌ، وإمَّا لا ذُكُورَ ولا إناثَ وهم الحثاني، والحثاني لا بدَّ أن نُلحِقَهُم إمَّا بالذُكُورِ وإمَّا بالإناثِ.

الوارثون من الذُكُورِ عَدَّهُم المُولَّفُ رَحِمَهُ اللهُ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ قَوَاعِدَ فِي الَّذِي يَرِثُ مِنَ الْأَصُولِ، وَقَوَاعِدَ فِي الَّذِي يَرِثُ مِنَ الْفُرُوعِ، وَقَوَاعِدَ فِي الَّذِي يَرِثُ مِنَ الْحَوَاشِي^(١).

هذه القَوَاعِدُ السَّابِقَةُ أَحْسَنُ بِكَثِيرٍ مِمَّا عَدَّ المُولَّفُ؛ لِأَنَّهَا أَخْصَرُ وَأَجْمَعُ، لَكِنْ نَقُولُ كَمَا قَالَ المُولَّفُ، اتِّبَاعًا لِتَأْلِيفِهِ:

قَوْلُهُ: «الْوَارِثُ ابْنٌ، وَابْنُهُ»: أَيُّ ابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلَ: ابْنُ ابْنِ الْإِبْنِ، ابْنُ ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ، وَهَلَمْ جَرًّا.

إِذَنْ: الْأَبْنَاءُ وَأَبْنَاءُ الْأَبْنَاءِ وَإِنْ نَزَلُوا.

قَوْلُهُ: «أَبٌ»: مَعْطُوفٌ عَلَى الْإِبْنِ، لَكِنْ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ.

قَوْلُهُ: «وَجَدٌ لَهُ»: أَيُّ جَدٌّ لِأَبٍ، وَهُوَ الْجَدُّ الَّذِي يَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ.

(١) انظر: (ص: ٦٤).

أَمَّا الْجَدُّ الَّذِي يَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ؛ فَلَيْسَ بِوَارِثٍ؛ لِأَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أُنْثَى،
وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْوَارِثَ مِنَ الْأُصُولِ، كُلُّ ذَكَرٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أُنْثَى.

قَوْلُهُ: «الزَّوْجُ»: هَذَا الْخَامِسُ.

قَوْلُهُ: «وَمُطْلَقُ الْأَخِ»: أَيِ الْأَخِ مُطْلَقًا، فَيَشْمَلُ الْأَخَ الشَّقِيقَ، وَالْأَخَ لِأَبٍ،
وَالْأَخَ لِأُمِّ.

قَوْلُهُ: «يُعَدُّ» أَيِ مَعْدُودٌ مِنَ الْوَرَثَةِ.



٢٤ وَالْعَمُّ وَابْنُ لَهْمَا إِنْ أَذَلَّ بِالْأَبِ كُلُّ مِنْهُمُو وَالْمَوْلَى

الشرح

قَوْلُهُ: «الْعَمُّ»: أَيِ الْعَمِّ الشَّقِيقِ أَوْ لِأَبٍ، أَمَّا الْعَمُّ لِأُمِّ فَلَا يَرِثُ.

قَوْلُهُ: «وَابْنُ لَهْمَا»: الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْأَخِ وَالْعَمِّ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «وَابْنُ لَهْمَا»
يَشْمَلُ اثْنَيْنِ: ابْنَ الْأَخِ وَابْنَ الْعَمِّ.

لَكِنْ اشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ فَقَالَ: «إِنْ أَذَلَّ بِالْأَبِ كُلُّ مِنْهُمُو».

قَوْلُهُ: «مِنْهُمُو»: الضَّمِيرُ هُنَا ضَمِيرُ جَمْعٍ، وَالْمُرَادُ: الْعَمُّ، وَابْنُ الْعَمِّ، وَابْنُ الْأَخِ؛
فَصَارُوا ثَلَاثَةً، فَإِذَا أَذَلَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ بِالْأَبِ؛ فَهُمْ مِنَ الْوَارِثِينَ، وَإِنْ أَذَلَّ أَحَدُهُمْ
بِالْأُمِّ؛ فَهُوَ مِنْ غَيْرِ الْوَارِثِينَ.

فَنَقُولُ: عَمُّ شَقِيقٍ، عَمُّ لِأَبٍ، ابْنُ عَمِّ شَقِيقٍ، ابْنُ عَمِّ لِأَبٍ، ابْنُ أَخٍ شَقِيقٍ،
ابْنُ أَخٍ لِأَبٍ.

أَمَّا الْعَمُّ مِنَ الْأُمِّ؛ فَإِنَّهُ لَا يَرِثُ؛ لِأَنَّهُ يُدْلِي بِأُنْثَى، وَابْنُ الْعَمِّ لِأُمِّ لَا يَرِثُ؛ لِأَنَّهُ يُدْلِي بِأُنْثَى، وَابْنُ الْأَخِ لِأُمِّ لَا يَرِثُ؛ لِأَنَّهُ يُدْلِي بِأُنْثَى.

قَوْلُهُ: «الْمَوْلَى»: هُوَ الْمُعْتَقُ وَعَصَبَتُهُ الْمُتَعَصِّبُونَ بِأَنْفُسِهِمْ، يَعْنِي: الْمَوْلَى وَمَا تَقَرَّرَ مِنْهُ الذُّكُورُ.

هَؤُلَاءِ هُمُ الْوَارِثُونَ مِنَ الذُّكُورِ وَهُمْ عَشْرَةٌ: الْإِبْنُ، وَابْنُ الْإِبْنِ، وَالْأَبُّ، وَالْجَدُّ مِنْ قِبَلِ الْأَبِّ، وَالزَّوْجُ، وَالْأَخُ مُطْلَقًا، وَالْعَمُّ لِغَيْرِ أُمِّ، وَابْنُ الْعَمِّ لِغَيْرِ أُمِّ، وَابْنُ الْأَخِ لِغَيْرِ أُمِّ، وَالْمَوْلَى.

تَنْبِيْهُ: تَغْيِيرُ الْمُؤَلَّفِ بِقَوْلِهِ: «مَنْ يَرِثُ مِنَ الذُّكُورِ»، وَلَمْ يَقُلْ مِنَ الرِّجَالِ، هُوَ الصَّوَابُ، لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»^(١). وَلَمْ يَقُلْ: «فَلَأُولَى ذَكَرٍ»؟

فَنَقُولُ: لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: «فَلَأُولَى رَجُلٍ» لَقِيلَ: إِنَّ الْعِلَّةَ الرَّجُولَةَ، وَعَلَى هَذَا فَالصَّغِيرُ لَا يَكُونُ عَاصِبًا، وَلَوْ قَالَ: «لَأُولَى ذَكَرٍ» لَشِمِلَ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ، لَكِنْ لَا يُشِيرُ إِلَى الْعِلَّةِ فِي كَوْنِهِ عَاصِبًا وَهِيَ الرَّجُولَةُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ يَسْتَحِقُّ مِنَ الْمَالِ أَكْثَرَ مِنَ الْأُنْثَى؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ نَفَقَاتٌ، وَعَلَيْهِ مَسْئُولِيَّةٌ، فَكَانَ الْبَاقِي لَهُ.

فَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِيهِ تَكَرُّارٌ بِلَا فَائِدَةٍ، بَلْ نَقُولُ: كَلَامُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَائِدَةٍ:

إِذَنْ: الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِ «الرَّجُلِ» الْإِشَارَةُ إِلَى الْعِلَّةِ، وَالْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِ «الذَّكَرِ» إِرَادَةُ الْعُمُومِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ مِيرَاثِ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، رَقْمُ (٦٧٣٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، رَقْمُ (١٦١٥)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

بَابُ مَنْ يَرِثُ مِنَ الْإِنَاثِ

٢٥ وَوَارِثٌ مِنَ الْإِنَاثِ الْأُمُّ بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ لَهَا تَوَّمٌ

الشرح

قَوْلُهُ: «وَارِثٌ»: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ«الْأُمُّ»: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَيَجُوزُ عَلَى الرَّأْيِ الْكُوفِيِّ أَنْ يَكُونَ «وَارِثٌ»: مُبْتَدَأٌ وَ«الْأُمُّ»: فَاعِلٌ أَغْنَى عَنِ الْحَبْرِ. وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْأَلْفِيَّةِ) فِي قَوْلِهِ:

يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدِ^(١) وَقَدْ

فلنا فيها إذن إغرابان:

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: هُنَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ كَلِمَةُ: «وَارِثٌ» خَبَرًا مُقَدَّمًا؛ لَلَزِمَ التَّأْنِيثُ وَأَنْ يَقُولَ: وَارِثَةٌ، يَعْنِي: وَالْأُمُّ وَارِثَةٌ مِنَ الْإِنَاثِ.

فَعَلَى هَذَا نَخْتَارُ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَبَرَ جَاءَ بِلَفْظِ التَّذْكِيرِ، مَعَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مُؤَنَّثٌ حَقِيقِيٌّ.

قَوْلُهُ: «الْأُمُّ»: هِيَ مَنْ وَلَدَتْكَ، ﴿إِنْ أُمَّهُتَهُمْ إِلَّا الْآئِي وَلَدَنَّهُمْ﴾ [المجادلة: ٢].
وَالْمَقْصُودُ بِهَا الْأُمُّ مِنَ النَّسَبِ، لَا الرَّضَاعِ؛ لِأَنَّ الرَّضَاعَ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ الْإِرْثِ.
قَوْلُهُ: «بِنْتُ»: هِيَ مَنْ خَرَجَتْ مِنْ صُلْبِهِ.

(١) انظر: ألفية ابن مالك، رقم البيت (١١٦) باب الابتداء.

قَوْلُهُ: «وَبِنْتُ ابْنِ لَهَا تَوْثُمْ»: يعني: تَتَّبِعُ. أَوْ: «تَوْثُمْ» أَي: تُقْصِدُ.
إِذْن: الْأُمُّ، وَالْبِنْتُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ، هَذِهِ ثَلَاثَةٌ.



٢٦ وَالزَّوْجَةُ الْجَدَّةُ الْأَخْتُ مُطْلَقًا وَمَنْ لَهَا الْوَلَاءُ قَدْ تَحَقَّقَا

الشرح

قَوْلُهُ: «الزَّوْجَةُ»: هَذِهِ الرَّابِعَةُ مِمَّنْ يَرِثُ مِنَ الْإِنَاثِ.
قَوْلُهُ: «الْجَدَّةُ»: الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ: وَالزَّوْجَةُ وَالْجَدَّةُ، لَكِنْ حَذَفَ حَرْفَ الْعَطْفِ؛
مَنْ أَجْلَ إِقَامَةِ الْوِزْنِ.
قَوْلُهُ: «الْأَخْتُ مُطْلَقًا»: أَيِ سَوَاءٌ كَانَتْ شَقِيقَةً، أَوْ لَأَبٍ، أَوْ لَأُمٍّ.
قَوْلُهُ: «وَمَنْ لَهَا الْوَلَاءُ قَدْ تَحَقَّقَا»: وَهِيَ الْمُعْتَقَةُ.
هُوَ لَا سَبْعُ: الْأُمُّ، وَالْبِنْتُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ، وَالزَّوْجَةُ، وَالْجَدَّةُ، وَالْأَخْتُ، وَذَاتُ
الْوَلَاءِ.

أَمَّا أدلة كون هؤلاء وارثات؛ فأدلتها من القرآن والسنة.
أَمَّا الْأُمُّ؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١].
وَالْبِنْتُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١].
وَبِنْتُ الْإِبْنِ؛ لأنها داخلة في مسمى البنت بالإجماع؛ لكنها دونها في المرتبة.
وَالزَّوْجَةُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَهُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ [النساء: ١٢].

والجدة؛ لائتها داخلَةٌ في مُسمَى الأمِّ.

والأخت؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾
[النساء: ١٢]، وفي آخر السورة: ﴿إِنِ امْرَأُ هَٰكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

والولاء؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(١)، و(من) هذه
اسمٌ موصولٍ؛ فتعُمُّ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

بابُ الفُروضِ المُقدَّرةِ في كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى

٢٧ بِالْفَرْضِ وَالتَّعْصِيبِ إِزْتُ ثَبَتَا فَالْفَرْضُ فِي الْكِتَابِ سِتَّةٌ أَتَى

الشرح

الفُروضُ: جَمْعُ فَرْضٍ، وهو في اللُّغة: الحَزُّ والْقَطْعُ.

والمُرَادُ به هنا: النَّصِيبُ المُقدَّرُ شَرْعًا لِوَارِثٍ.

فَقَوْلُنَا: «نَصِيبٌ مُقدَّرٌ»: خَرَجَ به العَصَبَةُ؛ فَإِنَّ العَصَبَةَ نَصِيبُهُمْ غَيْرُ مُقدَّرٍ.

وَقَوْلُنَا: «شَرْعًا» خَرَجَ به الوَصِيَّةُ؛ فَإِنَّهَا مُقدَّرةٌ بِفِعْلِ المُكَلَّفِ، كما لو أَوْصَى شَخْصٌ لِأَخْرَبِ رُبْعٍ مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ هَذَا مِنَ الفُروضِ، لَكِنْ يُسَمَّى وَصِيَّةً.

وَقَوْلُنَا: «لِلْوَارِثِ»: خَرَجَ به الزَّكَاةُ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ نَصِيبٌ مُقدَّرٌ شَرْعًا، لَكِنْ لِغَيْرِ الوَارِثِينَ، بَلْ لِلأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ المَعْرُوفَةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الإِزْتَ يَكُونُ تَارَةً بِالْفَرْضِ، وَتَارَةً بِالتَّعْصِيبِ، وَتَارَةً يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، وَتَارَةً يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ؛ فَالْأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ.

فَالزَّوْجُ: مِيرَاثُهُ بِالْفَرْضِ فَقَطْ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرِثَ بِالتَّعْصِيبِ.

وَالْإِبْنُ: مِيرَاثُهُ بِالتَّعْصِيبِ فَقَطْ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرِثَ بِالْفَرْضِ.

وَبِالْفَرْضِ وَالتَّعْصِيبِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ: كَالْأَبِ مَعَ إناثِ الفُروعِ؛ كَهَالِكِ

عَنْ: بِنْتِ وَأَبٍ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلْأَبِ السُّدُسُ فَرَضًا وَالباقِي تَعْصِيًا.

وَبِالْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ مِنْ وَجْهَيْنِ؛ كَزَوْجٍ هُوَ ابْنُ عَمٍّ، يَعْنِي: مَاتَتْ أُمِّي عَنْ زَوْجِهَا وَهُوَ ابْنُ عَمِّهَا، وَلَيْسَ لَهَا وَارِثٌ سِوَاهُ، فَهَذَا الزَّوْجُ يَرِثُ بِالْفَرَضِ عَلَى أَنَّهُ زَوْجٌ، وَبِالتَّعْصِيبِ عَلَى أَنَّهُ عَصِيبٌ.

وَإِذَا كَانَ الْوَرِثَةُ يَنْقَسِمُونَ إِلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ؛ فَلابدُّ أَنْ نَعْرِفَ هَذِهِ الْأَقْسَامَ.

فَقَوْلُ: الْفُرُوضُ الْمُقَدَّرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ سِتَّةٌ، وَسِتَاتِي.

قَوْلُهُ: «بِالْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ إِزْثُ ثَبَتَا» قَدَّمَ الْمَعْمُولَ عَلَى الْعَامِلِ؛ لِإِفَادَةِ الْحَضَرِ، يَعْنِي: أَنَّ الْإِزْثَ ثَبَتَ بِالْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ.

وَمُرَادُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ بِهَذَا الْحَضَرِ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْإِزْثِ بِالرَّحِمِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ هُنَاكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ يُسَمَّى ذَوِي الْأَرْحَامِ؟

قُلْنَا: بَلَى، لَكِنَّ إِزْثَ ذَوِي الْأَرْحَامِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ؛ لِأَنَّ ذَا الرَّحِمِ يَرِثُ بِالْوَاسِطَةِ، وَهَذِهِ الْوَاسِطَةُ قَدْ تَرِثُ بِالْفَرَضِ، وَقَدْ تَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ التَّقْسِيمِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ذَكَرَهُ قِسْمًا ثَالِثًا مِنْ أَجْلِ الْخِلَافِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ لَا يَرَى الْإِزْثَ بِالرَّحِمِ الْمُجَرَّدَةِ.

فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «بِالْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ إِزْثُ ثَبَتَا» لَوْ أَوْرَدَ مُورِدٌ وَقَالَ: لِمَاذَا لَمْ يَذْكُرْ ذَوِي الْأَرْحَامِ؟

فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ لَا يَرَى الْإِزْثَ بِالرَّحِمِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ ذَوِي الرَّحِمِ إِذَا وَرَثُوا لَا يَخْرُجُونَ عَنِ الْإِزْثِ بِالْفَرَضِ

أو التَّعْصِيبُ؛ لَأَنَّ إِرْثَهُمْ فَرَعٌ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَهَذَا الْغَيْرُ إِمَّا أَنْ يَرِثَ بِالْفَرَضِ، وَإِمَّا أَنْ يَرِثَ بِالتَّعْصِيبِ.

وَالْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَ أَنَّهُ شَافِعِي الْمَذْهَبِ ذَكَرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِرْثَ ذَوِي الْأَرْحَامِ، مَعَ أَنَّ الشَّافِعِيَّةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَا يَرُونَ إِرْثَ ذَوِي الْأَرْحَامِ، فَلَا نَذْرِي هَلِ الْمَوْلُفُ أَدْخَلَ ذَوِي الْأَرْحَامِ فِي هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ لِأَنَّهُ يَرَى إِرْثَهُمْ، أَوْ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُكَمِّلَ مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ الْآخَرُونَ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: قَوْلُهُ: «لَا يَخْرُجُ الْإِرْثُ عَنِ الْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ، حَتَّى إِرْثُ ذَوِي الْأَرْحَامِ».

قَوْلُهُ: «سِتَّةٌ» يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ: النَّصْبُ فَتَكُونُ حَالًا، وَالرَّفْعُ فَتَكُونُ خَبْرًا، وَالْمُرَادُ بِالْكِتَابِ هُنَا الْقُرْآنُ، فَ(أَل) فِي الْكِتَابِ لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ.



٢٨ رُبْعٌ وَثُلُثٌ نِصْفُ كُلِّ ضِعْفُهُ وَلَا جَنْهَادٍ غَيْرُ ذِي مَضْرَفَةٍ

الشرح

لِلَّهِ دَرَهُ! الْكَلَامُ كَأَنَّهُ عَجِيزٌ بِيَدِهِ، ذَكَرَ الْفُرُوضُ السِّتَّةَ فِي نِصْفِ بَيْتٍ.

قَوْلُهُ: «رُبْعٌ»: الرُّبْعُ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ.

قَوْلُهُ: «وِثْلُثٌ»: وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ.

قَوْلُهُ: «نِصْفُ كُلِّ ضِعْفُهُ»: الثُّلُثُ: نِصْفُهُ السُّدُسُ، وَضِعْفُهُ الثُّلَاثَانِ.

وَالرُّبْعُ: نِصْفُهُ الثُّمْنُ، وَضِعْفُهُ النِّصْفُ.

إِذَنْ الْفُرُوضُ: الرَّبْعُ، وَالثُّمْنُ، وَالنِّصْفُ، وَالثُّلُثُ، وَالسُّدُسُ، وَالثَّلَاثَانِ،
الْجَمِيعُ سِتَّةٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا جُتْهَادٍ غَيْرِ ذِي مَصْرَفُهُ». يَعْنِي: قَدْ يَرِدُ بِالْإِجْتِهَادِ غَيْرُ هَذِهِ.

قَوْلُهُ: «مَصْرَفُهُ»: أَيُّ مَرْجِعُهُ، يَعْنِي: مَا سِوَى ذَلِكَ فَمَرْجِعُهُ الْإِجْتِهَادُ.

فَهَنَّاكَ فَرَضٌ يُسَمَّى ثُلُثُ الْبَاقِي، سِوَاءِ السُّدُسِ، أَوْ أَكْثَرُ، أَوْ أَقَلُّ، مِنْ أَيْنِ
جَاءَنَا هَذَا الْفَرَضُ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ؟

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: أَتَانَا مِنْ قِبَلِ الْإِجْتِهَادِ.

وَهَذَا الْفَرَضُ -أَعْنِي ثُلُثُ الْبَاقِي- ثَبَتَ بِقَوْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَقِسْمٌ آخَرُ مِنْهُ، ثَبَتَ عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي بَابِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ.

فَفِي الْعُمَرَيْنِ لِلْأَبِ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجَيْنِ، وَأَيْنَ ثُلُثُ الْبَاقِي فِي
الْقُرْآنِ؟

الْجَوَابُ: لَا يَوْجَدُ.

فَإِذَا هَلَكَتْ امْرَأَةٌ عَنْ زَوْجٍ، وَأُمٍّ، وَأَبٍ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ
ثَلَاثَةٌ، بَقِيَ الْأُمُّ وَالْأَبُ، نَقُولُ: لِلْأُمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي، وَالْبَاقِي لِلْأَبِ.

فَثُلُثُ الْبَاقِي لَيْسَ مَوْجُودًا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، لَكِنْ ثَبَتَ بِالْإِجْتِهَادِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ
الْمَسْأَلَةَ وَقَعَتْ فِي عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَحَكَمَ بِهَا هَكَذَا، قَالَ: لِلْأُمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي،
وَالْبَاقِي لِلْأَبِ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ رَقْمَ (١٩٠١٥)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي السَّنَنِ (١/ ٥٤)، وَابْنُ
أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ رَقْمَ (٣١٧٠٤)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ رَقْمَ (٢٩٠٧).

وفيه أيضًا: في باب الجَدِّ والإخوة، ثلث الباقي - كما سيأتي -.

فلو هلكت امرأة عن: زَوْجٍ، وَجَدٍّ، وثلاثة إخوة.

قُلْنَا: للزَّوْجِ النِّصْفُ، وَيَبْقَى النِّصْفُ، لِلجَدِّ ثُلُثُهُ أَي: ثُلُثُ الباقي، والباقي للإخوة الثلاثة، على رأي من الآراء، ولكنه ضعيفٌ، أيضًا يقولون: هذا مَصْدَرُهُ الاجْتِهَادُ، وإلا فَلَيْسَ موجودًا لا في القرآن، ولا في السُّنَّةِ.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْفُرُوضَ الْمَقْدَّرَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلِ: مَا ثَبَتَ بِالنَّصِّ، وَهِيَ سِتَّةٌ.

وَالثَّانِي: مَا ثَبَتَ بِالاجْتِهَادِ، وَهُوَ ثُلُثُ الباقي.



بَابُ مَنْ يَرِثُ النِّصْفَ

اعْلَمَ أَنَّ عُلَمَاءَ الْفَرَائِضِ انْقَسَمُوا فِي تَأْلِيفِ الْفَرَائِضِ إِلَى قِسْمَيْنِ:

■ قِسْمٌ سَلَكَ طَرِيقَ الْقُرْآنِ.

■ وَقِسْمٌ سَلَكَ طَرِيقًا آخَرَ.

أَمَّا الَّذِي سَلَكَ طَرِيقَ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ يَذْكُرُ الْوَارِثَ وَأَحْوَالَهُ، فَيَقُولُ مِثْلًا:
الْأُمُّ تَارَةً تَرِثُ الثُّلُثَ، وَتَارَةً تَرِثُ السُّدُسَ، وَتَارَةً تَرِثُ ثُلُثَ الْبَاقِي. وَيَتَكَلَّمُ عَلَى
ذَلِكَ.

وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَذْكُرُ الْوَارِثَ وَأَحْوَالَهُ.

وَقِسْمٌ آخَرُ رَاعَوْا الْفُرُوضَ فَبَوَّبُوهَا عَلَى هَذَا، فَمَنْ يَرِثُ النِّصْفَ قِسْمٌ، وَمَنْ
يَرِثُ الرُّبْعَ قِسْمٌ، وَمَنْ يَرِثُ الثُّمَنَ قِسْمٌ، وَهَلُمَّ جَرًّا. وَأَيُّهَا أَحْسَنُ؟

الْجَوَابُ: الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ لَا شَيْءَ أَحْسَنَ مِنْهَا، وَهُوَ أَيْضًا -مَعَ
كَوْنِهِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ- فَهُوَ أَحْصَرُ لِلدَّهْنِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَأْخُذُ الْوَارِثَ وَيَعْرِفُ
أَحْوَالَهُ.

أَمَّا كَوْنُ الْأُمِّ مِثْلًا تَارَةً نَجِدُهَا فِي الثُّلُثِ، وَتَارَةً نَجِدُهَا فِي السُّدُسِ، وَتَارَةً فِي
ثُلُثِ الْبَاقِي، وَكَذَلِكَ الزَّوْجَةُ مَرَّةً مَعَ أَهْلِ الرُّبْعِ، وَمَرَّةً مَعَ أَهْلِ الثُّمَنِ، وَالزَّوْجُ
وَالْأُخْتُ وَالْبِنْتُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذِهِ تُشَتِّتُ الدَّهْنَ بِلَا شَكٍّ، وَمَعَ هَذَا سَوْفَ

نُضْطَرُّ إِلَى أَنْ نَمْشِيَ عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ، وَيُمْكِنُ فِي النَّهَايَةِ أَنْ نَسْتَخْلَصَ خُلَاصَةً وَنَعْرِفَ أَحْوَالَ كُلِّ وَارِثٍ عَلَى حِدَةٍ.



٢٩ فَالنِّصْفُ لِلزَّوْجِ إِنْ الْفَرْعُ فَقَدْ وَالْبِنْتُ ثُمَّ بِنْتُ الْإِبْنِ فَاعْتَمَدُ

الشرح

قَوْلُهُ: «لِلزَّوْجِ» الزَّوْجُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، لَكِنَّ الْفَرَاضِيَّيْنَ سَلَكَوا اللُّغَةَ الْأُخْرَى الضَّعِيفَةَ، وَهِيَ أَنَّ لَفْظَ الزَّوْجِ لِلذَّكَرِ، وَلَفْظَ الزَّوْجَةِ لِلْأُنْثَى؛ مِنْ أَجْلِ الْبَيَانِ وَالْإِيضَاحِ.

فَقَوْلُ الْمُؤَلَّفِ: «لِلزَّوْجِ» يُرِيدُ بِهِ الذَّكَرَ، لَكِنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا وَهُوَ: «إِنْ الْفَرْعُ فَقَدْ»، فَمَا هُوَ الْفَرْعُ؟

سَبَقَ أَنَّ الْفَرْعَ هُمُ: الْأَبْنَاءُ، وَالْبَنَاتُ وَإِنْ نَزَلُوا، يَعْنِي مَنْ تَفَرَّعُوا عَنْكَ مِنْ بَنِينَ أَوْ بَنَاتٍ.

إِذَنْ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ إِذَا عُدِمَ الْفَرْعُ الْوَارِثُ، وَالْمُؤَلَّفُ لَمْ يُقَيِّدِ الْفَرْعَ بِكَوْنِهِ وَارِثًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ؛ إِذْ إِنْ مَنْ لَا يَرِثُ لَيْسَ لَهُ حُكْمٌ، فَإِذَا كَانَ هُوَ لَا يَرِثُ، فَكَيْفَ يُحْجَبُ؟ فَالْمُرَادُ بِهِ الْفَرْعُ الْوَارِثُ.

وَعَلَى هَذَا: إِذَا مَاتَتِ امْرَأَةٌ عَنْ زَوْجِهَا، وَأَخِيهَا، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ لِعَدَمِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

- فَلَوْ مَاتَتْ عَنْ زَوْجِهَا، وَابْنٍ ابْنَتِهَا فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ؛ لَوْجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

- أو مَاتَتْ عَنْ زَوْجِهَا وَابْنِ بِنْتِهَا فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ؛ لَأَنَّ الْفَرْعَ هُنَا غَيْرُ وَارِثٍ،
وَالْفَرْعُ الْوَارِثُ - كَمَا تَقَدَّمَ - مَنْ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أُنْثَى، وَهَذِهِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَيِّتِ
أُنْثَى.

هَذَا الصَّنْفُ الْأَوَّلُ مِمَّنْ يَرِثُ النِّصْفَ، وَشَرْطُهُ وَاحِدٌ: وَهُوَ عَدَمُ الْفَرْعِ
الْوَارِثِ.

قَوْلُهُ: «وَالْبِنْتُ» يَعْنِي: وَالنِّصْفُ لِلْبِنْتِ أَيْضًا، وَهِيَ الَّتِي لِصُلْبِ الْإِنْسَانِ،
فَلَوْ هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتٍ وَعَمٍّ؛ فَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ بِنْتُ الْإِبْنِ» أَتَى بِ(ثُمَّ)؛ لَأَنَّ بِنْتَ الْإِبْنِ لَا تَأْخُذُ النِّصْفَ مَعَ
وُجُودِ الْبِنْتِ.

إِذَنْ بِنْتُ الْإِبْنِ تَأْخُذُ النِّصْفَ بِشَرْطِ أَلَّا يَوْجَدَ فَرْعٌ وَارِثٌ أَعْلَى مِنْهَا، وَفِيهِ
شَرْطُ آخَرٍ سَيَأْتِي.



٣٠ وَلِشَقِيقَةٍ وَأُخْتٍ لِأَبٍ إِذَا انفَرَدْنَ مَعَ فَقْدِ الْعَصَبِ

الشرح

قَوْلُهُ: «وَلِشَقِيقَةٍ» يَعْنِي وَالنِّصْفُ - أَيْضًا - لِشَقِيقَةٍ، وَالْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ: هِيَ
الَّتِي شَارَكَتْ أَخَاهَا فِي الْأَبِ وَالْأُمِّ، فَإِنْ شَارَكَتْهُ فِي أَحَدِهِمَا؛ فَلَيْسَتْ شَقِيقَةً.

فَإِنْ شَارَكَتْهُ فِي الْأُمِّ؛ فَهِيَ أُخْتُ مِنَ الْأُمِّ، وَإِنْ شَارَكَتْهُ فِي الْأَبِ؛ فَهِيَ أُخْتُ
مِنَ الْأَبِ.

قَوْلُهُ: «وَأُخْتُ لِأَبٍ» هِيَ مَنْ شَارَكَتْ أَخَاهَا فِي الْأَبِ.

إِذَنْ: أَصْحَابُ النِّصْفِ خَمْسَةٌ.

الْأَوَّلُ: الزَّوْجُ، وَشَرْطُهُ وَاحِدٌ، وَهُوَ عَدَمُ الْفَرَعِ الْوَارِثِ.

الثَّانِي: الْبِنْتُ لَهَا النِّصْفُ بِشَرْطَيْنِ.

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: الْإِنْفِرَادُ، أَي: أَلَّا يَكُونَ مَعَهَا نَظِيرَةٌ لَهَا، وَهَذَا مَأْخُودٌ مِنْ

قَوْلِ الْمُؤَلَّفِ: «إِذَا انْفَرَدَنْ».

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَلَّا يَكُونَ مَعَهَا مُعَصَّبٌ، وَهَذَا مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلَّفِ: «مَعَ

فَقَدْ الْعَصَبِ».

وَالْعَاصِبُ كُلُّ ذَكَرٍ مِنْ دَرَجَتِهَا مُسَاوٍ لَهَا وَصَفًا.

أُمْتَلَأْ لَذَلِكَ:

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتٍ، وَعَمٍّ. لِلْبِنْتِ النِّصْفُ؛ لِأَنَّهَا انْفَرَدَتْ، وَلَا مُعَصَّبَ.

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتٍ، وَبِنْتٍ، وَعَمٍّ، لَيْسَ لَهَا النِّصْفُ؛ لِوُجُودِ نَظِيرَتِهَا

وَهِيَ الْبِنْتُ الثَّانِيَّةُ.

- هَلَكَ عَنْ: بِنْتٍ، وَابْنٍ، لَيْسَ لَهَا النِّصْفُ؛ لِأَنَّ مَعَهَا عَاصِبٌ.

الثَّالِثُ: بِنْتُ الْإِبْنِ، تَرِثُ النِّصْفَ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: الْإِنْفِرَادُ.

الثَّانِي: عَدَمُ الْمُعَصَّبِ، هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ «إِذَا انْفَرَدَنْ

مَعَ فَقَدْ الْعَصَبِ».

الثالث: ألا يوجد فرعٌ وارثٌ أعلى منها.
أمثلة:

- هلك هالكٌ عن: بنتِ ابنٍ، وعمٍّ؛ لها النصفُ.
- هلك عن: بنتِ ابنٍ، وبنتِ ابنٍ أُخرى، وعمٍّ، ليس لها النصفُ؛ لوجود نظيرتها.

- هلك عن: بنتِ ابنٍ، وابنِ ابنٍ، ليس لها النصفُ؛ لأنَّ معها معصيًا.
- هلك عن: بنتٍ، وبنتِ ابنٍ، ليس لها النصفُ؛ لوجود فرعٍ وارثٍ أعلى منها.

- هلك عن: ابنٍ، وبنتِ ابنٍ؛ ليس لها النصفُ؛ لوجود فرعٍ وارثٍ أعلى منها.

- هلك هالكٌ عن: بنتِ بنتٍ، وبنتِ ابنِ ابنٍ، للثانية النصفُ؛ لأنَّ بنتَ البنتِ التي أعلى منها درجةٌ ليست بوارثةٍ، ونحن نقول: ألا يوجد فرعٌ وارثٌ أعلى منها.

الرابع: الأختُ الشقيقة، تَرثُ النصفَ بأربعةِ شروطٍ:

الأول: الإنفرادُ.

الثاني: عدمُ المعصِبِ.

الثالث: ألا يوجد فرعٌ وارثٌ.

الرابع: ألا يوجد ذكرٌ من الأصولِ وارثٌ.

أَمْثَلَةٌ:

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: شَقِيقَةٍ وَعَمٍّ، لَهَا النِّصْفُ؛ لِأَنَّ الشُّرُوطَ تَامَّةٌ.
- هَلَكَ عَنْ: شَقِيقَةٍ، وَشَقِيقَةٍ أُخْرَى، لَيْسَ لَهَا النِّصْفُ؛ لَوْجُودِ نَظِيرَتِهَا.
- شَقِيقَةٌ، وَأَخٌ شَقِيقٌ، لَيْسَ لَهَا النِّصْفُ؛ لَوْجُودِ الْمُعَصَّبِ.
- بِنْتُ، وَبِنْتُ ابْنٍ، وَشَقِيقَةٌ، لَيْسَ لَهَا النِّصْفُ؛ لَوْجُودِ فَرْعٍ وَارِثٍ.
- شَقِيقَةٌ، وَأَبٌ، لَيْسَ لَهَا النِّصْفُ؛ لَوْجُودِ ذَكَرٍ مِنَ الْأُصُولِ وَارِثٍ.
- الخامسُ: الْأَخْتُ لِأَبٍ، تَرِثُ النِّصْفَ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: الْإِنْفِرَادُ.

الثَّانِي: عَدَمُ الْمُعَصَّبِ.

الثَّالِثُ: عَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

الرَّابِعُ: عَدَمُ الْأَصْلِ مِنَ الذُّكُورِ وَارِثٍ.

الخامسُ: عَدَمُ الْأَشْقَاءِ مِنْ ذُكُورٍ أَوْ إناثٍ، بِمَعْنَى: أَلَّا يَوْجَدَ شَقِيقٌ وَلَا شَقِيقَةٌ، أَمَّا أَلَّا يَوْجَدَ مُشَارِكٌ فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ مُشَارِكٌ فَلَا تَرِثُ النِّصْفَ وَإِنَّمَا تَرِثُ مَعَهُ الثُّلَاثَيْنِ، وَإِذَا وُجِدَ مُعَصَّبٌ؛ فَإِنَّهَا لَا تَرِثُ النِّصْفَ، وَإِنَّمَا تَرِثُ مَعَهُ بِالتَّعْصِيبِ، وَإِنْ وُجِدَ فَرْعٌ وَارِثٌ فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا سَقَطَتْ، وَإِنْ كَانَتْ أُنْثَى وَرِثَتْ مَعَهَا بِالتَّعْصِيبِ، فَإِنْ وُجِدَ أَصْلٌ مِنَ الذُّكُورِ وَارِثٌ فَإِنْ كَانَ الْأَبُ سَقَطَتْ، وَإِنْ كَانَ الْجَدُّ فَفِيهِ الْخِلَافُ؛ فَبَعْضُهُمْ قَالَ: تَسْقُطُ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: تَرِثُ مَعَهُ عَلَى تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَسْقُطُ.

أُمثلة:

- هلك هالكٌ: عن أُختٍ لأبٍ، وعمٍّ؛ لها النصفُ؛ لأنَّ الشرطَ تامَّةٌ.
- عن: أُختٍ لأبٍ، وأُختٍ مِثلها، ليس لها النصفُ؛ لوجود المُشاركِ وهو أُختُها.
- عن: أُختِها لأبٍ، وأخٍ لأبٍ، ليس لها النصفُ؛ لوجود المعصَّبِ.
- عن أُختٍ لأبٍ، وأُختٍ شقيقةٍ، ليس لها النصفُ؛ لوجود الشقيقةِ.



بَابُ مَنْ يَرِثُ الرَّبْعَ

٣١ وَالرَّبْعُ فَرَضُ الزَّوْجِ مَعَ فَرْعٍ لَزِمَ وَزَوْجَةٌ فَصَاعِدًا إِذَا عُدِمَ

الشرح

الذي يرث الربع صنفان: الزوج والزوجة.

متى يرث الزوج الربع؟

إذا وجد فرع وارث، وإليه أشار بقوله: «مَعَ فَرْعٍ لَزِمَ» أي: أنه إذا وجد فرع وارث؛ فللزوجة الربع.

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ﴾

[النساء: ١٢].

والزوجة فرضها الربع بشرط ألا يوجد فرع وارث؛ لقوله: «وَزَوْجَةٌ فَصَاعِدًا إِذَا عُدِمَ» أي الفرع الوارث.

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ

وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٢].

وقوله: «فَصَاعِدًا» هذه حال صاحبها محذوف، وعاملها محذوف، والتقدير:

فذهب العدد صاعداً.

فالذي يصعد في الزوجة: الثنتان، والثلاث، والأربع، والخمس، والست،

والسبع، والثمان، والتسع.

قال العلماء: إنَّ الإنسانَ إذا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ؛ مُتَّهَمًا بِقَصْدِ حِرْمانِها؛ فَإِنَّها تَرِثُ مِنْهُ، وَعَلَى هَذَا فَلَوْ طَلَّقَ زَوْجَاتِهِ الْأَرْبَعَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ، وَانْتَهَتْ عِدَّتُهُنَّ وَهُوَ لَا زَالَ فِي مَرَضِهِ، ثُمَّ عَقَدَ عَلَى أَرْبَعٍ، ثُمَّ مَاتَ، فِيرِثُهُ ثَمَانِ زَوْجَاتٍ.

وَالْتَسَعُ أَيْضًا: مَثَلًا طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنَ الْأَرْبَعِ الْجُدُدِ، ثُمَّ انْتَهَتْ عِدَّتُها، ثُمَّ تَزَوَّجَ وَاحِدَةً فَصَارَ الْجَمِيعُ تِسْعًا.

وَكُلُّ هَذَا تَصْوِيرٌ ذِهْنِيٌّ، وَالتَّصْوِيرُ الذَّهْنِيُّ لَا يَلْزُمُ مِنْهُ الْوُقُوعُ الْحِسِّيُّ، يَعْنِي: قَدْ أَصَوَّرُ مَسْأَلَةَ ذَهْنِيَّةً تَنْطَبِقُ عَلَى الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ، لَكِنْ لَا يَلْزُمُ وَقُوعُها، وَإِلَّا فَمَنْ يُزَوِّجُ إِنْسَانًا عَلَى فَرَاشِ الْمَوْتِ أَرْبَعَ زَوْجَاتٍ فِي آنٍ وَاحِدٍ؟! وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَاَلْمَسْأَلَةُ فَرَضِيَّةٌ.

أَمْثَلَةٌ:

- هَلَكْتَ امْرَأَةٌ عَنْ زَوْجٍ، وَابْنٍ مِنْ غَيْرِهِ، فَلِلزَّوْجِ الرَّبْعُ؛ لِأَنَّ لِلْمَرْأَةِ فَرَعًا وَارِثًا وَهُوَ ابْنُها.

- هَلَكْتَ امْرَأَةٌ عَنْ زَوْجٍ، وَابْنٍ لَهُ مِنْ غَيْرِها، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَقَدْ وُجِدَ فَرَعٌ وَارِثٌ لَكِنْ لَيْسَ لَهَا، إِنَّمَا هُوَ لِزَوْجِها، وَالْمَقْصُودُ الْفَرَعُ الْوَارِثُ لِلْمَيِّتِ.

- هَلَكَ زَوْجٌ عَنْ: زَوْجَةٍ، وَابْنٍ لَهُ مِنْ غَيْرِها؛ فَلِلزَّوْجَةِ الثُّمْنُ.



باب من يرث الثمن

٣٢ وَالثَّمْنُ فَرَضٌ زَوْجَةٍ فَأَكْثَرًا مَعَ فَرْعٍ زَوْجٍ وَارِثٍ قَدْ حَضَرَ

الشرح

الثَّمْنُ لَا يَرِثُهُ إِلَّا صِنْفٌ وَاحِدٌ فَقَطْ، وَهِيَ الزَّوْجَةُ فَأَكْثَرُ بَشَرٍ وَجُودٍ فَرْعٍ وَارِثٍ لِلزَّوْجِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ [النساء: ١٢].

وَقَوْلُهُ: «زَوْجَةٍ فَأَكْثَرًا»، يَعْنِي: أَنَّ الزَّوْجَاتِ يَشْتَرِكْنَ فِي الثَّمَنِ كَمَا يَشْتَرِكْنَ فِي الرُّبُعِ، لَا يَزِيدُ الْفَرَضُ بزيادتهنَّ.

- فَإِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجَةٍ، وَابْنٍ؛ فَلِلزَّوْجَةِ الثَّمْنُ، لَوْ جُودَ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَالْبَاقِي لِلابْنِ.

- وَلَوْ هَلَكَ عَنْ: زَوْجَتَيْنِ وَابْنٍ؛ فَلَهُمَا الثَّمْنُ.

- وَلَوْ هَلَكَ عَنْ: ثَلَاثِ زَوْجَاتٍ، وَابْنٍ؛ فَلَهُنَّ الثَّمْنُ.

- وَعَنْ: أَرْبَعِ زَوْجَاتٍ، وَابْنٍ؛ فَلَهُنَّ الثَّمْنُ.

إِذَنْ فَرَضُ الزَّوْجَاتِ لَا يَزْدَادُ بزيادتهنَّ، وَهَذَا وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعِ مَسَائِلَ لَا يَزْدَادُ فِيهِ الْفَرَضُ بِالزِّيَادَةِ.

وَالْأَصْلُ أَنَّهُ إِذَا زَادَ صَاحِبُ الْفَرَضِ؛ أَزْدَادَ الْفَرَضُ، فَلِلْبَنَتِ النِّصْفُ، وَلِلْبَنَتَيْنِ

الثَّلاثَانِ، ولِلأُخْتِ الشَّقِيقَةِ النَّصْفُ، ولِلأُخْتَيْنِ الثَّلَاثَانِ، وللوَاحِدِ مِنَ الْإِخْوَةِ لَأُمِّ السُّدُسِ، ولِلثَّانَيْنِ فَأَكْثَرَ الثَّلَاثُ.

لكنْ هناكْ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ مِنَ الْوَرَثَةِ لَا يَزِدَادُ الْفَرَضُ بِزِيَادَتِهِمْ وَهِيَ:

١ - الزَّوْجَاتُ، لَا يَزِدَادُ فَرَضُهُنَّ بِزِيَادَتِهِنَّ.

٢ - بَنَاتُ الْإِبْنِ مَعَ الْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ، لَا يَزِدَادُ الْفَرَضُ بِزِيَادَتِهِنَّ.

أُمُثْلَةٌ:

- إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتٍ، وَبِنْتِ ابْنٍ، فَلِبِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسُ.

- هَلَكَ عَنْ: بِنْتٍ وَبِنْتِي ابْنٍ؛ فَلَهُمَا السُّدُسُ.

- هَلَكَ عَنْ: بِنْتٍ، وَثَلَاثَ بَنَاتِ ابْنٍ؛ فَلَهُنَّ السُّدُسُ.

٣ - الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ مَعَ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ.

أُمُثْلَةٌ:

- إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أُخْتٍ شَقِيقَةٍ وَأُخْتٍ لِأَبٍ؛ فَلِلأُخْتِ لِأَبٍ السُّدُسُ.

- هَلَكَ عَنْ: أُخْتٍ شَقِيقَةٍ وَأُخْتَيْنِ لِأَبٍ؛ فَلَهُمَا السُّدُسُ.

- هَلَكَ عَنْ: أُخْتٍ شَقِيقَةٍ، وَثَلَاثَ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ؛ فَلَهُنَّ السُّدُسُ.

٤ - الْجَدَّاتُ، الْوَاحِدَةُ لَهَا السُّدُسُ، وَالثَّانِيَانِ فَأَكْثَرَ السُّدُسُ لَا يَزِيدُ الْفَرَضُ

بِزِيَادَتِهِنَّ.

فَهَؤُلَاءِ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ مِنَ الْوَرَثَةِ لَا يَزِيدُ الْفَرَضُ بِزِيَادَتِهِمْ.



باب من يرث الثلثين

٣٣ وَالْثُلُثَانِ لِاثْنَتَيْنِ اسْتَوَتَا فَصَاعِدًا مِّنْ لَهُ النِّصْفُ أَتَى

الشرح

قَوْلُهُ: «اثْنَتَيْنِ» مَوْنَتُ وَاحِدَةٍ، لَا مَوْنَتُ وَاحِدٍ، يَعْنِي: امْرَأَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: «اسْتَوَتَا» دَرَجَةً وَوَصْفًا.

قَوْلُهُ: «فَصَاعِدًا» يَعْنِي: فَذَهَبَ الْعَدَدُ صَاعِدًا، وَتُعَرَّبُ «صَاعِدًا» حَالًا مِنْ فَاعِلٍ مَحْذُوفٍ مَعَ فِعْلِهِ؛ يَقُولُونَ: تَقْدِيرُهَا: فَذَهَبَ الْعَدَدُ صَاعِدًا.

إِذَنْ؛ ثَلَاثَةٌ كَالثَّانِيَيْنِ، وَالْأَرْبَعُ كَالثَّانِيَيْنِ، وَالْخَمْسُ كَالثَّانِيَيْنِ، فَصَاعِدًا.

قَوْلُهُ: «لِاثْنَتَيْنِ» خَرَجَ بِهِ الزَّوْجُ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ زَوْجَانِ، ثُمَّ الزَّوْجُ مُذَكَّرٌ غَيْرُ مَوْنَتٍ.

فَبَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ النِّصْفِ أَرْبَعَةٌ: الْبَنَاتُ، بَنَاتُ الْإِبْنِ، الْأَخَوَاتُ الشَّقِيقَاتُ، وَالْأَخَوَاتُ لِأَبٍ.

فَمَنْ الَّذِي يَرِثُ الثَّلَاثَيْنِ، مَنْ هَؤُلَاءِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ؟

ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ: «لِاثْنَتَيْنِ اسْتَوَتَا فَصَاعِدًا مِّنْ لَهُ النِّصْفُ أَتَى» أَي: إِذَا وُجِدَ

اِثْنَتَانِ مُسْتَوِيَتَانِ فَأَكْثَرُ فِي مَسْأَلَةٍ لَوْ انْفَرَدَتْ وَاحِدَةٌ لَوَرِثَتْ النِّصْفَ؛ صَارَ لِلثَّانِيَيْنِ الثَّلَاثَانِ.

إِذَنْ: لَا بَدَأَ أَنْ نَسْتَذَكِرَ شُرُوطَ إِزْثِ الْوَاحِدَةِ: النَّصْفُ.

نَبْدَأُ بِالْبَنَاتِ:

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتٍ، وَعَمٍّ؛ فَلِلْبِنْتِ النَّصْفُ.

- هَلَكَ عَنْ: بَنَتَيْنِ، وَعَمٍّ؛ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ؛ لِأَنَّ الْبَنَتَيْنِ الْآنَ حَلَّتَا مَحَلَّ الْبِنْتِ، فَالْبِنْتُ لَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً لَكَانَ لَهَا النَّصْفُ، إِذَنْ الْبَتَانِ لُهُمَا الثُّلَاثَانِ.

- بِنْتُ، وَبِنْتُ ابْنٍ؛ لَيْسَ لُهُمَا الثُّلَاثَانِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَسْتَوِيَا؛ فَلَا بَدَأَ أَنْ يَسْتَوِيَا.

- بِنْتُ ابْنٍ، وَعَمٍّ؛ فَلِلْبِنْتِ الْإِبْنِ النَّصْفُ، إِذَا وَجِدَتْ بِنْتُ ابْنٍ أُخْرَى؛ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ؛ لِأَنَّهُمَا اثْنَانِ اسْتَوَتَا فِي مَحَلٍّ لَوْ انْفَرَدَتْ إِحْدَاهُمَا لَكَانَ لَهَا النَّصْفُ.

- أُخْتُ شَقِيقَةٍ، وَعَمٍّ؛ لَهَا النَّصْفُ.

- أُخْتُ شَقِيقَةٍ مَعَ أُخْتِ شَقِيقَةٍ؛ لُهُمَا الثُّلَاثَانِ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ لَوْ انْفَرَدَتْ لَكَانَ لَهَا النَّصْفُ.

- أُخْتُ لَأَبٍ وَاحِدَةٍ مَعَ عَمٍّ، لَهَا النَّصْفُ.

- أُخْتُ لَأَبٍ مَعَ أُخْتِ لَأَبٍ، لُهُمَا الثُّلَاثَانِ.

إِذَنْ: شُرُوطُ النَّصْفِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ هِيَ الشُّرُوطُ هُنَا، لَكِنْ بَدَلِ الْإِنْفِرَادِ نَقُولُ: الْإِشْتِرَاكُ.

* إِذَنْ: الْبِنْتُ تَرِثُ الثَّلَاثِينَ بَشَرَطَيْنِ:

١- الْإِشْتِرَاكُ، يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ مَعَهَا بِنْتُ مُمَاثِلَةٍ.

٢- عَدَمُ الْمُعَصَّبِ.

* بِنْتُ الْإِبْنِ تَرِثُهُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

١- الإِشْتِرَاكُ، يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ مَعَهَا مُشَارِكٌ، وَهِيَ بِنْتُ الْإِبْنِ الْمُسَاوِيَةِ لَهَا.

٢- عَدَمُ الْمُعَصِّبِ.

٣- عَدَمُ فَرْعٍ وَارِثٍ أَعْلَى مِنْهَا.

* الْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ تَرِثُ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ:

١- الإِشْتِرَاكُ، وَالْمُشَارِكُ أُخْتُهَا الْمِثَالَةُ.

٢- عَدَمُ الْمُعَصِّبِ.

٣- عَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

٤- عَدَمُ الْأَصْلِ الْوَارِثِ مِنَ الذُّكُورِ.

* الْأُخْتُ لِأَبٍ تَرِثُهُ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ:

١- الإِشْتِرَاكُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا أُخْتُ مِثَالَةً.

٢- عَدَمُ الْمُعَصِّبِ.

٣- عَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

٤- عَدَمُ الْأَصْلِ الْوَارِثِ مِنَ الذُّكُورِ.

٥- عَدَمُ الْأَشْقَاءِ مِنْ ذُكُورٍ أَوْ إِنَاثٍ.

هنا مسائل:

المسألة الأولى: مَنْ الْمُعَصَّبُ لهؤلاء الإناث؟

الجواب: كُلُّ ذَكَرٍ مُساوٍ لَهُنَّ دَرَجَةً وَوَصْفًا.

فالبَنَاتُ يُعَصَّبُهُنَّ الْإِبْنُ وَلَا يُعَصَّبُهُنَّ ابْنُ الْإِبْنِ، لِأَنَّهُ أُنْزِلَ مِنْهُنَّ فِي الدَّرَجَةِ.

- فلو هَلَكَ عَنْ: بناتِ ابْنٍ، وابنِ ابْنِ ابْنٍ، فإنه غيرُ مُعَصَّبٍ؛ لِأَنَّهُ أُنْزِلَ مِنْهُنَّ دَرَجَةً.

وابْنُ الْإِبْنِ لَا يُعَصَّبُ مَنْ فَوْقَهُ إِلَّا عِنْدَ الصَّرُورَةِ إِذَا احتاجَتْ إِلَيْهِ، أَمَّا بِدُونِ حَاجَةٍ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُعَصَّبٍ.

المسألة الثانية: ما هو الدَّلِيلُ على هذا التَّقْيِيدِ، أَي: عَلَى أَنَّ لهؤلاء المتعدد من النساءِ الثَّلَاثِينَ؟

فالجواب: أَمَّا دَلِيلُ الْبَيْتَيْنِ، فَقَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ هذا إِذَا اجْتَمَعَ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١].

وَكَلِمَةُ ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ فِيهَا إِشْكَالٌ، وَهِيَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ لَا شَكَّ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ عَنْ بَيْتَيْنِ وَعَمٍّ، فَلَيْسَ لِلْبَيْتَيْنِ الثَّلَاثَانِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾، وَلَوْ مَاتَ عَنْ ثَلَاثِ بَنَاتٍ؛ فَلَهُنَّ الثَّلَاثَانِ، وَلَوْ مَاتَ عَنْ وَاحِدَةٍ فَلَهَا النِّصْفُ.

إِذْنِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَفْصَحَتْ بِأَنَّ الْوَاحِدَةَ لَهَا النِّصْفُ، وَأَنَّ مَا فَوْقَ الثَّانِيَيْنِ لهنَّ الثَّلَاثَانِ.

إِذَنْ: ابْتِنَانٍ فَقَطْ، نَقُولُ: لَهْنِ أَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ النِّصْفَ لِلوَاحِدَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ مُحَالِفًا لَهَا، وَلَيْسَ لَهَا الثُّلَاثَانِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الثُّلَاثِينَ لِمَنْ زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ، وَيَبْقَى الْفَرَضُ هُنَا فَرَضًا بَيْنَ الثُّلَاثِينَ وَالنِّصْفِ، فَنُعْطِي الثُّلَاثِينَ سَبْعَةً مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ فَوْقَ اثْنَيْنِ نُعْطِيهَا ثَمَانِيَةً مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، وَلَوْ كَانَتْ وَاحِدَةً نُعْطِيهَا سِتَّةً مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، إِذَنْ: نُعْطِي الثُّلَاثِينَ سَبْعَةً مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ -، فَيَبْقَى هَذَا فَرَضًا بَيْنَ النِّصْفِ وَالثُّلَاثِينَ، وَهَذَا مُتَمَنِّعٌ، لِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ فَرَضٌ بَيْنَ النِّصْفِ وَالثُّلَاثِينَ.

إِذَنْ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فَرَضٌ بَيْنَ الثُّلَاثِينَ وَالنِّصْفِ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نُلْحِقَ الثُّلَاثِينَ بِالوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا إِجْحَافٌ، الْوَاحِدَةُ تَأْخُذُ النِّصْفَ، وَالثُّلَاثَانِ تَأْخُذَانِ النِّصْفَ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نُلْحِقَهَا بِالثُّلَاثِينَ، فَيَبْقَى عِنْدَنَا إِشْكَالٌ فِي الْآيَةِ:

فَقَالَ الْعُلَمَاءُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-: فِي الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ:

أَوَّلًا: أَنَّ بَعْضَهُمْ ادَّعَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَوْقَ﴾ زَائِدَةٌ، وَأَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ: «وَأِنْ كُنَّ نِسَاءً اثْنَتَيْنِ».

وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ زِيَادَةٌ فِي الْأَسْمَاءِ أَبَدًا؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ لَفْظٌ جَاءَ لِمَعْنَى، هَذَا أَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الْحَرْفُ قَدْ يَأْتِي زَائِدًا؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ مَعْنَاهُ فِي غَيْرِهِ، لَا فِي نَفْسِهِ، إِذَنْ بَطَلَ الْقَوْلُ بِالزِّيَادَةِ.

فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَيْسَ بِزَائِدٍ؛ لَزِمَ الْقَوْلُ بِمُقْتَضَاهَا الْمَفْهُومِيِّ، وَهُوَ أَنَّ مَا نَقَصَ عَنِ الثَّلَاثِ لَيْسَ مِنَ الثُّلَاثِينَ.

فَيُقَالُ: هَذَا الَّذِي نَأْخُذُهُ بِالْمَفْهُومِ عَارِضُهُ نَصٌّ مَنْطُوقٌ بِالسُّنَّةِ، وَهُوَ

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى ابْنَتَيْ سَعْدِ الثُّلَيْنِ»^(١).

فإذا قال قائل: إذن؛ ما الفائدة من ذكرِ الفوق؟

قلنا: الفائدةُ ألا يَظُنَّ الظَّانُّ أَنَّ ابْنَتَيْنِ إذا زَادَتَا على اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا أَكْثَرُ مِنَ الثُّلَيْنِ؛
لأنَّ كَلِمَةَ (فوق) يَشْمَلُ إلى مِثَّةِ بِنْتٍ أو أَكْثَر. وهذا ثانيًا.

ثالثًا: أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ فِي آخِرِ السُّورَةِ فِي الْأُخْتَيْنِ: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، فَجَعَلَ لِلأُخْتَيْنِ الثُّلُثَيْنِ الثُّلَيْنِ، وَلَيْسَتْ صِلَةُ الْأُخُوَّةِ أَقْوَى مِنْ صِلَةِ الْبُنُوَّةِ.

فإذا كَانَ الثُّنْتَانِ مِنَ الْأُخْتَيْنِ يَسْتَحَقَّانِ الثُّلَيْنِ، فَالْثُّنْتَانِ مِنَ الْبَنَاتِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى بِلا شَكٍّ، وَهَذَا قِيَاسٌ أَوَّلَوِيٌّ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

رابعًا: ثَبَتَ فِي السُّنَّةِ؛ فِي بِنْتٍ، وَبِنْتِ ابْنٍ، وَأُخْتٍ؛ حَيْثُ عُرِضَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَقَالَ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلأُخْتِ النِّصْفُ - لِلْبِنْتِ النِّصْفُ فَرَضًا، وَلِلأُخْتِ النِّصْفُ تَعْصِيًا - ثُمَّ قَالَ لِلسَّائِلِ: ائْتِ ابْنَ مَسْعُودٍ فَسَيُوافِقُنِي عَلَى ذَلِكَ، ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ عَلَى صَوَابٍ؛ فَذَهَبَ الرَّجُلُ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَقَالَ لَهُ الْقَضِيَّةَ، وَقَالَ: إِنَّ أَبَا مُوسَى قَالَ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلأُخْتِ النِّصْفُ، وَائْتِ ابْنَ مَسْعُودٍ فَسَيُوافِقُنِي عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَنْ، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ»؛ يَعْنِي:

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٥٢)، وأبو داود: كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الصلب، رقم (٢٨٩١)، والترمذي: كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث البنات، رقم (٢٠٩٢)، وابن ماجه: كتاب الفرائض، باب فرائض الصلب، رقم (٢٧٢٠)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن محمد بن عقال». وعبد الله بن محمد بن عقال ضعيف، لكن يعتبر به، وحديثه حسن إذا توبع.

لو وافقته لكنت ضالاً غير مهتدٍ، ثم قال: «لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلْبِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثُّلَثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ»^(١).

فإذا كانتِ الفريضة للْبِنْتِ وَبِنْتِ الْإِبْنِ وهما اثنتانِ فقط الثُّلَثَيْنِ؛ فالْبِنْتَانِ من بابِ أُولَى.

فَالْأَدِلَّةُ أَرْبَعَةٌ عَلَى أَنَّ لِلْبِنْتَيْنِ الثُّلَثَيْنِ.

إذا قال قائلٌ: هذا في الْبَنَاتِ؟

قلنا: لا، ليس في الْبَنَاتِ، بل في الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلْغُلَامِ نَصِيبٌ وَلِلْغُلَامَةِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأُولَادُ هُنَا يُشْمَلُ أَوْلَادُ الصُّلْبِ وَإِنْ نَزَلُوا بِالْإِجْمَاعِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ شَامِلًا لِبَنَاتِ الصُّلْبِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ.

أَمَّا الْأُخْتَانِ: فَدَلِيلُهُمَا كَمَا فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ: ﴿سَتَقُوتُكَ قُلُوبُ اللَّهِ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَلَةِ إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

هذا دليلٌ من يرثُ الثُّلَثَيْنِ.

فإذا قال قائلٌ: ما الدليلُ على إرثِ الْأُخْتَيْنِ لِأَبِ الثُّلَثَيْنِ؟

فالجوابُ: أَنَّ الْأَخَوَاتِ لِأَبِ أَخَوَاتٍ بِالِاتِّفَاقِ، فَيَدْخُلْنَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦].



(١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث ابنة الابن مع بنت، رقم (٦٧٣٦).

بَابُ مَنْ يَرِثُ الثُّلُثَ

٣٤ وَالثُّلُثُ فَرَضُ الْأُمِّ حَيْثُ عُدِمَا فَرَعٌ وَجَمْعُ إِخْوَةٍ وَثُلُثُ مَا

٣٥ يَبْقَى لَهَا فِي الْعُمَرَيَّتَيْنِ مَعَ أَبِي وَأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ

الشرح

الثُّلُثُ واحدٌ من ثَلَاثَةٍ، وهو فَرَضُ صِنْفَيْنِ مِنَ الْوَرَثَةِ: الْأُمُّ، وَالْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ.

أَمَّا الْأُمُّ، فَتَرْتُهُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: «حَيْثُ عُدِمَا فَرَعٌ» عَدَمُ الْفَرَعِ الْوَارِثِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: «وَجَمْعُ إِخْوَةٍ» يَعْنِي: عَدَمُ الْجَمْعِ مِنَ الْإِخْوَةِ، وَالْمُرَادُ بِالْجَمْعِ هُنَا:

مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الثَّلَاثَةُ، فَلَا إِخْوَانٌ كَالثَّلَاثَةِ، وَكَالْأَرْبَعَةِ.

وقَوْلُهُ: «جَمْعُ إِخْوَةٍ» سَوَاءٌ كَانُوا أَشْقَاءَ، أَوْ لَأَبٍ، أَوْ لَأُمٍّ، ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا،

أَوْ مُجْتَمِعِينَ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَلَا تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ إِحْدَى الْعُمَرَيَّتَيْنِ، وَهَذَا مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ:

«وَتِلْكَ مَا يَبْقَى لَهَا فِي الْعُمَرَيَّتَيْنِ».

وَالدَّلِيلُ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ

كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ

السُّدُسُ ﴿[النساء: ١١].

دَلِيلُ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ: قَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ﴾ هَذَا عَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

دَلِيلُ الشَّرْطِ الثَّانِي: قَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ مَفْهُومُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِخْوَةٌ؛ فَلَهَا الثُّلُثُ.

أُمُثَلَةٌ:

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أُمٍّ، وَأَبٍ، فَلِأُمِّ الثُّلُثُ؛ لِتِمَامِ الشَّرْطِ، لَا يَوْجَدُ فَرْعٌ وَارِثٌ، وَلَا جَمْعٌ مِنَ الْإِخْوَةِ، وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ إِحْدَى الْعُمَرَيَّتَيْنِ.

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أُمٍّ، وَأَخٍ مِنْ أُمٍّ؛ لَهَا الثُّلُثُ لِتِمَامِ الشَّرْطِ.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: اشْتَرَاكُمْ أَلَّا يَوْجَدَ جَمْعٌ مِنَ الْإِخْوَةِ، وَأَلَّا يَوْجَدَ فَرْعٌ وَارِثٌ هَذَا وَاضِحٌ، مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ، لَكِنَّ اشْتَرَاكُمْ أَلَّا تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ إِحْدَى الْعُمَرَيَّتَيْنِ مِنْ أَيْنَ أَتَيْتُمْ بِهِ؟

قُلْنَا: أَتَيْنَا بِهِ مِنْ سُنَّةِ الْخَلِيفَةِ الرَّاشِدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمِنْ الْإِشَارَةِ إِلَى ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ، وَمِنْ الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ.

فَنَقُولُ: أَوَّلًا مَا هُمَا الْعُمَرَيَّتَانِ؟

الْعُمَرَيَّتَانِ بَيْنَهُمَا الْمُؤَلَّفُ بِقَوْلِهِ: «مَعَ أَبِي وَأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ» فَهِيَ: أُمٌّ، وَأُمٌّ، وَزَوْجٌ، أَوْ: أُمٌّ، وَأُمٌّ، وَزَوْجَةٌ.

سُمِّيَتَا بِالْعُمَرَيَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ مَنْ قَضَى بِهِمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يَقْعَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ، بَلْ وَقَعَتَا فِي عَهْدِ عُمَرَ، فَرَأَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الزَّوْجَ أَوْ الزَّوْجَةَ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الدِّينِ يُعْطَى حَقُّهُ، ثُمَّ يُقَسَّمُ الْبَاقِي بَعْدَ هَذَا الْفَرَضِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ، فَيُقَسَّمُ عَلَى الْأُمِّ وَالْأَبِ كَأَمَّتْهَا وَرِثَاهُ مُتَفَرِدَيْنِ،

فَإِذَا أُعْطِيَ الزَّوْجُ حَقَّهُ، أَوْ الزَّوْجَةُ حَقَّهَا؛ فَلِلْأُمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي؛ لِأَنَّ الَّذِي أَخَذَهُ
الزَّوْجُ أَوْ الزَّوْجَةُ أَخَذَ وَكَأَنَّهُ دَيْنٌ عَلَى الْمَيِّتِ، فَالْبَاقِي يُقَسَّمُ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْأَبِ أَثْلَاثًا،
فَيَكُونُ لِلْأُمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي.

هذا الذي سَنَّهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١) وَوَافَقَهُ عَلَيْهِ عَامَّةُ الصَّحَابَةِ، وَعَامَّةُ الْأُمَّةِ
بَعْدَهُمْ وَافَقُوا عَلَى هَذِهِ الْقِسْمَةِ.

ثَانِيًا: الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا فِي الْقُرْآنِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ
فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١].

فَاشْتَرَطَ اللَّهُ تَعَالَى لِإِثْبَاتِ أُمِّهِ الثُّلُثِ أَنْ يَرِثَهُ أَبَوَاهُ؛ فَكَانَ فِي ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى
أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرِثَهُ أَبَوَاهُ؛ فَالْحُكْمُ يَخْتَلِفُ.

وَفِي الْعُمَرِيَّتَيْنِ لَمْ يَرِثَهُ أَبَوَاهُ، بَلْ وَرِثَهُ أَبَوَاهُ وَاحِدُ الزَّوْجَيْنِ.

وَأَيْضًا فِيهَا إِشَارَةٌ أُخْرَى، فَقَوْلُهُ: ﴿وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، فِيهَا
إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَالُ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْأَبِ؛ فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ وَالْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجَيْنِ
وَرِثَهُ الْأَبَوَانِ: الْأُمُّ وَالْأَبُ؛ فَيَكُونُ لِلْأُمِّ الثُّلُثُ، أَي: ثُلُثُ مَا وَرِثَاهُ.

وهذه إِشَارَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

ثَالِثًا: الْقِيَاسُ الْجَلِيُّ: أَنَّ نَقُولَ الْقَاعِدَةِ الْفَرْضِيَّةُ: أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ ذَكَرٌ وَأُنْثَى
مُتَسَاوِيَانِ يَرِثَانِ عَنْ طَرِيقِ التَّعَصُّبِ، أَوْ عَنْ طَرِيقِ الْفَرَضِ وَالتَّعَصُّبِ؛ فَإِنَّ لِلذَّكَرِ
مِثْلَ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف رقم (١٩٠١٥)، وسعيد بن منصور في السنن (١/٥٤)، وابن
أبي شيبة في المصنف رقم (٣١٧٠٤)، والدارمي في السنن رقم (٢٩٠٧).

أُخْ وَأُخْتٌ؛ لِلأُخْتِ الثُّلُثُ وَالْبَاقِي لِلأَخِ، إِذَنْ: أَبٌ وَأُمٌّ كَأَخٍ وَأُخْتٍ، يَكُونُ لِلأُمِّ نِصْفُ مَا لِلأَبِ، ثُلُثٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ.

إِذَنْ؛ دَلَّ عَلَى أَنَّ مِيرَاثَ الأُمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي ثَلَاثَةُ أُمُورٍ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: سُنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ دَلَّتْ عَلَيْهَا السُّنَّةُ، وَدَلَّ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ؟

لَقُلْنَا: نَعَمْ، الْقُرْآنُ لَمْ يَدَلَّ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ صَرِيحًا، لَكِنْ دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَلَا سِيَّامَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَإِنَّ سُنَّتَهُمَا مُتَّبَعَةٌ، بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ»^(١).

وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا»^(٢).

ثُمَّ إِنَّ مَا قَالَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى اعْتِبَارِهِ ﴿وَمَا ءَانِسُكُمْ أَلْرَسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

إِذَنْ: كَوْنُ مَا سَنَّهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حُجَّةٌ دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ،

(١) أخرجه أحمد (١٢٦/٤)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرياض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الحاكم (٩٥/١): «صحيح ليس له علة»، ونقل ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١١٦٥/٢) عن البزار أنه قال: «حديث عرياض بن سارية في الخلفاء الراشدين حديث ثابت صحيح»، وأقره ابن عبد البر فقال: «هو كما قال البزار، حديث عرياض حديث ثابت»، ونقل ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١٠٩/٢) عن أبي نعيم قوله: «هو حديث جيد من صحيح حديث الشاميين».

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفاتية، رقم (٦٨١)، من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مطولاً.

وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَضَاءُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعُمَرَيْنِ مُؤَيَّدًا بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، حَيْثُ إِنَّهُ أَحَدُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الَّذِينَ تُتَّبَعُ سُنَّتُهُمْ.

كَيْفَ نَقَسُّمُ الْعُمَرَيْنِ؟

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجٍ وَأُمٍّ وَأَبٍ.

الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي وَاحِدٌ، وَالبَاقِي لِلْأَبِ اثْنَانِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ تَقُلْ: لِلْأُمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي، وَلِلْأَبِ ثُلُثَا الْبَاقِي.

فَالْجَوَابُ: لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّنَا نَقُولُ لِلْأَبِ الْبَاقِي، وَلَا نَقُولُ لِلْأَبِ الثُّلُثَانِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجَةٍ، وَأُمٍّ، وَأَبٍ.

الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ: لِلزَّوْجَةِ الرُّبْعُ وَاحِدٌ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي وَاحِدٌ، وَلِلْأَبِ الْبَاقِي اثْنَانِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، فَمِيرَاثُ الْأَبِ فِيهَا إِذَا كَانَتِ الْمُشَارِكَةُ زَوْجَةً النِّصْفُ، وَمِيرَاثُ الْأُمِّ الرُّبْعُ، وَمِيرَاثُ الْأَبِ فِيهَا إِذَا كَانَ الْمُشَارِكُ زَوْجًا الثُّلُثُ، وَمِيرَاثُ الْأُمِّ السُّدُسُ.



٣٦ وَفَرَضَ جَمْعُ إِخْوَةٍ لِأُمٍّ مَعَ تَسَاوٍ بَيْنَهُمْ فِي الْقَسَمِ

الشرح

يعني: وَالثُّلُثُ أَيْضًا فَرَضَ لِمَجْمَعِ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ.

والمُرادُ بالجمع هنا ما زادَ على الواحدِ. دَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢]، وَلَكِنْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ لَا يَرِثُونَ إِلَّا بِشَرَطِ أَلَّا يُوْجَدَ فَرْعٌ وَارِثٌ، وَلَا ذَكَرٌ مِنَ الْأَصُولِ وَارِثٌ.

فَمَتَى وَرِثُوا بِتَحْقِيقِ الشَّرْطَيْنِ؛ فَإِنَّ لِلوَاحِدِ السُّدُسَ، وَلِلْجَمَاعَةِ الثُّلُثَ، وَعَلَى هَذَا فَيُشْتَرَطُ لِإِثْبَاتِ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثَ ثَلَاثَةً شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: أَلَّا يُوْجَدَ فَرْعٌ وَارِثٌ.

الثَّانِي: أَلَّا يُوْجَدَ ذَكَرٌ مِنَ الْأَصُولِ وَارِثٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونُوا جَمْعًا.

فَإِنْ وُجِدَ فَرْعٌ وَارِثٌ سَقَطُوا وَإِنْ كَانَتْ بِنْتًا، وَإِنْ وُجِدَ ذَكَرٌ مِنَ الْأَصُولِ وَارِثٌ سَقَطُوا، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا جَمْعًا فَلَيْسَ لَهُمُ الثُّلُثُ، بَلِ السُّدُسُ.

أُمُثْلُهُ:

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتٍ، وَأَخٍ مِنْ أُمِّ، وَعَمٍّ.

لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَالْأَخُ مِنَ الْأُمِّ يَسْقُطُ لِوُجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَالْعَمُّ لَهُ الْبَاقِي تَعْصِيًا.

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أَبِي أَبِي، وَأَخَوَيْنِ مِنْ أُمِّ، وَأَخٍ شَقِيقٍ.

لِأَبِي الْأَبِ جَمِيعُ الْمَالِ تَعْصِيًا، وَيَسْقُطُ الْأَخَوَيْنِ مِنَ الْأُمِّ وَالْأَخِ الشَّقِيقِ؛

لأنَّه لا يُمكنُ أَنْ يَرِثَ أَحَدٌ مِنَ الْحَوَاشِي مَعَ وُجُودِ ذَكَرٍ مِنَ الْأُصُولِ، أَوْ ذَكَرٍ مِنَ الْفُرُوعِ.

وهذه من قَوَاعِدِ التَّعْصِيبِ: «أَنَّهُ لَا يُمكنُ أَنْ يَرِثَ أَحَدٌ مِنَ الْحَوَاشِي -الِإِخْوَةَ، أَوْ الْأَعْصَامِ- مَعَ وُجُودِ ذَكَرٍ مِنَ الْأُصُولِ أَوْ الْفُرُوعِ».

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ، وَأُمٍّ، وَأَخٍ شَقِيقٍ.

لِلْأُمِّ السُّدُسُ لَوْجُودِ جَمْعٍ مِنَ الْإِخْوَةِ، وَلِلْأَخَوَيْنِ مِنَ الْأُمِّ الثَّلَاثُ لِتَمَامِ الشُّرُوطِ، وَالْبَاقِي وَهُوَ النِّصْفُ لِلْأَخِ الشَّقِيقِ.

إِذَا وَرِثَ الْإِثْنَانِ فَأَكْثَرُ الثَّلَاثِ هَلِ هُمَا سَوَاءٌ أَوْ لَا؟

نَقُولُ: هُمَا سَوَاءٌ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «مَعَ تَسَاوِي بَيْنَهُمَا فِي الْقِسْمِ» يَعْنِي: لَا يُفْضَلُ الذَّكَرُ عَلَى الْأُنْثَى فِي بَابِ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ.

- فَلَوْ هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أَخٍ مِنْ أُمٍّ، وَأُخْتٍ مِنْ أُمٍّ، وَعَمٍّ شَقِيقٍ: فَلِلْأَخِ مِنَ الْأُمِّ وَالْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ الثَّلَاثُ بِالسَّوِيَّةِ، لَا يُفْضَلُ الذَّكَرُ عَلَى الْأُنْثَى.

الدَّلِيلُ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرِثُ كَلَلَةً أَوْ أَمْرَأَةً وَلَهُ: أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مَنَّهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ [النساء: ١٢]. وَلَمْ يَقُلْ: لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ، كَمَا قَالَ فِي الْإِخْوَةِ الْأَشِقَّاءِ أَوْ لِأَبٍ.

فَفِي الْإِخْوَةِ الْأَشِقَّاءِ أَوْ لِأَبٍ قَالَ: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦].

لَكِنْ فِي الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ قَالَ: «فَهُمْ شُرَكَاءُ»، وَإِطْلَاقُ الشَّرِكَةِ يَقْتَضِي
التَّسْوِيَةَ.

وهذه قاعدةٌ فقهيةٌ: إِطْلَاقُ الشَّرِكَةِ وَإِطْلَاقُ الْبَيْنَةِ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ.
فَإِذَا قُلْتَ لَجَمَاعَةٍ أَمَامَكَ: أَنْتُمْ شُرَكَاءُ فِي هَذَا، وَفِيهِمْ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ فَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ،
وَإِذَا قُلْتَ: هَذَا بَيْنَكُمْ، فَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ.



بَابُ مَنْ يَرِثُ السُّدُسَ

٣٧ وَالسُّدُسُ لِلْأَبِ مَعَ الْفَرْعِ اثْبِتْ كَذَا لِأُمِّ مَعَهُ أَوْ إِخْوَةَ

الشرح

السُّدُسُ وَاحِدٌ مِنْ سِتَّةٍ:

وأصحابُ السُّدُسِ سَبْعَةٌ وَهُمْ: الْأَبُ، وَالْأُمُّ، وَالْجَدُّ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ، وَالْأُخْتُ لِأَبٍ، وَالْأَخُ لِأُمٍّ، وَالْجَدَّةُ.

بَدَأَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْأَبِ. «وَالسُّدُسُ لِلْأَبِ».

وَقَوْلُهُ: «مَعَ الْفَرْعِ اثْبِتِ» «الْفَرْعُ» مَجْرُورٌ، وَ«اثْبِتِ» هَمْزَةٌ وَضَلٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ فَتْحِهَا، وَلِذَلِكَ يَضَعُ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْكَسْرِ إِلَى الْفَتْحِ.

لَكِنَّ الْمَعْنَى: اثْبِتِ السُّدُسَ لِلْأَبِ مَعَ الْفَرْعِ، أَي: الْفَرْعُ الْوَارِثُ.

فَإِنْ وَجَدَ فَرْعٌ وَارِثٌ مَعَ الْأَبِ، فَلِلْأَبِ السُّدُسُ.

وَالدَّلِيلُ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١].

هَذَا الْفَرْعُ الْوَارِثُ.

- فإذا هَلَكَ عَنْ: أبٍ وابنٍ؛ فَلِلْأَبِ السُّدُسُ لوجودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، ولو هَلَكَ عَنْ: أبٍ وبنْتٍ، فَلِلْأَبِ السُّدُسُ لوجودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

- ولو هَلَكَ عَنْ: أبٍ وأُمٍّ، فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ، لَعَدَمِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

إِذَنْ: شَرَطُ إِرْثِ الْأَبِ السُّدُسَ، أَنْ يَوْجَدَ فَرْعٌ وَارِثٌ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْفَرْعُ الْوَارِثُ ذَكَرًا فَلْيَسَّ لِلْأَبِ سِوَى السُّدُسِ، وَإِنْ كَانَ أُنْثَى؛ فَلِلْأَبِ السُّدُسُ، وَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ أَخَذَهُ تَعْصِيًا، فَيَرِثُ الْأَبُ هُنَا بِالْفَرَضِ وَالتَّعْصِيَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَقْسِمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَالباقِي لِلْأَبِ.

قُلْنَا: هَذَا خَطَأٌ صِنَاعَةً، فَقُلْنَا لَهُ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ وَلِلْأَبِ السُّدُسُ فَرَضًا وَالباقِي تَعْصِيًا. فَقَالَ: كِلَاهُمَا وَاحِدٌ مَا دَامَ الْباقِي لِلْأَبِ.

فَلَمَّا إِذَا تَقَوُّلُ: السُّدُسُ فَرَضًا، وَالباقِي تَعْصِيًا؟ نَقُولُ: نَحْنُ امْتَسَلْنَا أَمْرَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾، فَبَدَأَ بِمَا فَرَضَ اللَّهُ، فَتُعْطِي الْبِنْتُ النِّصْفَ، وَلِلْأَبِ السُّدُسُ فَرَضًا وَالباقِي تَعْصِيًا.

وَلِهَذَا قَالَ الْفَرَضِيُّونَ: إِنَّ لِلْأَبِ ثَلَاثَ حَالَاتٍ:

الْحَالُ الْأَوَّلَى: أَنْ يَرِثَ بِالتَّعْصِيَةِ فَقَطْ.

الْحَالُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَرِثَ بِالْفَرَضِ فَقَطْ.

الْحَالُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يَرِثَ بِالْفَرَضِ وَالتَّعْصِيَةِ.

فَيَرِثُ بِالتَّعْصِيَةِ فَقَطْ: إِذَا لَمْ يَوْجَدْ فَرْعٌ وَارِثٌ.

وَبِالْفَرَضِ فَقَطْ: إِذَا وُجِدَ فَرْعٌ وَارِثٌ وَكَانَ ذَكَرًا.

بِالْفَرْضِ وَالتَّعْصِيبِ: إِذَا وُجِدَ فَرْعٌ وَارِثٌ وَكَانَ أَثْنَى أَوْ أَكْثَرُ.
وَقَوْلُهُ: «كَذَا لِأُمِّ مَعَهُ أَوْ إِخْوَةٍ»، أَي: كَذَا السُّدُسُ يَكُونُ لِأُمِّ مَعَهُ: أَي مَعَ
الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

قَوْلُهُ: «أَوْ إِخْوَةٍ»: جَمْعٌ، وَالْجَمْعُ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ.

فـ(أَوْ) هُنَا مَانِعَةٌ خُلُوًّا لَا مَانِعَةٌ جَمْعٌ، وَمَانِعَةٌ الْجَمْعِ هِيَ الَّتِي تَمْنَعُ فِيهَا جَمْعٌ مَا
بَعْدَهَا وَمَا قَبْلَهَا، مِثْلُ: أَكْرِمَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا فَتَكْرُمُ وَاحِدًا فَقَطْ، وَمَانِعَةٌ خُلُوًّا هِيَ
الَّتِي لَا يَمْتَنِعُ جَمْعٌ مَا بَعْدَهَا مَعَ مَا قَبْلَهَا. وَلَكِنْ أَحَدُهُمَا يَكْفِي مِثْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ جَمْعُ
إِخْوَةٍ، أَوْ فَرْعٍ وَارِثٍ.

إِذَنْ؛ السُّدُسُ لِلْأُمِّ بِشَرْطِ أَنْ يَوْجَدَ فَرْعٌ وَارِثٌ وَلَوْ أَثْنَى، أَوْ جَمْعٌ مِنَ الْإِخْوَةِ.

وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ
وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]. هَذَا اشْتِرَاطُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ﴾
[النساء: ١١]، وَهَذَا اشْتِرَاطُ جَمْعٍ مِنَ الْإِخْوَةِ.

فَإِذَا وُجِدَ جَمْعٌ مِنَ الْإِخْوَةِ مَعَ الْأُمِّ؛ فَلَهَا السُّدُسُ سَوَاءً كَانُوا وَارِثِينَ، أَمْ غَيْرَ
وَارِثِينَ. وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا كَانَ الْإِخْوَةُ غَيْرَ وَارِثِينَ فَلَهُمْ
لَا يَحْجِبُونَ»^(١)، وَعَلَى هَذَا نَقَسِمُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى كَلَامِهِ، أُمٌّ وَأَبٌ وَأَخْوَانٍ شَقِيقَانِ،
نَقَسِمُ لِلْأُمِّ الثُّلُثَ، وَالبَاقِي لِلْأَبِ فَإِنْ قَالَ: مَعِيَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَالْقِيَاسُ، أَمَّا الْقُرْآنُ
فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ﴾، وَهَذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ،

(١) الاختيارات (ص: ١٩٧).

وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ. إِذَنْ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ. فَكَيْفَ نَعْطِيهَا السُّدُسَ؟ قُلْنَا لَهُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ وَرَحِمَكَ، اقْرَأْ آخِرَ الْآيَةِ: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾، و«الفاء» هذه للترتيب وما بعدها مُتَّصِلٌ بِمَا قَبْلَهَا، وَمُفَرَّغٌ عَلَيْهِ، يَعْنِي: فِي الْحَالِ الَّتِي يَرِثُهَا أَبَوَاهُ، إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ، بَلْ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ، فَإِنْ قَالَ: عِنْدِي قِيَاسٌ، قَالَ: أَلَيْسَ لَوْ كَانَ الْأَخْوَانُ فِيهِمَا مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ الْإِزْثِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُمَا لَا يُحْجَبَانِ؟

نَقُولُ: بَلَى، لَوْ كَانَ الْأَخْوَانُ الشَّقِيقَانِ كَافِرَيْنِ لَا يُصَلِّيَانِ مَثَلًا، فَلِأُمِّ الثُّلُثِ؛ لِأَنَّ الْمَحْجُوبَ بَوْصْفٍ، حُجِبَ لِمَعْنَى فِيهِ؛ فَكَانَ وُجُودُهُ كَالْعَدَمِ، أَمَّا الْمَحْجُوبُ بِشَخْصٍ فَقَدْ حُجِبَ بَوْصْفٍ فِي غَيْرِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَسَاوَى مَنْ حُجِبَ بَوْصْفٍ فِيهِ، لِأَنَّ مَنْ حُجِبَ بَوْصْفٍ فِيهِ غَيْرُ قَابِلٍ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَنْ حُجِبَ بَوْصْفٍ فِي غَيْرِهِ كَمَنْ حُجِبَ بَوْصْفٍ فِيهِ، فَالصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَلَا شَكٍّ مَعَ الْجُمْهُورِ، وَأَنَّ الْإِخْوَةَ الْمَحْجُوبِينَ بِالْأَبِ، يَحْجُبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثُّلُثِ إِلَى السُّدُسِ.

وَعَلَى هَذَا فَلَوْ هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أُمٍّ، وَأَبٍ، وَأَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ؛ كَانَ لِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَالباقِي لِلْأَبِ، وَإِنَّمَا كَانَ لَهَا السُّدُسُ لَوْ جُمِعَ مِنَ الْإِخْوَةِ.

وهذا من الغرائب يُقَالُ: «أَوْلَادُهَا عَقُّوا بِهَا» يُقَالُ: وَارِثٌ أَذْلَى بَوَارِثٍ وَحَجَبَهُ - الْمُدْلَى بِهِ - مَعَ أَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْمُدْلَى بِهِ يَحْجِبُ الْمُدْلَى، وَهَذَا مُدْلٍ حَجَبَ الْمُدْلَى بِهِ، فَيُلْغِزُ بِهَا: وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: مَنْ الْوَارِثُ الَّذِي حَجَبَ مَنْ أَذْلَى بِهِ؟

الْجَوَابُ: الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ حَجَبُوا الْأُمَّ مِنَ الثُّلُثِ إِلَى السُّدُسِ وَهُمْ مُدْلُونَ بِهَا، لَكِنْ لَوْ قُلْتَ: مَنْ الْوَارِثُ الَّذِي حَجَبَ بِمَنْ أَذْلَى بِهِ؟ فَكَثِيرٌ.

هَذَا صِنْفَانِ مِنْ أَصْحَابِ السُّدُسِ.

- ٣٨ وَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَبِ حَيْثُ يُعْدَمُ لَا مَعَ إِخْوَةٍ كَمَا سَيُعْلَمُ
٣٩ وَلَا مَعَ الزَّوْجَةِ أَوْ زَوْجٍ وَأُمِّ بَلْ ثُلُثُ الْجَمِيعِ لِلْأُمِّ يَوْمَ

الشرح

قَوْلُهُ: «وَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَبِ» أَي: فَيَرِثُ السُّدُسَ إِذَا وُجِدَ فَرَعٌ وَارِثٌ.
وَأَحْوَالُ الْأَبِ الثَّلَاثِ تَأْتِي لِلْجَدِّ، أَي: أَنَّهُ يَرِثُ بِالْفَرَضِ تَارَةً، وَبِالتَّعْصِيبِ
تَارَةً، وَبِهِمَا تَارَةً.

لَكِنْ اشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ فِي الْجَدِّ شَرْطًا: «حَيْثُ يُعْدَمُ»، أَي: حَيْثُ يُعْدَمُ الْأَبُ،
وَهَذَا شَرْطٌ لِإِرْثِ الْجَدِّ: أَلَّا يَوْجَدَ أَبٌ، وَلَأَبِ الْجَدِّ أَلَّا يَوْجَدَ جَدٌّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ
وَاحِدٍ مِنَ الْأَصُولِ يَحْجُبُ مَنْ فَوْقَهُ إِذَا كَانَ مِثْلَهُ، هَذِهِ قَاعِدَةٌ فِي الْحَجْبِ.

فَالْأُمُّ تَحْجُبُ الْجَدَّةَ وَلَا تَحْجُبُ الْجَدَّ؛ لِأَنَّ الْجَدَّةَ مِثْلَ الْأُمِّ.

وَالْأَبُ يَحْجُبُ الْجَدَّ وَلَا يَحْجُبُ الْجَدَّةَ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلَهُ.

وَاسْتَشْنَى الْمُؤَلِّفُ مَسْأَلَتَيْنِ:

المسألة الأولى: قَالَ: «لَا مَعَ إِخْوَةٍ كَمَا سَيُعْلَمُ» أَي: لَا يَكُونُ الْجَدُّ مِثْلَ الْأَبِ
إِذَا كَانَ هُنَاكَ إِخْوَةٌ. وَنَأْتِي بِمِثَالٍ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ، وَلِهَذَا قَالَ: «كَمَا
سَيُعْلَمُ».

- هَلْكَ هَالِكٌ عَنْ: أَبٍ، وَأَخٍ شَقِيقٍ. الْمَالُ لِلْأَبِ، وَلَا شَيْءَ لِلْأَخِ الشَّقِيقِ.

- هَلْكَ هَالِكٌ عَنْ: جَدٍّ، وَأَخٍ شَقِيقٍ، الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، وَالصَّحِيحُ
أَنَّهُ يُسْقِطُ الْأَخَ.

المسألة الثانية: قال: «وَلَا مَعَ الزَّوْجَةِ...» يعني: ولا في العُمَرَيَّتَيْنِ.

ففي العُمَرَيَّتَيْنِ قلنا: إِنَّ لِلأُمِّ ثُلْثَ الباقي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ، لَكِنْ فِي الجَدِّ: لِلأُمِّ الثُّلُثُ كَامِلًا، لَا ثُلْثَ الباقي.

مثال ذلك:

هَلَكْتَ امْرَأَةٌ عَنْ زَوْجِهَا، وَأُمِّهَا، وَأَبِيهَا.

المسألة من سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلأُمِّ ثُلْثُ الباقي: وَاحِدٌ، وَلِلأَبِ الباقي: اثْنَيْنِ.

وَلَوْ هَلَكْتَ امْرَأَةٌ عَنْ أُمِّهَا، وَجَدِّهَا، وَزَوْجِهَا؛ لَقُلْنَا: الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ:

لِلزَّوْجِ النِّصْفُ: ثَلَاثَةٌ، وَلِلأُمِّ الثُّلُثُ: اثْنَانِ، وَالباقِي وَاحِدٌ لِلجَدِّ.

فَهُنَا لَمْ يَكُنِ الجَدُّ مِثْلَ الأبِّ؛ لِأَنَّ الأُمَّ الآنَ وَرِثَتْ ثُلْثَ المَالِ كَامِلًا، وَمَعَ الأبِّ تَرِثُ الباقي.

فَصَارَ الجَدُّ لَيْسَ كالأبِّ فِي العُمَرَيَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ لِلجَدِّ أَنْ يُزَاحِمَ الأُمَّ وَهِيَ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى المَيِّتِ؛ لِأَنَّ المَيِّتَ يُلَاقِيهَا فِي أَوَّلِ دَرَجَةٍ، وَلَا يُلَاقِي الجَدَّ إِلَّا فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، فَلِذَلِكَ نَقُولُ لَهُ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُزَاحِمَهَا، فَهِيَ أَقْرَبُ مِنْكَ، وَأَلْصَقُ بِالمَيِّتِ مِنْكَ، فَتُعْطَى نَصِيبُهَا كَامِلًا وَأَنْتَ لَكَ الباقي.



٤٠ وَهُوَ لِبْنَتِ الْإِبْنِ مَعَ بِنْتِ

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: «وَهُوَ»: أَيِ السُّدُسِ.

قَوْلُهُ: «لِبْنَتِ الْإِبْنِ»: وهذا هو الصَّنْفُ الرَّابِعُ مِمَّنْ يَرِثُ السُّدَسَ.

قَوْلُهُ: «مَعَ بِنْتِ»: أَيِ: وَحْدَهَا.

أَيِ: مَتَى أَخَذَتِ الْبِنْتُ النِّصْفَ؛ كَانَ لِبْنَتِ الْإِبْنِ السُّدَسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ.

فِبْنَتُ الْإِبْنِ تَرِثُ السُّدَسَ بِشَرْطَيْنِ:

الْأَوَّلِ: أَنْ يَأْخُذَ مَنْ فَوْقَهَا مِنَ الْفُرُوعِ النِّصْفَ.

الثَّانِي: أَلَّا يَوْجَدَ مُعَصَّبٌ.

مثال ذلك:

- بِنْتُ، وَبْنَتُ ابْنٍ، وَعَمٌّ، فَالْبِنْتُ لَهَا النِّصْفُ لِتِمَامِ الشُّرُوطِ، وَلِبْنَتِ الْإِبْنِ السُّدَسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ؛ لِتِمَامِ الشُّرُوطِ.

- ابْنٌ، وَبْنَتُ ابْنٍ، لَا تَأْخُذُ السُّدَسَ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ فَرْعٌ وَارِثٌ ذَكَرُ اسْقَاطَ مَنْ تَحْتَهُ.

- بَنَتَانِ، وَبْنَتُ ابْنٍ، لَا تَأْخُذُ السُّدَسَ؛ لِأَنَّ مَنْ فَوْقَهَا لَمْ يَرِثْ النِّصْفَ بَلْ وَرِثَ الثَّلَاثِينَ.

- بِنْتُ، وَبْنَتُ ابْنٍ، وَابْنُ ابْنٍ فِي دَرَجَتِهَا، لَا تَأْخُذُ السُّدَسَ؛ لَوْجُودِ الْمُعَصَّبِ.

تنبيه: قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُوَ لِبْنَتِ الْإِبْنِ مَعَ بِنْتٍ» هذا على سَبِيلِ الْمَثَالِ لَا الْحَصْرِ، وما ذكرناه أَعَمُّ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، لَأَنَّا قُلْنَا: أَنْ يَأْخُذَ مَنْ فَوْقَهَا مِنَ الْفُرُوعِ النِّصْفَ، وهذا أَوْلَى مِنْ أَنْ نَقُولَ: بِنْتُ الْإِبْنِ مَعَ الْبِنْتِ؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ.

فَمَثَلًا:

لَوْ هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتِ ابْنٍ، وَبِنْتِ ابْنِ ابْنٍ، فَلِبْنَتِ الْإِبْنِ النِّصْفُ، وَبِنْتُ ابْنِ الْإِبْنِ لَهَا السُّدُسُ تَكْمَلَةَ الثَّلَاثِينَ.

وَهَلْ يُشْتَرِطُ أَلَّا يَوْجَدَ مُشَارِكٌ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ بَنَاتِ الْإِبْنِ إِذَا وَرِثَ مَنْ فَوْقَهُنَّ مِنَ الْفُرُوعِ النِّصْفَ، لَهُنَّ السُّدُسُ، لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، فَلَا يَزِيدُ بَزِيَادَتِهِنَّ، وَلَا يَنْقُصُ بِنَقْصِهِنَّ.

فَيَكُونُ لَهُنَ السُّدُسُ تَكْمَلَةَ الثَّلَاثِينَ سِوَاءَ كَانَتْ وَاحِدَةً أَوْ عَشْرًا أَوْ مِئَةً.

وَهَذَا أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَسْتَوِي فِيهَا الْوَاحِدُ وَالْمُتَعَدِّدُ^(١).



..... كَذَا مَعَ الشَّقِيقَةِ لِبْنَتِ الْأَبِ ذَا

الشرح

قَوْلُهُ: «بِنْتُ الْأَبِ»: هِيَ الْأُخْتُ لِأَبٍ.

يَعْنِي: أَنَّ السُّدُسَ لِلْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ مَعَ الشَّقِيقَةِ الْوَاحِدَةِ.

(١) انظر (ص: ١٠٨).

فَشَرَطُ إِرْثِ الْأَخَوَاتِ لِأَبِ السُّدُسِ اثْنَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ تَرِثَ الشَّقِيقَةُ النِّصْفَ.

الثَّانِي: أَلَّا يُوْجَدَ مُعَصَّبٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أُخْتٍ شَقِيقَةٍ، وَأُخْتٍ لِأَبٍ، فَلِلْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ النِّصْفُ،
وَلِلْأُخْتِ لِأَبِ السُّدُسِ تَكْمَلَةُ الثَّلَاثِينَ.

وَلَا يُشْتَرَطُ أَلَّا يُوْجَدَ مُشَارِكٌ، فَالوَاحِدَةُ مِنَ الْأَخَوَاتِ لِأَبٍ وَالْمُتَعَدَّاتُ سَوَاءٌ.

فَإِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أُخْتٍ شَقِيقَةٍ، وَأُخْتَيْنِ مِنْ أَبٍ، فَلِلْأُخْتَيْنِ مِنَ الْأَبِ
السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثَّلَاثِينَ.

وَهَذَا أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَسْتَوِي فِيهَا الْوَاحِدُ وَالْمُتَعَدَّدُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
ذِكْرُهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَى مَا ذَكَّرْتُمْ مِنْ هَذَا الْإِرْثِ؟

قُلْنَا: الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

أَمَّا الْقُرْآنُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾

[النساء: ١١].

فَجَعَلَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْأَوْلَادِ الثَّلَاثِينَ، فَإِذَا كَانَ قَدْ جَعَلَ لِلنِّسَاءِ فَأَكْثَرَ الثَّلَاثِينَ،
فَإِنَّا لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَزِيدَ عَنِ الثَّلَاثِينَ لِلْبَنَاتِ إِذَا أَخَذَتِ الْبِنْتُ النِّصْفَ، وَالَّذِي يَبْقَى
مِنَ الثَّلَاثِينَ إِذَا ذَهَبَ النِّصْفُ السُّدُسُ، وَلِهَذَا نَقُولُ: السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثَّلَاثِينَ، إِشَارَةً

إلى أننا لا نُعطيهم زيادةً على السدس؛ لأننا لو أعطيناهم زيادةً على السدس لورث النساء من الأولاد أكثر من الثلثين.

وأما السنة: فلأن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين عُرِضَتْ عَلَيْهِ مَسْأَلَةٌ قَضَى فِيهَا أَبُو مُوسَى فِي بِنْتٍ، وَبِنْتِ ابْنٍ، وَأُخْتِ شَقِيقَةٍ، قَالَ أَبُو مُوسَى: «لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلأُخْتِ النِّصْفُ، وَلَا شَيْءَ لِبِنْتِ الْإِبْنِ، ثُمَّ قَالَ لِلسَّائِلِ: وَائْتِ ابْنَ مَسْعُودٍ فَسَيُوافِقُنِي عَلَى ذَلِكَ»، فَذَهَبَ السَّائِلُ لِابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَخْبَرَهُ بِقَتْوَى أَبِي مُوسَى، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَنْ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ - يَعْنِي إِنْ وَافَقْتَهُ فَهَذَا ضَلَالٌ - لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِبِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ لِلأُخْتِ»^(١).

فَأَعْطَى بِنْتَ الْإِبْنِ السُّدُسَ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَأَخْبَرَ أَنَّ هَذَا قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. هَذَا دَلِيلٌ إِزْثِ بَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ الْبِنْتِ.

أَمَّا الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ مَعَ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ:

فَنَقُولُ: دَلَالَةٌ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُؤَا هَكَاءَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُتْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

فَنَحْنُ إِذَا أَعْطَيْنَا الْأُخْتِ الشَّقِيقَةَ النِّصْفَ، يَبْقَى مِنَ الثَّلَاثِينَ السُّدُسُ، فَلَا نُعْطِي الْأُخْتِ لِأَبٍ إِلَّا السُّدُسَ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَلَا نُعْطِيهَا زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ. وَلَوْ أَعْطَيْنَاهَا زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ لَكُنَّا وَرَثَتُنَا الْأَخَوَاتِ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِينَ، وَهَذَا خِلَافُ نَصِّ الْقُرْآنِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث ابنة الابن مع بنت، رقم (٦٧٣٦).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا تُعْطَوْنَ الشَّقِيقَةَ نِصْفًا، وَهَذِهِ سُدُسًا؟ لِمَاذَا لَا تَجْعَلُونَهَا

سَوَاءً؟

قُلْنَا: لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَهَا سَوَاءً؛ لظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْأُخْتَ
الشَّقِيقَةَ أَقْوَى صِلَةً مِنَ الْأُخْتِ لِأَبٍ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نُسَوِّيَ الْأَذْنَى بِالْأَعْلَى أَبَدًا.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَنْ كَيْفَ فَضَّلْتُمْ بِالنِّصْفِ؟

قُلْنَا: قِيَاسًا عَلَى الْبِنْتِ مَعَ بِنْتِ الْإِبْنِ، حَيْثُ أُعْطِيَتِ الْبِنْتُ النِّصْفَ، وَبِنْتُ
الْإِبْنِ السُّدُسَ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ.



٤١ وَلِإِبْنِ الْأُمِّ أَوْ لِبِنْتِهَا عَدَا وَجَدَّةٌ وَاحِدَةٌ فَصَاعِدَا

الشرح

قَوْلُهُ: «إِبْنُ الْأُمِّ» هُوَ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ.

قَوْلُهُ: «لِبِنْتِهَا»: أَيُ بِنْتِ الْأُمِّ وَهِيَ: الْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ.

وَقَوْلُهُ: «عَدَا»: أَيُ صَارَ، يَعْنِي: وَصَارَ السُّدُسُ أَيْضًا لِلْأَخِ مِنَ الْأُمِّ أَوْ لِلْأُخْتِ
مِنَ الْأُمِّ.

وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ

أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢].

وَيُشْتَرَطُ لِإِزْثِ الْأَخِ مِنَ الْأُمِّ أَوْ الْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسَ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: أَلَّا يُوْجَدَ فَرْعٌ وَارِثٌ.

الثاني: ألا يوجد أصل من الذكور وارث.

الثالث: الانفراد.

فإذا فقد الانفراد بحيث حصل تعدد مع وجود الشرطين الآخرين صار لهما الثلث؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢].

وإن وجد فرع وارث كبنت، أو ابن؛ سقط الإخوة من الأم.

وإن وجد أصل من الذكور وارث سقط الإخوة أيضاً.

أمثلة:

- هلك هالك عن: أخ من أم، وبنت، وعم. للبنت النصف، والباقي للعم، ويسقط الأخ من الأم لوجود الفرع الوارث.

- هلك هالك عن: زوج، وأم، وأخوين من أم، وأخوين شقيقين: فللزوجة النصف، وللأم السدس، وللإخوة من الأم الثلث للتعدد، وللإخوة الأشقاء يسقطون؛ لأن النبي ﷺ قال: «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ»^(١).

وهنا ألحقنا الفرائض بأهلها، ولم يبق شيء فلا يكون لهم ميراث.

وقوله: «وَجَدَّةٌ وَاحِدَةٌ فَصَاعِدًا» (الفاء) عاطفة، (صاعداً) حال من فاعل لفعل محذوف، التقدير: فذهب العدد صاعداً، أي: والسدس لجدّة واحدة فصاعداً.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث الولد من أبيه وأمه، رقم (٦٧٣٢)، ومسلم: كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها، رقم (١٦١٥)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ أَنَّهُ يَصْعَدُ إِلَى أَلْفِ جَدَّةٍ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: «وَاحِدَةٌ فَصَاعِدًا»، وهذا ما له نهايةٌ إِلَى أَلْفِ جَدَّةٍ، وهذا الذي ذَهَبَ إِلَيْهِ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(١)، فَيُمْكِنُ أَنْ تَرِثَ الْجَدَّةُ، وَالْجَدَّتَانِ، وَالثَّلَاثُ، وَالْأَرْبَعُ، وَالْخَمْسُ، وَالسَّتُّ، وَالسَّبْعُ، وَالْعَشْرُ، لَهِنَّ السُّدُسُ لَكِنْ بِشَرْطٍ: أَلَّا يَوْجَدَ دُونَهُنَّ أُمٌّ، فَإِنْ وَجَدَ دُونَهُنَّ أُمٌّ؛ فَلَا إِرْثَ لِهِنَّ.

أَمَّا عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ فَلَا يَرِثُ إِلَّا ثَلَاثُ جَدَّاتٍ: أُمُّ الْأُمِّ، وَأُمُّ الْأَبِ، وَأُمُّ أَبِي الْأَبِ^(٢).

وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ لَا تَرِثُ إِلَّا جَدَّتَانِ: أُمُّ الْأُمِّ، وَأُمُّ الْأَبِ فَقَطْ^(٣). وَعِنْدَهُ أَنَّ مَنْ أَدْلَتْ بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْأَبِ لَا تَرِثُ، وَعِنْدَنَا مَنْ أَدْلَتْ بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ لَا تَرِثُ، وَأَظُنُّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ^(٤) كَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، لَكِنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَصَحُّ الْمَذَاهِبِ، أَنَّ كُلَّ جَدَّةٍ أَدْلَتْ بِوَارِثٍ فَهِيَ وَارِثَةٌ، وَهِيَ كُلُّ جَدَّةٍ سِوَى مَنْ أَدْلَتْ بِذَكَرٍ قَبْلَهُ أُنْثَى.

فَلَوْ هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أُمِّ، وَثَلَاثِ جَدَّاتٍ، فَلَيْسَ لِهِنَّ مِيرَاثٌ؛ لِأَنَّ دُونَهُنَّ أُمًّا.

فَإِذَا لَمْ يَوْجَدَ دُونَهُنَّ أُمٌّ، فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً؛ فَلَهَا السُّدُسُ، وَإِنْ كُنَّ اثْنَتَيْنِ فَأَكْثَرَ فَكَيْفَ يوزَعُ السُّدُسُ بَيْنَهُنَّ؟

(١) انظر: الحاوي للهاوردي (٩٧/٨)، وروضة الطالبين (١٠/٦).

(٢) انظر: الإنصاف للمرداوي (٦٢/١٨)، وشرح منتهى الإرادات (٥١٠/٢)، وكشاف القناع (٤١٩/٤).

(٣) انظر: التفريع لابن الجلاب (٤٠٢/٢)، والرسالة للقيرواني (ص: ١٤٤).

(٤) انظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص (٩٠/٤)، والمبسوط للسرخسي (١٦٥/٢٩).

الجواب: ذكره في البيت الآتي:

٤٢ مُشْتَرَكًا إِنْ كُنَّ وَاِرِثَاتٍ وَقَدْ تَسَاوَيْنَ مِنَ الْجِهَاتِ

الشرح

قَوْلُهُ: «مُشْتَرَكًا»: يعني: يُقَسَّمُ السُّدُسُ بَيْنَهُنَّ عَلَى وَجْهِ الْإِشْتِرَاكِ، أَيُّ: لَا تُفْضَلُ إِحْدَاهُنَّ عَلَى الْأُخْرَى، فَإِذَا كُنَّ جَدَّتَيْنِ فَالسُّدُسُ بَيْنَهُمَا أَنْصَافًا، ثَلَاثُ جَدَّاتٍ بَيْنَهُنَّ أَثْلَاثًا، أَرْبَعُ جَدَّاتٍ بَيْنَهُنَّ أَرْبَاعًا.

وقَوْلُهُ: «إِنْ كُنَّ وَاِرِثَاتٍ» هذا الشَّرْطُ هو ما أَشْرْنَا إِلَيْهِ وَهُوَ: «أَلَّا يَوْجَدَ دُونَهُنَّ أُمَّ».

قَوْلُهُ: «وَقَدْ تَسَاوَيْنَ مِنَ الْجِهَاتِ» يعني: كُنَّ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ، وَالْجِهَاتُ: أَيُّ الْأُمِّ، وَالْأَبِّ، وَالْجَدِّ.

فَمَثَلًا: إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أُمِّ أُمٍّ، وَأُمِّ أَبِي، وَأُمِّ جَدٍّ، فَأُمُّ الْجَدِّ لَا تَرِثُ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ يَقُولُ: «وَقَدْ تَسَاوَيْنَ» وَهَذَا أُمُّ الْجَدِّ أَبْعَدُ.

- هَلَكَ عَنْ: أُمِّ أُمٍّ أُمٍّ، وَأُمِّ أُمٍّ أَبِي، وَأُمِّ جَدٍّ، فَالسُّدُسُ بَيْنَهُنَّ أَثْلَاثًا؛ لِأَنَّهُنَّ مُتَسَاوِيَاتٌ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ بِمَثَابَةِ أَبِي أَبِي. فَتَقُولُ فِيهَا: أُمُّ أَبِي أَبِي.



٤٣ وَاحْجُبْ بِقُرْبَى الْأُمِّ بُعْدَى لِأَبٍ لَا عَكْسَهُ وَهُوَ صَحِيحُ الْمَذْهَبِ

الشرح

يَعْنِي: إِذَا كَانَتِ الْجَدَّةُ الْقَرِيبَةُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ، فَاحْجُبْ بِهَا الْجَدَّةَ الْبَعِيدَةَ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ.

مِثَالُهُ: أُمُّ أُمِّ، وَأُمُّ أُمِّ أَبٍ، فَالْقَرِيبَةُ هِيَ أُمُّ الْأُمِّ، فَتَحْجُبُ أُمُّ أُمِّ الْأَبِ. وَالِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ^(١). وَإِنَّمَا تَحْجُبُهَا الْأُمُّ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ.

فَبِالْقِيَاسِ نَقُولُ: الْجَدَّةُ الْقَرِيبَى تَحْجُبُ الْجَدَّةَ الْبُعْدَى.

وَدَلِيلٌ آخَرٌ بِالْقِيَاسِ: هُوَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»^(٢) أَي: لِأَقْرَبِ رَجُلٍ ذَكَرٍ. فَذَلِكَ هَذَا عَلَى اعْتِبَارِ الْقُرْبِ فِي بَابِ الْفَرَائِضِ.

(١) فِي حَدِيثِ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ قَالَ: جَاءَتْ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلَتْهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتَ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ شَيْئاً، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَقَالَ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ: مِثْلُ مَا قَالَهُ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: ثُمَّ جَاءَتْ الْجَدَّةُ الْآخَرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَسَأَلَتْهُ مِيرَاثَهَا فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ هُوَ ذَاكَ السُّدُسَ، فَإِنْ اجْتَمَعَتَا فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيُّكُمَا خَلَّتْ بِهِ فَهُوَ بِهَا.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٢٥)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ فِي الْجَدَّةِ، رَقْمُ (٢٨٩٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ، رَقْمُ (٢١٠٠، ٢١٠١)، وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ مِيرَاثِ الْجَدَّةِ، رَقْمُ (٢٧٢٤). وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ مِيرَاثِ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، رَقْمُ (٦٧٣٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، رَقْمُ (١٦١٥)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأيضاً: النَّبِيُّ ﷺ «أَعْطَى بِنْتَ الْإِبْنِ مَعَ الْبِنْتِ السُّدُسَ»^(١)، فجعلَ الأَحْظَ للْبِنْتِ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ.

فالقَرُبُ في الفرائض مُعْتَبَرٌ.

وعلى هذا؛ فإذا كانَ أُمُّ أُمٍّ، وَأُمُّ أُمٍّ أَبٍ، فالْمَالُ لِأُمِّ الْأُمِّ.

- أُمُّ أُمٍّ أُمٍّ، وَأُمُّ أُمٍّ أَبٍ، فالْمَالُ لِأُمِّ الْأَبِ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ، هذا هو الصَّحِيحُ، لكنَّ المؤلِّفَ - عفا الله عنه - قال: «لَا عَكْسَهُ وَهُوَ صَحِيحُ الْمَذْهَبِ» يعني: لَا تَحْجُبُ قُرْبَى الْأَبِ بُعْدَى الْأُمِّ، فالْقَرِيبَةُ إِذَا كَانَتْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ تَحْجُبُ الْبَعِيدَةَ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ، وَالْقَرِيبَةُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ لَا تَحْجُبُ الْبَعِيدَةَ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ.

مثاله: أُمُّ أُمٍّ أَبٍ، وَأُمُّ أُمٍّ أُمٍّ. فالأُولَى أَقْرَبُ، لكنَّ المؤلِّفَ يَقُولُ: إِنَّ الْأُولَى لَا تَحْجُبُ الثَّانِيَةَ، بَلْ يَتَسَاوَيْنِ كَأَنَّهُنَّ فِي مَرْتَلَةٍ وَاحِدَةٍ.

والدَّلِيلُ: يَقُولُ: لِأَنَّ الْجَدَّةَ لِأُمٍّ بِالتَّسْلُسِ بِنَاتٍ، لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَيِّتِ ذَكَرٌ، كُلُّهَا رَحِمٌ وَاحِدٌ أُمُّ أُمٍّ أُمٍّ، أَمَّا أُمُّ الْأَبِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ رَحِمًا، بِمَعْنَى أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَيِّتِ ذَكَرًا، فَكَانَتْ أُمُّ الْأُمِّ أَلْصَقَ بِالْمَيِّتِ مِنْ أُمِّ الْأَبِ، فَلِهَذَا لَا تَحْجُبُ الْقَرِيبَةُ مِنَ الْأَبِ الْبَعِيدَةَ مِنَ الْأُمِّ.

لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ جِدًّا.

وهذه الْمَسْأَلَةُ فِيهَا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ قَوْلَانِ^(٢):

أَحَدُهُمَا: الَّذِي صَحَّحَهُ الْمُؤَلِّفُ، فَقَالَ: «وَهُوَ صَحِيحُ الْمَذْهَبِ» وَهُوَ أَنَّ الْبَعِيدَةَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث ابنة الابن مع بنت، رقم (٦٧٣٦).

(٢) انظر: المهذب للشيرازي (٢/٤١٠)، ونهاية المطلب (٩/٧٧-٧٨)، والشرح الكبير للرافعي

من جهة الأم لا تحجبها القريبة من جهة الأب.

والقول الثاني: أن القريبة من جهة الأب تحجب البعيدة من جهة الأم، وهذا القول هو الصحيح الذي تؤيده الأدلة، وهو مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله^(١).

وعلى هذا فالقاعدة التي ذكرناها: «أن القريبة تحجب البعيدة» مطردة، وعلى كلام المؤلف: إلا أن تكون القريبة من جهة الأب، فإنها لا تحجب البعيدة من جهة الأم.

فإذا هلك هالك عن: أم أم أب، وأم أم أم أم.

فعلى كلام المؤلف: السدس بينهما، مع أن التي من جهة الأب أقرب. وعلى القول الراجح أن القريبة من جهة الأب تحجب البعيدة من جهة الأم.



كذلك بُعدى جهة بالقربى تنال فيما رجحوه حجباً

الشرح

يعني: البعيدة من الجهة تحجب بالقريبة، إذا كانوا في جهة واحدة، كل الجدتين في جهة الأم مثلاً.

أم أم، وأم أم أم، المال للأولى؛ لأنها أقرب.

أم أب، وأم أم أب؛ المال للأولى.

(١) انظر: الإنصاف للمرداوي (٦٠ / ١٨)، كشف القناع (٤ / ٤١٩).

وهذا معنى قوله: «كَذَاكَ بُعْدَى جِهَةٍ بِالْقُرْبَى» يعني: إذا كانت الجداتُ في جِهَةٍ واحدة، فالقريبةُ تحجبُ البعيدة، وقد مشى العلماءُ على هذا قولًا واحدًا، ولا إشكال فيه.

وعلى هذا نأخذُ قواعدَ:

- ١- إذا كانت الجداتُ في جِهَةٍ واحدة، فالقريبةُ تحجبُ البعيدة قولًا واحدًا.
- ٢- إذا كنَّ في جِهَتَيْنِ، والقريبةُ من جهةِ الأمِّ، فإنَّها تحجبُ البعيدة قولًا واحدًا.
- ٣- إذا كنَّ في جِهَتَيْنِ، والبعيدةُ من جهةِ الأمِّ؛ فعلى القولِ الرَّاجِحِ البعيدةُ من جهةِ الأمِّ محجوبةٌ، وعلى كلامِ المؤلِّفِ لا تحجبُها القريبةُ من جهةِ الأبِّ ويَكُنَّ مُتساوياتٍ. هذا هو الضَّابطُ.

فإن قيل: هل يُمكنُ أن تَرثَ جدَّتَانِ معًا في مَسْأَلَةٍ واحدة؟

فالجوابُ: نَعَمْ يُمكنُ، والمِثَالُ: أُمُّ أُمِّ، وأُمُّ أَبِّ.

وهل يُمكنُ أن تَرثَ ثلاثُ جدَّاتٍ معًا؟

الجوابُ: يُمكنُ، والمِثَالُ: أُمُّ الجَدِّ، وأُمُّ أُمِّ الأبِّ، وأُمُّ أُمِّ هذه الثلاثُ في مَرْتَبَةٍ واحدةٍ؛ فَيَرثُنَّ.

وهل يَزِيدُ السَّهْمُ بزيادَتِهِنَّ؟

الجوابُ: لا، وهذا أحدُ المَوَاضِعِ الأَرْبَعَةِ الَّتِي يَسْتَوِي فيها الواحدُ والمُتَعَدُّ، وقد تقدَّم ذِكْرُها.



٤٥ وَكُلُّ مُذَلٍّ لَا بَوَارِثٍ فَلَا إِرْثَ لَهُ وَقَسْمُ فَرَضٍ كَمَلَا

الشرح

هَذِهِ قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ: كُلُّ مَنْ أَذْلَى بَغَيْرِ وَاِرِثٍ فَلَيْسَ لَهُ إِرْثٌ؛ لِأَنَّ مَنْ أَذْلَى بِشَخْصٍ فَهُوَ فَرَعُهُ، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ لَا إِرْثَ لَهُ، فَالْفَرَعُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

مِثَالُهُ:

أُمُّ أَبِ الْأُمِّ، لَا تَرِثُ؛ لِأَنَّهَا أَذَلَّتْ بَغَيْرِ وَاِرِثٍ.

أُمُّ أُمِّ الْأُمِّ، تَرِثُ؛ لِأَنَّهَا أَذَلَّتْ بَوَارِثٍ.

وَلِهَذَا لَوْ هَلَكَتْ امْرَأَةٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَأُمِّ، وَأَخْتَيْنِ مِنْ أُمِّ، وَأَخٍ شَقِيقٍ، وَأَخْتِ شَقِيقَةٍ.

الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ: ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ: وَاحِدٌ، وَلِلْأَخْتَيْنِ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثُ: ائْتَانِ. وَالْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ وَالْأَخُ الشَّقِيقُ لَا يَرِثَانِ شَيْئًا.

وَنَقُولُ لِلْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ: لَوْلَا أَخَوُكَ لَوَرِثْتَ، وَلَكَانَ لَكَ النِّصْفُ وَتَعُولُ الْمَسْأَلَةُ إِلَى تِسْعَةٍ، وَهَذَا يُسَمَّى عِنْدَ الْفَرَضِيِّينَ: الْأَخُ الْمَشْوُومُ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لَا شُؤْمَ، لَكِنْ هَذِهِ تَعْبِيرَاتٌ!

هَنَّاكَ قَاعِدَةٌ أُخْرَى لَمْ يَذْكُرْهَا الْمُؤَلِّفُ، وَلَكِنْ ذَكَرَهَا ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهِيَ: «كُلُّ مَنْ أَذْلَى بِشَخْصٍ حَجَبَهُ ذَلِكَ الشَّخْصُ إِنْ كَانَ الْمَذَلِّي يَقُومُ مَقَامَهُ عِنْدَ عَدَمِهِ»^(١) فَمِثْلًا: أَبٌ وَجَدْتُ، فَالْجَدُّ مُحْجُوبٌ بِالْأَبِ؛ لِأَنَّهُ يَدْلِي بِهِ، وَيَقُومُ مَقَامَهُ عِنْدَ

(١) انظر: القواعد لابن رجب (ص: ٣٢٠) القاعدة الثامنة والأربعون بعد المئة.

عَدَمِهِ. أَي: يَسْتَحِقُّ إِرْثَهُ عِنْدَ عَدَمِهِ.

- ابْنُ وَابْنِ ابْنٍ، ابْنُ الْإِبْنِ مُحْجُوبٌ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَهُ عِنْدَ عَدَمِهِ.

- أُمُّ وَأَخٌ مِنَ الْأُمِّ، لَا يَحْجُبُهَا؛ لِأَنَّ الْأَخَ مِنَ الْأُمِّ لَا يَقُومُ مَقَامَهَا عِنْدَ عَدَمِهَا.

- أُمُّ أَبِي وَأَبٍ، لَا تَسْقُطُ؛ لِأَنَّ الْأَبَ لَوْ عُدِمَ؛ لَمْ تَقُمْ الْجَدَّةُ مَقَامَهُ، وَمِثْلُهَا (جَدٌّ وَأُمٌّ).

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ تُنْتَقَضُ بِنْتِ ابْنٍ، وَابْنِ، فَإِنَّهَا تُحْجَبُ بِالْإِبْنِ مَعَ أَنَّهَا لَا تَقُومُ مَقَامَهُ عِنْدَ عَدَمِهِ؛ إِذْ لَوْ عُدِمَ الْإِبْنُ لَوَرِثَتِ النِّصْفَ، فَنَقُولُ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُسْتَنَى مِنَ الْقَاعِدَةِ، وَإِلَّا فَالْقَاعِدَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ رَجَبٍ، فَقَالَ: «إِنَّ مَنْ أَذْلَى بِوَاسِطَةٍ حَاجَبَتَهُ تِلْكَ الْوَاسِطَةُ بِشَرْطِ أَنْ يَقُومَ الْمُذْلَى مَكَانَ الْمُذْلَى بِهِ عِنْدَ عَدَمِهِ»، صَحِيحَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَقَسْمُ فَرَضٍ كَمَلًا» يَجُوزُ «قَسْمٌ»، وَيَجُوزُ «قِسْمٌ».

أَمَّا عَلَى قَوْلِنَا «قَسْمٌ»، فَهُوَ مِنَ التَّقْسِيمِ، يَعْنِي: تَقْسِيمُ الْفُرُوضِ كَمُلًا.

وَأَمَّا عَلَى: «قِسْمٌ»، فَهُوَ مِنَ الْأَقْسَامِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ:

بِالْفُرْضِ وَالتَّعْصِيبِ إِرْثٌ ثَبَتَا

فَجَعَلَ الْإِرْثَ قِسْمَيْنِ: بِالْفُرْضِ وَالتَّعْصِيبِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «وَقَسْمُ

فَرَضٍ» صَحِيحٌ.

(فَائِدَةٌ): أَصْحَابُ الْفُرُوضِ إِجْمَالًا، جُمِعَتْ فِي قَوْلِ النَّازِمِ بِالْحُرُوفِ الْأَبْجَدِيَّةِ.

ضَبَطُ ذَوِي الْفُرُوضِ مِنْ هَذَا الرَّجَزِ مُرَتَّبًا خُذْهُ وَقُلْ «هَبَا دَبَز»^(١)

فـ(الهاء) خَمْسَةٌ، وهم أصحابُ النِّصْفِ، و(الباء) اثنانِ أصحابُ الرُّبْعِ، و(الآلف) واحدٌ أصحابُ الثُّمَنِ، و(الدَّال) أَرْبَعَةٌ أصحابُ الثُّلُثَيْنِ، و(الباء) اثنانِ أصحابُ الثُّلُثِ، و(الزَّاي) سَبْعَةٌ أصحابُ السُّدُسِ، والمَجْمُوعُ: واحدٌ وعِشْرُونَ، هؤلاء هم أصحابُ الفُرُوضِ.

وقد انْقَسَمَ الْفَرَضِيُّونَ فِيهِمْ إِلَى قِسْمَيْنِ، قِسْمٌ يَتَكَلَّمُ عَنْ صَاحِبِ الْفَرَضِ وَعَنْ جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، وَقِسْمٌ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْفُرُوضِ وَمَنْ يَرِثُ بِهَا. وَالطَّرِيقُ الْأَوَّلِيُّ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَجْمَعُ، وَلِأَنَّ هَذِهِ طَرِيقَةُ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ وَارِثًا؛ ذَكَرَ جَمِيعَ أَحْوَالِهِ فَهِيَ أَنْفَعُ.



(١) انظر: العذب الفائض شرح عمدة الفرائض (١/ ٤٩).

بابُ التَّعْصِيبِ

التَّعْصِيبُ: مأخوذٌ من العَصَبِ وهو الشَّدُّ؛ كعَصَابَةِ الرَّأْسِ وهي ما يَشُدُّهُ الإنسانُ على رَأْسِهِ من سَيْرٍ أو نَحْوِهِ.

وفي اصطلاحِ الفَرَضِيِّينَ: «كُلُّ مَنْ يَرِثُ بِلاَ تَقْدِيرٍ».

وحُكْمُهُ: كما قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»^(١).

وعلى هذا فنَقُولُ: إذا انفردَ أَخَذَ المَالَ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ، ومع ذِي فَرَضٍ يَأْخُذُ ما بَقِيَ، وإذا اسْتَغْرَقَتِ الفُرُوضُ التَّرَكَّةَ سَقَطَ.

وقولُنا: «إذا انفردَ أَخَذَ المَالَ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ» اختِرازًا من الزَّوْجِ ابْنِ العَمِّ، فالزَّوْجُ ابْنُ العَمِّ إذا ماتَتْ عنه بِنْتُ عَمِّهِ، وليس لها عَصِبٌ سِوَاهُ أَخَذَ المَالَ كُلَّهُ، لكنَّ بِجِهَتَيْنِ: جِهَةَ الفَرَضِ؛ لَأَنَّهُ زَوْجٌ، وَجِهَةَ التَّعْصِيبِ؛ لَأَنَّهُ ابْنُ عَمٍّ. فهذا لا يَدْخُلُ في الحَدِّ.

فإن قيلَ: صَاحِبُ الفَرَضِ إذا لم يوجَدْ إِلَّا هو يُرَدُّ عَلَيْهِ؛ فَيَرِثُ المَالَ كُلَّهُ؟ فنَقُولُ: هذا أَخَذَهُ فَرَضًا وَرَدًّا. لكنَّ ابْنَ العَمِّ، كما هَلَكَ زَيْدٌ عن ابْنِ عَمِّهِ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ المَالَ كُلَّهُ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث الولد من أبيه وأمه، رقم (٦٧٣٢)، ومسلم: كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها، رقم (١٦١٥)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أَمْثَلُهُ عَلَى ذَلِكَ.

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أَخٍ شَقِيقٍ، فَلَهُ جَمِيعُ الْمَالِ.
- هَلَكَ عَنْ: بَنَتٍ، وَأَخٍ شَقِيقٍ. لِلْبَنَتِ النِّصْفُ، وَالْبَاقِي لِلأَخِ الشَّقِيقِ.
- هَلَكَتْ امْرَأَةٌ عَنْ زَوْجٍ، وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ، وَابْنِ عَمٍّ. لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلأُخْتِ الشَّقِيقَةِ النِّصْفُ، وَابْنُ الْعَمِّ يَسْقُطُ.



- ٤٦ وَكُلُّ مَنْ لِلْمَالِ طُرًّا ضَبَطَا وَحَيْثُمَا اسْتَعْرَقَ فَرَضٌ سَقَطَا
- ٤٧ وَكَانَ بَعْدَ الْفَرَضِ مَا قَدْ يَفْضُلُ لَهُ فَذَاكَ الْعَاصِبُ الْمُفْضَلُ

الشرح

- قَوْلُهُ: «طُرًّا» أَي: جَمِيعًا.
- قَوْلُهُ: «ضَبَطَا» أَي: أَخَذَ.
- عَرَفَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْعَاصِبَ بِحُكْمِهِ.
- فَقَوْلُهُ: «وَكُلُّ مَنْ لِلْمَالِ طُرًّا ضَبَطَا» هَذَا إِذَا انْفَرَدَ؛ أَخَذَ الْمَالَ كُلَّهُ.
- وَقَوْلُهُ: «وَحَيْثُمَا اسْتَعْرَقَ فَرَضٌ سَقَطَا» هَذَا سُقُوطُهُ إِذَا اسْتَعْرَقَتِ الْفُرُوضُ التَّرَكَّةَ.
- وَقَوْلُهُ: «وَكَانَ بَعْدَ الْفَرَضِ مَا قَدْ يَفْضُلُ لَهُ» هَذَا إِذَا بَقِيَ شَيْءٌ بَعْدَ الْفُرُوضِ أَخَذَهُ.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا الْمُتَقَدِّمِ.

وَقَوْلُهُ: «فَذَاكَ الْعَاصِبُ الْمُفْضَلُ».

هل مراده رَحِمَهُ اللهُ العاصِبُ بالنَّفْسِ؛ لَأَنَّهُ مُفْضَلٌ عَلَى الْعَاصِبِ بِالْغَيْرِ،
وَالْعَاصِبُ مَعَ الْغَيْرِ، أَوِ الْمُفْضَلُ عَلَى صَاحِبِ الْفَرَضِ؟

يُحْتَمَلُ، فَإِنْ أَرَادَ الثَّانِي؛ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْفَرَضِ مُفْضَلٌ عَلَى
الْعَاصِبِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَمَا بَقِيَ فَلِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»^(١) هَذَا مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ.

وَكَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ؛ لَأَنَّهُ قَدْ لَا يَرِثُ شَيْئًا، وَصَاحِبُ الْفَرَضِ لَا يُمَكِّنُ
أَنْ يَسْقُطَ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِذَا كَانَ لَهُ فَرَضٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَأِنْ أَرَادَ الْأَوَّلَ وَهُوَ أَنَّهُ مُفْضَلٌ عَلَى الْعَاصِبِ بِالْغَيْرِ، وَالْعَاصِبُ مَعَ الْغَيْرِ
فَصَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْعَاصِبَ بِالْغَيْرِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْفَرِدَ، وَالْعَاصِبُ مَعَ الْغَيْرِ لَا بُدَّ أَنْ
يَكُونَ مَعَهُ صَاحِبُ فَرَضٍ. وَالَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَنْفَرِدَ وَيَأْخُذَ الْمَالَ كُلَّهُ، وَمَعَ ذِي فَرَضٍ
مَا بَقِيَ، وَإِذَا اسْتَعْرَقَتِ الْفُرُوضُ التَّرَكَّةَ سَقَطَ: هُوَ الْعَاصِبُ بِالنَّفْسِ.



٤٨ وَهُوَ إِمَّا عَاصِبٌ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْغَيْرِ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ كَمَا حَكَوْا

الشرح

قَسَمَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ الْعَاصِبَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

١ - عَاصِبٌ بِنَفْسِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث الولد من أبيه وأمه، رقم (٦٧٣٢)، ومسلم: كتاب
الفرائض، باب أحقوا الفرائض بأهلها، رقم (١٦١٥)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

٢- وعاصِبٌ بِغَيْرِهِ.

٣- وعاصِبٌ مَعَ غَيْرِهِ.

وَوَجْهُ الْإِنْحِصَارِ: التَّبَعُ.

فَالْعَاصِبُ بِنَفْسِهِ: يَعْنِي لَا يَخْتِاجُ إِلَى أَحَدٍ، مِثْلُ: الْأَخِ الشَّقِيقِ، وَالْأَخِ لَأَبٍ،
وَالْعَمِّ الشَّقِيقِ، وَالْعَمِّ لَأَبٍ، وَابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ، وَابْنِ الْأَخِ لَأَبٍ، وَابْنِ الْعَمِّ الشَّقِيقِ،
وَابْنِ الْعَمِّ لَأَبٍ، وَالْمُعْتَقِ.

وَالْعَاصِبُ بِالْغَيْرِ: هُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ عَاصِبًا إِلَّا بِغَيْرِهِ، وَلَوْلَا هَذَا الْغَيْرُ لَمْ
يَكُنْ عَاصِبًا، مِثْلُ: بِنْتٍ وَابْنٍ، الْإِبْنُ عَاصِبٌ بِنَفْسِهِ، وَابْنَتُ عَاصِبَةٍ بِالْغَيْرِ،
فَلَوْلَا أَخُوها - الْإِبْنُ - لَكَانَتْ صَاحِبَةً فَرَضٍ.

وَالْعَاصِبُ مَعَ الْغَيْرِ: هُوَ الَّذِي لَيْسَ عَاصِبًا بِنَفْسِهِ، وَلَا عَاصِبًا بِغَيْرِهِ، لَكِنْ
مَعَ الْغَيْرِ، يَعْنِي: لَمَّا اجْتَمَعَ مَعَ غَيْرِهِ، مِثْلُ: بِنْتٍ وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ، فَالْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ
لَيْسَتْ صَاحِبَةً فَرَضٍ، لَوْجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَلَيْسَتْ عَاصِبَةً بِنَفْسِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا
يُوجَدُ أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ عَاصِبَةً بِنَفْسِهَا إِلَّا الْمُعْتَقَةُ، وَلَيْسَتْ عَاصِبَةً بِالْغَيْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا
يُوجَدُ مَعَهَا أَخٌ، فَهِيَ إِذَنْ عَاصِبَةٌ مَعَ الْغَيْرِ، يَعْنِي: لَا اجْتِمَاعَ لَهَا مَعَ غَيْرِهَا مِنْ ذَوَاتِ
النِّصْفِ مِنَ الْفُرُوعِ.



٤٩ فَأَوَّلُ الذُّكُورِ مَعَ ذَاتِ الْوَلَا لَا الزَّوْجُ وَابْنُ الْأُمِّ فِيمَا نَقَلَا

الشرح

ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْعَاصِبَ بِالنَّفْسِ صِنْفَانِ:

الصَّنْفُ الْأَوَّلُ: الذُّكُورُ، مَا عَدَا الزَّوْجَ، وَابْنُ الْأُمِّ، فَكُلُّ الذُّكُورِ الْوَارِثِينَ عَصَبَةً
بِالنَّفْسِ مَا عَدَا اثْنَيْنِ هُمَا: الزَّوْجُ، وَالْأَخُ مِنَ الْأُمِّ.

الصَّنْفُ الثَّانِي: الْمُعْتَقَّةُ، وَلِهَذَا قَالَ: «ذَاتُ الْوَلَاءِ» يَعْنِي: الْمُعْتَقَّةُ، فَهَذَا هُوَ
ضَابِطُ الْعَصَبِ بِالنَّفْسِ.

١ - جَمِيعُ الذُّكُورِ إِلَّا الزَّوْجَ وَالْأَخَ مِنَ الْأُمِّ.

٢ - جَمِيعُ الْإِنَاثِ لَيْسَ فِيهِنَّ عَاصِبٌ بِالنَّفْسِ إِلَّا الْمُعْتَقَّةُ.

وَقَدْ قِيلَ نَظْمًا:

(جِهَاتُهُمْ «بُنُوَّةٌ» «أَبُوَّةٌ» «أُخُوَّةٌ» «عُمُوَّةٌ» «ذُو النَّعْمَةِ»)

«جِهَاتُهُمْ»: يَعْنِي جِهَاتِ الْعَصُوبَةِ خَمْسٌ:

وَهَذِهِ الْجِهَاتُ زِيدَتْ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ إِدْرَاجًا، وَيَجُوزُ الْإِدْرَاجُ إِذَا بَيَّنَّ. وَهَذَا
مُبَيَّنٌ حَيْثُ وُضِعَ بَيْنَ قَوْسَيْنِ.

«أَبُوَّةٌ»: يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ ذَكَرٍ مِنَ الْأُصُولِ وَارِثٌ، أَبٌ، أَبُو أَبٍ.

«بُنُوَّةٌ»: يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ ذَكَرٍ مِنَ الْفُرُوعِ وَارِثٌ، ابْنٌ، ابْنُ ابْنٍ، ابْنُ ابْنِ ابْنٍ.

«أُخُوَّةٌ»: يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ ذَكَرٍ مِنَ الْإِخْوَةِ مَا عَدَا الْأَخَ مِنَ الْأُمِّ، فَعَلَى هَذَا يَدْخُلُ

فِيهَا الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ أَوْ لِأَبٍ، وَأَبْنَاؤُهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا.

أَخِ شَقِيقٍ، أَخٍ لِأَبٍ، ابْنُ أَخٍ شَقِيقٍ، ابْنُ أَخٍ لِأَبٍ.
«عُمُومَةٌ»: يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ أَخٍ لِأَبِيكَ أَوْ جَدِّكَ وَإِنْ عَلَا، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ
يَكُونَ شَقِيقًا أَوْ لِأَبٍ، وَأَبْنَاؤُهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا.
مِثْلُ: أَخُو أَبِيكَ، أَخُو جَدِّكَ.

«ذُو النِّعْمَةِ»: ذُو النِّعْمَةِ بِمَعْنَى: صَاحِبُ النِّعْمَةِ، يَعْنِي: الْعَتَقُ، فَذُو النِّعْمَةِ،
أَي: ذُو الْإِعْتَاقِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾
[الأحزاب: ٣٧]، وَالنَّبِيُّ ﷺ أَنْعَمَ عَلَيْهِ بِالْعَتَقِ.

فَيَدْخُلُ فِي قَوْلِنَا: «ذُو النِّعْمَةِ» الْمُعْتَقُ وَعَصَبَتُهُ الْمُتَعَصِّبُونَ بَأَنْفُسِهِمْ.
فَالْجِهَاتُ إِذَنْ خَمْسٌ.

هَذِهِ جِهَاتُ الْعُصُوبَةِ، وَأَمَّا التَّرْتِيبُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْعَصَبَةِ فَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الْبَيْتِ
الْآتِي.

٥٠ فَأَبْدَأُ بِذِي الْجِهَةِ ثُمَّ الْأَقْرَبِ وَبَعْدُ بِالْقُوَّةِ فَاحْكُمْ تُصِيبِ

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: «فَأَبْدَأُ بِذِي الْجِهَةِ» أَي: إِذَا وُجِدَ فِي الْجِهَةِ عَاصِبٌ، فَلَا عُصُوبَةَ لِمَنْ
دُونَهَا مِنَ الْجِهَاتِ.

- فَابْنُ وَأَبٌ، الْعُصُوبَةُ لِلابْنِ؛ لِأَنَّ جِهَةَ الْأَبَوَّةِ بَعْدَ جِهَةِ الْبُنُوَّةِ.

- أَبُو الْأَبِ، وَأَخٌ، وَالْعُصُوبَةُ لِأَبِي الْأَبِ؛ لِأَنَّهُ فِي جِهَةِ الْأَبَوَّةِ، وَلَا عُصُوبَةَ
فِي جِهَةِ مَعَ وُجُودِ عَاصِبٍ فَيَمْنُ فَوْقَهَا.

- ابنُ ابنِ ابنِ أخٍ شقيقٍ، وعمُّ شقيقٍ، العُصوبةُ لابنِ ابنِ الأخِ الشقيقِ النازلِ، ولا عُصوبةٌ للعمِّ معه؛ لأنَّ جهةَ الأخوةِ مُقدَّمةٌ على جهةِ العمومةِ.

- ابنُ ابنِ ابنِ عمِّ شقيقٍ، ومُعْتَقٌ، العُصوبةُ لابنِ العمِّ النازلِ؛ لأنَّه أُسْبِقُ جهةً، أو لأنَّ جهةَ العمومةِ مُقدَّمةٌ على جهةِ الولاءِ.

إذن: تَبَيَّنَ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ عَاصِبَانِ فَأَكْثَرُ فِي جِهَتَيْنِ؛ فَالْعَاصِبُ هُوَ الْأَسْبَقُ جِهَةً.

أَمَّا إِذَا كَانُوا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ: فَقَالَ: «ثُمَّ الْأَقْرَبُ»، أَي: إِذَا كَانُوا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَانْظُرْ لِلْأَقْرَبِ، أَي: الْأَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ.

- ابنُ ابنِ وابنٍ، العُصوبةُ لِلابْنِ؛ لأنَّه أَقْرَبُ مَنْزِلَةً، وَالْجِهَةُ وَاحِدَةٌ.

- أَبٌ وَجَدٌ، لَا عُصوبةَ لِلْجَدِّ؛ لِأَنَّ الْأَبَ أَقْرَبُ مَنْزِلَةً.

- ابنُ أخٍ شقيقٍ، وابنُ ابنِ أخٍ شقيقٍ، العُصوبةُ لابنِ الأخِ الشقيقِ؛ لأنَّه أَقْرَبُ مَنْزِلَةً.

- ابنُ أخٍ لأبٍ، وابنُ ابنِ أخٍ لأبٍ؛ العُصوبةُ لابنِ الأخِ لأبٍ؛ لأنَّه أَقْرَبُ مَنْزِلَةً.

- عمُّ شقيقٍ، وابنُ ابنِ ابنِ أخٍ لأبٍ، العُصوبةُ لابنِ الأخِ لأبٍ؛ لأنَّه أُسْبَقُ جِهَةً.

- عمُّ أبٍ شقيقٍ، وابنُ ابنِ ابنِ ابنِ عمِّ شقيقٍ، العُصوبةُ لابنِ العمِّ الشقيقِ؛ لأنَّه أَقْرَبُ مَنْزِلَةً؛ إِذْ إِنَّهُ يَصِلُ إِلَى الْمَيِّتِ بِدَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ، وَعَمُّ الْأَبِ الشَّقِيقِ يَصِلُ إِلَى الْمَيِّتِ بِدَرَجَاتٍ.

وَلِهَذَا بَعْضُ الطَّلِبَةِ يُشْكِلُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، يَقُولُ: كَيْفَ يَرِثُ ابْنُ ابْنِ الْعَمِّ النَّازِلِ،
مَعَ وُجُودِ عَمِّ أَبِي مُبَاشَرَةٍ؟

فَنَقُولُ: وَجْهُهُ وَاضِحٌ، فَالَّذِي يَجْتَمِعُ بَكَ فِي الْجَدِّ أَقْرَبُ مَنْزِلَةً، وَلِهَذَا عِبَارَةُ
زَادِ الْمُسْتَفْتَعِ: «لَا يَرِثُ بَنُو أَبِي أَعْلَى مَعَ بَنِي أَبِي أَقْرَبٍ وَإِنْ نَزَلُوا»^(١)؛ لِأَنَّهُمْ أَقْرَبُ
إِلَى الْمَيِّتِ.

وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: الْعِبْرَةُ بِالْقُرْبِ فَيَمَنُ يَجْتَمِعُ بَكَ قَبْلَ الْآخَرِ.

وَقَوْلُهُ: «وَبَعْدُ بِالْقُوَّةِ فَاحْكُمْ تُصَبِّ» هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ: إِذَا كَانُوا فِي جِهَةٍ
وَاحِدَةٍ، وَفِي مَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ فَمَنْ نُقَدِّمُ؟

نَقُولُ: نُقَدِّمُ الْأَقْوَى صَلَةً بِالْمَيِّتِ، وَالْأَقْوَى الشَّقِيقُ عَلَى الَّذِي لِأَبٍ.

- أَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ لِأَبٍ، الْعَصَبُ لِلْأَخِ الشَّقِيقِ.

- ابْنُ أَخٍ شَقِيقٍ، وَابْنُ أَخٍ لِأَبٍ، الْعَصَبُ لِابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ.

- ابْنُ أَخٍ شَقِيقٍ، وَأَخٌ لِأَبٍ. هُنَا يَخْتَلِفُ الْجَوَابُ بِاخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ.

إِذَا قُلْتَ: ابْنُ أَخٍ شَقِيقٍ وَأَخٌ لِأَبٍ، فَالْعُصْبَةُ لِلْأَوَّلِ.

وَإِذَا قُلْتَ: ابْنُ أَخٍ شَقِيقٍ، وَأَخٌ لِأَبٍ، فَالْعُصْبَةُ لِلثَّانِي.

لَأَنَّ (أَخٌ لِأَبٍ) مَعْطُوفَةٌ عَلَى (أَخٌ شَقِيقٌ) فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: (وَابْنُ أَخٍ لِأَبٍ)

وَإِذَا اجْتَمَعَ (ابْنُ أَخٍ لِأَبٍ) وَ(ابْنُ أَخٍ شَقِيقٍ) فَهُوَ لِابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ؛ كَذَلِكَ (أَخٌ)

مَعْطُوفَةٌ عَلَى (ابْنٍ) وَإِذَا اجْتَمَعَ أَخٌ، وَابْنُ أَخٍ، فَمَنْ الْأَقْرَبُ؟ الْأَقْرَبُ مَنْزِلَةً الْأَخُ،

(١) زاد المستقنع (ص: ١٥٢).

فَقُرْبُ الْمَنْزَلَةِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقُوَّةِ.

لَكِنْ اَعْلَمُ أَنَّ الْقُوَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي جِهَتَيْنِ: وَهِيَ: الْأُخُوَّةُ وَالْعُمُومَةُ وَأَبْنَاؤُهُمَا: وَهُمْ الْحَوَاشِي.

قَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَنْظُومَتِهِ فِي الْفَرَائِضِ، فِي هَذَا:

فَبِالْجِهَةِ التَّقْدِيمِ ثُمَّ بِقُرْبِهِ وَبَعْدَهُمَا التَّقْدِيمُ بِالْقُوَّةِ اجْعَلَا^(٢)



٥١ وَالثَّانِي الْأُنْثَى مِنْ ذَوَاتِ النَّصْفِ مَعَ ذَكَرٍ سَاوَى لَهَا فِي الْوَصْفِ

الشرح

قَوْلُهُ: «وَالثَّانِي» يَعْنِي مِنْ أَقْسَامِ الْعَصْبَةِ، وَهُوَ الْعَاصِبُ بِالْغَيْرِ.

وَالْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ جَمِيعَ الْعَصْبَةِ بِالْغَيْرِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ.

وَالْأُنْثَى مِنْ ذَوَاتِ النَّصْفِ أَرْبَعٌ: الْبِنْتُ، بِنْتُ الْإِبْنِ، الْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ، الْأُخْتُ لِأَبٍ.

فَالوَاحِدَةُ مِنْهُنَّ، أَوِ الْجَمَاعَةُ، مَعَ ذَكَرٍ مُسَاوٍ لَهَا فِي الْوَصْفِ يَعْنِي: دَرَجَةً، وَقُوَّةً، تَكُونُ عَصْبَةً بِالْغَيْرِ.

(١) هُوَ الْقَاضِي صَالِحُ بْنُ تَامِرِ بْنِ حَامِدِ الْجَعْبَرِيِّ الشَّافِعِيِّ، صَاحِبُ الْجَعْبَرِيَّةِ فِي الْفَرَائِضِ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ (٧٠٦ هـ)، انْظُرْ: مَعْجَمُ الْمُحَدِّثِينَ (١/ ١١٣)، وَالدَّرَرُ الْكَامِنَةُ

فِي أَعْيَانِ الْمُتَةِ الثَّامِنَةِ (٢/ ٣٥٥).

(٢) انْظُرْ: الْعَذْبُ الْفَائِضُ (١/ ٧٥).

مِثْلُ: بِنْتُ مَعَ ابْنٍ، بِنْتُ ابْنٍ مَعَ ابْنِ ابْنٍ، أُخْتُ شَقِيقَةٍ مَعَ أَخٍ شَقِيقٍ، أُخْتُ لَأَبٍ مَعَ أَخٍ لَأَبٍ.

- فإذا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: ابْنٍ وَبِنْتٍ، فَلَيْسَ لِلْبِنْتِ النِّصْفُ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ عَاصِبَةً بِالْغَيْرِ، فَيَكُونُ الْمَالُ بَيْنَهُمَا: لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.

- ابْنٌ وَبِنْتُ ابْنٍ، هُنَا لَا تَعْصِبُ؛ لِعَدَمِ التَّسَاوِي فِي الْمَنْزِلَةِ.

- بِنْتُ وَابْنُ ابْنٍ، لَا تَعْصِبُ، لِعَدَمِ التَّسَاوِي فِي الْمَنْزِلَةِ.

- بِنْتُ ابْنٍ، وَابْنُ عَمٍّ يَكُونُ مُعْصَبًا لَهَا؛ لِأَنَّهُ مُسَاوٍ لَهَا فِي الْوَصْفِ فَهُوَ مِنْ جِهَةِ الْبُنُوَّةِ وَالْمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٌ.

- بِنْتُ ابْنٍ، وَابْنُ ابْنِ ابْنٍ، لَا تَعْصِبُ؛ لِعَدَمِ التَّسَاوِي فِي الْمَنْزِلَةِ.

- أُخْتُ شَقِيقَةٍ وَأَخٌ شَقِيقٍ، عَاصِبَةٌ، وَكَذَا أُخْتُ لَأَبٍ مَعَ أَخٍ لَأَبٍ.

(فَائِدَةٌ): الْعَصَبَةُ بِالْغَيْرِ أَقْوَى مِنَ الْعَصَبَةِ مَعَ الْغَيْرِ، مِثَالُهُ: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ:

بِنْتٍ، وَأُخْتُ شَقِيقَةٍ، وَأَخٌ شَقِيقٍ، فَهُنَا الْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ يُعْصَبُهَا الْأَخُ الشَّقِيقُ عَصَبَةً بِالْغَيْرِ.



٥٢ وَبِنْتُ الْإِبْنِ بِابْنِ الْإِبْنِ اللَّذْ نَزَلَ مَا لَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِفَرَضٍ قَدْ حَصَلَ

الشرح

هَذَا كَأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَّا سَبَقَ، مِنْ قَوْلِهِ: «مَعَ ذَكَرٍ مُسَاوٍ».

فَبِنْتُ الْإِبْنِ قَاعِدَتُهَا: «إِذَا اسْتَغْرَقَ مَنْ فَوْقَهَا الثَّلَاثِينَ؛ عَصَبَهَا ابْنُ الْإِبْنِ

الذي في دَرَجَتِهَا أو أَنزَلَ مِنْهَا».

مثاله:

بنتان، وبنتُ ابنٍ، وابنُ ابنِ ابنٍ، فهنا للبنتينِ الثُلثانِ، وبنتُ الابنِ وابنُ الابنِ
الأنزَلِ منهما لهما الباقي بالتَّعْصِيبِ.

وقوله: «مَا لَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِفَرَضٍ قَدْ حَصَلَ» هذا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِنَا: إذا
اسْتَعْرَقَ مَنْ فَوْقَهَا الثُّلُثَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْتَعْرِقْ مَنْ فَوْقَهَا الثُّلُثَيْنِ؛ سَتَأْخُذُ الْفَرَضَ
فَرَضًا، إِمَّا النِّصْفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ بَنَاتٌ، أَو السُّدُسَ تَكْمَلَةَ الثُّلُثَيْنِ إِذَا كَانَ فِيهِ
بَنَاتٌ.

فصار ابنُ الابنِ هذا يُعَصَّبُ أُمُّهُ، وَعَمَّتُهُ، وَخَالَتُهُ، وَجَدَّتُهُ، وَأُخْتُهُ، وَلَا يُعَصَّبُ
بَنَتُهُ؛ لِأَنَّهَا أَنزَلُ مِنْهُ فَتَسْقُطُ بِهِ، لَكِنْ يُعَصَّبُ كُلُّ أُثْنَى فِي دَرَجَتِهِ، أَوْ أَعْلَى مِنْهُ إِذَا
اسْتَعْرَقَ مَنْ فَوْقَهُنَّ الثُّلُثَيْنِ.



٥٣ وَالثَّالِثُ الْأُخْتُ لِغَيْرِ أُمٍّ مَعَ بِنْتٍ أَوْ أَكْثَرَ يَأْذَا الْفَهْمِ

٥٤ وَمَعَ بِنْتِ الْإِبْنِ ثُمَّ الْعَصْبُ جَمِيعُ مَنْ أَذْلَى بِهِ مُنَحْجَبٌ

الشرحُ

هذا الْقِسْمُ الثَّالِثُ: الْعَصْبَةُ مَعَ الْغَيْرِ.

قوله: «الْأُخْتُ لِغَيْرِ أُمٍّ»: هِيَ الشَّقِيقَةُ أَوْ لِأَبٍ، مَعَ الْبِنْتِ أَوْ الْبَنَاتِ فَأَكْثَرُ،

أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ.

فإذا وُجِدَ بِنْتُ أو أَكْثَرُ، أو بِنْتُ ابْنٍ أو أَكْثَرُ، ووُجِدَ أُخْتُ شَقِيقَةً أو أُخْتُ
لأبٍ؛ صارت الأُخْتُ الشَّقِيقَةُ أو الأُخْتُ لأبٍ عَصَبَةً مع الغَيْرِ. ويُمكنُ أنْ نَحْصِرَ
هذه في مسائلٍ خَاصَّةٍ:

بِنْتُ وَأُخْتُ شَقِيقَةً، أو بِنْتُ وَأُخْتُ لأبٍ.
بِنْتُ ابْنٍ وَأُخْتُ شَقِيقَةً، أو بِنْتُ ابْنٍ وَأُخْتُ لأبٍ.
فالعَصَبَةُ مع الغَيْرِ تَنْحَصِرُ في هذه المسائلِ الأَرْبَعِ.
ومثلها: بِنْتَانِ وَأُخْتُ شَقِيقَةً.

وقَوْلُهُ: «ومَعَ بِنْتِ الابْنِ ثَمَّ العَصْبُ...» إلخ.

هذه قاعدةٌ مفهومةٌ ممَّا سَبَقَ: وهي أَنَّ كُلَّ مَنْ أَذْلَى بِعَاصِبٍ فَإِنَّ العَاصِبَ
يُسْقِطُهُ، يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الحَنَابِلَةِ: أُمُّ الأَبِ، وَأُمُّ الجَدِّ؛ فَإِنَّهُمَا مُذْلِيتَانِ
بِالأَبِ والجَدِّ، ومع ذلك لَا يَنْحَجِبَانِ بِوُجُودِ الأَبِ، أو لُجُودِ الجَدِّ، فَتَكُونُ هذه
القَاعِدَةُ لَيْسَتْ عَلَى إِطْلَاقِهَا عَلَى القَوْلِ الرَّاجِحِ؛ لِأَنَّ أُمَّ الأَبِ تَرِثُ مَعَهَا وَهُوَ
عَاصِبٌ وَهِيَ مُذْلِيَّةٌ بِهِ، نَعَمْ لَوْ قَالَ: ثَمَّ العَصْبُ جَمِيعُ مَنْ أَذْلَى بِهِ مُنْحَجِبٌ إِذَا كَانَ
مِثْلَهُ لَصَحَّ.

وعَلَى هَذَا: أَبُ الأَبِ يُحْجَبُ بِالأَبِ، وَأُمُّ الأَبِ لَا تُحْجَبُ بِالأَبِ، فَالجَدُّ يَسْقُطُ
بِالأَبِ؛ لِأَنَّهُ مُذَلٌّ بِهِ، وَابْنُ الابْنِ يَسْقُطُ بِالْإِبْنِ؛ لِأَنَّهُ مُذَلٌّ بِهِ، وَابْنُ الأَخِ الشَّقِيقِ
يَسْقُطُ بِالأَخِ الشَّقِيقِ؛ لِأَنَّهُ مُذَلٌّ بِهِ، وَابْنُ الأَخِ لِأَبٍ يَسْقُطُ بِالأَخِ لِأَبٍ؛ لِأَنَّهُ مُذَلٌّ

فضابطُ المؤلفِ لا ينعكسُ: كُلُّ مَنْ أَذْلَى بِعَاصِبٍ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ بِهِ، وَلَا عَكْسَ،
يعني: وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ أَذْلَى بِغَيْرِ عَاصِبٍ لَا يَسْقُطُ بِهِ.

فالحاصلُ أنْ نَقُولَ: هذه القاعدةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ، هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ جُزْءٌ
مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِيمَا سَبَقَ، وَهُوَ أَنَّهُ يُقَدَّمُ فِي التَّعْصِيبِ الْأَسْبَقُ جِهَةً، ثُمَّ
الْأَقْرَبُ، ثُمَّ الْأَقْوَى، فَهَذِهِ الْقَوَاعِدُ تُغْنِي عَنِ الضَّابِطِ الَّذِي قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ
مُطَرِّدٍ.



بَابُ الْحَجَبِ

الْحَجَبُ لَغَةً: الْمَنْعُ، وَمِنْهُ الْحِجَابُ الْمَانِعُ مِنْ رُؤْيَةِ مَا وَرَاءَهُ.

وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: مَنْعُ الْوَارِثِ مِنَ الْإِرْثِ أَوْ بَعْضِهِ.

فَقَوْلُنَا: «مَنْعُ الْوَارِثِ»، الْوَارِثُ يَكُونُ وَارِثًا إِذَا قَامَ بِهِ سَبَبُ الْإِرْثِ.

وَقَوْلُنَا: «مِنَ الْإِرْثِ» هَذَا حَجَبُ حِرْمَانٍ، كَالْأَبِ يُسْقِطُ الْجَدَّ.

وَقَوْلُنَا: «أَبُو بَعْضِهِ» هَذَا حَجَبُ نُقْصَانٍ، كَالْفَرْعِ الْوَارِثِ يَحْجُبُ الزَّوْجَ مِنَ

النِّصْفِ إِلَى الرَّبْعِ، وَالزَّوْجَةُ مِنَ الرَّبْعِ إِلَى الثُّمَنِ، وَالْأُمُّ مِنَ الثُّلْثِ إِلَى السُّدُسِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-: وَالْحَجَبُ نَوْعَانِ:

١- حَجَبٌ بَوْصِفٍ.

٢- حَجَبٌ بِشَخْصٍ.

أَمَّا الْحَجَبُ بِالْوَصْفِ: فَهُوَ أَنْ يَتَّصِفَ الْوَارِثُ بِأَحَدِ مَوَانِعِ الْإِرْثِ الثَّلَاثَةِ

السَّابِقَةِ: وَهِيَ الرِّقُّ، وَالْقَتْلُ، وَاخْتِلَافُ الدِّينِ.

فَمَثَلًا: إِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ عَنْ أَبِي رَقِيقٍ، فَهَذَا الْأَبُ مُحْجُوبٌ مِنَ الْمِيرَاثِ بِوَصْفِ

الرِّقِّ.

- وَإِذَا مَاتَ عَنْ أَبِي قَاتِلٍ، فَهَذَا مُحْجُوبٌ مِنَ الْمِيرَاثِ بِوَصْفِ الْقَتْلِ.

- وَإِذَا مَاتَ عَنْ أَبِي كَافِرٍ، فَهَذَا مُحْجُوبٌ مِنَ الْمِيرَاثِ بِوَصْفِ اخْتِلَافِ الدِّينِ.

والمَحْجُوبُ بِالْوَصْفِ وَجُودُهُ كَالْعَدَمِ، فَلَا يُحْجَبُ غَيْرُهُ لَا حِرْمَانًا، وَلَا نُقْصَانًا.

فَمَثَلًا: إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أُمٍّ، وَأَبٍ، وَابْنٍ لَا يُصَلِّي، فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ مَعَ أَنَّ الْفَرْعَ موجودٌ، لَكِنَّهُ غَيْرُ وَارِثٍ لِاخْتِلَافِ الدِّينِ.

- هَلَكَ عَنْ: أَبٍ كَافِرٍ، وَعَمٍّ مُؤْمِنٍ، فَلِمِيرَاثٍ لِلْعَمِّ، مَعَ أَنَّ الْأَبَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَمِّ فِي الْمِيرَاثِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ مُحْجُوبًا بِالْوَصْفِ، لَمْ يَكُنْ حَاجِبًا لْغَيْرِهِ.

المَحْجُوبُ بِالْوَصْفِ هَلْ يَتَبَعُّضُ الْحَجْبُ فِي حَقِّهِ؟

الْجَوَابُ: أَمَّا فِي الْقَتْلِ وَاخْتِلَافِ الدِّينِ فَإِنَّهُ لَا يَتَبَعُّضُ الْحَجْبُ، بَلْ يُحْجَبُ بِالْكُلِّيَّةِ.

وَأَمَّا فِي الرِّقِّ، فَإِنَّهُ يَتَبَعُّضُ، فَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَعْضُهُ رَقِيقٌ، وَبَعْضُهُ حُرٌّ، وَرِثَ بِجَزْئِهِ الْحُرُّ.

* أَمَّا الْحَجْبُ بِالشَّخْصِ: فَهُوَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ يُحْجَبُ الْآخَرِينَ، إِمَّا بِالْكُلِّيَّةِ، وَإِمَّا مِنْ بَعْضِ الْإِزْثِ.

فَحَجْبُ الْإِبْنِ لِلزَّوْجِ مِنْ بَعْضِ الْإِزْثِ، وَحَجْبُ الْإِبْنِ لِابْنِ الْإِبْنِ بِالْكُلِّيَّةِ.

والمَحْجُوبُ بِالشَّخْصِ يُحْجَبُ غَيْرُهُ فَلَيْسَ وَجُودُهُ كَالْعَدَمِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: هَلَكَ عَنْ: أُمٍّ، وَأَبٍ، وَإِخْوَةٍ، فَإِلْخَوَةُ هُنَا مُحْجُوبُونَ بِالْأَبِ حَجَبَ شَخْصٍ، وَمَعَ ذَلِكَ يُحْجِبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثُّلُثِ إِلَى السُّدُسِ، عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ.

* قَوَاعِدُ فِي الْحَجْبِ بِالشَّخْصِ:

أَوَّلًا: فِي الْأُصُولِ: «الْأَدْنَى يُحْجَبُ مَنْ فَوْقَهُ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِهِ»، كَالْأَبِ يُحْجَبُ الْجَدُّ، وَالْجَدُّ يُحْجَبُ أَبَا الْجَدِّ، أَمَّا الْجَدُّ فَلَا يُحْجَبُ أُمُّ الْجَدِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهَا.

وَالْأُمُّ تَحْجَبُ الْجَدَّةَ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِهَا.

ثَانِيًا: فِي الْفُرُوعِ: «كُلُّ ذَكَرٍ يُحْجَبُ مَنْ تَحْتَهُ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ».

فَالِابْنُ يُحْجَبُ ابْنَ الْإِبْنِ، وَيَحْجَبُ بِنْتَ الْإِبْنِ.

وَالْبِنْتُ لَا تَحْجَبُ؛ لِأَنَّنَا قُلْنَا: «كُلُّ ذَكَرٍ...».

ثَالِثًا: فِي الْحَوَاشِي: مَعَ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ. «كُلُّ ذَكَرٍ مِنَ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ يُحْجَبُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَوَاشِي».

فَإِذَا وُجِدَ: أَبٌ وَأَخٌ شَقِيقٌ، فَلِأَبٍ يُحْجَبُ.

جَدُّ، وَأَخٌ شَقِيقٌ، فَالْجَدُّ يُحْجَبُ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

وَهَكَذَا نَقُولُ فِي الْحَوَاشِي مَعَ الْفُرُوعِ: كَابْنٍ وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ، فَلِأُخْتٍ الشَّقِيقَةُ مُحْجُوبَةٌ بِالْإِبْنِ.

* أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَوَاشِي فِيمَا بَيْنَهُمْ: فَإِنَّا نُنَزِّلُهُ عَلَى مَسْأَلَةِ التَّعْصِيبِ، فَكُلُّ

مَنْ كَانَ أَسْبَقَ جِهَةً؛ فَإِنَّهُ يُحْجَبُ الْأَبْعَدَ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ أَقْرَبَ؛ فَإِنَّهُ يُحْجَبُ الْأَبْعَدَ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ أَقْوَى؛ فَإِنَّهُ يُحْجَبُ الْأَضْعَفَ.

فمثلاً: الأخ الشقيق يُحِبُّ الأب؛ لأنه أقوى.
والأخ لأبٍ يُحِبُّ ابنَ الأخ الشقيق؛ لأنه أقرب.



٥٥ وَكُلُّ جَدٍّ بِأَبٍ يَنْحَجِبُ وَكُلُّ جَدَّةٍ بِأُمٍّ تُحَجَّبُ

٥٦ وَكُلُّ ابْنٍ ابْنِ ابْنٍ بِالْإِبْنِ فَاحْجِبِ وَالْأَخُ وَالْأُخْتُ بِذَيْنِ وَالْأَبُ

الشرح

نُطَبِّقُ كَلَامَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْقَوَاعِدِ السَّابِقَةِ.

فَقَوْلُهُ: «وَكُلُّ جَدٍّ بِأَبٍ يَنْحَجِبُ، وَكُلُّ جَدَّةٍ بِأُمٍّ تُحَجَّبُ» هَذَا يَنْطَبِقُ عَلَى الْقَاعِدَةِ وَهِيَ: «كُلُّ أَدْنَى يَحْتَجِبُ مَنْ فَوْقَهُ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِهِ».

- فَالْأَبُ وَالْجَدُّ، الْأَبُ أَدْنَى وَالْجَدُّ مِنْ جِنْسِهِ؛ فَيَنْحَجِبُ بِهِ.

- الْأُمُّ وَالْجَدَّةُ، الْأُمُّ أَدْنَى وَالْجَدَّةُ مِنْ جِنْسِهَا فَتَنْحَجِبُ بِهَا.

فِي الْفُرُوعِ:

قَالَ: «وَكُلُّ ابْنٍ ابْنِ ابْنٍ بِالْإِبْنِ فَاحْجِبِ» الْإِبْنُ ذَكَرٌ فَيَحْتَجِبُ ابْنُ الْإِبْنِ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي الْفُرُوعِ: «كُلُّ ذَكَرٍ يَحْتَجِبُ مَنْ تَحْتَهُ».

وَقَوْلُهُ: «وَالْأَخُ وَالْأُخْتُ بِذَيْنِ وَالْأَبُ» الْأَخُ وَالْأُخْتُ مِنَ الْحَوَاشِي.

وَقَوْلُهُ: «بِذَيْنِ»: الْمَشَارُ إِلَيْهِ: الْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ، وَهَذَا ذَكَرٌ مِنَ الْفُرُوعِ، وَالْأَبُ ذَكَرٌ مِنَ الْأَصُولِ، فَيَنْطَبِقُ عَلَى الْقَاعِدَةِ وَهِيَ: «أَنَّ الْحَوَاشِيَ مُحْجُوبُونَ بِكُلِّ ذَكَرٍ مِنْ

الفُروعِ أو الأصولِ».

لكنَّ المؤلِّفَ يَقُولُ: «بَذَيْنِ وَالْأَبِ» وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَدَّ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- فِي بَابِ مِيرَاثِ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ، وَلِلْمُؤَلِّفِ فِيهِ رَأْيٌ غَيْرُ الَّذِي قَرَّرْنَا؛ لَكِنْ نَحْنُ نَقَرُّرُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَكَلَامُ الصَّحَابَةِ.



٥٧ وَوَلَدُ الْأُمِّ يَبْنِي فَضْلاً وَيَبْنِي الْإِبْنُ وَيَجِدُ مَنْ خَلاً

الشرح

قَوْلُهُ: «وَوَلَدُ الْأُمِّ يَبْنِي فَضْلاً».

سَبَقَ أَنَّ الذُّكُورَ مِنَ الْفُرُوعِ يَحْجُبُونَ الْحَوَاشِيَّ. وَهَلِ الْإِنَاثُ يَحْجُبْنَ الْحَوَاشِيَّ؟

الْجَوَابُ: الْإِنَاثُ مِنَ الْفُرُوعِ لَا يَحْجُبْنَ الْحَوَاشِيَّ، إِلَّا الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ. وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ: «وَوَلَدُ الْأُمِّ يَبْنِي فَضْلاً».

وَقَوْلُهُ: «فُضْلاً»: أَيُّ: عَلَى وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ، وَعَلَى وَلَدِ الْأَبِ؛ لِأَنَّ وَلَدَ الْأَبَوَيْنِ وَوَلَدَ الْأَبِ لَا يُحْجَبُونَ بِالْبِنْتِ.

وَقَوْلُهُ: «وَيَبْنِي الْإِبْنُ» يَعْنِي: فَضْلاً -أَيْضاً- وَلَدُ الْأُمِّ يَبْنِي الْإِبْنَ؛ لِأَنَّ بِنْتَ الْإِبْنِ مِنَ إِنَاثِ الْفُرُوعِ.

وَقَوْلُهُ: «وَيَجِدُ مَنْ خَلاً» يَعْنِي: يَسْقُطُ مَنْ خَلاً بِالْجَدِّ، وَيَعْنِي بِذَلِكَ وَلَدُ الْأُمِّ، أَنَّهُ يَسْقُطُ بِالْجَدِّ.

٥٨ وَبِنْتُ الْإِبْنِ بِابْنَتَيْنِ تُحَجَّبُ إِلَّا مَعَ ابْنِ ابْنٍ لَهَا يُعَصَّبُ

الشرح

قَوْلُهُ: «وَبِنْتُ الْإِبْنِ بِابْنَتَيْنِ تُحَجَّبُ» أَي: بِنْتُ الْإِبْنِ مَعَ ابْنَتَيْنِ تُحَجَّبُ، وَالصَّوَابُ: أَنَّهَا لَا تُحَجَّبُ، وَلَا يُعَدُّ هَذَا حَجَبًا، بَلْ لَا حَظَّ لَهَا مِنَ الْمِيرَاثِ، لَيْسَ لِأَجْلِ ابْنَتَيْنِ؛ لَكِنْ لِأَجْلِ اسْتِغْرَاقِ الثَّلَاثِينَ، وَإِنَاثُ الْفُرُوعِ لِهِنَّ الثَّلَاثَانِ، وَلِهَذَا فِي قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «تُحَجَّبُ» تَسَامُحٌ، وَلَوْ قَالَ: «تُسْقَطُ» لَكَانَ أَحْسَنَ، فَيُقَالُ: إِنَّ بِنْتَ الْإِبْنِ إِذَا اسْتِغْرَقَ مَنْ فَوْقَهَا الثَّلَاثِينَ؛ فَإِنَّهُ لَا مِيرَاثَ لَهَا، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهَا مُحْجُوبَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «إِلَّا مَعَ ابْنِ ابْنٍ لَهَا يُعَصَّبُ» بِنْتُ الْإِبْنِ إِذَا اسْتِغْرَقَ مَنْ فَوْقَهَا الثَّلَاثِينَ؛ فَإِنَّهُ لَا مِيرَاثَ لَهَا إِلَّا مَعَ وُجُودِ مُعَصَّبٍ، وَهُوَ الذَّكَرُ الَّذِي فِي دَرَجَتِهَا أَوْ أُنْزَلَ مِنْهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بَنَتَيْنِ، وَبِنْتِ ابْنٍ، وَابْنِ ابْنٍ.

لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ لَوْ كَانَتْ وَحْدَهَا لَا شَيْءَ لَهَا؛ لَكِنْ مَعَ أُخِيهَا - ابْنِ الْإِبْنِ - يُعَصَّبُهَا، فَتَرِثُ الْبَاقِي مَعَ ابْنِ الْإِبْنِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بَنَتَيْنِ، وَبِنْتِ ابْنٍ، وَعَمِّ شَقِيقٍ.

لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ لَا شَيْءَ لَهَا؛ لِأَنَّ مَنْ فَوْقَهَا اسْتِغْرَقَ الثَّلَاثِينَ وَلَمْ نَجِدْ لَهَا مُعَصَّبًا، وَالْبَاقِي لِلْعَمِّ بِالتَّعْصِيبِ.

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بَنَتَيْنِ، وَبِنْتِ ابْنٍ، وَابْنِ ابْنٍ وَابْنِ عَمِّ شَقِيقٍ.

- لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ تَسْقُطُ؛ لِأَنَّ مَنْ فَوْقَهَا اسْتِغْرَقَ الثَّلَاثِينَ، وَلَعَدِمَ وُجُودَ الْمُعَصَّبِ الَّذِي فِي دَرَجَتِهَا أَوْ أُنْزَلَ مِنْهَا، وَالْبَاقِي لِابْنِ ابْنِ ابْنِ الْعَمِّ.

فلَوْ فُرِضَ أَنَّ ابْنَ ابْنِ الْعَمِّ النَّازِلِ موجودٌ، لكنْ مع بِنْتِ ابْنِ وَابْنِ ابْنِ، فَلِلْبَنَتَيْنِ
الثَّلَاثَيْنِ، والْباقِي لِبْنَتِ الابْنِ وَابْنِ الابْنِ؛ لِأَنَّهُ وُجِدَ لَهَا مُعَصَّبٌ، وَابْنُ الْعَمِّ النَّازِلِ
لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ.

وهذا عِنْدَ الْفَرَضِيِّينَ يُسَمَّى بِـ(الْأَخِ الْمُبَارَكِ).

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: ابْنُ الابْنِ النَّازِلِ كَيْفَ يُعَصَّبُ بِنْتُ الابْنِ وهو أَنزَلَ مِنْهَا؟
فَالْجَوَابُ أَنَّ نَقُولَ: إِذَا كَانَ ابْنُ الابْنِ يُعَصَّبُ مَن تُسَاوِيهِ، فَأَوْلَى أَنْ يُعَصَّبَ مَن
هو أَنزَلَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ تَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ مَعَ الْمُسَاوِي، فَإِنَّهَا تَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ
مَعَ النَّازِلِ مِّنْ بَابِ أَوَّلَى.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ مَاتَ مَيِّتٌ عَنْ بَنَتَيْنِ، وَبِنْتُ ابْنِ ابْنِ، وَابْنِ ابْنِ ابْنِ، هَلْ يُعَصَّبُ
بِنْتُ الابْنِ النَّازِلَةِ الَّتِي تُسَاوِيهِ أَمْ لَا؟

الْجَوَابُ: يُعَصَّبُهَا بِالْإِجْمَاعِ، فَكَيْفَ تَكُونُ بِنْتُ الابْنِ النَّازِلَةِ هَذِهِ تَرِثُ
بِالتَّعْصِيبِ مَعَ ابْنِ عَمِّهَا أَوْ أَخِيهَا، وَلَا تَرِثُ الْعَمَّةُ أَوْ الْخَالَهَ، هَذَا بَعِيدٌ فِي النَّظَرِ،
وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ: أَنَّ بِنْتَ الابْنِ الَّتِي اسْتَعْرَقَ مَن فَوْقَهَا
الثَّلَاثَيْنِ، إِذَا كَانَ هُنَاكَ ذَكَرٌ أَنزَلَ مِنْهَا؛ فَإِنَّهُ يُعَصَّبُهَا؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ يُعَصَّبُهَا أَوَّلَى مِّنْ
كَوْنِهِ يُعَصَّبُ مَن تُسَاوِيهِ الثَّابِتِ بِالْإِجْمَاعِ.



٥٩ وَبِشَّقِيقَتَيْنِ أَخْتُ لِأَبٍ مُّفْرَدَةً عَنِ الْأَخِ الْمُعَصَّبِ

الشَّرْحُ

كَذَلِكَ تَسْقُطُ أَخْتُ الْأَبِ بِالشَّقِيقَتَيْنِ.

فَإِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ، وَأُخْتٍ لِأَبٍ، وَعَمٍّ شَقِيقٍ. فَلِلشَّقِيقَتَيْنِ
الْثُلَاثَانِ، وَالْبَاقِي لِلْعَمِّ الشَّقِيقِ، وَالْأُخْتُ لِأَبٍ تَسْقُطُ؛ لِاسْتِغْرَاقِ مَنْ فَوْقَهَا الثُّلَاثِينَ.
وهنا لَا يُعَصَّبُهَا عَمُّهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهَا، هُوَ عَمٌّ وَهِيَ أُخْتُ، لَكِنَّ الْمُؤَلَّفَ
يَقُولُ: «مُفْرَدَةٌ عَنِ الْأَخِ الْمُعَصَّبِ».

وَالْأَخُ الْمُعَصَّبُ هُوَ الْأَخُ لِأَبٍ، فَإِذَا كَانَ مَعَهَا أَخٌ لِأَبٍ؛ فَإِنَّهُ يُعَصَّبُهَا، وَهَذَا لَمْ
يَقُلْ الْمُؤَلَّفُ: «مَعَ ابْنِ ابْنٍ لَهَا مُعَصَّبٍ»، بَلْ قَالَ: «الْأَخُ الْمُعَصَّبُ»، يَعْنِي: الْأَخُ لِأَبٍ
خَاصَّةً، وَلِهَذَا الْأُخْتُ لِأَبٍ إِذَا اسْتِغْرَقَتِ الشَّقِيقَتَانِ الثُّلَاثِينَ لَا يُعَصَّبُهَا إِلَّا الْأَخُ لِأَبٍ
فَقَطْ. وَهَذَا اخْتِرَازًا مِنْ ابْنِ الْأَخِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعَصَّبُهَا؛ لِأَنَّهُ أَنْزَلَ مِنْهَا، فَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ:
أَلَسْتُ تَقُولُ: إِنَّ بِنْتَ الْإِبْنِ الْعُلْيَا يُعَصَّبُهَا ابْنُ الْإِبْنِ النَّازِلِ إِذَا اسْتِغْرَقَ مَنْ فَوْقَهَا
الْثُلَاثِينَ؟

فَالْجَوَابُ: بَلَى، لَكِنَّ الْفَرْقَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْحَوَاشِيَ لَا يَرِثُ مِنْهُمْ مِنَ الْإِنَاثِ
إِلَّا الْأَخَوَاتِ دُونَ بَنَاتِ الْأَخِ، وَأَمَّا الْبَنَاتُ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ، فَإِنَّهُنَّ يَرِثْنَ وَإِنْ نَزَلْنَ،
فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ.

ولهذا:

إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بَنَتَيْنِ، وَأُخْتٍ لِأَبٍ، وَعَمٍّ شَقِيقٍ.
فَلِلْبَنَتَيْنِ الثُّلَاثَانِ، وَالْبَاقِي لِلْأُخْتِ لِأَبٍ؛ لِأَنَّهَا عَاصِبَةٌ مَعَ الْغَيْرِ.
فَإِذَا كَانَ مَعَهَا أَخٌ لِأَبٍ كَمَا لَوْ هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بَنَتَيْنِ، وَأُخْتٍ لِأَبٍ، وَأَخٍ
لِأَبٍ.

فَلِلْبَنَتَيْنِ الثُّلَاثَانِ، وَالْبَاقِي لَهَا بِالتَّعْصِيبِ.

بَابُ الْمُشْرَكَّةِ

- ٦٠ وَإِنْ مَعَ الزَّوْجِ وَأُمُّ تُصَبِّ
أَوْلَادَ أُمِّ مَعَ شَقِيقِ عَصَبِ
- ٦١ فَاجْعَلْهُ مَعَ أَوْلَادِ أُمِّ شَرِكَةٍ
وَاقْسِمِ عَلَى الْجَمِيعِ ثُلْثَ التَّرِكَةِ

الشرح

المُشْرَكَّةُ: اسمُ مفعولٍ، يعني: الذي شَرَّكَ فيها أَحَدٌ مَعَ أَحَدٍ، ويُقال: «المُشْرَكَّةُ»؛ لِإِشْتِرَاكِ أَوْلَادِ الْأَبَوَيْنِ مَعَ أَوْلَادِ الْأُمِّ، ويُقال: «الحَجَرِيَّةُ»، ويقال: «الْيَمِيَّةُ»؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى أَنَّ الَّذِينَ سَأَلُوا قَالُوا: اجْعَلْ أَبَانَا حَجَرًا فِي الْيَمِّ.

وَيُقَالُ: «الْحِمَارِيَّةُ»؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا.

فَالْمِهُمُّ أَنَّ لَهَا أَسْمَاءً، وَالْأَسْمَاءُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْمُطَابَقَةُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلَا الْإِخْتِصَاصُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

فَالْمُشْرَكَّةُ هِيَ الَّتِي شَرَّكَ فِيهَا أَوْلَادُ الْأَبَوَيْنِ مَعَ أَوْلَادِ الْأُمِّ، هَذِهِ أَزْكَانُ الْمُشْرَكَّةِ.

مِثَالُهُ: أَنْ تَمُوتَ امْرَأَةٌ عَنْ: زَوْجِهَا، وَأُمِّهَا، وَإِخْوَتِهَا مِنَ الْأُمِّ، وَإِخْوَتِهَا الْأَشْقَاءِ الْعَصَبِيَّةِ، هَؤُلَاءِ أَرْبَعَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «فَاجْعَلْهُ» أَيُّ: الشَّقِيقَ الْعَاصِبَ.

وَقَوْلُهُ: «مَعَ أَوْلَادِ أُمِّ شَرِكَةٍ» يَعْنِي: اجْعَلْهُ مُشَارِكًا لِأَوْلَادِ الْأُمِّ فِي ثُلُثِهِمْ.

وَلِهَذَا قَالَ:

وَأَقْسَمَ عَلَى الْجَمِيعِ ثُلُثَ التَّرِكَةِ

قَوْلُهُ: «عَلَى الْجَمِيعِ»: يَعْنِي الْإِخْوَةَ الْأَشْقَاءَ، وَالْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ، أَقْسَمَ عَلَيْهِمْ ثُلُثَ التَّرِكَةِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: هَلَكَتْ امْرَأَةٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَأُمٍّ، وَأَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ، وَأَخَوَيْنِ شَقِيقَيْنِ.

السُّأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٢]، وَالزَّوْجَةُ لَيْسَ لَهَا وَلَدٌ هُنَا.

وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، وَالْإِخْوَةُ هُنَا أَرْبَعَةٌ: اثْنَانِ مِنْ أُمٍّ، وَاثْنَانِ شَقِيقَانِ.

وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢]، وَلَمْ يَبْقَ شَيْءٌ، فَيَسْقُطُ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ.

وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذِهِ الْقِسْمَةِ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ.

أَمَّا كِتَابُ اللَّهِ: فَكَمَا فِي الْآيَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»^(١)، فَإِذَا أَلْحَقْنَا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا الثَّابِتَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ؛ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ، وَعَلَى هَذَا فَتَقُولُ لِلْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ: أَنْتُمْ عَصَبَةٌ وَلَمْ يَبْقَ لَكُمْ شَيْءٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث الولد من أبيه وأمه، رقم (٦٧٣٢)، ومسلم: كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها، رقم (١٦١٥)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فإذا قالوا: نحن أدلينا بأبوين، وهؤلاء أدلوا بأُمٍّ، فنحن أقوى منهم صلةً بالميت؟

قلنا: نعم، ومن أجل ذلك سَقَطْتُمْ؛ لأنَّكُمْ لما كُنْتُمْ أقوى صلةً بالميت من هؤلاء صِرْتُمْ عَصَبَةً، والعاصِبُ أقوى من غيره فَتَسْقُطُونَ، فلا حَقَّ لكم في كتابِ الله ولا في سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

إذن هذا هو مُقْتَضَى الدَّلِيلِ؛ أَنَّ الشَّقِيقَ العاصِبَ في المَشْرَكَةِ لَيْسَ له شَيْءٌ، وهذا مُقْتَضَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَنْ نَحِيدَ عَنْهُ، وَلَوْ أَنَّا رَجَعْنَا إِلَى الْعَقْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَكُنَّا كَرُجُوعِ الْأَشْعَرِيَّةِ إِلَى عُقُولِهِمْ فِي صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ حَيْثُ قَالُوا: هَذِهِ صِفَةٌ تَلِيقُ بِاللَّهِ عَقْلًا فَتُثْبِتُهَا، وَهَذِهِ صِفَةٌ لَا تَلِيقُ بِهِ عَقْلًا فَلَا تُثْبِتُهَا.

نَقُولُ أَيْضًا: إِنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ الْفِقْهِيَّةَ كَالْأَحْكَامِ الْعَقْدِيَّةِ يُرْجَعُ فِيهَا إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَقَطْ.

وهذا الذي قَرَّرْنَاهُ هُوَ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ، وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَصْحَابُهُ^(١)؛ لَكِنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى خِلَافَ ذَلِكَ، وَحُجَّتُهُ وَكَذَا مَنْ قَالَ بِالتَّشْرِيكِ، قَالُوا: إِنَّهُمْ أَذَلُّوا بِقَرَابَتَيْنِ: قَرَابَةِ الْأُمِّ، وَقَرَابَةِ الْأَبِ، فَأَلْغَوْا قَرَابَةَ الْأَبِ، وَجَعَلُوا كُلَّهُمْ لِأُمٍّ.

وَفِي هَذَا يَقُولُ الرَّحْبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ

فَاجْعَلُهُمْ كُلَّهُمْ لِأُمٍّ وَاجْعَلْ أَبَاهُمْ حَجَرًا فِي السِّيمِ^(٢)

(١) المغني (٢٧/٩)، وهو مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ انظر: حاشية ابن عابدين (٥٠١/٥).

(٢) الرحبية مع حاشية ابن قاسم (ص: ٤٥).

كَيْفَ نَجْعَلُ أَبَاهُمْ حَجْرًا فِي الْيَمِّ؟! إِنْ جَعَلْنَاهُ حَجْرًا فِي الْيَمِّ، جَعَلْنَاهُمْ هُمْ أَحْجَارًا أَيُّضًا؛ لِأَنَّ الْإِبْنَ يَكُونُ مُشَابِهًا لِأَبِيهِ.

وبهذا نَعْرِفُ أَنَّ الْقَضِيَّةَ الَّتِي تُرَوَى فِي كُتُبِ الْفَرَائِضِ، وَهِيَ أَنَّ قَوْمًا تَرَاغَبُوا إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَشْرَكَةِ، وَقَالُوا: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا»^(١). أَنَا ظَنَنْتِي أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ مَكْذُوبَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا، لَأَوْجَعَهُمْ ضَرْبًا؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْعُقُوقِ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ: هَبْ أَبِي كَانَ حِمَارًا. وَلَوْ قَالُوا: هَبْ أَبَانَا كَانَ مَعْدُومًا لَكَانَ أَهْوَنَ، أَمَّا أَنْ يَقُولُوا أَمَامَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ الْمَعْرُوفِ بِشِدَّتِهِ فِي دِينِ اللَّهِ: هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا، فَلَا أَظُنُّ أَنَّ هَذَا يَكُونُ أَبَدًا، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ نِسْبَتِهَا إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَصَارَ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنْ يُجْعَلَ ثُلُثُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ شَرِكَةً بَيْنَ الْإِخْوَةِ مِنْ أُمٍّ وَالْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنْ يُسْقَطَ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ، وَهَذَا مُقْتَضَى الدَّلِيلِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

* إِذَا كَانَ بَدَلُ الْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ أُخْتَانِ شَقِيقَتَانِ، فَهَلْ نَجْعَلُهُمَا كَالْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ؟

الْجَوَابُ: لَا، بَلْ نَقْسِمُ كَمَا يَلِي؛ فَنَقُولُ: الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ،

(١) عزاه ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ١٨٨) للطحاوي، وأخرجه الحاكم (٤/ ٣٣٧)، وعنه البيهقي (٦/ ٢٥٦)، من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس فيه ذكر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٣/ ١٨٧): «فيه أبو أمية بن يعلى الثقفي وهو ضعيف».

وللأُمُّ السُّدُسُ واحدٌ، وللإخوة من الأُمِّ الثُّلُثُ اثنان، وللأختين الشَّقِيقَتَيْنِ الثُّلثانِ
أَرْبَعَةٌ فتعولُ إلى عَشْرَةٍ.

وهنا للأختين الشَّقِيقَتَيْنِ الثُّلثانِ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ
وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُتْنَتَيْنِ
فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

أَعْطَيْنَاهُمَا الثُّلَثَيْنِ؛ فعَالَتِ الْمَسْأَلَةُ إلى عَشْرَةٍ، ودَخَلَ النِّقْصُ على الجَمِيعِ، هذا
مُقْتَضَى النَّصِّ، لكنْ إِذَا كَانَا أَخَوَيْنِ فَمَا عَاصِبَانِ، والعَاصِبُ لَا حَظَّ لَهُ إِذَا اسْتَعْرَقَتْ
الْفَرُوضُ التَّرَكَّةَ.

* ولو كانت الْمَسْأَلَةُ: زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخٌ مِنْ أُمٍّ وَعَشْرَةُ إِخْوَةٍ أَشْقَاءَ، لكَانَتْ
الْقِسْمَةُ كَمَا يَلِي: الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَلِلْأَخِ
مِنْ الْأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَيَبْقَى وَاحِدٌ لِلْعَشْرَةِ إِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ بِالِاتِّفَاقِ، وَهُنَا لَا نَجْعَلُهُمْ
شَرِكَةً، بَلْ أَعْطَيْنَا عَشْرَةً مِنَ الْأَشْقَاءِ وَاحِدًا، وَأَعْطَيْنَا وَاحِدًا مِنَ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ
وَاحِدًا، وَهَنَا لَمْ نَعْتَبِرِ الْإِخْوَةَ الْأَشْقَاءَ إِخْوَةً مِنْ أُمٍّ؛ لِأَنَّا لَوْ اعْتَبَرْنَا هُمْ إِخْوَةً مِنْ أُمٍّ
لَقَسَمْنَا الْاِثْنَيْنِ بَيْنَ أَحَدٍ عَشَرَ نَفْسًا، وَهَنَا لَمْ نَصْنَعْ كَذَلِكَ.

وهذا أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى تَنَاقُضِ الْقَائِلِينَ بِالتَّشْرِيكِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ إِذَا فَضَّلَهُمُ الْآخُ
مِنْ الْأُمِّ فِي الْجُزْءِ بِاتِّفَاقِنَا، فَلْيَفْضَلْهُمْ بِالْكُلِّ بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا فَضَّلَهُمُ بِالْجُزْءِ
لِكَوْنِهِ فَرِيضَةُ السُّدُسِ، فَلْيَفْضَلِ الْاِثْنَانِ الْكُلَّ الثُّلَثُ؛ لِأَنَّمَا فَرِيضَةُ.

* لَوْ كَانَ بَدَلَ الْأُمِّ جَدَّةٌ، فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْجَدَّةَ فِي هَذَا تَأْخُذُ مَا تَأْخُذُهُ

الْأُمُّ.

وعلى هذا؛ فَيَكُونُ لِلْمُشْرَكَةِ صَوْرَتَانِ: صُورَةٌ مَعَ الْأُمِّ، وَصُورَةٌ مَعَ الْجَدَّةِ.

باب ميراث الجد والإخوة

المُرَادُ بِالْجَدِّ: مَنْ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أُنْثَى، كَأَبِي الْأَبِ، وَأَبِي أَبِي الْأَبِ.

والمُرَادُ بِالْإِخْوَةِ: الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ، أَوِ الْإِخْوَةُ لِأَبٍ.

وذلك لأنَّ الجَدَّ الذي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أُنْثَى لَا يَرِثُ، وَهُوَ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَلِأَنَّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ لَا يَرِثُونَ مَعَ الْجَدِّ الذي لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أُنْثَى.

فَإِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: جَدٍّ، وَأَخٍ شَقِيقٍ، فَكَيْفَ التَّوْرِيثُ؟

الجَوَابُ: يَسْقُطُ الْأَخُ الشَّقِيقُ، وَلَا مِيرَاثَ لِلْإِخْوَةِ سِوَاءِ كَانُوا أَشْقَاءَ، أَمْ لِأَبٍ، أَمْ لِأُمٍّ مَعَ وَجُودِ الْجَدِّ الذي لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أُنْثَى.

هذا هو الْقَوْلُ الرَّاجِحُ الذي دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، وَهُوَ قَوْلُ إِمَامِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّنَا ﷺ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١)، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢)، وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣)، وَرَوَايَةٌ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ^(٤)، وَكَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ؛ كَشَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ^(٥)،

(١) ذكره البخاري (١٥١/٨): كتاب الفرائض، باب ميراث الجد مع الأب والإخوة، معلقاً، ووصله أحمد (٤/٤)، والدارمي في السنن (٤/١٩١١-١٩١٤).

(٢) انظر: صحيح البخاري (١٥١/٨): كتاب الفرائض، باب ميراث الجد مع الأب والإخوة.

(٣) حاشية ابن عابدين (٤٩٨/٥).

(٤) الإنصاف (١٨/١٨-١٩)، وقال: «قال في الفروع: وهو أظهر، قلت: وهو الصواب».

(٥) انظر: المختارات الجلية للسعدي (ص: ٩٧).

وَشَيْخُنَا عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ ^(١) رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَغَيْرِهِمْ.

أَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى سَمَّى الْجَدَّ أَبَا، فَقَالَ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨]، وَالْخِطَابُ لِلرَّسُولِ ﷺ وَهَذِهِ الْأُمَّةُ، وَإِبْرَاهِيمُ لَيْسَ أَبَا لَهُمْ، بَلْ هُوَ جَدُّ بَعِيدٌ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨].

وَالْقَائِلُ هُوَ يَوْسُفُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِبْرَاهِيمُ لَيْسَ أَبَاهُ الَّذِي وُلِدَ لَهُ، بَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ اثْنَانِ هُمَا إِسْحَاقُ وَيَعْقُوبُ.

أَمَّا وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَسَمَ الْمَوَارِيثَ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا رَسُولَهُ فِي السُّنَّةِ، تِلْكَ التَّفَاصِيلَ الَّتِي ذَكَرَهَا مَنْ يُورَثُ الْإِخْوَةَ مَعَ الْجَدِّ، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ؛ لَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةً فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ دِينِ اللَّهِ، فَلَمَّا لَمْ يُذَكَّرْ مِنْهَا وَلَا قِسْمَةٌ وَاحِدَةٌ؛ عَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِصَوَابٍ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أُحْكَمَتَ آيَاتِهِ، ثُمَّ فَصَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وَيَقُولُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿نَزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ كِتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٢-٣].

وَهَذِهِ التَّفَاصِيلُ الَّتِي سَتَأْتِي لَمْ تَكُنْ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ، فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ حَقًّا؛ إِذْ مَا مِنْ حَقٍّ إِلَّا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

وَمَنْ أَرَادَ مَزِيدَ بَحْثٍ فِي ذَلِكَ؛ فَلْيَرْجِعْ إِلَى كِتَابِ (إِعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ) ^(١)

(١) مجموع فتاوى سباحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُمُ اللَّهُ (١٣٣/٢٠).

لأَبْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ، الَّذِي لَمْ يُؤْلَفْ مِثْلُهُ فِي بَابِهِ، فَهُوَ كِتَابٌ عَظِيمٌ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْمَسَائِلِ، وَأَبْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَهُ نَفْسٌ طَوِيلٌ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَبْحَثَ فِيهَا.

وَحِينَئِذٍ؛ فَالصَّوَابُ أَنْ نَقُولَ لِلإِخْوَةِ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا، وَلَيْسَ لَكُمْ مِيرَاثٌ، وَلَا حَقٌّ فِي التَّرَكَةِ، وَنَنْتَهِي.

أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّشْرِيكِ؛ فَلْنَنْظُرْ إِلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ.



- | | | |
|----|---|---|
| ٦٢ | أَحْوَالُ جَدٍّ مِنْ أَبٍ مَعَ إِخْوَةٍ | لِغَيْرِ أُمِّ خَمْسَةٍ بِالْعِدَّةِ |
| ٦٣ | يُقَاسَمُ الإِخْوَةُ إِنْ فَرَضَ فَقَدْ | أَوْ يَأْخُذُ الثَّلَاثُ إِنْ الثَّلَاثُ يَرِذُ |
| ٦٤ | وَالثَّلَاثُ مَا يَبْقَى عَنِ الْفَرْضِ إِذَا | نَقَصَ بِالْقِسْمَةِ عَنْهُ أَخْذَا |
| ٦٥ | أَوْ سُدُّسُ الْمَالِ | |

الشرح

قَوْلُهُ: «مِنْ أَبٍ» اخْتِرَازًا مِنَ الْجَدِّ مِنْ أُمِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُ حَيْثُ إِنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أَثْنَى.

وَقَوْلُهُ: «مَعَ إِخْوَةٍ لِغَيْرِ أُمٍّ» الإِخْوَةُ لِغَيْرِ أُمٍّ صِنْفَانِ: الْأَشِقَاءُ، أَوْ لِأَبٍ. وَخَرَجَ بِهِ الإِخْوَةُ لِأُمٍّ؛ فَإِنَّ الْجَدَّ يَحْجُبُهُمْ وَلَا يَرِثُونَ مَعَهُ.

وَقَوْلُهُ: «خَمْسَةٌ بِالْعِدَّةِ» أَي: خَمْسَةُ أَحْوَالٍ بِالْحَضَرِ.

وَقَوْلُهُ: «خَمْسَةٌ» الصَّوَابُ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ: خَمْسٌ؛ لِأَنَّ «أَحْوَال» جَمْعُ حَالٍ، وَهِيَ مُذَكَّرَةٌ لَفْظًا مُؤَنَّثَةٌ مَعْنَى، وَالْمُؤَنَّثُ يَكُونُ الْعَدَدُ فِيهِ مُذَكَّرًا فِي الْمُؤَنَّثِ، وَمُؤَنَّثًا فِي الْمَذَكَّرِ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ، لَكِنْ لَعَلَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَتَى بِالتَّاءِ هُنَا إِمَّا بِاعْتِبَارِ لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ، أَوْ مِنْ أَجْلِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَاتِ.

الْحَالُ الْأَوَّلَى: «يُقَاسِمُ الْإِخْوَةَ إِنْ فَرَضَ فَقَدْ» يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ كَأَخٍ مِنْهُمْ فِي الْمُقَاسَمَةِ بِشَرَطِ الْأَلَا يُوجَدُ صَاحِبُ فَرَضٍ فِي الْمَسْأَلَةِ.

مِثَالُهُ: جَدٌّ، وَأَخٌ شَقِيقٌ، يُقَسِّمُ الْمَالَ بَيْنَهُمَا، لِلْجَدِّ نِصْفُ الْمَالِ، وَلِلْأَخِ الشَّقِيقِ نِصْفُ الْمَالِ.

- جَدٌّ وَأُخْتُ شَقِيقَةٌ، يَقْتَسِمَانِ الْمَالَ أَثْلَاثًا، لِلْجَدِّ ثُلُثَاهُ، وَلِلْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ ثُلُثُهُ.

- جَدٌّ وَثَلَاثُ أَخَوَاتٍ شَقِيقَاتٍ، هُنَا يُقَاسِمُ، وَإِذَا قَاسَمَ أَخَذَ خُمُسَيْنِ، وَلِكُلِّ أُخْتٍ خُمُسٌ، وَاحِدٌ مِنْ خَمْسَةٍ؛ لِأَنَّهُ هُوَ عَنْ اثْنَيْنِ؛ فَيَكُونُ عِنْدَنَا خُمُسُ أَخَوَاتٍ، الْجَدُّ عَنْ ثِنْتَيْنِ لَهُ خُمُسَانِ، وَالثَّلَاثُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ خُمُسٌ.

- جَدٌّ وَأُخْتَانِ، يُقَاسِمُ، لَهُ النِّصْفُ، وَالْأُخْتَانِ لَهَا النِّصْفُ.

- جَدٌّ، وَأَرْبَعُ أَخَوَاتٍ، يُقَاسِمُ، لَهُ سَهْمَانِ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ سَهْمٌ، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ.

الْحَالُ الثَّانِيَّةُ: «أَوْ يَأْخُذُ الثُّلُثَ إِنْ الثُّلُثُ يَزِدُّ» يَعْنِي: إِذَا كَانَتِ الْمُقَاسَمَةُ تُنْقِصُهُ عَنِ الثُّلُثِ أَخَذَ الثُّلُثَ، وَالباقِي لِلْإِخْوَةِ.

الأمثلة:

- جَدٌّ، وثلاثُ إخوةٍ أشقاء، يأخذُ الثلثُ؛ لأنَّه لو قاسَمَ لأخذَ الرُّبْعَ؛ لأنَّ معه ثلاثةً، فلا يُقاسِمُ، بل يأخذُ الثلثَ، ويبقى الثلثانِ للإخوةِ الثلاثة، لكلِّ واحدٍ ثلثٌ.

- جَدٌّ، وخمسةُ أخواتٍ، يأخذُ الثلثُ؛ لأنَّه لو قاسَمَ لنقصَ عن الثلثِ، ولو قاسَمَ لكانت المسألةُ من سبعةٍ له سهمانِ، ولكلِّ أختٍ سهمٌ، وإذا أخذَ الثلثُ؛ صارَ له اثنانِ من ستةٍ، واثنانِ من ستةٍ أكثرُ من اثنينِ من سبعةٍ، فيأخذُ الثلثَ، والباقي للأخواتِ.

إذن؛ إذا لم يكنْ معه صاحبُ فرضٍ؛ فميراثه واحدٌ من أمرين:

إمَّا المقاسمةُ بأنْ يُجعلَ كواحدٍ من الإخوةِ.

أو الثلثُ.

والضَّابطُ في هذا: أنَّه متى كانَ الإخوةُ أكثرَ من مثليه، فالأكثرُ له ثلثُ المالِ، ومتى كانوا أقلَّ؛ فالأكثرُ له المقاسمةُ.

* إذا كانَ معه صاحبُ فرضٍ؛ فله ثلاثُ حالاتٍ، ذكرها المؤلفُ بقوله:

وثلثُ ما يبقى عَنِ الفرضِ إذا نقصَ بالقسمةِ عنه أخذًا

أو سُدُسُ المالِ.....

يعني: بَداً أولاً بإعطاءِ صاحبِ الفرضِ فرضه، ثمَّ نقولُ: هذا الباقي هل الأكثرُ: ثلثُ الباقي، أو سُدُسُ المالِ، أو المقاسمةُ؟ هذه ثلاثُ حالاتٍ.

فُعطيهِ الأكثرُ من ثلثِ الباقي، أو سُدُسِ المالِ، أو المقاسمةِ.

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجَةٍ، وَجَدَّ، وَأَخٍ شَقِيقٍ.

المَسْأَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نُعْطِي الزَّوْجَةَ نَصِيبَهَا الرُّبْعَ وَاحِدٌ، وَيَبْقَى ثَلَاثَةٌ؛ فَهَلْ نُعْطِي
الْجَدَّ ثُلْثَ الْبَاقِي أَوْ الْمُقَاسِمَةَ؟

إِذَا قَاسَمَ يَأْتِيهِ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَاحِدٌ وَنِصْفٌ، وَإِذَا أُعْطِيْنَاهُ ثُلْثَ الْبَاقِي يَأْتِيهِ وَاحِدٌ؛
فَإِذَنْ الْمُقَاسِمَةُ أَكْثَرُ.

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجَةٍ، وَجَدَّ، وَثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ أَشْقَاءَ.

المَسْأَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نُعْطِي الزَّوْجَةَ نَصِيبَهَا الرُّبْعَ وَاحِدٌ، يَبْقَى ثَلَاثَةٌ فَأَيُّهَا أَكْثَرُ
لِلْجَدِّ: ثُلْثُ الْبَاقِي أَوْ الْمُقَاسِمَةَ؟

الجواب: ثُلْثُ الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَاسَمَ سَيَأْتِيهِ وَاحِدٌ إِلَّا رُبْعٌ، وَإِذَا أَخَذَ ثُلْثَ
الْبَاقِي، سَيَأْتِيهِ الرُّبْعُ.

فَنَقُولُ لِلزَّوْجَةِ الرُّبْعُ، وَلِلْجَدِّ ثُلْثُ الْبَاقِي، وَالْبَاقِي اثْنَانِ لِلْإِخْوَةِ الثَّلَاثَةِ
الْأَشْقَاءَ.

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بَنَتَيْنِ، وَجَدَّ، وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ.

نَجْعَلُ الْمَسْأَلَةَ مِنْ سِتَّةٍ، لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ أَرْبَعَةٌ، وَالْبَاقِي اثْنَانِ. وَالْأَخْظُ لِلْجَدِّ
هَنَا الْمُقَاسِمَةُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَاسَمَ أَخَذَ وَاحِدًا وَثُلْثًا، وَلَوْ أَخَذَ سُدُسَ الْمَالِ لَأَخَذَ وَاحِدًا،
وَلَوْ أَخَذَ ثُلْثَ الْبَاقِي؛ لَأَخَذَ وَاحِدًا إِلَّا ثُلْثًا.

- هَلَكْتَ امْرَأَةٌ عَنْ زَوْجِهَا، وَجَدَّهَا، وَأَخَوَيْهَا الشَّقِيقَيْنِ:

المَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَيَبْقَى ثَلَاثَةٌ.

وَيَسْتَوِي لِلْجَدِّ هَنَا سُدُسُ الْمَالِ، وَالْمُقَاسِمَةُ، وَثُلْثُ الْبَاقِي؛ لِأَنَّنَا لَوْ أُعْطِيْنَاهُ

سُدُسَ الْمَالِ؛ لَأَخَذَ وَاحِدًا، وَلَوْ أُعْطِيَنَاهُ ثُلُثَ الْبَاقِي؛ لَأَخَذَ وَاحِدًا، وَلَوْ قَاسَمَ؛
لَأَخَذَ وَاحِدًا؛ فَتَسْتَوِي الثَّلَاثَةُ.

لَكِنْ كَيْفَ نَعْبَرُ؟ هَلْ أَقُولُ: لِلجَدِّ سُدُسُ الْمَالِ، أَوْ أَقُولُ: ثُلُثُ الْبَاقِي، أَوْ أَقُولُ:
الْمُقَاسِمَةُ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: الْمُقَاسِمَةُ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ لِلْعَدْلِ، فَمَا دُمْنَا قُلْنَا الْجَدُّ كَالْأَخِ،
فَنُعْبَرُ بِالْمُقَاسِمَةِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ ثُلُثَ الْبَاقِي لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا فِي الْعُمَرِيَّتَيْنِ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْهُ.

* ضَوَابِطُ فِي هَذَا الْبَابِ:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: إِذَا كَانَتِ الْفُرُوضُ أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ، فَلَا حَظَّ لَهُ فِي سُدُسِ
الْمَالِ؛ فَيَبْقَى لَهُ ثُلُثُ الْبَاقِي وَالْمُقَاسِمَةُ.

الضَّابِطُ الثَّانِي: إِذَا كَانَتِ الْفُرُوضُ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ؛ فَلَا حَظَّ لَهُ فِي ثُلُثِ الْبَاقِي؛
فَيَبْقَى لَهُ سُدُسُ الْمَالِ أَوْ الْمُقَاسِمَةُ.

الضَّابِطُ الثَّلَاثُ: إِذَا كَانَتِ الْفُرُوضُ النِّصْفَ، فَهَذَا قَدْ تَسْتَوِي الثَّلَاثَةُ، وَقَدْ
يَكُونُ ثُلُثُ الْبَاقِي أَفْضَلَ، وَقَدْ يَكُونُ السُّدُسُ أَفْضَلَ حَسَبَ الْحَالِ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ الْفَرَضُ قَدْ اسْتَعْرَقَ الْمَالَ كُلَّهُ إِلَّا السُّدُسَ، فَلِمَنْ يَكُونُ؟
مِثَالُهُ:

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بَنَتَيْنِ، وَأُمٍّ، وَجَدٍّ، وَأَخٍ شَقِيقٍ.

الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ، لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ أَرْبَعَةً، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدًا. بَقِيَ وَاحِدٌ مِنْ
نُعْطِيهِ؟ لَوْ قَاسَمَ يَأْتِيهِ ثُلُثُ الْوَاحِدِ، وَلَوْ أَخَذَ ثُلُثَ الْبَاقِي لَأَتَاهُ ثُلُثُ وَاحِدٍ، وَإِذَا أَخَذَ
سُدُسَ الْمَالِ لَأَتَاهُ وَاحِدٌ كَامِلٌ؛ فَيَأْخُذُ سُدُسَ الْمَالِ، وَيُقَالُ لِلْأَخِ: لَا شَيْءَ لَكَ.

وَهَذَا أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِتَشْرِيكِهِ مَعَهُمْ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا بِالتَّشْرِيكِ
فَلَا بُدَّ أَنْ نُشْرِكَ الْجَدَّ فِي السُّدُسِ الْبَاقِي؛ فَالْقَوْلُ الضَّعِيفُ ضَعِيفٌ.



..... وَفِي الْإِنَاثِ يُعَدُّ كَالْأَخِ لَدَى الْمِيرَاثِ
٦٦ إِلَّا مَعَ الْأُمِّ فَلَا تَنْحَجِبُ بِهِ بَلِ الثَّلَاثُ لَهَا مَرْتَبُ

الشَّرْحُ

مَعْنَاهُ: أَنَّ الْجَدَّ إِذَا كَانَ مَعَ إِنْثَى؛ فَإِنَّهُ يُعَدُّ كَالْأَخِ، أَي: أَنَّ لَهُ مَعَ الْإِنَاثِ
مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ.

فَفِي جَدٍّ وَأُخْتَيْنِ: لَهُ النِّصْفُ، وَلَهُمَا النِّصْفُ.

وَفِي جَدٍّ، وَثَلَاثِ أَخَوَاتٍ، لَهُ الْخُمُسَانِ، وَلَهُمَا ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

يَعْنِي: أَنَّ الْجَدَّ مَعَ الْأَخَوَاتِ كَالْأَخِ مَعَ الْأَخَوَاتِ.

قَوْلُهُ: «إِلَّا مَعَ الْأُمِّ فَلَا تَنْحَجِبُ بِهِ»، أَي: أَنَّهُ لَا يُعَدُّ كَالْإِخْوَةِ مَعَ الْأُمِّ، فَلَا
يُحْجِبُهَا مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ، بَلْ لَهَا الثَّلَاثُ كَامِلًا.

مِثَالُهُ: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: جَدٍّ، وَأَخٍ شَقِيقٍ، وَأُمٍّ.

لِلْأُمِّ الثَّلَاثُ، وَالْبَاقِي بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأَخِ الشَّقِيقِ، لِلْجَدِّ وَاحِدٌ، وَلِلْأَخِ الشَّقِيقِ
وَاحِدٌ.

وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ أَخَوَانِ شَقِيقَانِ، وَأُمٍّ، فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، فَهَذَا لَمْ يَكُنِ الْجَدُّ كَالْأَخِ،
بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَمْ يُحْجِبِ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ.

فَصْلٌ فِي الْمَعَادَةِ

٦٧ وَاحْسِبْ عَلَيْهِ ابْنِ أَبِي إِنْ وَجِدَا وَأَعْطِ سَهْمَهُ الشَّقِيقَ أَبَدًا

الشرح

المُعَادَةُ: مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْعَدَدِ، وَمَعْنَاهَا: أَنْ يُحْسِبَ أَوْلَادُ الْأَبِ أَوْلَادَ أَبَوَيْنِ مَعَ الْجَدِّ، مِنْ أَجْلِ أَنْ نُضَيِّقَ عَلَى الْجَدِّ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَقْتَسِمُ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ وَلِأَبِ الْمَالِ كَأَنَّهُ لَا جَدَّ مَعَهُمْ.

مِثَالُ ذَلِكَ:

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: جَدِّ، وَأَخٍ شَقِيقٍ، وَأَخٍ لِأَبِ.

لو كانت المسألة: جَدًّا، وَأَخًا شَقِيقًا، لَكَانَ لِلْجَدِّ الْمَقَاسِمَةُ، يَعْنِي: لَهُ النُّصْفُ.

لَكِنْ جَدُّ، وَأَخٌ شَقِيقٌ، وَأَخٌ لِأَبِ، يَأْخُذُ الثُّلُثَ؛ لِأَنَّا حَسَبْنَا الْأَخَ الشَّقِيقَ وَالْأَخَ لِأَبِ كَأَنَّهُمَا شَقِيقَانِ؛ فَيَأْخُذُ الثُّلُثَ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ نُعَامِلُ الْإِخْوَةَ مُعَامِلَةً مِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ جَدُّ.

- فلو هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أَخٍ شَقِيقٍ، وَأَخٍ لِأَبِ، فَالْمَالُ لِلْأَخِ الشَّقِيقِ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: لِلْجَدِّ الثُّلُثُ، وَإِنْ شِئْتَ الْمَقَاسِمَةُ، ثُمَّ نَقُولُ لِلْأَخِ لِأَبِ: أَنْتَ أَخٌ مِنْ أَبِي مَعَ أَخٍ شَقِيقٍ، وَالْأَخُ لِأَبِ مَعَ الْأَخِ الشَّقِيقِ لَا يَرِثُ. وَنَقُولُ: هَذَا جَزَاءُ الْعَاقِ؛ أَنْتَ عَقَقْتَ جَدَّكَ وَضَيِّقْتَ عَلَيْهِ مَعَ أَخِيكَ، فَالآنَ عُقُوبَتُكَ أَنْ نُخْرِجَكَ وَلَا نَجْعَلَ لَكَ

إِثْنًا، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِلْمُعَادَةِ إِذَا كَانَ الْأَحْظُّ لِلْجَدِّ سِوَى الْقِسْمَةِ.

فَصَارَ الْأَخُ الشَّقِيقُ مَعَ الْمُعَادَةِ أَكْثَرَ إِثْنًا مِنَ الْجَدِّ؛ لِأَنَّهُ وَرِثَ اثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ،
وَالْجَدُّ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ.

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: جَدٍّ، وَأَخٍ شَقِيقٍ، وَثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ مِنْ أَبِي.

نَفَرِضُ الْمَسْأَلَةَ أَوَّلًا كَأَنَّهُ مَاتَ عَنْ جَدٍّ، وَأَرْبَعَةَ إِخْوَةٍ أَشْقَاءَ، فَيَكُونُ الْأَحْظُّ
لَهُ ثُلُثُ الْمَالِ؛ فَيَأْخُذْهُ، وَيَبْقَى ثَلَاثَانِ وَنَقُولُ: نَعَامَلِكُمْ أَثْمًا الْإِخْوَةَ مُعَامَلَةَ الْإِخْوَةِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ جَدٌّ.

- فَلَوْ هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أَخٍ شَقِيقٍ، وَثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ لِأَبٍ، فَالْمَالُ لِلأَخِ الشَّقِيقِ،
فَيَأْخُذُ الْأَخُ الشَّقِيقُ مَا بَقِيَ بَعْدَ الثُّلُثِ وَهُوَ ثَلَاثَانِ، وَيَطْرُدُ الْإِخْوَةَ لِأَبٍ.

بِأَيِّ كِتَابٍ أُمُّ بَايَةَ سُنَّةٌ هَذَا؟!

أَيْنَ هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ؟! ثُمَّ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْعُقُوقِ.

الْجَدُّ نَسَبَتُهُ لِلْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ أَوْ لِأَبٍ أَنَّهُ جَدُّهُمْ، وَكَوْنُ الْإِخْوَةِ لِأَبٍ يُضَيِّقُونَ
عَلَيْهِ وَيُنْزِلُونَ مِيرَاثَهُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَطْرُدُهُمُ الْأَخُ الشَّقِيقُ، قَطَاعُ رَحِمٍ!

الْأَخُ الشَّقِيقُ قَطَعَ جَدَّهُ حَيْثُ حَسَبَ عَلَيْهِ الْإِخْوَةَ لِأَبٍ، وَالْإِخْوَةُ لِأَبٍ قَطَعُوا
جَدَّهُمْ؛ حَيْثُ حَرَمُوهُ مِنَ الْمُقَاسَمَةِ وَهِيَ أَحْظُّ لَهُ، فَكَانَتْ قَطِيعَةً فَوْقَ قَطِيعَةٍ.

وَلِهَذَا نَرَى أَنَّ مَسْأَلَةَ الْمُعَادَةِ أَزْدَادَتْ ضَعْفًا إِلَى ضَعْفِ تَوْرِيثِ الْإِخْوَةِ مَعَ
الْجَدِّ؛ فَهِيَ مَسْأَلَةٌ ضَعِيفَةٌ لَا تَبْنِي عَلَى أَيِّ قَاعِدَةٍ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ.



باب الأكدرية

الأكدريّة قيل: إنّها نسبة إلى رجلٍ يقال له: «أكدر».

وقيل: لأنّها كدّرت قواعد زيد بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في باب الجدّ والإخوة. وهذا المعنى أحسن^(١).

فهي قد كدّرت قواعد زيد بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في باب الجدّ والإخوة من ثلاثة وجوه:

أولاً: أنّه لا يُفرض للأخت الشقيقة مع الجدّ، وهنا فرض لها.

ثانياً: أنّه لا يوجد في مسائل الجدّ والإخوة عولٌ إلّا فيها.

ثالثاً: أنّه إذا لم يبقَ إلّا السدس في باب الجدّ والإخوة؛ أخذَه الجدّ وسقط الإخوة إلّا فيها.

ثمّ إنّها كما كدّرت قواعد زيد بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في باب الجدّ والإخوة، فقد كدّرت أيضاً قواعد الفرائض كلّها من وجهين:

الأول: أنّه فرض للأخت الشقيقة مع الجدّ، وهذا لا يمكن؛ لأنّ شرط إرث الأخت الشقيقة النصف إلّا يوجد أصل من الذكور وارث.

الثاني: أنّها ورثت أولاً بالفرض، ثمّ بالتعصيب، وهذا لا يوجد له نظير في

(١) الإنصاف (٢٦/١٨).

الفرائض؛ لأنه إما أن يرث بالفرض وحده، أو بالتعصيب وحده، أو يرث بالفرض والتعصيب باعتبار جهتين، مثل: زوج هو ابن عم يرث بالزوجية، ويرث بالعصوية.



٦٨ لَا فَرَضَ مَعَ جَدٍّ لِأُخْتٍ أَوْ لَا إِلَّا إِذَا أُمٌّ وَزَوْجٌ حَصًّا

٦٩ فَأَفْرَضَ لَهُ السُّدُسَ كَذَا النِّصْفُ لَهَا حَتَّى لِسَعَةٍ يَكُونُ عَوْلُهَا

٧٠ وَأَعْطَاهُ بِالْقِسْمَةِ الشَّرْعِيَّةِ كَمَا مَضَى فَهِيَ الْأَكْذَرِيَّةُ

الشرح

قوله: «لَا فَرَضَ...» يعني: في أول الأمر وابتداء الأمر، لا يمكن أن يوجد فرض للأخت مع الجد إلا في الأكدرية. فالأكدرية يفرض للأخت ابتداء مع الجد.
* صورة المسألة:

هلكت امرأة عن أم، وزوج، وجد، وأخت شقيقة.

المسألة من ستة: للزوج النصف ثلاثة، وللأم الثلث اثنان.

بقي واحد، ومقتضى القواعد السابقة أن يأخذه الجد، وتسقط الأخت؛ لأن القاعدة في باب الجد والإخوة: أنه إذا لم يبق إلا السدس؛ أخذه الجد وسقط الإخوة.

لكن هنا نقول: للجد السدس، وللأخت النصف عائلاً، فتعول إلى تسعة، وتصح المسألة منها: للزوج ثلاثة، وللأم اثنان، وللجد واحد، وللأخت الشقيقة ثلاثة، ثم يرجع الجد إلى الأخت الشقيقة ويقول: أنا ذكر وأنت أنثى، وللذكر مثل

حَظُّ الْأُنثَيْنِ، وَنُصْمٌ نَصِيبِي مَعَ نَصِيبِكَ، لَأَنَّ نَصِيبَهُ وَاحِدٌ، وَنَصِيبُهَا ثَلَاثَةٌ، فَالْجَمِيعُ أَرْبَعَةٌ وَرُؤُوسُهَا ثَلَاثَةٌ؛ لَأَنَّ الْجَدَّ عَنْ رَأْسَيْنِ، وَنَقَسِمُ أَرْبَعَةً عَلَى ثَلَاثَةٍ فَلَا يَنْقَسِمُ وَيُبَايِنُ، فَنَضْرِبُ الرُّؤُوسَ ثَلَاثَةً فِي عَوْلِ الْمَسْأَلَةِ تِسْعَةً، تَبْلُغُ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نُعْطِي كُلَّ وَاحِدٍ نَصِيبَهُ مَضْرُوبًا بِجُزْءِ السَّهْمِ ثَلَاثَةً، فَنَقُولُ: لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ فِي ثَلَاثَةٍ: تِسْعَةٌ، وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ فِي ثَلَاثَةٍ: سِتَّةٌ. بَقِيَ اثْنَا عَشَرَ، لِلْجَدِّ ثَمَانِيَّةٌ، وَلِلْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ أَرْبَعَةٌ. وَلِهَذَا يُلْغِزُ بِهَا وَيُقَالُ: أَرْبَعَةٌ وَرَثُوا مِيتًا فَوَرِثَ أَحَدُهُمُ الثَّلَاثَ. وَالثَّانِي: ثُلُثَ الْبَاقِي، وَالثَّلَاثُ: ثُلُثَ بَاقِي الْبَاقِي، وَالرَّابِعُ الْبَاقِي.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا صَحَّتْ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ.

قُلْنَا: لِلزَّوْجِ (٩)؛ فَبَقِيَ (١٨). لِلْأُمِّ (٦)؛ فَبَقِيَ (١٢)، لِلْأُخْتِ (٤). وَالْجَدُّ لَهُ الْبَاقِي (٨).

* لَكِنْ لَوْ كَانَ بَدَلَ الْجَدِّ أَبٌّ.

مِثَالُهُ: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَأُمٍّ، وَأَبٍ، وَأُخْتِ شَقِيقَةٍ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ اثْنَانِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هَلْ هِيَ مِنَ الْعُمَرَيَّتَيْنِ أَمْ لَا؟

الْجَوَابُ: هِيَ مِنَ الْعُمَرَيَّتَيْنِ؛ لَأَنَّ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةَ تَسْقُطُ بِالْإِجْمَاعِ.

فِلِلْأَكْدَرِيَّةِ أَرْكَانٌ يَجِبُ مُرَاعَاتُهَا، وَلِلْأَكْدَرِيَّةِ صَوْرَتَانِ:

زَوْجٌ، وَأُمٌّ، وَجَدٌّ، وَأُخْتٌ شَقِيقَةٌ.

وَزَوْجٌ، وَأُمٌّ، وَجَدٌّ، وَأُخْتٌ لَأَبٍ.

فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُكَدَّرَةٌ جِدًّا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا كَدَّرَتْ قَوَاعِدَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي بَابِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَكَدَّرَتْ قَوَاعِدَ الْفَرَائِضِ كُلَّهَا.

وقسمتها على القولِ الرَّاجِحِ:

للزَّوْجِ النِّصْفُ، وللأُمِّ الثُّلُثُ، والباقي للجَدِّ، ولا شيء للأُخْتِ.

وهذا القولُ الرَّاجِحُ مُرِيحٌ، لا يَحْتَاجُ لِتَعَبٍ ولا كَلَفَةٍ.

وهنا انتهى بابُ الفرائضِ مِنْ حَيْثُ الْفِقْهُ، وهذا هو الْأَصْلُ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ أَنْ نَعْرِفَهُ فِقْهًا. أَمَّا الْحِسَابُ فَإِنَّهُ وَسِيلَةٌ فَقَطْ، ولهذا لو جاءك إنسانٌ وقال: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ، وَعَنْ عَمٍّ، فَقُلْتَ مَثَلًا: لِلأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ الثُّلْثَانِ، وَلِلْعَمِّ الثُّلُثُ، فهذا مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ لَا يَصِحُّ، لَكِنَّ الْعَامِّيَّ لَا يُهِمُّهُ الصَّنَاعَةُ، بَلْ يُهِمُّهُ الْقِسْمَةُ وَسَمَّيْهَا مَا شِئْتَ، ولهذا لو قُلْتَ لَهُ: لِلأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ الثُّلْثَانِ، والباقي لِلْعَمِّ. فلا بَأْسَ.



باب الحساب وأصول المسائل والعول

- ٧١ وَلِلْحِسَابِ إِنْ تَرُمُّ مُحْصَلًا فَاسْتَخْرِجِ السَّبْعَ الْأُصُولَ أَوَّلًا
٧٢ فَإِنَّهَا قِسْمَانِ يَا خَلِيلُ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا الَّتِي تَعُولُ

الشرح

المُرَادُ بِالحِسَابِ هنا: الحِسَابُ الذي يَتَوَصَّلُ به الإنسانُ إلى قِسْمَةِ المَوَارِيثِ بين مُسْتَحَقِّيها، وليس الحِسَابَ العامَّ.

والْحَقِيقَةُ أَنَّ هذا البابَ ليس مِنَ الْأُمُورِ الْمَقْصُودَةِ في عِلْمِ الْفَرَائِضِ، وَلَكِنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى إعْطَاءِ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ؛ لِأَنَّكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَعْرِفَ مَخْرَجَ الْفُرُوضِ وَتَصْحِيحَ الْمَسَائِلِ إِلَّا إِذَا عَرَفْتَ هذا البابَ وما بَعْدَهُ، فهو وَسِيلَةٌ لَا غَايَةَ، وَلِهَذَا لَا تَجِدُهُ في كَلَامِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَغْنَى عَنْهُ بِأَنْ تَقُولَ: لِفُلَانٍ السُّدُسُ، وَلِفُلَانٍ النِّصْفُ، وَلِفُلَانٍ الرُّبْعُ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ قَدْ لَا يَصِلُ الْإِنْسَانُ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْفُرُوضِ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْحِسَابِ وَالْأُصُولِ اضْطُرَّ عُلَمَاءُ الْفَرَائِضِ إِلَى ذِكْرِ هذا البابِ.

ولِهَذَا نَقُولُ: يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مُلِمًّا إِمَامًا قَوِيًّا بِالْفَرَائِضِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ الْحِسَابَ.

قَوْلُهُ: «إِنْ تَرُمُّ مُحْصَلًا» أَيُّ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُدْرِكَ الْمُحْصَلَ، يَعْنِي: الْمَحْصُولَ، فَاسْتَخْرِجِ السَّبْعَ الْأُصُولَ أَوَّلًا.

وَقَوْلُهُ: «فَإِنَّهَا قِسْمَانِ» أَيِ الْأُصُولِ السَّبْعَةِ قِسْمَانِ:

قِسْمٌ يَعُولُ، وَقِسْمٌ لَا يَعُولُ.

وَالْأُصُولُ السَّبْعَةُ هِيَ: ائْتَانِ، وَثَلَاثَةُ، وَأَرْبَعَةٌ، وَسِتَّةٌ، وَثَمَانِيَّةٌ، وَائْنَا عَشَرَ، وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ.

وَقَوْلُهُ: «ثَلَاثَةٌ مِنْهَا الَّتِي تَعُولُ» يَعْنِي: ثَلَاثَةٌ مِنْ هَذِهِ السَّبْعَةِ تَعُولُ، وَأَرْبَعَةٌ لَا تَعُولُ.

وَمَعْنَى الْعَوْلِ: أَنْ تُزَادَ فُرُوضُ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَصْلِهَا.

فَمَثَلًا: السِّتَّةُ تَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ فِي: زَوْجٍ، وَأُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ، لِلزَّوْجِ النِّصْفِ، وَلِلأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ.

نِصْفٌ وَثَلَاثَانِ، كَيْفَ نَعْمَلُ؟ لَا يَوْجَدُ فِي النَّظَرِ مَسْأَلَةٌ فِيهَا نِصْفٌ وَثَلَاثَانِ، لَكِنْ نِصْفٌ وَنِصْفٌ صَحِيحٌ، ثَلَاثُ وَثَلَاثَانِ صَحِيحٌ، لَكِنْ نِصْفٌ وَثَلَاثَانِ لَا يُمَكِّنُ. هَذَا الزَّائِدُ نَعْمَلُ لَهُ عَمَلًا يُسَمَّى الْعَوْلُ، فَنَقُولُ: يُمَكِّنُ يَوْجَدُ النِّصْفُ ثَلَاثَةً، وَالثَّلَاثَانِ أَرْبَعَةً؛ فَتَكُونُ السِّتَّةُ سَبْعَةً.

- زَوْجٍ، وَأُخْتَانِ شَقِيقَتَانِ، وَأُخْتَانِ مِنْ أُمٍّ، فِيهَا نِصْفٌ، وَثَلَاثَانِ، وَثَلَاثُ، هُنَا نَعْمَلُ عَمَلِيَّةً يُمَكِّنُ أَنْ يَوْجَدَ فِيهَا نِصْفٌ وَثَلَاثَانِ وَثَلَاثُ، وَهُوَ الْعَوْلُ. فَنَقُولُ: الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلشَّقِيقَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ أَرْبَعَةٌ، الْجَمِيعُ سَبْعَةٌ، وَلِلأَخَوَاتِ لَأُمٍّ الثَّلَاثُ ائْتَانِ، الْجَمِيعُ تِسْعَةٌ، وَهَلُمَّ جَرًّا.



- ٧٣ فَالْسِتُّ لِلْشُّدْسِ مَخْرَجًا تَرَى وَضِعْفُهَا لِلرُّبْعِ مَعَ ثُلْثٍ جَرَى
٧٤ أَوْ سُدُسٌ وَضِعْفُ ضِعْفِهَا أَتَى مَخْرَجُ سُدْسٍ مَعَ ثُمْنٍ يَأْتِي

الشرح

قَوْلُهُ: «السَّتُّ»: يعني: العَدَدُ سِتَّةٌ، يَكُونُ مَخْرَجًا لِلشُّدْسِ؛ لِأَنَّ أَقْلَ عَدَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ الشُّدْسِ صَحِيحًا هُوَ السَّتَّةُ.

وَعَلَيْهِ؛ فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا سُدُسٌ فَقَطْ فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ.

أُمُثَلَةٌ:

- أُمٌّ وَابْنٌ. فِيهَا سُدُسٌ فَقَطْ، لِلأُمِّ الشُّدْسُ، وَالباقِي لِلابْنِ.

- جَدَّةٌ وَابْنٌ. فِيهَا سُدُسٌ فَقَطْ، لِلجَدَّةِ الشُّدْسُ، وَالباقِي لِلابْنِ.

- أُمٌّ، وَأَخَوَانِ. فِيهَا سُدُسٌ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ.

وَهَلُمَّ جَرًّا، فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا سُدُسٌ فَقَطْ فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ، أَوْ فِيهَا سُدُسٌ وَفَرَضٌ يَدَاخِلُ الشُّدْسَ فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ، وَالَّذِي يَدَاخِلُ الشُّدْسَ النُّصْفَ وَالثَّلَاثِينَ وَالثُّلُثُ.

- أُمٌّ، وَأَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ، وَعَمٌّ. فِيهَا سُدُسٌ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ، لِلأُمِّ الشُّدْسُ، وَلِلأَخَوَيْنِ مِنْ أُمِّ الثُّلُثُ، وَالباقِي لِلْعَمِّ.

- جَدَّةٌ، وَزَوْجٌ، وَعَمٌّ. مِنْ سِتَّةٍ؛ لِأَنَّ النُّصْفَ يَدْخُلُ فِي الشُّدْسِ، فَالجَدَّةُ لَهَا الشُّدْسُ، وَالزَّوْجُ النُّصْفُ، وَالباقِي لِلْعَمِّ.

- أَخٌ مِنْ أُمٍّ، وَأَخْتَانِ شَقِيقَتَانِ، وَعَمٌّ. مِنْ سِتَّةٍ؛ لِأَنَّ فِيهَا سُدْسًا وَثُلَاثَيْنِ.

لِلْأَخِ مِنْ أُمِّ السُّدُسِ، وَلِلشَّقِيقَتَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ، وَالْبَاقِي لِلْعَمِّ.
قَوْلُهُ: «وَضِعْفُهَا» ضِعْفُ السَّتَّةِ: اثْنَا عَشَرَ.

الْإِثْنَا عَشَرَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ إِلَّا فِي فَرْضَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ، كَالرُّبْعِ مَعَ الثُّلْثِ،
وَالرُّبْعِ مَعَ الثَّلَاثَيْنِ، وَالرُّبْعِ مَعَ السُّدُسِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ صُورٍ.

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجَةٍ، وَأُمٍّ، وَعَمٍّ، هَذِهِ فِيهَا رُبْعٌ وَفِيهَا ثُلْثٌ؛ مِنْ اِثْنَيْ
عَشَرَ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَ الثُّلْثِ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَمَخْرَجَ الرُّبْعِ مِنْ أَرْبَعَةٍ. وَأَقْلَ عَدَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَجْتَمَعَ
فِيهِ ثُلْثٌ وَرُبْعٌ هُوَ اِثْنَا عَشَرَ؛ لِأَنَّكَ تَضْرِبُ ثَلَاثَةً فِي أَرْبَعَةٍ تَبْلُغُ اِثْنَيْ عَشَرَ.

- رُبْعٌ وَثُلَاثَانِ: كَرَجُلٍ هَلَكَ عَنْ: زَوْجَةٍ، وَأُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ، وَعَمٍّ، فِيهِ رُبْعٌ
لِلزَّوْجَةِ، وَثُلَاثَانِ لِلشَّقِيقَتَيْنِ، وَالْعَمُّ لَيْسَ لَهُ فَرْضٌ.

هَذِهِ مِنْ اِثْنَيْ عَشَرَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَقْلَ عَدَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ رُبْعٌ وَثُلَاثَانِ هُوَ
اِثْنَا عَشَرَ؛ لِأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ مَخْرَجِ الثَّلَاثَيْنِ، وَأَرْبَعَةٍ مَخْرَجِ الرُّبْعِ، ثَلَاثَةٌ فِي
أَرْبَعَةٍ: بَاثْنَيْ عَشَرَ.

لِلزَّوْجَةِ الرُّبْعُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ ثَمَانِيَّةٌ، وَالْبَاقِي وَاحِدٌ لِلْعَمِّ.

- رُبْعٌ وَسُدُسٌ: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَأُمٍّ، وَابْنٍ، لِلزَّوْجِ الرُّبْعُ، وَلِلْأُمِّ
السُّدُسُ، وَالْبَاقِي لِلابْنِ.

قَوْلُهُ: «أَوْ سُدُسٌ» يَعْنِي: مَعَ الثُّلْثِ، أَوِ السُّدُسِ.

وَكَأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الثَّلَاثَيْنِ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَ الثَّلَاثَيْنِ وَمَخْرَجَ الثُّلْثِ وَاحِدٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَضِعْفُ ضِعْفِهَا» ضِعْفُ ضِعْفِ السَّتَّةِ: أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ.

وقوله: «أتى مخرج سدس مع ثمن يا فتى» متى وجدت ثمنًا مع سدس فمن أربعة وعشرين، ثمن مع ثلثين من أربعة وعشرين.

والمؤلف رحمه الله لم يأت بكل الصور، وإنما أتى بصورة واحدة وهي السدس مع الثمن، وليته أضاف إلى ذلك الثلثين؛ فإنه يمكن اجتماع الثمن مع الثلثين.

إذن: الثمن مع السدس من أربعة وعشرين؛ لأن الثمن من ثمانية، والسدس من ستة، وهما متباينان، لكن يتوافقان في النصف، فنضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ أربعة وعشرين، ثلاثة في ثمانية: أربعة وعشرون. أربعة في ستة: أربعة وعشرون.

الأمثلة:

- هلك هالك عن: زوجة، وجدة، وابن، المسألة فيها ثمن للزوجة، وسدس للجدّة، والإبن ليس له فرض بل تعصيب.

وبين الثمن والسدس توافق في النصف، فنضرب نصف الستة في ثمانية، أو نصف الثمانية في ستة؛ تبلغ أربعة وعشرين.

للزوجة الثمن ثلاثة، وللجدّة السدس أربعة، هذه سبعة، والباقي للإبن.

- ثمن وثلثان: هلك هالك عن: زوجة، وبنتين، وعم، للزوجة الثمن ثلاثة، وللبنتين الثلثان ستة عشر، والباقي خمسة للعم.

وقوله: «يا فتى»، يخاطب (الفتى)، وعلى هذا فـ(الشيخ) لا يخاطب بهذا الخطاب؛ لأن الشيخ بلغ شأوا كبيرا في العلم؛ فلا يحتاج أن نعلمه أن السدس مع الثمن من أربعة وعشرين.

أَوْ نَقُولُ: الْفَتَى هُوَ مَنْ اتَّصَفَ بِالْفُتُوَّةِ مَعْنَى، وَلِهَذَا قَالَ نَاطِمٌ (مُفْرَدَاتِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ):

وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فَتَى تَيْمِيَّةً قَالَ قِيَاسُ الْفَرَضِ عَنْ جَلِيلِهِ^(١)
مَعَ أَنَّهُ شَيْخُهَا فِي الْوَاقِعِ، لَكِنَّ الْفَتَى يُطْلَقُ عَلَى الْإِنْسَانِ الَّذِي لَهُ فُتُوَّةٌ وَقُوَّةٌ:
﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠].



٧٥ فَهَذِهِ الْعَوْلُ عَلَيْهَا يَدْخُلُ إِنْ كَثُرَتْ فُرُوضُهَا يَا رَجُلُ

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: «هَذِهِ» الْمُشَارُ إِلَيْهِ الْأَصُولُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَهِيَ:

السَّتَّةُ، وَضِعْفُهَا، وَضِعْفُ ضِعْفِهَا.

ضِعْفُ السَّتَّةِ: اثْنَا عَشَرَ.

وَضِعْفُ ضِعْفِهَا: أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ.

فَهَذِهِ يَدْخُلُ عَلَيْهَا الْعَوْلُ.

وَالْعَوْلُ لُغَةً: مِنْ عَالَ يَعُولُ إِذَا زَادَ وَجَارَ.

وَاصْطِلَاحًا: زِيَادَةُ السَّهَامِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ.

(١) انظر: النظم المفيد الأحمد في مفردات الإمام أحمد (ص: ٤٠) للشيخ مُحَمَّدُ الْعَمْرِي المقدسي المتوفى (٨٢٠ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وقوله: «يَا رَجُلُ»، في البيت الأول سَمَّاكَ (فَتَى)، وفي البيت الثاني سَمَّاكَ (رَجُلًا) من أجل الروي، وعلى كل حال، لا أظنُّ أَنَّ المؤلفَ يقصِدُ التفريقَ.

قوله: «هَذِهِ الْعَوْلُ عَلَيْهَا يَدْخُلُ إِذَا كَثُرَتْ فُرُوضُهَا» يعني إذا كانت فُرُوضُهَا أَكْثَرَ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْعَوْلِ، إذ لو لم تُقَلَّ به لَظَلَمْنَا بَعْضَ الْوَرِثَةِ وَعَدَلْنَا فِي بَعْضٍ.

وَالوَاجِبُ الْعَدْلُ فِي الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: ٩٠]، وَإِذَا سَلَكْنَا سَبِيلَ الْعَدْلِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْعَوْلِ.

وَكَثِيرٌ مِنَ الْفَرَضِيِّينَ إِذَا ذَكَرُوا الْعَوْلَ، ذَكَرُوا الْأَثَرَ الْوَارِدَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَوَّلَ مَسْأَلَةٍ عَالَتْ فِي عَهْدِهِ، ثُمَّ جَمَعَ الصَّحَابَةُ وَاسْتَشَارَهُمْ، وَقَالَ بِالْعَوْلِ^(١).

وَنِعَمَ الْإِسْتِدْلَالُ، لَكِنْ كَوْنُنَا نَأْخُذُ بِالْعَوْلِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ أَقْطَعَ لِلتَّرَاخُلِ بِلَا شَكٍّ، وَلِهَذَا نَارَعَ عُمَرَ مَنْ نَارَعَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ كَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٢)، لَكِنَّا إِذَا أَخَذْنَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ انْتَهَى الْإشْكَالُ.



٧٦ فَتَنْتَهِي السُّنَّةُ فِيهِ تَتَرَى شَفْعًا إِلَى عَشْرَةِ وَوَنَرَا

الشرح

قوله: «فِيهِ»: أَيُّ فِي الْعَوْلِ.

(١) أخرجه الحاكم (٤/ ٣٤٠)، والبيهقي (٦/ ٢٥٣).

(٢) التخريج السابق نفسه.

قَوْلُهُ: «تَتَرَى»: أَيِ تَتَابَعُ.

فَالسُّتَّةُ تَعُولُ إِلَى عَشْرَةٍ: شَفْعًا وَوِثْرًا، فَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ، وَإِلَى ثَمَانِيَةٍ، وَإِلَى تِسْعَةٍ، وَإِلَى عَشْرَةٍ.

فَتَعُولُ إِلَى وَثَرٍ مَرَّتَيْنِ: إِلَى سَبْعَةٍ، وَتِسْعَةٍ. وَتَعُولُ إِلَى شَفْعٍ مَرَّتَيْنِ: إِلَى ثَمَانِيَةٍ، وَعَشْرَةٍ.

فَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ: فِي زَوْجٍ، وَأُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ. الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ أَرْبَعَةٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تُعُولُونَهَا إِلَى سَبْعَةٍ؛ لَأَنْكُمْ إِذَا أَعْلَمْتُمُوهَا إِلَى سَبْعَةٍ نَقَضْتُمْ مَا فَرَضَ اللَّهُ لِلزَّوْجِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَ لَهُ النِّصْفَ، وَالنِّصْفُ مِنَ السَّبْعَةِ ثَلَاثَةٌ وَنِصْفٌ، وَأَنْتُمْ الْآنَ أَعْطَيْتُمُوهُ ثَلَاثَةً فَقَطْ، وَفَرَضَ اللَّهُ لِلأُخْتَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ، وَأَنْتُمْ الْآنَ أَعْطَيْتُمُوهُمَا أَرْبَعَةً مِنْ سَبْعَةٍ، فَقَدْ نَقَضْتُمُوهُمَا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْعَدْلِ، فَقَالَ: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَحْكَمَ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْأُخْتَيْنِ بِالْعَدْلِ إِلَّا إِذَا قُلْنَا بِالْعَوْلِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ مِنْ سِتَّةٍ، بَقِيَ لِلأُخْتَيْنِ النِّصْفُ، فَصَارَ الْجَوْرُ عَلَيْهِنَّ، وَلَوْ قُلْتَ: لِلأُخْتَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ أَرْبَعَةٌ، بَقِيَ اثْنَانِ فَصَارَ الْجَوْرُ عَلَى الزَّوْجِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَ مَا لَا بَيْنَ شَخْصَيْنِ يَنْقُصُ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، بَأَنْ نَجْعَلَ النِّقْصَ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، فَأَنْتَ إِنْ أَعْطَيْتَ الزَّوْجَ النِّصْفَ كَامِلًا نَقَضْتَ حَقَّ الْأُخْتَيْنِ، وَإِنْ أَعْطَيْتَ الْأُخْتَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ كَامِلًا نَقَضْتَ حَقَّ الزَّوْجِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا الْقَوْلُ بِالْعَوْلِ، وَلَا انْفِكَاهُ عَنْهُ.

وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: نُعْطِي الزَّوْجَ نِصْفَهُ عَائِلًا: وَالْأُخْتَيْنِ الثَّلَاثِينَ عَائِلًا، فَتَعْدِلُ بَيْنَهُمَا.

وَنَقْصُ فِي هَذَا الْمِثَالِ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدِ السُّبُعِ؛ لِأَنَّ وَاحِدًا إِلَى سَبْعَةِ السُّبُعِ، وَيَتَبَيَّنُ لَكَ هَذَا وَضُوحًا، أَنَّنَا إِذَا أَعْطَيْنَا الزَّوْجَ النِّصْفَ مِنْ سَبْعَةٍ لَهُ ثَلَاثَةٌ وَنِصْفٌ، وَالْآنَ أَعْطَيْنَاهُ ثَلَاثَةً فَنَقْصُ مِنْ حَقِّهِ نِصْفٌ مِنْ سَبْعَةِ أَنْصَافٍ.

وَتَعُولُ إِلَى ثَمَانِيَّةٍ: فِي زَوْجٍ، وَأُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ، وَأُمٍّ.

الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلشَّقِيقَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ أَرْبَعَةٌ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، فَهَذِهِ ثَمَانِيَّةٌ، وَنَقْصُ مِنْ كُلِّ وَاحِدِ الرُّبْعِ.

وَتَعُولُ إِلَى تِسْعَةٍ: فِي زَوْجٍ، وَأُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ، وَأُخْتٍ مِنْ أُمٍّ، وَأُمٍّ.

الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ؛ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ أَرْبَعَةٌ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَلِلْأُخْتِ لَأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، فَهَذِهِ تِسْعَةٌ، وَنَقْصُ مِنْ كُلِّ وَاحِدِ الثُّلُثِ؛ لِأَنَّهَا عَالَتْ بِثَلَاثَةٍ، وَنِسْبَةُ الثَّلَاثَةِ إِلَى التَّسْعَةِ الثُّلُثُ.

وَتَعُولُ إِلَى عَشْرَةٍ: فِي زَوْجٍ، وَأُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ، وَأُمٍّ، وَأُخْتَيْنِ مِنْ أُمٍّ.

الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ؛ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ أَرْبَعَةٌ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَلِلْأُخْتَيْنِ مِنْ أُمِّ الثُّلُثِ اثْنَانِ، فَهَذِهِ عَشْرَةٌ.

هَنَّاكَ صُورَةً أُخْرَى: بِأَنَّ نَجْعَلَ بَدَلَ الْأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ أُخْتَيْنِ لِأَبٍ، وَأَنْ نَجْعَلَ بَدَلَ الْأُمِّ جَدَّةً.

- هَذَا أَعْلَى نَقْصٍ فِي الْعَوْلِ، وَنَقْصُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بِنِسْبَةِ زِيَادَةِ الْعَوْلِ عَنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، فَنَقْصُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مُحْسَانٍ.

وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ نِسْبَةَ النَّقْصِ مِنَ الْعَوْلِ؛ فَانْسُبْ مَا عَالَتْ بِهِ إِلَى مَا عَالَتْ إِلَيْهِ، فَمَا حَصَلَ مِنَ النُّسْبَةِ فَهُوَ نِسْبَةُ النَّقْصِ.

فَإِذَا عَالَتْ إِلَى سَبْعَةٍ، نَقُولُ: نَقْصَ كُلِّ وَاحِدِ السُّبْعِ.

وَإِذَا عَالَتْ إِلَى ثَمَانِيَةٍ، نَقْصَ كُلِّ وَاحِدِ الرَّبْعِ؛ لِأَنَّ اثْنَيْنِ بِالنُّسْبَةِ إِلَى ثَمَانِيَةِ الرَّبْعِ.

وَإِذَا عَالَتْ إِلَى تِسْعَةٍ: الثَّلَاثُ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ السَّتَّةَ تَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ، وَثَمَانِيَةٍ، وَتِسْعَةٍ، وَعَشْرَةٍ، وَتُسَمَّى إِذَا

عَالَتْ إِلَى عَشْرَةٍ «أُمُّ الْفُرُوحِ» بِالْخَاءِ، لِكثْرَةِ أَفْرَاحِهَا.



٧٧ وَضِعْفُهَا وَتَرَا لِسَبْعَةٍ عَشَرَ وَضِعْفُ ضِعْفِهَا بِثَمْنِيَةٍ انْتَشَرَ

الشرح

قَوْلُهُ: «وَضِعْفُهَا وَتَرَا» يَعْنِي ضِعْفُ السَّتَّةِ، وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ تَعُولُ وَتَرَا فَقَطْ لَا شَفْعًا إِلَى «سَبْعَةٍ عَشَرَ»، وَعَلَى هَذَا، فَتَعُولُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ، وَإِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ، وَإِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ.

فَتَعُولُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ: فِي زَوْجٍ، وَبِثْنَيْنِ، وَأُمِّ.

الْمَسْأَلَةُ مِنْ اثْنِي عَشَرَ، لِلزَّوْجِ الرَّبْعُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْبِثْنَيْنِ الثَّلَاثَانِ ثَمَانِيَةٌ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ اثْنَانِ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ؛ وَنَقْصَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ.

وَتَعُولُ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ: فِيمَا لَوْ أَضَفْنَا فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ الْأَبَ، فَتَقُولُ: الْمَسْأَلَةُ مِنْ اثْنِي عَشَرَ لِلزَّوْجِ الرَّبْعُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْبِثْنَيْنِ الثَّلَاثَانِ ثَمَانِيَةٌ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ اثْنَانِ،

وللأبِ السُّدُسُ اثنان، فهذه خَمْسَةُ عَشَرَ.

وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ: فِيمَا لَوْ هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: ثَلَاثِ زَوَاجَاتٍ، وَثَمَانِ أَخَوَاتٍ شَقِيقَاتٍ، وَأَرْبَعِ أَخَوَاتٍ مِنْ أُمِّ، وَجَدَّتَيْنِ.

المَسْأَلَةُ مِنْ اِثْنِي عَشَرَ، لِلزَّوْجَاتِ الثَّلَاثِ الرَّبْعُ ثَلَاثَةٌ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ، وَلِلْأَخَوَاتِ الشَّقِيقَاتِ ثَمَانِيَّةٌ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ، وَلِلْأَرْبَعِ أَخَوَاتٍ مِنَ الْأُمِّ الثَّلَاثُ أَرْبَعَةٌ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ، وَلِلجَدَّتَيْنِ السُّدُسُ اِثْنَانِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ، فَهَذِهِ سَبْعَةُ عَشَرَ.

فِي هَذَا الْمِثَالِ كُلُّهُنَّ إِنْثَاءٌ، وَيُسَمَّىهَا الْفَرَضِيُّونَ «أُمُّ الْفُرُوجِ»؛ لِأَنَّ كُلَّ الْوَارِثَاتِ فِيهَا ذَوَاتُ فَرْجٍ.

وَتُسَمَّى أَيْضًا: «الدِّينَارِيَّةُ الصُّغْرَى» إِذَا كَانَتِ التَّرَكَّةُ سَبْعَةَ عَشَرَ دِينَارًا، يُقَالُ: سَبْعُ عَشْرَةَ امْرَأَةً مِنْ وُجُوهِ شَتَّى وَرَثَنَ سَبْعَةَ عَشَرَ دِينَارًا، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ دِينَارٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَضِعْفُ ضِعْفِهَا بِثُمْنِهِ انْتَشَرَ». ضِعْفُ ضِعْفِ السِّتَةِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ.

وَقَوْلُهُ: «بِثُمْنِهِ انْتَشَرَ» أَيُّ: اشْتَهَرَتْ بَيْنَ النَّاسِ بِأَنَّهَا لَا تَعُولُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً بِالْثُمْنِ إِلَى سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ.

صورتها:

- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بَنَتَيْنِ، وَأَبٍ، وَأُمِّ، وَزَوْجَةٍ.

المَسْأَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ سِتَّةَ عَشَرَ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ أَرْبَعَةٌ، وَلِلْأَبِ السُّدُسُ أَرْبَعَةٌ، وَلِلزَّوْجَةِ الثَّمْنُ ثَلَاثَةٌ، فَهَذِهِ سَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ.

وهذه تُسَمَّى (الْبَحِيلَةَ)؛ لِأَنَّهَا لَا تَعُولُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً.

وَنَحْنُ نَقُولُ: هِيَ بَخِيلَةٌ وَكَرِيمَةٌ؛ لِأَنَّ النِّقْصَ الَّذِي دَخَلَ عَلَى الْوَرَثَةِ قَلِيلٌ.
هَذِهِ الْأُصُولُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي تَعُولُ، أَعْمُهَا فِي الْعَوْلِ السِّتَّةُ، ثُمَّ الْاِثْنَا عَشَرَ، ثُمَّ
الْأَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ.



٧٨ وَأَرْبَعٌ لَا عَوْلَ فِيهَا يَقْفُو ثُمْنٌ وَرُبْعٌ ثُمَّ ثُلُثٌ نِصْفٌ

الشرح

ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- الْفُرُوضَ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَ الْمَسَائِلَ، كَمَا قَالَ
فِي الْأَوَّلِ.

فَهَذِهِ الْعَوْلُ عَلَيْهَا يَدْخُلُ

فَلَوْ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَرْبَعٌ لَا عَوْلَ فِيهَا يَقْفُو اثْنَانِ، وَثَلَاثَةٌ، وَأَرْبَعَةٌ وَثَمَانِيَةٌ
لَكَانَ أَوَّلِي. لَكِنْ هُوَ ذَكَرَ الْفُرُوضَ، وَالْأَمْرُ فِي هَذَا سَهْلٌ.

الْثُمْنُ مَخْرَجُهُ ثَمَانِيَةٌ، إِذَنْ ثَمَانِيَةٌ لَا تَعُولُ.

الرُّبْعُ مَخْرَجُهُ أَرْبَعَةٌ، إِذَنْ أَرْبَعَةٌ لَا تَعُولُ.

الثُّلُثُ مَخْرَجُهُ ثَلَاثَةٌ، إِذَنْ ثَلَاثَةٌ لَا تَعُولُ.

النِّصْفُ مَخْرَجُهُ اثْنَانِ، إِذَنْ اثْنَانِ لَا تَعُولُ.

وَإِذَا كَانَتْ لَا تَعُولُ، فَهَلْ تَكُونُ عَادِلَةً؟ بِمَعْنَى: أَنْ تَتَسَاوَى الْفُرُوضُ
وَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ، أَوْ نَاقِصَةً بِأَنْ تَكُونَ فُرُوضُهَا أَنْقَصَ مِنْ أَصْلِهَا، أَوْ تَكُونَ نَاقِصَةً
وَعَادِلَةً؟

يُنْظَرُ:

اثنان تكون ناقصة: في زوج، وعم، المسألة من اثنين، للزوج النصف واحد، والباقي للعم، فهذه ناقصة؛ لأن فروضها أقل من أصلها.

وتكون عادلة: في زوج، وأخت شقيقة، المسألة من اثنين، للزوج النصف واحد، وللشقيقة النصف واحد، فهذه عادلة؛ حيث ساوت فروضها أصلها.

* الثلاثة تكون ناقصة وعادلة:

ناقصة: في أم، وعم، المسألة من ثلاثة، للأم واحد، والباقي للعم.

عادلة: في أختين شقيقتين، وأختين من أم، المسألة من ثلاثة، للأختين الشقيقتين الثلثان اثنان، وللأختين من أم الثلث فقط.

* الأربعة لا تكون إلا ناقصة، وكل مسألة فيها رُبْع أو ثَمْن لا تكون إلا ناقصة.

ناقصة في: زوج، وبنت، المسألة من أربعة، للزوج الربع واحد، والباقي للبنت.

وفي زوج، وبنت، وعم، المسألة من أربعة، للزوج الربع واحد، للبنت النصف اثنان، والباقي للعم.

* الثمانية كذلك لا تكون إلا ناقصة، في بنت وزوجة، المسألة من ثمانية، للبنت النصف أربعة، وللزوجة الثمن واحد.

فالخلاصة: أن الأصول التي لا تعول أربعة، وهي: اثنان، وثلاثة، وأربعة، وثمانية.

وهذه منها اثنان لا تكونان إلا ناقصةً وهما أصلُ أَرْبَعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ، واثنانِ تكونان ناقصةً وعادِلَةً وهما أصلُ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٍ.



٧٩ فَمَخْرُجُ النِّصْفِ مِنْ اثْنَيْنِ عَدَا وَالْثُلُثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَقَدْ بَدَا

٨٠ مِنْ أَرْبَعٍ رُبْعٌ وَمِنْ ثَمَانِيَةٍ ثُمْنٌ فَذِي هِيَ الْأُصُولُ الثَّانِيَةُ

الشرح

قَوْلُهُ: «فَمَخْرُجُ النِّصْفِ مِنْ اثْنَيْنِ عَدَا»، فكلُّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا نِصْفٌ وَبَاقٍ، فَهِيَ مِنْ اثْنَيْنِ، وَكُلُّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا نِصْفَانِ فَهِيَ مِنْ اثْنَيْنِ.

وَكُلُّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا ثُلُثٌ، فَهِيَ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَكُلُّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا ثُلَثَانِ فَقَطْ، أَوْ ثُلَثَانِ وَثُلُثٌ فَهِيَ مِنْ ثَلَاثَةٍ.

نِصْفٌ وَبَاقٍ كَ: زَوْجٌ، وَعَمٌّ؛ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْعَمِّ الْبَاقِي.

نِصْفَانِ كَ: زَوْجٌ، وَأُخْتِ شَقِيقَةٍ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَاحِدٌ، وَلِلأُخْتِ الشَّقِيقَةُ النِّصْفُ وَاحِدٌ.

ثُلُثٌ كَ: أُمٌّ، وَعَمٌّ، الْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَلَاثَةٍ؛ لِلأُمِّ الثُّلُثُ وَاحِدٌ، وَلِلْعَمِّ الْبَاقِي.

ثُلَثَانِ: كَأُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ، وَعَمٌّ؛ لِلأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ الثُّلَثَانِ، وَلِلْعَمِّ الْبَاقِي.

ثُلَثَانِ وَثُلُثٌ: كَأُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ، وَأُخْتَيْنِ مِنْ أُمٍّ، لِلأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ الثُّلَثَانِ اثْنَانِ، وَلِلأُخْتَيْنِ مِنْ أُمِّ الثُّلُثُ وَاحِدٌ.

وكلُّ مسألةٍ فيها رُبْعٌ، فهي من أربعةٍ إذا لم يكن فيها إلا الرُّبْعُ.
وكلُّ مسألةٍ فيها ثُمْنٌ، فهي من ثمانيةٍ سواءً كان وحده، أو مع النِّصْفِ.
فهذه هي الأصولُ الثانيةُ.



٨١ وَحَظُّ كُلِّ وَاِرِثٍ إِنْ حَصَلَ مِنْ أَصْلِهَا فَالْقَضْدُ مِنْهُ كَمَلًا

الشرح

قَوْلُهُ: «حَظُّ» بمعنى: نَصِيبٌ، يعني: نَصِيبُ كُلِّ وَاِرِثٍ «إِنْ حَصَلَ مِنْ أَصْلِهَا؛ فَالْقَضْدُ مِنْهُ كَمَلًا».

وهذا كَقَوْلِ الرَّحِيبيِّ:

وَإِنْ تَكُنْ مِنْ أَصْلِهَا تَصِحُّ فَتَرْكُ تَطْوِيلِ الْحِسَابِ رِبْحٌ^(١)

يَعْنِي: إِذَا حَصَلَ نَصِيبُ كُلِّ وَاِرِثٍ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ كُفِينَا، وَإِلَّا اضْطَرَرْنَا إِلَى تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ، وَهُوَ الْبَابُ الَّذِي سِيَاقِي.

فَإِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بَتْنَيْنِ، وَعَمٍّ، الْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَلَاثَةٍ؛ لِلْبَتْنَيْنِ الثَّلَاثَانِ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ، وَالباقِي للْعَمِّ، فَهنا حَصَلَ نَصِيبُ كُلِّ وَاِرِثٍ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حِسَابٍ.

لَكِنْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ، وَعَمٍّ، الْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَلَاثَةٍ، لِلْبَنَاتِ الثَّلَاثِ اثْنَانِ، وَالباقِي للْعَمِّ، فَهنا اثْنَانِ مَا تَنْقَسِمُ عَلَى ثَلَاثَةٍ فَلَا بُدَّ إِذَنْ مِنْ تَصْحِيحٍ، وَحِينَئِذٍ إِذَا قَالَ قَائِلٌ:

(١) الرحبية مع حاشية ابن قاسم (ص: ٥٨).

متى نحتاجُ إلى التَّصحيحِ؟ نقولُ: إذا لم يَنْقَسِمِ سَهَامُ الْوَرَثَةِ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّا نَحْتَاجُ
إِلَى التَّصْحِيحِ.

ولهذا قال المؤلفُ:

وَحَظُّ كُلِّ وَارِثٍ إِنِ حَصَلَ مِنْ أَصْلِهَا فَالْقَصْدُ مِنْهُ كَمَلَا

يَعْنِي: وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ فَحِينَئِذٍ نَحْتَاجُ إِلَى التَّصْحِيحِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ نُعْطِيَ
كُلَّ وَاحِدٍ نَصِيبَهُ بِلَا كَسْرِ.



باب تصحيح المسائل

يَعْنِي: مَسَائِلُ الْمَوَارِيثِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَرَثَةَ إِنْ انْقَسَمَتْ عَلَيْهِمْ سِهَامُهُمْ بَدُونِ كَسْرِ؛ فَكَمَا قَالَ النَّازِمُ فِيهَا سَبَقَ:

فَالْقَضْدُ مِنْهُ كُمْلَا

وَلَا حَاجَةَ أَنْ نَعْمَلَ أَيَّ عَمَلٍ آخَرَ.

فَفِي ثَلَاثِ زَوَاجَاتٍ، وَثَمَانِ أَخَوَاتٍ شَقِيقَاتٍ، وَأَرْبَعِ أَخَوَاتٍ مِنْ أُمٍّ، وَجَدَّتَيْنِ، الْمَسْأَلَةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، لِلزَّوْجَاتِ الرَّبْعُ ثَلَاثَةٌ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ، وَلِلْأَخَوَاتِ الشَّقِيقَاتِ الثَّلَاثَانِ: ثَمَانِيَّةٌ؛ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ، وَلِلْأَرْبَعِ أَخَوَاتٍ مِنْ أُمِّ الثَّلَاثِ: أَرْبَعَةٌ؛ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ، وَلِلْجَدَّتَيْنِ السُّدُسُ اثْنَانِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ.

فَهُنَا انْتَهَى الْعَمَلُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ أَخَذَ نَصِيبَهُ بِلَا كَسْرِ. لَكِنْ أَحْيَانًا لَا يَنْقَسِمُ؛ كَمَا لَوْ هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجَتَيْنِ، وَبِنْتٍ، وَعَمٍّ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ، لِلزَّوْجَتَيْنِ الثَّمَنُ وَاحِدٌ، وَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ أَرْبَعَةٌ، وَالباقِي لِلْعَمِّ. فَهُنَا نَصِيبُ الزَّوْجَتَيْنِ غَيْرُ مُنْقَسِمٍ، فَنَصِيبُهُمَا وَاحِدٌ وَعَدَدُهَا اثْنَتَانِ فَلَا يَنْقَسِمُ، وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَقْسِمَ سَيَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ نِصْفٌ وَاحِدٌ.

وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ اصْطِلَاحًا، أَنْ يَوْجَدَ كَسْرٌ فِي نَصِيبِ أَحَدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ.

إِذَنْ لَا بُدَّ مِنْ عَمَلٍ آخَرَ، وَهُوَ التَّصْحِيحُ.

والتَّصْحِيحُ هُوَ: تَحْصِيلُ أَقْلٍ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ عَلَى الْوَرَثَةِ بِلا كَسْرِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّأْصِيلِ الَّذِي سَبَقَ: أَنَّ التَّأْصِيلَ هُوَ تَحْصِيلُ أَقْلٍ عَدَدٍ يَخْرُجُ مِنْهُ فَرُضُ الْمَسْأَلَةِ أَوْ فُرُوضُهَا بِلا كَسْرِ.

فَالْخُلَاصَةُ: أَنَّهُ إِذَا صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَصْلِهَا وَانْقَسَمَتْ سِهَامُ الْوَرَثَةِ عَلَيْهِمْ بِلا كَسْرِ انْتَهَى الْعَمَلُ، لَكِنْ إِذَا كَانَ فِي نَصِيبِ أَحَدِ الْوَرَثَةِ كَسْرٌ؛ فَإِنَّا نَصَحُّحُ.



٨٢ ثُمَّ إِنْ الْكَسْرُ عَلَى صِنْفٍ يَقَعُ فَوْفَقَهُ اضْرِبْ إِنْ تَوَافَقَ وَقَعُ

٨٣ فِي الْأَصْلِ أَوْ فِي عَوْلِهِ وَالْكُلُّ فِي ذَاكَ لَدَى التَّبَايُنِ اضْرِبْ وَاکْتَفِ

٨٤ فَهِيَ إِذَنْ تَصِحُّ

الشرح

قَوْلُهُ: «ثُمَّ إِنْ الْكَسْرُ...» هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ:

وَحَظُّ كُلِّ وَارِثٍ إِنْ حَصَلَ مِنْ أَصْلِهَا فَالْقَصْدُ مِنْهُ كَمَلًا

ثُمَّ قَالَ: «ثُمَّ إِنْ الْكَسْرُ» يَعْنِي إِنْ حَصَلَ كَسْرٌ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ «فَوْفَقَهُ اضْرِبْ إِنْ تَوَافَقَ وَقَعُ».

قَوْلُهُ: «فِي الْأَصْلِ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(اضْرِبْ)، وَقَوْلُهُ: «أَوْ فِي عَوْلِهِ» مَعْطُوفٌ عَلَى «فِي الْأَصْلِ».

قَوْلُهُ: «وَالْكُلُّ فِي ذَاكَ» يَعْنِي: وَاضْرِبِ الْكُلَّ فِي ذَاكَ، أَي: فِي الْأَصْلِ،
أَوْ الْعَوْلِ.

... لَدَى التَّبَائِنِ اضْرِبْ وَانْتَفِ

فَهِيَ إِذَنْ تَصِحُّ

الكَسْرُ يَعْنِي: الْعَدَدُ غَيْرُ الصَّحِيحِ، فَنُصِفُ الْوَاحِدَ كَسْرًا، وَرُبُعَ الْوَاحِدِ كَسْرًا،
فَإِذَا وَجَدْنَا بَعْضَ الْوَرَثَةِ لَهُ نِصْفٌ وَاحِدًا، أَوْ رُبُعٌ وَاحِدًا، أَوْ ثُلُثٌ وَاحِدًا، أَوْ مَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ، فَمَعْنَاهُ لَا بُدَّ أَنْ نَصَحَّحَ.

وَهَذَا الْكَسْرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ، أَوْ عَلَى صِنْفَيْنِ فَأَكْثَرَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: زَوْجَتَانِ وَابْنٌ، الْكَسْرُ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ، وَهُمَا الزَّوْجَتَانِ^(١).

عددُ الرُّؤوسِ		
١٦	٨	× ٢
$\frac{٢}{١}$	١	٢ جه
١٤	٧	ابن

(١) اصطلاح الفَرَضِيَّونَ بأن يكون العمل في الشباك بالرمز؛ للاختصار، فيرمز للزَّوْجِ (ج)، وللزَّوْجَةِ (جه)، وللجد (د)، وللجدة (ده)، وللأخ الشقيق (ق)، وللأخت الشقيقة (قه)، وللأخ لأب (خب)، وللأخت لأب (ختب)، وللأخ لأم (خم)، وللأخت لأم (ختم)، وإذا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ زوج، أو زوجة، وأولاد، فإن كانوا منها كتب بإزاء الولد (ه) إن كانت الميت الزوجة، و(ها) بالآلف إن كَانَ الميت الزوج، وإن لم يكن الأولاد منها كتب بإزاء الولد (غ)، وللميت بحرف (ت) بإزائه إشارة إلى موته، ولو كَانَ الميت أنثى وضع (تت). انظر: تسهيل الفرائض لفضيلة شيخنا الشارح (ص: ١٠٤).

- وزَوْجَتَانِ وَثَلَاثَةُ أَبْنَاءٍ، الْكَسْرُ عَلَى صِنْفَيْنِ، الزَّوْجَتَانِ وَالْأَبْنَاءُ.

عددُ الرؤوس		
× ٦	٨	٤٨
٢ جه	١	$\frac{٦}{٣}$
٣ بن	٧	$\frac{٤٢}{١٤}$

فإذا كَانَ الْكَسْرُ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ، فَاضْرِبْ هَذَا الصَّنْفَ بِأَصْلِ الْمَسْأَلَةِ إِنْ لَمْ تَعْلَمْ، أَوْ فِي عَوْلِهَا إِنْ عَالَتْ، وَعِنْدَ الْقَسْمِ يُضْرَبُ سُهُمُ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ بِمَا ضَرَبْتَهَا بِهِ؛ يَخْرُجُ نَصِيبُهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: ثَلَاثُ جَدَّاتٍ، وَأَرْبَعُ أَخَوَاتٍ شَقِيقَاتٍ، وَأَخْتَانِ مِنْ أُمِّ. الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلْجَدَّاتِ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَلِلْأَخَوَاتِ الشَّقِيقَاتِ الثَّلَاثَانِ أَرْبَعَةٌ، وَلِلْأَخْتَيْنِ مِنَ الْأُمِّ الثَّلَاثُ اثْنَانِ؛ فَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ. وَالْكَسْرُ هُنَا عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْجَدَّاتُ.

فَنَضْرِبُ رُؤُوسَ الصَّنْفِ بِعَوْلِ الْمَسْأَلَةِ سَبْعَةً تَبْلُغُ وَاحِدًا وَعِشْرِينَ، وَمِنْهَا تَصِحُّ، لِلْجَدَّاتِ مِنَ الْأَصْلِ وَاحِدٌ فِي ثَلَاثَةٍ بِثَلَاثَةٍ؛ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ، وَلِلْأَخَوَاتِ الشَّقِيقَاتِ أَرْبَعَةٌ فِي ثَلَاثَةٍ بِأَثْنِي عَشَرَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأَخَوَاتِ مِنْ أُمِّ اثْنَانِ فِي ثَلَاثَةٍ بِسِتَّةٍ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَةٌ.

× ٣ =	$\frac{٦}{٧}$	٢١
٣ ده	١	$\frac{٣}{١}$
٤ قه	$\frac{٤}{١}$	$\frac{١٢}{٣}$
٢ ختم	$\frac{٢}{١}$	$\frac{٦}{٣}$

فإذن: إذا كَانَ الكَسْرُ على صِنْفٍ واحدٍ نَضْرِبُ رُؤُوسَ هذا الصِّنْفِ بأَصْلِ
المَسْأَلَةِ إنْ لَمْ تَعْلُ، وبعُولِهَا إنْ عَالَتْ.

قَوْلُهُ: «...فَوْقَهُ اضْرِبْ...» إلخ.

بدأ المؤلفُ بالمُوافَقَةِ، والمِثَالُ المُتَقَدِّمُ مُبَايَنَةٌ، فالجَدَّاتُ رُؤُوسُهُنَّ ثَلَاثٌ وَسَهْمُهُنَّ
وَاحِدٌ مُبَايِنٌ؛ لِأَنَّ الواحدَ يُبَايِنُ كُلَّ عَدَدٍ.

إذا كَانَ هناك مُوَافَقَةٌ، كما لو: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: جَدَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَثَمَانِ أَخَوَاتٍ
شَقِيقَاتٍ، وَأَخْتَيْنِ مِنْ أُمِّ.

١٤	$\frac{6}{7}$	× ٢
٢	١	ده
$\frac{8}{1}$	٤	٨ قه
$\frac{4}{2}$	$\frac{2}{1}$	٢ ختم

فالمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلجَدَّةِ السُّدُسُ وَاحِدٌ مُنْقَسِمٌ، وَلِلأَخَوَاتِ مِنَ الأُمِّ الثَّلَاثُ
اِثْنَانِ مُنْقَسِمٌ، وَلِلشَّقِيقَاتِ أَرْبَعَةٌ غَيْرُ مُنْقَسِمٍ؛ فَنَنْظُرُ بَيْنَ «السَّهَامِ أَرْبَعَةٌ» وَ«الرُّؤُوسِ
ثَمَانِيَّةٌ» نَجِدُ أَنَّهَا يَتَّفَقَانِ فِي الرُّبْعِ وَيَتَّفَقَانِ فِي النِّصْفِ، فَنَأْخُذُ بِالْأَقْلَ وَهُوَ الرُّبْعُ؛
لأنَّنا إِذَا أَخَذْنَا بِالْأَقْلَ صَارَ مَا تَصِحُّ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ أَقْلَ، وَكُلَّمَا كَانَ أَقْلَ فَهُوَ أَوْلَى
بِلا شَكٍّ.

فَنَأْخُذُ رُبْعَ الثَّمَانِيَّةِ -عَدَدَ رُؤُوسِ الأخَوَاتِ- اِثْنَيْنِ، وَنَضْرِبُهُ فِي سَبْعَةٍ بِأَرْبَعَةٍ
عَشَرَ، «لِلجَدَّةِ»: وَاحِدٌ فِي اِثْنَيْنِ بَاثْنَيْنِ، وَ«لِلشَّقِيقَاتِ»: أَرْبَعَةٌ فِي اِثْنَيْنِ بِثَمَانِيَّةٍ؛ لِكُلِّ
وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ، وَ«لِلأَخَوَاتِ مِنْ أُمِّ»: اِثْنَانِ فِي اِثْنَيْنِ بِأَرْبَعَةٍ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ اِثْنَانِ.

عند التباين نضرب كامل الرؤوس في أصل المسألة أو عولها، ففي المثال السابق نجعل الأخوات سبعة ونقسم، فنقول: المسألة من ستة، للجدّة السدس واحد، وللأخوات الشقيقات الثلاث أربعة، وللأختين من أمّ الثلث اثنان.

فهنا الأخوات الشقيقات نصيبهنّ أربعة وهنّ سبعة غير منقسم؛ لأنّ الأربعة والسبعة بينهما تباين؛ لأنهما لا يتفقان في جزء من الأجزاء، فإذا نعمل؟

نضرب رؤوسهنّ - أي رؤوس الأخوات - في عول المسألة سبعة: سبعة في سبعة يتسعة وأربعين، ومنه نصح، للجدّة: واحد في سبعة بسبعة، وللأختين من أمّ: اثنان في سبعة بأربعة عشر، وللشقيقات: أربعة في سبعة بثمانية وعشرين لكلّ واحدة أربعة.

٤٩	$\frac{6}{7}$	× ٧
٧	١	ده
$\frac{28}{4}$	٤	٧ قه
$\frac{14}{7}$	$\frac{2}{1}$	٢ ختم

ولهذا قال:

..... وَالْكُلُّ فِي ذَاكَ لَدَى التَّبَايُنِ اضْرِبْ وَاکْتَفِ

فَهِى إِذَنْ تَصِحُّ

مثال آخر للتباين:

- هَلْكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَخَمْسِ أَخَوَاتٍ مِنْ أُمِّ، وَعَمِّ.

المسألة من ستة، للزوج النصف ثلاثة، وللأخوات من أم الثلث اثنان، وللعَم الباقي واحد.

فهنا نصيب الأخوات غير منقسم عليهن، لكنه مبين، فإذا كان تبائن فنضرب الرؤوس كلها في أصل المسألة ستة تبلغ ثلاثين، ومنه تصح، للزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر، وللأخوات من الأم اثنان في خمسة بعشرة، وللعَم واحد في خمسة بخمسة.

٣٠	٦	× ٥
١٥	٣	ج
$\frac{١٠}{٢}$	٢	٥ ختم
٥	١	عم



..... وَالْكَسْرُ إِذَا كَانَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ صِنْفٍ فَذَا
٨٥ أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ تَمَازُلُ تَوَافُقُ تَبَائِنُ تَدَاخُلُ

الشرح

يقال: صنف، ويقال: فريق، وكلاهما صحيح، لكن بعض الفرضيين يقول: فريق، وبعضهم يقول: صنف.

قوله: «أقسامه أربعة» أي: بالنسبة للنظر بين الرؤوس والرؤوس، لا بالنظر لما بين الرؤوس والسهام، فإن النظر بين الرؤوس والسهام لا يختلف فيه الإنكسار

على فريق، أو فريقين، فليس فيه إلا قسمان توافق، أو تباین.

لكن إذا كان على فريقين فبعد النظر الأول وهو بين الرؤوس والسهام، ننظر بين المثبتات من الرؤوس بالنسب الأربع.

قوله: «تمائل»: وهو أن يتساوى العددين كثلاثة وثلاثة.

قوله: «توافق»: وهو أن يتفقا في جزء من الأجزاء كالنصف، والثلث، والرُّبع، والخمُس، والعُشر، وما أشبه ذلك، ولا بد أن يزيد الأصغر منهما على النصف، كأربعة وستة.

قوله: «تباین»: وهو أن لا يتفقا العددين في جزء من الأجزاء، مثل واحد ونصف، وواحد وثلاث، أحد العددين له نصف، والثاني له ثلث. ثلاثة وأربعة، أربعة وخمسة، وهلم جرا.

كل عددين متوالين فهما متباينان.

قوله: «تداخل»: وهو أن يتفقا في جزء من الأجزاء، ويكون أحد العددين من النصف فأقل.

فماذا نعمل؟ ذكره في الآيات الآتية:

٨٦ فواحداً من المائلين إحتفظ وزائد المناسبين

٨٧ وحاصلاً من ضرب ما توافقا في الوقي أو من ضرب ما قد فارقا

٨٨ في كل ثان فهو جزء السهم فاضربه في الأصل أيا ذا الفهم

٨٩ فحاصل الضرب هو التصحيح فاقسمه فاقسم إذن صحيح

الشرح

قَوْلُهُ: «فَوَاحِدًا مِنَ الْمِثَالَيْنِ أَحْفَظُ» أَي: أَحْفَظُ وَاحِدًا مِنَ الْمِثَالَيْنِ، فَإِذَا كَانَ ثَلَاثَةً وَثَلَاثَةً نَكْتَفِي بِوَاحِدٍ، خَمْسَةً وَخَمْسَةً نَكْتَفِي بِوَاحِدٍ.

فَفِي أَرْبَعِ زَوَاجٍ، وَأَرْبَعَةِ أَعْمَامٍ، الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، لِلزَّوْجَاتِ الرَّبْعُ وَاحِدٌ، وَلِلْأَعْمَامِ الْبَاقِي ثَلَاثَةٌ، وَبَيْنَ الرُّؤُوسِ وَالسَّهَامِ تَبَايُنٌ، نُثِبْتُ الرُّؤُوسَ كُلَّهَا، ثُمَّ نَنْظُرُ بَيْنَهَا بِالنَّسَبِ الْأَرْبَعِ، أَرْبَعُ زَوَاجٍ وَأَرْبَعَةُ أَعْمَامٍ بَيْنَهَا تَمَازُلٌ نَحْفَظُ وَاحِدًا، وَنُلْغِي الثَّانِي، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ جُزْءُ السَّهْمِ أَرْبَعَةً نَضْرِبُهُ فِي أَرْبَعَةٍ: سِتَّةَ عَشَرَ، وَمِنْهَا تَصِحُّ.

وَقَوْلُهُ: «وَزَائِدَ الْمُنَاسِبِينَ» يَعْنِي زَوَائِدَ الْمُتَدَاخِلِينَ، وَلَوْ قَالَ: وَزَائِدَ الْمُدَاخِلِينَ لَأَسْتَقَامَ الْبَيْتُ، لَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظٍ جَدِيدٍ؛ لِيُبَيِّنَ لِلطَّلَالِ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: تَنَاسَبُ بَدَلٌ تَدَاخُلٌ، فَنَسْتَفِيدُ فَائِدَةً جَدِيدَةً وَهِيَ أَنَّ التَّدَاخُلَ يُعْبَرُ عَنْهُ بِالتَّنَاسُبِ اصْطِلَاحًا. فَاثْنَانِ وَأَرْبَعَةٍ: نَحْفَظُ أَرْبَعَةً، أَرْبَعَةً وَثَمَانِيَةً: نَحْفَظُ ثَمَانِيَةً، عَشْرَةً وَخَمْسَةً: نَحْفَظُ الْعَشْرَةَ.

قَوْلُهُ: «وَحَاصِلًا مِنْ ضَرْبٍ مَا تَوَافَقَا فِي الْوَفْقِ» يَعْنِي فِي الْمُوَافَقَةِ: خُذِ الْحَاصِلَ مِنْ ضَرْبِ الْوَفْقِ فِي كَامِلِ الْآخِرِ، فَأَرْبَعَةٌ وَسِتَّةٌ بَيْنَهُمَا تَوَافُقٌ فِي النِّصْفِ، نَضْرِبُ وَفْقَ أَحَدِهِمَا فِي كَامِلِ الْآخِرِ، اثْنَيْنِ فِي سِتَّةٍ، أَوْ ثَلَاثَةً فِي أَرْبَعَةٍ السَّيِّجَةِ وَاحِدَةً، وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ.

وَقَوْلُهُ: «أَوْ مِنْ ضَرْبٍ مَا قَدْ فَارَقَا فِي كُلِّ ثَانٍ» فَارَقَ: يَعْنِي: بَايَنَ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَايِنِينَ مُتَفَارِقَانِ، نَضْرِبُ كُلَّ وَاحِدٍ فِي كَامِلِ الْآخِرِ، ثَلَاثَةً فِي أَرْبَعَةٍ تَبَايُنٌ، تِسْعَةَ عَشَرَ وَعِشْرِينَ تَبَايُنٌ؛ لِأَنَّ أَيَّ عَدَدَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ فَهُمَا مُتَبَايِنَانِ.

قَوْلُهُ: «فَهَوَ جُزْءُ السَّهْمِ» أَي: الحَاصِلُ مِنْ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ يُسَمَّى جُزْءَ السَّهْمِ؛ لِأَنَّ سَهْمَ كُلِّ وَارِثٍ يُضْرَبُ بِهَذَا الْجُزْءِ.

قَوْلُهُ: «فَاضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ» كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ هُنَا فِيهِ نَقْصٌ، وَهُوَ: «أَوْ الْعَوْلِ» فَاضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ إِنْ لَمْ تَكُنِ الْمَسْأَلَةُ عَائِلَةً، أَوْ فِي الْعَوْلِ إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً، كَمَا فِي الْبَيْتِ الثَّانِي: «فِي الْأَصْلِ أَوْ فِي عَوْلِهِ».

وَقَوْلُهُ: «أَيَا ذَا الْفَهْمِ» (أَيَا) حَرْفُ نِدَاءٍ يُقَالُ: يَا، وَيُقَالُ: أَيَا.

و«ذَا» بِمَعْنَى صَاحِبٍ، يَعْنِي: أَيَا صَاحِبَ الْفَهْمِ.

وَلَمَّا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إِلَى فَهْمٍ، تَبَهَّكَ فَقَالَ: «أَيَا ذَا الْفَهْمِ» يَعْنِي: أَيَا صَاحِبَ الْفَهْمِ أَفْهَمَ وَأَنْتَبَهَ.

حَاصِلُ الضَّرْبِ مِمَّا سَبَقَ هُوَ التَّصْحِيحُ، وَالتَّصْحِيحُ -كَمَا تَقَدَّمَ-: تَحْصِيلُ أَقْلٍ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ عَلَى الْوَرَثَةِ بِلا كَسْرِ.

قَوْلُهُ: «فَالْقَسْمُ إِذْنٌ صَحِيحٌ»: يَعْنِي إِذَا قَسَمْتَ بَعْدَ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ فَالْقَسْمُ صَحِيحٌ.

وَعَلَامَةٌ صِحَّتِهِ أَيْضًا: أَنْ تَجْمَعَ نَصِيبَ كُلِّ وَارِثٍ إِلَى الْآخَرِ، فَإِنْ طَابَقَ مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ فَالْقَسْمُ صَحِيحٌ، وَإِنْ لَمْ يُطَابِقِ فَالْقَسْمُ غَلَطٌ وَيَجِبُ أَنْ تُرَاجَعَ.

أَمَثَلَةٌ لِلنَّسَبِ الْأَرْبَعِ:

مِثَالُ التَّمَاثُلِ: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: ثَلَاثِ زَوَاجَاتٍ، وَثَلَاثَةِ أَبْنَاءٍ، الْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ، لِلزَّوْجَاتِ الثَّمَنُ وَاحِدٌ، وَالباقِي سَبْعَةٌ لِلْأَبْنَاءِ.

نَنْظُرُ بَيْنَ كُلِّ فَرِيقٍ وَسِهَامِهِ، فَجِدْ ثَلَاثَ زَوْجَاتٍ نَصِيهُنَّ وَاحِدٌ لَا يَنْقَسِمُ
وَيُبَايِنُ، فَثُبَّتْ كَامِلَ الرُّؤُوسِ ثَلَاثَةٌ، وَكَذَلِكَ الْأَبْنَاءُ سَبْعَةٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ لَا يَنْقَسِمُ
وَيُبَايِنُ فَثُبَّتْ كَامِلَ الرُّؤُوسِ ثَلَاثَةٌ.

ثُمَّ نَنْظُرُ بَيْنَ الرُّؤُوسِ الْمُثَبَّتَةِ بِالنَّسَبِ الْأَرْبَعِ، وَهِيَ التَّمَاثُلُ وَالتَّبَايُنُ وَالتَّوَافُقُ
وَالْتَدَاخُلُ.

فَنَجِدُ النِّسْبَةَ بَيْنَهُمَا تَمَاثُلًا، نَكْتَفِي بِأَحَدِهِمَا وَيَكُونُ هُوَ جُزْءُ سَهْمِ الْمَسْأَلَةِ
نَضْرِبُهُ فِي أَصْلِهَا تَبْلُغُ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ وَمِنْهُ تَصِحُّ.

لِلزَّوْجَاتِ وَاحِدٌ فِي ثَلَاثَةٍ بِثَلَاثَةٍ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدٌ، وَالْأَبْنَاءُ لَهُمْ سَبْعَةٌ فِي
ثَلَاثَةٍ بِوَاحِدٍ وَعِشْرِينَ لِكُلِّ وَاحِدٍ سَبْعَةٌ.

مِثَالُ التَّدَاخُلِ:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أُخْتَيْنِ لِأُمٍّ، وَثَمَانِيَةِ أَعْمَامٍ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَلَاثَةٍ، لِلأُخْتَيْنِ الثَّلَاثُ
وَاحِدٌ لَا يَنْقَسِمُ وَيُبَايِنُ، وَالْبَاقِي لِلأَعْمَامِ اثْنَانِ لَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِمْ وَيُؤَافِقُ بِالنِّصْفِ،
فَنَرُدُّ رُؤُوسَ الْأَعْمَامِ إِلَى نِصْفِهَا أَرْبَعَةً، ثُمَّ نَنْظُرُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رُؤُوسِ الْأُخْتَيْنِ لِأُمٍّ؛
نَجِدُهُمَا مُتَدَاخِلَيْنِ؛ فَكَتَفِي بِالْأَكْبَرِ وَهُوَ رُؤُوسُ الْأَعْمَامِ، ثُمَّ نَضْرِبُهُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ
ثَلَاثَةً: تَبْلُغُ اثْنَيْ عَشَرَ، وَمِنْهُ تَصِحُّ، لِلأُخْتَيْنِ لِأُمٍّ: وَاحِدٌ فِي أَرْبَعَةٍ بِأَرْبَعَةٍ؛ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ
اثْنَانِ، وَلِلأَعْمَامِ: اثْنَانِ فِي أَرْبَعَةٍ بِثَمَانِيَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٌ.

مِثَالُ التَّوَافُقِ:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: ثَمَانِ بَنَاتٍ، وَثَلَاثِ جَدَّاتٍ، وَسِتَّةِ أَعْمَامٍ.
الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلْبَنَاتِ الثَّلَاثِ أَرْبَعَةٌ، وَلِلْجَدَّاتِ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَلِلأَعْمَامِ
الْبَاقِي وَاحِدٌ.

فَنَنْظُرُ -النَّظَرُ الْأَوَّلَ- بَيْنَ الرَّؤُوسِ وَالسَّهَامِ بِنِسْبَتَيْنِ هُمَا التَّبَائِنُ وَالتَّوَافُقُ،
فَبَيْنَ رُؤُوسِ الْبَنَاتِ الثَّمَانِ وَسِهَامِهِنَّ أَرْبَعَةٌ تَوَافُقُ بِالرُّبْعِ، فَنَرُدُّ الرَّؤُوسَ إِلَى وَفْقِهَا
اِثْنَانِ، وَالْجَدَّاتُ بَيْنَ رُؤُوسِهِنَّ الثَّلَاثِ وَسِهَامِهِنَّ وَاحِدٌ تَبَائِنٌ، فَتُنْبِثُ الرَّؤُوسَ
ثَلَاثَةً، وَالْأَعْمَامُ بَيْنَهُمْ وَسِهَامِهِمْ تَبَائِنٌ فَتُنْبِثُ الرَّؤُوسَ سِتَّةً.

ثُمَّ نَنْظُرُ -النَّظَرُ الثَّانِي- بَيْنَ الرَّؤُوسِ وَالرَّؤُوسِ، فَبَيْنَ اِثْنَيْنِ -وَفْقِ رُؤُوسِ
الْبَنَاتِ- وَالثَّلَاثَةِ تَبَائِنٌ، فَضَرْبُ اِثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ تَبْلُغُ سِتَّةً، وَبَيْنَ السَّتَّةِ وَالسَّتَّةِ -وهي
رُؤُوسُ الْأَعْمَامِ- تَمَاطُلٌ فَنَكْتَفِي بِوَاحِدٍ. وَهُوَ جُزْءُ السَّهْمِ نَضْرِبُهُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ سِتَّةً
تَبْلُغُ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ وَمِنْهُ تَصِحُّ، ثُمَّ نُعْطِي كُلَّ وَاحِدٍ نَصِيبَهُ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبًا فِي
جُزْءِ السَّهْمِ سِتَّةً.

لِلْبَنَاتِ أَرْبَعَةٌ فِي سِتَّةٍ بِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْجَدَّاتِ وَاحِدٌ
فِي سِتَّةٍ بِسِتَّةٍ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَةٌ.

وَلِلْأَعْمَامِ السَّتَّةِ وَاحِدٌ فِي سِتَّةٍ بِسِتَّةٍ، لِكُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٌ.

مِثَالُ التَّبَائِنِ:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: ثَلَاثِ بَنَاتٍ، وَجَدَّتَيْنِ، وَخَمْسَةِ أَعْمَامٍ.

الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ، لِلْبَنَاتِ الثَّلَاثِ أَرْبَعَةٌ، وَلِلْجَدَّتَيْنِ الشُّدُسُ وَاحِدٌ، وَلِلْأَعْمَامِ

الْبَاقِي وَاحِدٌ.

فَنَنْظُرُ -النَّظَرُ الْأَوَّلَ- بَيْنَ الرَّؤُوسِ وَالسَّهَامِ، الْبَنَاتُ وَسِهَامُهُنَّ بَيْنَهُنَّ تَبَائِنٌ؛
فَتُنْبِثُ كَامِلَ الرَّؤُوسِ.

وَالْجَدَّتَانِ بَيْنَهُمَا تَبَائِنٌ؛ فَتُنْبِثُ كَامِلَ الرَّؤُوسِ، وَالْأَعْمَامُ بَيْنَهُمْ وَسِهَامِهِمْ

تَبَائِنٌ؛ فَتُنْبِثُ كَامِلَ الرَّؤُوسِ.

النَّظَرُ الثَّانِي بَيْنَ الرُّؤُوسِ وَالرُّؤُوسِ، فَنَنْظُرُ بَيْنَ رُؤُوسِ الْبَنَاتِ ثَلَاثَةً، وَرُؤُوسِ الْجَدَّتَيْنِ اثْنَانِ؛ فَنَجِدُ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ؛ فَنَضْرِبُ اثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ بِسِتَّةٍ، ثُمَّ نَنْظُرُ بَيْنَ السِّتَّةِ وَبَيْنَ رُؤُوسِ الْأَعْمَامِ الْخَمْسَةِ تَبَايُنٌ، فَنَضْرِبُ خَمْسَةً فِي سِتَّةٍ تَبْلُغُ ثَلَاثِينَ، وَهُوَ جُزْءُ السَّهْمِ، ثُمَّ نَضْرِبُهُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ: ثَلَاثُونَ فِي سِتَّةٍ بِمِئَةٍ وَثَمَانِينَ، وَمِنْهُ تَصِحُّ.

ثُمَّ نُعْطِي كُلَّ وَاحِدٍ نَصِيْبَهُ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبًا فِي جُزْءِ السَّهْمِ كَمَا هُوَ مُوَضَّحٌ فِي الشُّبَّاكِ الْآتِي:

١٨٠	٦	×٣٠
$\frac{١٢٠}{٤٠}$	٤	٣ بنات
$\frac{٣٠}{١٥}$	١	٢ جدتين
$\frac{٣٠}{٦}$	١	٥ أعمام

وَالْخُلَاصَةُ: إِذَا كَانَ الْإِنْكَسَارُ عَلَى فَرِيقٍ وَاحِدٍ؛ فَالْوَاجِبُ أَنْ نَنْظُرَ بَيْنَ هَذَا الْفَرِيقِ وَسِهَامِهِ، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُوَافَقَةً أَوْ مُبَايَنَةً، فَفِي الْمَوَافَقَةِ نَرُدُّ الْفَرِيقَ إِلَى وَفْقِهِ، ثُمَّ نَضْرِبُهُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ عَوْلِهَا، وَمِنْهُ تَصِحُّ.
وَفِي الْمُبَايَنَةِ نَضْرِبُ رُؤُوسَ الْفَرِيقِ كُلِّهَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ عَوْلِهَا فَمَا بَلَغَ مِنْهُ تَصِحُّ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِنْكَسَارُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ فَرِيقٍ؛ فَلَنَا نَظَرَانِ:

النَّظَرُ الْأَوَّلُ: بَيْنَ الرُّؤُوسِ وَالسَّهَامِ بِالْمُوَافَقَةِ أَوْ الْمُبَايَنَةِ، فَمَا وَافَقَتْ رُؤُوسُهُ سِهَامَهُ أَثْبَتْنَا وَفَقَ الرُّؤُوسِ، وَمَا بَايَنَتْ رُؤُوسُهُ سِهَامَهُ أَثْبَتْنَا جَمِيعَ الرُّؤُوسِ، وَبَعْدَ

أَنْ تُثَبِّتَ ذَلِكَ نَنْظُرُ بَيْنَ الرَّؤُوسِ الْمُثَبَّتَةِ بِوَاحِدٍ مِنَ النَّسَبِ الْأَرْبَعِ، وَهِيَ: الْمُمَاثِلَةُ، وَالْمُبَايَنَةُ، وَالْمُوَافَقَةُ، وَالْمُدَاخَلَةُ، ثُمَّ نُحْصِلُ أَقْلَّ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ عَلَيْهِ، وَهَذَا جُزْءُ السَّهْمِ نَضْرِبُهُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ عَوَّلَهَا، فَمَا بَلَغَ، فَمِنْهُ تَصِحُّ.

ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى - أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ - أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي جُزْءِ السَّهْمِ، وَبِذَلِكَ تَصِحُّ الْمَسْأَلَةُ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُبَايَنَةً بَيْنَ الْمُثَبَّتَاتِ، فَإِنَّا نَضْرِبُ كُلَّ وَاحِدٍ فِي الْآخِرِ، مِثْلَ: رَقْمِ وَاحِدٍ، وَرَقْمِ اثْنَيْنِ، ثُمَّ الْحَاصِلُ مِنَ الضَّرْبِ نَضْرِبُهُ فِي رَقْمِ ثَلَاثَةٍ، ثُمَّ الْحَاصِلُ نَضْرِبُهُ بِرَقْمِ أَرْبَعَةٍ، وَتُسَمَّى هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ صَمَاءً، وَلَا يَكُونُ الْإِنْكَسَارُ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعِ فُرُقٍ.

وَإِذَا كَانَتْ مُدَاخَلَةً؛ نَكْتَفِي بِالْأَكْبَرِ، فَأَرْبَعَةٌ مَعَ ثَمَانِيَةٍ نَأْخُذُ بِالثَّمَانِيَةِ.

وَإِذَا كَانَتْ مُمَّاثِلَةً؛ نَكْتَفِي بِوَاحِدٍ.

مَسْأَلَةٌ:

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا نَنْظُرُ بَيْنَ الرَّؤُوسِ وَالسَّهَامِ بِالنَّسَبِ الْأَرْبَعِ فِيمَا إِذَا كَانَ

الْإِنْكَسَارُ عَلَى فَرِيقٍ وَاحِدٍ؟

الْجَوَابُ: لَا نَنْظُرُ بَيْنَهُم بِالنَّسَبِ الْأَرْبَعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ مُمَّاثِلَةً فَهِيَ مُنْقَسِمَةٌ لَيْسَ فِيهَا إِشْكَالٌ، كَثَلَاثِ زَوَاجَاتٍ لَهُنَّ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ هَذَا مُنْقَسِمٌ، وَلَا نَعْتَبِرُ الْمُدَاخَلَةَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْأَكْبَرُ السَّهَامَ فَهِيَ مُنْقَسِمَةٌ، وَإِنْ كَانَ الْأَكْبَرُ الرَّؤُوسَ فَهِيَ مُوَافَقَةٌ، وَلِذَلِكَ لَا نَعْتَبِرُ النَّسَبَ الْأَرْبَعِ إِلَّا فِيمَا بَيْنَ الرَّؤُوسِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ.



باب المناسخة

الْمُنَاسَخَةُ: مُفَاعَلَةٌ مِنَ النَّسَخِ وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: الْإِزَالَةُ أَوْ مَا يُشَبِّهُ النِّقْلَ.
فَعَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ يُقَالُ: نَسَخْتُ الشَّمْسُ الظِّلَّ، أَي: أزالته.
وعلى المعنى الثاني يقال: نَسَخْتُ الْكِتَابَ، أَي: نَقَلْتُهُ، وَلَيْسَ نَقْلًا حَقِيقِيًّا،
وَلَكِنْ يُشَبِّهُ النِّقْلَ.

وفي الإصطلاح: أَنْ يَمُوتَ وَارِثٌ فَأَكْثَرَ قَبْلَ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ.
وَالْمُنَاسَخَةُ نَحْتَاجُ إِلَيْهَا اخْتِياجًا وَاضِحًا إِذَا كَانَتِ التَّرَكَةُ عَقَارًا، أَوْ فِيهَا شَيْءٌ
مِنَ الْعَقَارِ؛ لِأَنَّ الْعَقَارَ يَبْقَى، فَمَثَلًا: هَذَا الْبُسْتَانُ، أَوْ هَذِهِ الْعِمَارَةُ تَنْتَقِلُ مِنْ وَارِثٍ
إِلَى وَارِثٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَشْتَرِكَ النَّاسُ وَيَحْصُلَ التَّرَاعُ، فَنَحْتَاجُ إِلَى تَحْلِيصِ هَذَا الْإِشْتِرَاكِ
بِالْمُنَاسَخَةِ.

أَمَّا إِذَا كَانَتِ التَّرَكَةُ أَعْيَانًا وَنُقُودًا فَأَمْرُهَا سَهْلٌ، إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ تُقَسَّمَ فِي أَوَّلِ
يَوْمٍ يَمُوتُ الْمَيِّتُ، فَمَثَلًا إِذَا مَاتَ مَيِّتٌ عَنْ أُخْتٍ شَقِيقَةٍ وَعَمٍّ، وَخَلْفَ مِلْيُونَيْنِ،
وَمَاتَ الْعَمُّ قَبْلَ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ، فَهَذِهِ سَهْلَةٌ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مُنَاسَخَةٍ، فَنَقُولُ: مِلْيُونٌ
لِلْأُخْتِ، وَمِلْيُونٌ لَوَرَثَةِ الْعَمِّ، وَتَنْتَهِي الْمَسْأَلَةُ.

مِثَالُ آخَرٍ: رَجُلٌ لَهُ عَشْرَةُ أَبْنَاءٍ، وَخَلْفَ تَرَكَةٍ مِقْدَارُهَا عَشْرَةُ مَلَايِينِ، ثُمَّ مَاتَ
أَحَدُ الْأَبْنَاءِ قَبْلَ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ عَنْ وَرَثَةٍ، فَهَنَا لَا حَاجَةَ لِلْمُنَاسَخَةِ؛ لِأَنَّا نُعْطِي كُلَّ
وَاحِدٍ نَصِيبَهُ مِنْ هَذِهِ الْمَلَايِينِ، وَنَأْخُذُ نَصِيبُ الَّذِي مَاتَ، ثُمَّ نَقْسِمُهُ عَلَى وَرَثَتِهِ،

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخَرِينَ لَهُ مَسْأَلَةٌ.

قَالَ الْفَرَضِيُّونَ: الْمُنَاسَخَةُ مِنْ أَصْعَبِ أَبْوَابِ الْفَرَائِضِ^(١)، لَكِنْ يُمَكِّنُ الْإِسْتِعَانَةَ عَلَيْهَا بِالشُّبَّاءِ.

وَالشُّبَّاءُ: عِبَارَةٌ عَنْ مُرَبَّعَاتٍ تُوَضَّعُ فِيهَا أَسْمَاءُ الْوَرَثَةِ، ثُمَّ تُقَسَّمُ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى، وَتَأْخُذُ شُبَّائِينَ مُسْتَطِيلِينَ أَحَدُهُمَا لِلْوَرَثَةِ وَالثَّانِي لِلشَّهَامِ، ثُمَّ تَأْتِي الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ فَتَضَعُ لَهَا أَيْضًا جَدُولَيْنِ مَا لَمْ يَكُنِ الْوَرَثَةُ فِي الثَّانِيَةِ هُمِ الْوَرَثَةُ فِي الْأُولَى. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَالشُّبَّاءُ: أَنْ تَضَعَ لِكُلِّ وَارِثٍ مُرَبَّعًا مُسْتَقِلًّا.

وَلِذَلِكَ الَّذِي يَعْرِفُ الشُّبَّاءَ تَهَوَّنْ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ الْمُنَاسَخَةِ، وَإِلَّا فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ صَعْبَةٌ.

الْمُنَاسَخَاتُ: لَمْ يَذْكُرْهَا الْمُؤَلِّفُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَابِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ مِنْهَا قِسْمًا وَاحِدًا، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ وَرَثَةُ الثَّانِي هُمُ الْوَرَثَةُ الْأُولَى بِدُونِ اخْتِلَافٍ.

فَهُنَا تُقَسَّمُ التَّرَكَّةُ عَلَى مَنْ بَقِيَ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى عَمَلٍ مُنَاسَخَةٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: عَشْرَةِ أَبْنَاءٍ، ثُمَّ مَاتُوا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدٌ، فَالتَّرَكَّةُ تَكُونُ لِلثَّانِي وَلَا حَاجَةَ إِلَى عَمَلٍ مُنَاسَخَةٍ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ وَرَثَةُ كُلِّ مَيِّتٍ لَا يَرِثُونَ غَيْرَهُ.

(١) انظر: كشاف القناع (٤/٤٤٣).

فَهُنَا نَصَحُّ مَسْأَلَةَ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ وَنَعْرِفُ سِهَامَ كُلِّ وَارِثٍ مِنْهَا، ثُمَّ نَصَحُّ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ نَقْسِمُ سِهَامَ الْمَيِّتِ عَلَى مَسْأَلَتِهِ، فَإِمَّا أَنْ تَنْقَسِمَ، أَوْ تُوَافِقَ، أَوْ تُبَايِنَ.

فَإِنْ انْقَسَمَتْ -وَتَنْقَسِمُ إِذَا كَانَ نَصِيْبُهُ مُسَاوِيًا لِمَسْأَلَتِهِ، أَوْ كَانَ تَدَاخُلٌ وَتَكُونُ سِهَامُهُ أَكْثَرَ مِنْ مَسْأَلَتِهِ- صَحَّتِ الثَّانِيَةُ مِمَّا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى، وَلَا حَاجَةَ لِعَمَلِ مَسْأَلَةٍ أُخْرَى.

وَإِنْ وَافَقَتْ، أَخَذْنَا وَفَقَ مَسْأَلَتِهِ وَضَرَبْنَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَالْحَاصِلُ بِالضَّرْبِ يُسَمَّى الْجَامِعَةَ.

وَإِنْ بَايَنْتَ ضَرَبْنَا مَسْأَلَتَهُ كُلَّهَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى.

وَعِنْدَ الْقَسَمِ نَقُولُ: مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ وَفَّقَهَا، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي سِهَامِ مُورِّثِهِ عِنْدَ التَّبَايُنِ، أَوْ فِي وَفِّقَهُ عِنْدَ التَّوَافُقِ، وَتَنْتَهِي الْمَسْأَلَةُ.

مِثَالُ ذَلِكَ:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَأُمٍّ، وَأُخْتٍ لِأَبٍ، وَلَمْ تُقَسِّمِ التَّرَكَّةُ حَتَّى مَاتَتِ الْأُخْتُ لِأَبٍ عَنْ زَوْجٍ، وَأُمٍّ، وَعَمٍّ.

فَالْجَوَابُ: نَصَحُّ الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى، الْمَسْأَلَةَ مِنْ سِتَّةٍ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ اثْنَانِ، وَلِلْأُخْتِ لِأَبٍ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، فَتَعُولُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ، ثُمَّ نَصَحُّ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ -وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْأُخْتِ لِأَبٍ- فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ اثْنَانِ، وَلِلْعَمِّ الْبَاقِي.

ثُمَّ نَقْسِمُ سِهَامَ الْمَيِّتِ الثَّانِي عَلَى مَسْأَلَتِهِ، سِهَامُهُ مِنَ الْأُولَى ثَلَاثَةٌ، وَمَسْأَلَتُهُ مِنْ سِتَّةٍ، ثَلَاثَةٌ عَلَى سِتَّةٍ لَا تَنْقَسِمُ وَبَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ فِي الثُّلُثِ، فَنَضْرِبُ الْأُولَى فِي وَفْقِ الثَّانِيَةِ تَبْلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ $16 = 8 \times 2$ وَهِيَ الْجَامِعَةُ، وَمِنْهُ تَصِحُّ. ثُمَّ مِنْ لِه شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي وَفْقِ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

لِلزَّوْجِ $6 = 2 \times 3$ ، وَلِلْأُمِّ $4 = 2 \times 2$.

وَمَنْ لِه شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي وَفْقِ سِهَامِ مُورِّثَةٍ - وَهُوَ وَاحِدٌ وَفْقِ السَّهَامِ الثَّلَاثَةِ -.

لِلزَّوْجِ $3 = 1 \times 3$ ، وَلِلْأُمِّ $2 = 1 \times 2$ ، وَلِلْعَمِّ $1 = 1 \times 1$ ، الْجَمِيعُ سِتَّةَ عَشَرَ.
مِثَالٌ آخَرُ:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: ثَلَاثَةِ أَبْنَاءٍ، ثُمَّ لَمْ تُقَسَّمِ التَّرَكَّةُ حَتَّى مَاتَ أَحَدُ الْأَبْنَاءِ عَنْ ثَلَاثَةِ أَبْنَاءٍ.

فَهُنَا نَصَحَّحُ الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى، فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَلَاثَةِ لِكُلِّ ابْنٍ وَاحِدٌ، ثُمَّ نَقْسِمُ سِهَامَ الْمَيِّتِ الثَّانِي عَلَى مَسْأَلَتِهِ، مَسْأَلَتُهُ مِنْ ثَلَاثَةِ وَسِهَامُهُ وَاحِدٌ لَا يَنْقَسِمُ وَيُبَايِنُ، فَنَضْرِبُ مَسْأَلَتَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى تَبْلُغُ تِسْعَةً وَهِيَ الْجَامِعَةُ، فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ بِمَنْزِلَةِ جُزْءِ السَّهْمِ فِي بَابِ التَّصْحِيحِ.

وَعِنْدَ الْقِسْمِ مَنْ لِه شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي الثَّانِيَةِ، وَمَنْ لِه شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي سِهَامِ مُورِّثَتِهِ.

فَنَقُولُ: لِلْأَبْنَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٌ مَضْرُوبًا فِي ثَلَاثَةِ، وَلِلْأَبْنَاءِ الَّذِينَ مَاتَ أَبُوهُمْ عَنْهُمْ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٌ مَضْرُوبًا فِي وَاحِدٍ، فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ تِسْعَةً.

الْخُلَاصَةُ فِي الْمُنَاسَخَةِ، الْقِسْمُ الثَّانِي:

إِذَا مَاتَ مَيِّتٌ مِنَ الْوَرَثَةِ، نَأْخُذُ مَسْأَلَةَ الْأَوَّلِ وَنُصَحِّحُهَا وَنَعْرِفُ نَصِيبَهَا الثَّانِي مِنْهَا، ثُمَّ نُصَحِّحُ مَسْأَلَةَ الثَّانِي، ثُمَّ نَقْسِمُ سِهَامَهُ عَلَى مَسْأَلَتِهِ، فَإِنْ انْقَسَمَتْ سِهَامُهُ عَلَى مَسْأَلَتِهِ صَحَّتِ الثَّانِيَةُ مِمَّا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى.

وَأِنْ لَمْ تَنْقَسِمِ فَإِمَّا أَنْ تُبَايِنَ أَوْ تُوَافِقَ، فَإِنْ وَاَفَقَتْ ضَرَبْنَا وَفَّقَهَا فِي الْأُولَى، وَإِنْ بَايَنْتَ ضَرَبْنَا جَمِيعَهَا فِي الْأُولَى.

ثُمَّ عِنْدَ الْقِسْمِ: مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي الثَّانِيَةِ عِنْدَ التَّبَايُنِ أَوْ فِي وَفَّقَهَا عِنْدَ التَّوَافُقِ.

وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي سِهَامِ مُورِّثِهِ عِنْدَ التَّبَايُنِ أَوْ فِي وَفَّقَهُ عِنْدَ التَّوَافُقِ.

وَيُمْكِنُ اخْتِصَارُ ذَلِكَ بِالنِّقَاطِ الْآتِيَةِ:

١- نُصَحِّحُ الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى، وَنَعْرِفُ سِهَامَ الثَّانِي مِنْهَا.

٢- نُصَحِّحُ مَسْأَلَةَ الْمَيِّتِ الثَّانِي.

٣- نَقْسِمُ سِهَامَهُ مِنَ الْأُولَى عَلَيْهَا، وَحِينَئِذٍ لَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثِ حَالَاتٍ:

أ- أَنْ يَنْقَسِمَ فَلَا يَخْتِاجُ إِلَى عَمَلٍ مَسْأَلَةٍ أُخْرَى.

ب- أَنْ يُبَايِنَ فَنَضْرِبُ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ.

ج- أَنْ يُوَافِقَ فَنَضْرِبُ الْمَسْأَلَةَ فِي وَفْقِ الثَّانِيَةِ، وَمَا حَصَلَ فَهُوَ الْجَامِعَةُ.

٤- عِنْدَ الْقِسْمِ: مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي الثَّانِيَةِ عِنْدَ التَّبَايُنِ،

أَوْ فِي وَفَّقَهَا عِنْدَ التَّوَافُقِ.

مِثَالُ آخَرُ:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: ثَلَاثِ بَنَاتٍ، وَثَلَاثَةِ أَبْنَاءٍ، مَاتَ الْإِبْنُ الْأَوَّلُ عَنْ زَوْجَةٍ وَابْنٍ،
وَالثَّانِي عَنْ أُمِّ وَعَمِّ، وَالثَّلَاثُ عَنْ زَوْجَةٍ وَثَلَاثَةِ أَبْنَاءٍ.

الْحُلُّ:

١٠٨	$\frac{1}{24}$		$\frac{1}{108}$	$\frac{8}{3}$		$\frac{3}{36}$	$\frac{1}{8}$		$\frac{4}{9}$	
$\frac{36}{12}$			$\frac{36}{12}$			$\frac{12}{4}$			$\frac{1}{3}$	٣ بنات
								ت	٢	ابن
					ت	٨			٢	ابن
		ت	٢٤			٨			٢	ابن
٣			٣			١	١	جه		
٢١			٢١			٧	٧	ابن		
٨			٨	١	أم					
١٦			١٦	٢	عم					
٣	٣	جه								
$\frac{21}{7}$	$\frac{21}{7}$	٣ بن								

القِسْمُ الثَّالِثُ: وَلَهُ صَوْرَتَانِ.

الصُّورَةُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ وَرَثَةُ الثَّانِي هُمْ بَقِيَّةُ وَرَثَةِ الْأَوَّلِ مَعَ الْإِخْتِلَافِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ وَرَثَةُ الثَّانِي مِنْ وَرَثَةِ الْأَوَّلِ وَغَيْرِهِمْ. يَعْنِي: أَنَّ وَرَثَةَ الثَّانِي خَلِيطٌ مِنْ وَرَثَةِ الْأَوَّلِ، وَوَرَثَةُ مُسْتَقِلِّينَ.

هَذَا الْقِسْمُ لَا بُدَّ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْأَمْوَاتِ مِنْ جَامِعَةٍ، يَعْنِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَجْمَعَ الْأَمْوَاتِ فِي جَامِعَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ لَا بُدَّ لِكُلِّ مَيِّتٍ مِنْ جَامِعَةٍ، فَعَلَيْهِ نَعْمَلُ مَا يَلِي:

١- نَقْسِمُ مَسْأَلَةَ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ.

٢- نَعْرِفُ سِهَامَ الْأَمْوَاتِ الْآخَرِينَ مِنْهَا.

فَإِذَا مَاتُوا رَقْمَ (١) رَقْمَ (٢) رَقْمَ (٣) رَقْمَ (٤) فَإِنَّا نَقْسِمُ سِهَامَ رَقْمَ (١) عَلَى مَسْأَلَتِهِ، فَإِمَّا أَنْ تَنْقَسِمَ أَوْ تُبَايِنَ أَوْ تُوَافِقَ، فَإِنْ انْقَسَمَتْ صَحَّتِ الثَّانِيَّةُ مِمَّا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى، وَإِنْ وَافَقَتْ رَدَدْنَا مَسْأَلَتَهُ إِلَى وَفْقِهَا، وَإِنْ بَايَنَتْ أَثْبَتْنَا جَمِيعَ الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ نَضْرِبُهَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَالْحَاصِلُ هُوَ الْجَامِعَةُ، وَنَقُولُ: مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي الثَّانِيَّةِ أَوْ وَفْقِهَا، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَّةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي سِهَامِ مُوَرِّثِهِ أَوْ وَفْقِهِ.

٣- نَقْسِمُ سِهَامَ الْمَيِّتِ رَقْمَ (٢) عَلَى مَسْأَلَتِهِ، وَنَعْمَلُ كَمَا عَمَلْنَا فِي الْأَوَّلِ وَنُحْصِلُ جَامِعَةً، ثُمَّ نَقْسِمُ سِهَامَ الْمَيِّتِ رَقْمَ (٣) مِنَ الْجَامِعَةِ الثَّانِيَّةِ، وَنَنْظُرُ كَمَا سَبَقَ وَنُحْصِلُ جَامِعَةً، وَهَذِهِ الْجَامِعَةُ الثَّالِثَةُ، ثُمَّ نَقْسِمُ سِهَامَ الْمَيِّتِ رَقْمَ (٤) مِنْهَا عَلَى مَسْأَلَتِهِ، فَإِمَّا أَنْ تَنْقَسِمَ أَوْ تُبَايِنَ أَوْ تُوَافِقَ ثُمَّ نَحْصِلُ جَامِعَةً.

فصارَ هذا القِسْمُ الثَّالِثُ يَنْفَرِدُ عَنِ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِأَنْ يُعْمَلَ لِكُلِّ مَيِّتٍ جَامِعَةٌ مُسْتَقْلَةٌ.

فإن قيل: أفلا يُمكنُ أَنْ نَعْمَلَ هذه العمليةَّ في القِسْمِ الثَّانِي، وهي أَنْ يَمُوتَ كُلُّ وَاحِدٍ عَنْ وَرَثَةٍ مُسْتَقْلَيْنِ.

فالجوابُ: يُمكنُ، لكن تَطُولُ الْمَسْأَلَةُ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا أُمْكِنَ الْإِخْتِصَارُ فَهُوَ أَوْلَى، وَهَذَا يُسَمِّيهِ الْفَرَضِيُّونَ الْإِخْتِصَارَ قَبْلَ الْعَمْدِ أَنَّكَ تَحْذِفُ الْجَوَامِعَ وَتَجْعَلُهَا جَامِعَةً وَاحِدَةً فِي الْقِسْمِ الثَّانِي.

وَعِنْدَ الْقِسْمِ: مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي الثَّانِيَةِ أَوْ وَفَّقَهَا، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي سِهَامِ مُورَثِهِ أَوْ وَفَّقَهُ.

أُمْتِلَةٌ لَذَلِكَ:

الْمِثَالُ الْأَوَّلُ: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجَةٍ، وَبَنَتَيْنِ، وَابْنٍ مِنْ غَيْرِهَا، ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَى الْبَنَتَيْنِ عَمَّنْ بَقِيَ، ثُمَّ الثَّانِيَةُ عَمَّنْ بَقِيَ.

(٢١)		(١)		(٧)	(٦)		
١٩٢	٣		١٩٢	٦		٣٢	
٥٢	١	أم	٣١	١	أم	٤	جه
					تت	٧	بنت ها
		تت	٦٣	٣	قه	٧	بنت ها
١٤٠	٢	خب	٩٨	٢	خب	١٤	ابن غ

القاعدة: نُصَحِّحُ الْأُولَى وَنَعْرِفُ سَهْمَ الْمَيِّتِ مِنْهَا، وَنُصَحِّحُ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ نَقْسِمُ سَهْمَهُ مِنَ الْأُولَى عَلَيْهَا، فَإِنْ انْقَسَمَ صَحَّتِ الثَّانِيَةُ مِمَّا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى وَلَا حَاجَةٌ إِلَى أَيِّ عَمَلٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ فَإِمَّا أَنْ يُبَايِنَ وَإِمَّا أَنْ يُوَافِقَ، فَاَلْمَسْأَلَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ مُبَايِنَةٌ؛ لِأَنَّ بَيْنَ الْ(٦) وَالْ(٧) تَبَايُنٌ، فَضَرَبُ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى $6 \times 32 = 192$ وَهِيَ الْجَامِعَةُ.

عِنْدَ الْقَسَمِ: مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي الثَّانِيَةِ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي سِهَامِ مُورِّثِهِ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ نَجَّمَ مَا لَهُ مِنْهُمَا وَنُعْطِيهِ، وَعِنْدَ التَّوَافُقِ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي وَفْقِ الثَّانِيَةِ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي وَفْقِ سِهَامِ مُورِّثِهِ.

وَعِنْدَ الْإِنْقِسَامِ: مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي وَاحِدِ (١)؛ لِأَنَّهُ مُنْقَسِمٌ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي الْجُزْءِ الَّذِي وَافَقَ السَّهَامَ.

المِثَالُ الثَّانِي: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَأَبٍ، وَأُمٍّ، وَابْنٍ، ثُمَّ مَاتَ الْإِبْنُ عَنْ
الْأَبِ، وَالْجَدَّةِ، وَابْنٍ، وَبِنْتٍ، ثُمَّ مَاتَتِ الْجَدَّةُ عَنْ ابْنِ الْإِبْنِ، وَبِنْتِ الْإِبْنِ.
الحلُّ:

(٥١)		(٤)		(٥)	(١٨)		
٨٦٤	٤		٢١٦	١٨		١٢	
٢٧٦			٦٩	٣	أب	٣	ج
١٩٥	١	ج	٣٦			٢	أب
		تت	٥١	٣	ده	٢	أم
					ت	٥	بن
١٣١	١	بنت ابن	٢٠	٤	بنت		
٢٦٢	٢	بن بن	٤٠	٨	بن		

المثال الثالث:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجَةٍ وَأُمٍّ وَشَقِيقَتَيْنِ، ثُمَّ تُوفِّيَتِ الْأُمُّ عَنْ بَنَيْهَا وَشَقِيقٍ.
الْحَلُّ:

(٢)		(٣)		
٣٩	٣	١٣		
٩		٣	جـ	
		٢	أـ	
١٤	١	٤	قـ	
١٤	١	٤	قـ	
٢	١	ق		

المثال الرابع:

هَلَكَتْ امْرَأَةٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَأُمٍّ، وَأَبٍ، وَثَلَاثَةِ أَبْنَاءٍ، ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الْأَبْنَاءِ عَنْ
أَبٍ، وَجَدَّةٍ، وَابْنَيْنِ، ثُمَّ مَاتَتِ الْجَدَّةُ عَنْ زَوْجٍ (وهو الأب)، وَابْنَيْ ابْنٍ، أَي:
مَاتَتْ عَمَّنْ بَقِيَ.

الحل:

(٤١)		(٨)		(٥)	(٦)		
١٧٢٨	٨		٢١٦	٦		٣٦	
٤٧٢			٥٩	١	أب	٩	ج
		تت	٤١	١	ده	٦	أم
٣٧٠	٢	ج	٣٦			٦	أب
					ت	٥	بن
٣٦٣	٣	بن بن	٣٠			٥	بن
٣٦٣	٣	بن بن	٣٠			٥	بن
٨٠			١٠	٢	بن		
٨٠			١٠	٢	بن		

المثال الخامس:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أَبِي وَأُمِّ وَبَنَتَيْنِ، ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَى الْبَنَتَيْنِ عَنْ عَمٍّ وَمَنْ بَقِيَ
وَهُم (جَدُّ، وَجَدَّةٌ، وَأُخْتُ شَقِيقَةٍ).

الحل:

أولاً: إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ ذَكَرًا وَكَانَ الْأَبُ جَدًّا لِأَبٍ.

٩

(١)				(٣)		
٥٤	١٨	١٨	٦		٦	
١٩	١٠	٨	٥	د	١	أب
١٢	٣	٤	١	ده	١	أم
				تت	٢	بنت
٢٣	٥	٦	×	قه	٢	بنت

↓
على القول
المرجوح

↓
على القول
الراجح

ثانيًا: إذا كان الميِّتُ أنثى.

(١)		(٣)		
١٨	٦		٦	
٣		×	١	أب
٤	١	ده (أم أم)	١	أم
		ت	٢	بنت
٩	٣	قه	٢	بنت
٢	٢	عم		

المثال السادس:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: ثَلَاثِ أَخَوَاتِ شَقِيقَاتِ زَوْجٍ وَأُمٍّ وَحَمْسَةِ إِخْوَةٍ مِنَ الْأُمِّ،
ثُمَّ لَمْ تُقَسَّمِ التَّرَكَّةُ حَتَّى مَاتَ الزَّوْجُ عَنْ ٣ أَبْنَاءٍ وَ ٣ بَنَاتٍ.

وَلَمْ تُقَسَّمْ حَتَّى مَاتَ أَحَدُ أَبْنَاءِ الزَّوْجِ عَنْ زَوْجَةٍ وَبَنَتَيْنِ وَجَدٍّ، وَمَاتَ إِحْدَى
الشَّقِيقَاتِ عَنْ زَوْجٍ وَبَنَتَيْنِ وَابْنٍ.

الحل:

(٥)		(٣)		(٥)		(٢٠)		(٤)	
١٨٠٠	٢٤		٦٠٠	١٦		٩		١٥٠	
					تت			٢٠	قه
٢٤٠			٨٠					٢٠	قه
٢٤٠			٨٠					٢٠	قه
							ت	٤٥	ج
١٨٠			٦٠					١٥	أم
$\frac{٣٦٠}{٧٢}$			$\frac{١٢٠}{٢٤}$					$\frac{٣٠}{٦}$	٥ خم
		ت	٤٠			٢	بن		
١٢٠			٤٠			٢	بن		
١٢٠			٤٠			٢	بن		
$\frac{١٨٠}{٦٠}$			$\frac{٦٠}{٢٠}$			$\frac{٣}{١}$	٣ بنات		
٦٠			٢٠	٤	ج				
٤٥			١٥	٣	بنت				
٤٥			١٥	٣	بنت				
٩٠			٣٠	٦	بن				
١٥	٣	جه							
٤٠	٨	بنت							
٤٠	٨	بنت							
٢٥	٥	د							

- ٩٠ إِنْ مَوْتُ ثَانٍ قَبْلَ قَسْمٍ حَصَلَا فَصَحَّ الْأُولَى وَلِلثَّانِي اجْعَلَا
 ٩١ أُخْرَى كَذَا وَاقِسْمَ عَلَيْهَا مَا قُسِمَ لَهُ مِنَ الْأُولَى فَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ
 ٩٢ فَاضْرِبْ فِي الْأُولَى وَفَقْهَا إِنْ وَافَقَتْ سِهَامَهُ أَوْ كُلَّهَا إِنْ فَارَقَتْ

الشرح

قَوْلُهُ: «مَوْتُ» مُبْتَدَأٌ، أَوْ فَاعِلٌ مُقَدَّمٌ، وهذان الوجهان على رأي الكوفيَّين بناءً على جوازِ مُوَالَاةِ حَرْفِ الشَّرْطِ لِلْإِسْمِ.

وعلى رأي البصريَّين فاعِلٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، والتَّقديرُ: «إِنْ حَصَلَ مَوْتُ ثَانٍ قَبْلَ قَسْمٍ».

فالآراءُ في مِثْلِ هذا التَّرْكِيبِ - وهو إِذَا وَقَعَ اسْمٌ بَعْدَ أَدَاةِ شَرْطٍ مَرْفُوعٍ - ثَلَاثَةٌ.

والأَوَّلُ هو الأَسْهَلُ أَنْ نَقُولَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ.

وله في القرآنِ أَمْثَلُهُ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] فَالسَّمَاءُ فاعِلٌ مُقَدَّمٌ عَلَى قَوْلٍ، أَوْ فاعِلٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ عَلَى قَوْلٍ، أَوْ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ «انْشَقَّتْ» عَلَى قَوْلٍ.

وقَوْلُهُ: «ثَانٍ» يَعْنِي مِنَ الْوَرْتَةِ.

أَيُّ قَبْلَ قَسْمٍ تَرَكَّةُ الْأَوَّلِ.

قَوْلُهُ: «حَصَلَا»: فِعْلٌ مَاضٍ، وَقُرْنَ بِالْأَلْفِ لِلإِطْلَاقِ.

قَوْلُهُ: «فَصَحَّ الْأُولَى» أَي: صَحَّ الْأُولَى تَصْحِيحًا تَامًا، كَأَنْ لَمْ يَمُتْ أَحَدٌ

مِنَ الْوَرِثَةِ سَوَاءً كَانَتْ عَائِلَةً، أَوْ عَادِلَةً، أَوْ نَاقِصَةً.

وَالْتَّصَحِيحُ تَقَدَّمَ أَنَّهُ تَحْصِيلُ أَقْلٍ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ عَلَى الْوَرِثَةِ بِلَا كَسْرِ. قَدْ تَكُونُ أَضْلُهَا سِتَّةً، وَلَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ مِئَةٍ، فَالْمُعْتَبَرُ التَّصَحُّيْحُ.

قَوْلُهُ: «وَلِلثَّانِي اجْعَلَا» أَي: لِلْمِئَةِ الثَّانِي.

وَقَوْلُهُ: «اجْعَلَا» الْأَلْفُ هُنَا يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلْإِطْلَاقِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَوَضًا عَنْ ثَوْنِ التَّوَكِيدِ؛ لِأَنَّ ثَوْنَ التَّوَكِيدِ الْحَقِيقَةِ يَجُوزُ أَنْ تُحْذَفَ وَيُعَوَّضَ عَنْهَا أَلْفٌ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي (الْأَلْفِيَّةِ) ^(١):

وَأَبْدَلْتُهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا وَتَقَا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قَفَا

قَوْلُهُ: «أُخْرَى كَذَا» يَعْنِي أُخْرَى مُصَحَّحَةً، بِمَعْنَى اجْعَلْ لِلأَوَّلِ مَسْأَلَةً مُصَحَّحَةً، وَلِلثَّانِي مَسْأَلَةً مُصَحَّحَةً.

يَعْنِي: اقْسِمِ لِلْمِئَةِ الثَّانِي مَا قُسِمَ لَهُ مِنَ الْأُولَى، أَي سَهْمَهُ مِنَ الْأُولَى.

قَوْلُهُ: «فَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ» أَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَدْ يَنْقَسِمُ، وَعَلَى هَذَا فَإِذَا انْقَسَمَتْ سِهَامُهُ مِنَ الْأُولَى عَلَى مَسْأَلَتِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَيِّ عَمَلٍ، وَتَصِحُّ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ بِمَا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى.

فَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ فَإِمَّا أَنْ تُوَافِقَ أَوْ تُبَايِنَ، إِنْ وَافَقَتْ قَالَ: «فَاضْرِبْ فِي الْأُولَى وَفَقَهَا» أَي: وَفَقِ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ.

(١) انظر: الألفية البيت رقم (٦٤٨) باب نونا التوكيد.

مثال ذلك: إذا كانت سهام الميِّت سِتَّةً، ومَسْأَلَتُهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، ففيها مُوَافَقَةٌ بالنَّصْفِ، فنَرُدُّ الْمَسْأَلَةَ الْأَرْبَعَةَ إِلَى اثْنَيْنِ، ثُمَّ نَضْرِبُهَا فِي الْأُولَى.

قَوْلُهُ: «أَوْ كُلُّهَا إِنْ فَارَقَتْ» أَي: بَايَنْتَ، فَاضْرِبْ كُلَّ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ بِالْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، كَمَا لَوْ كَانَتْ السَّهَامُ أَرْبَعَةً وَالْمَسْأَلَةُ مِنْ خَمْسَةٍ، فَهَذِهِ مُبَايَنَةٌ.

وهذا يَكُونُ فِي الْعَصَبَةِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ الْوَرِثَةَ عَصَبَةً سَهَّلَ عَلَيْكَ أَنْ تُصَوِّرَ مَسْأَلَةً مُبَايَنَةً، وَمَسْأَلَةً مُوَافِقَةً، وَمَسْأَلَةً مُنْقِسِمَةً.

انتهى الناظم من كَيْفِيَّةِ التَّصْحِيحِ.



٩٣ وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ فِي الْأُولَى فَاضْرِبِ فِي وَفْقِ أَوْ فِي كُلِّ الْأُخْرَى تُصِبِ

٩٤ وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ فِي الْأُخْرَى فِي السَّهَامِ يُضْرَبُ أَوْ فِي وَفْقِهَا يَأْذَا السَّهَامِ

٩٥ وَافْعَلْ بِثَالِثٍ كَمَا تَقَدَّمَ إِنْ مَاتَ وَالْمِيرَاثُ لَمْ يَمُتْ يُقَسِّمًا

الشرح

مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي وَفْقِ الثَّانِيَةِ عِنْدَ الْمُوَافَقَةِ، أَوْ فِي كُلِّ الْأُخْرَى عِنْدَ الْمُبَايَنَةِ.

قَوْلُهُ: «تُصِبِ» أَي: تُصِيبِ الطَّرِيقَ الصَّحِيحَ لِلْمُنَاسَخَاتِ.

قَوْلُهُ: «مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُخْرَى» يَعْنِي: مِنْ مَسْأَلَةِ الْمَيِّتِ الثَّانِي.

قَوْلُهُ: «فِي السَّهَامِ يُضْرَبُ أَوْ فِي وَفْقِهَا» يَعْنِي: أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي سَهَامِ مُورِثِهِ عِنْدَ التَّبَايُنِ، أَوْ فِي وَفْقِهَا عِنْدَ التَّوَافُقِ.

قَوْلُهُ: «يَا ذَا الْهُمَامِ»: «ذَا» لَيْسَتْ مُضَافَةً إِلَى السَّهَامِ، بَلْ الْهُمَامُ بَدَلٌ مِنْ «ذَا».
وَأَفَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّنَا نَجْعَلُ لِكُلِّ مَيِّتٍ جَامِعَةً، فَإِذَا مَاتَ وَاحِدٌ نَجْعَلُ
جَامِعَةً، وَإِذَا مَاتَ اثْنَانِ نَجْعَلُ جَامِعَتَيْنِ، وَإِذَا مَاتَ ثَلَاثَةٌ نَجْعَلُ ثَلَاثَ جَوَامِعَ،
وَهَلُمَّ جَرًّا.

وَهَذَا يَصِحُّ عَلَى كُلِّ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، لَكِنْ تَقَدَّمَ أَنَّ هُنَاكَ اخْتِصَارًا قَبْلَ
الْعَمَلِ.

فَفِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، إِذَا كَانَ وَرَثَتُهُ الثَّانِي هُمْ بَقِيَّةُ وَرَثَةِ الْأَوَّلِ بِدُونِ اخْتِلَافٍ،
نَقَسِمُهَا عَلَى مَنْ بَقِيَ كَأَن لَمْ يَمُتْ أَحَدٌ، يَعْنِي: كَأَنَّهُ مَاتَ الْأَوَّلُ عَنْ آخِرٍ وَاحِدٍ.
وَيَجُوزُ أَنْ نَعْمَلَ الَّذِي قَالَ الْمُؤَلِّفُ لَكِنَّهُ تَطْوِيلٌ.

وَفِي الْقِسْمِ الثَّانِي: إِذَا كَانَ وَرَثَتُهُ كُلُّ مَيِّتٍ لَا يَرِثُونَ غَيْرَهُ، وَهُمْ غَيْرُ وَرَثَةِ
الْأَوَّلِينَ، فَهَذَا نَجْعَلُ الْمَسَائِلَ كَأَنَّهَا فِرْقٌ انْكَسَرَتْ عَلَيْهِمْ سَهَامُهُمْ.
وَيَجُوزُ أَنْ نَعْمَلَ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ؛ بَحِيثٌ نَجْعَلُ لِكُلِّ مَيِّتٍ جَامِعَةً، وَالتَّيْجَةُ
وَاحِدَةٌ، لَكِنَّ الْعَمَلَ الَّذِي ذَكَرْنَا أَكْثَرَ اخْتِصَارًا.

وَلِهَذَا قَالَ:

وَأَفْعَلُ بِثَالِثٍ كَمَا تَقَدَّمَ إِنْ مَاتَ وَالْمِيرَاثُ لَمْ يُقَسَّمَا



٩٦ وَكُلُّ صُورَةٍ لِلأَوَّلَى نَاسِخَةٌ فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُنَاسَخَةِ

الشرح

أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ أَنْ نَجْعَلَ لِكُلِّ مِثِّيَّةٍ جَامِعَةٍ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ.

قَوْلُهُ: «وَكُلُّ صُورَةٍ لِلأَوَّلَى نَاسِخَةٌ» يَعْنِي: كُلُّ صُورَةٍ نَاسِخَةٌ لِمَا قَبْلَهَا.

قَوْلُهُ: «فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُنَاسَخَةِ» أَي: كَمَا ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا الطَّرِيقَ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي الْحَالِ الثَّالِثَةِ، وَتَصِحُّ الْأَحْوَالُ كُلُّهَا فِيهَا، لَكِنَّ الْعُلَمَاءَ قَالُوا: يَنْبَغِي الْإِخْتِصَارُ إِذَا أُمِكنَ.



مَسَائِلُ تَطْبِيقِيَّةٌ عَلَى الْمُنَاسَخَةِ

المَسْأَلَةُ الْأُولَى:

هَلَكَتْ امْرَأَةٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَأُمٍّ، وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ، ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ عَنْ زَوْجَةٍ
(وهي الأختُ هنا)، وَعَنْ أَبَوَيْنِ، وَابْتَتَيْنِ.

الحَلُّ:

(١)			(٩)	
٧٢	٢٧		٨	
		ت	٣	ج
١٨			٢	أم
٣٠	٣	جه	٣	فه
٤	٤	أب		
٤	٤	أم		
٨	٨	بنت		
٨	٨	بنت		

المسألة الثانية:

هَلَكَتْ امْرَأَةٌ عَنْ زَوْجٍ، وَأُمٌّ، وَأُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ، وَأُخْتَيْنِ لَأُمٍّ، ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ
عَنْ أَبَوَيْنِ، وَزَوْجَةٍ، وَثَلَاثَةِ أَبْنَاءٍ.
الحل:

(٣)

(٢٤)

٢٤٠	٧٢	٢٤		١٠	
٢٤				١	أم
			ت	٣	ج
٤٨				٢	قه
٤٨				٢	قه
$\frac{٤٨}{٢٤}$				٢	٢ ختم
١٢	١٢	٤	أب		
١٢	١٢	٤	أم		
٩	٩	٣	جه		
$\frac{٣٩}{١٣}$	$\frac{٣٩}{١٣}$	١٣	٣ بن		

المسألة الثالثة:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أَبَوَيْنِ، وَبَنَتَيْنِ، ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَاهُمَا عَمَّنْ بَقِيَ، ثُمَّ مَاتَتِ الْجَدَّةُ
عَنْ زَوْجٍ (هُوَ الْأَبُ)، وَبِنْتُ ابْنٍ (هِيَ الْبِنْتُ)، وَأُخْتُ شَقِيقَةٍ، ثُمَّ مَاتَتِ الْبِنْتُ
عَنْ جَدٍّ، وَابْنٍ.

الحل:

(٤)		(٣)		١	(١)		(١)	(٣)		
٥٤	٦		١٨	٤		١٨	٦		٦	
٣١	١	د	٩	١	ج	٨	٥	د	١	أب
					تت	٤	١	ده	١	أم
								تت	٢	بنت
		تت	٨	٢	بنت ابن	٦	×	قه	٢	بنت
٣			١	١	قه					
٢٠	٥	بن								

المسألة الرابعة:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجَةٍ، وَ ٣ أَبْنَاءٍ، وَ ٣ بَنَاتٍ، ثُمَّ مَاتَتْ إِخْدَاهُنَّ عَنْ: زَوْجٍ،
وَمَنْ بَقِيَ.

(٧)

(٢٤)

١٧٢٨	٢٤		٧٢	
٢٤٤	٤	أم	٩	جه
$\frac{١٠٥٠}{٣٥٠}$	$\frac{٦}{٢}$	٣ق	$\frac{٤٢}{١٤}$	٣بن
		تت	٧	بنت
١٧٥	١	قه	٧	بنت
١٧٥	١	قه	٧	بنت
٨٤	١٢	ج		

المسألة الخامسة:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجَةٍ، وَ ٣ أَبْنَاءٍ، وَ ٣ بَنَاتٍ، ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَاهُنَّ عَنْ أُمِّ
(هي الزَّوْجَةُ)، وَابْنٍ، وَبِنْتٍ.

الحل:

(٧)			(١٨)	
١٢٩٦	١٨		٧٢	
١٨٣	٣	أم	٩	جه
$\frac{٧٥٦}{٢٥٢}$			$\frac{٤٢}{١٤}$	٣ بن
		تت	٧	بنت
١٢٦			٧	بنت
١٢٦			٧	بنت
٧٠	١٠	ابن		
٣٥	٥	بنت		

المسألة السادسة:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجَةٍ، وَ ٣ أَبْنَاءٍ، وَ ٣ بَنَاتٍ، ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الْأَبْنَاءِ عَنْ أُمِّ
(هي الزَّوْجَةُ)، وَ زَوْجَةٍ، وَ بِنْتٍ، وَ عَمَّنْ بَقِيَ.

الحل:

(١)

(١٢)

٨٦٤	١٦٨		٧٢	
١٣٦	٢٨	أم	٩	جه
		ت	١٤	ابن
١٧٨	١٠	ق	١٤	ابن
١٧٨	١٠	ق	١٤	ابن
$\frac{٢٦٧}{٨٩}$	$\frac{١٥}{٣}$	٣ قه	$\frac{٢١}{٧}$	٣ بنات
٢١	٢١	جه		
٨٤	٨٤	بنت		

المسألة السابعة:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أَرْبَعِ زَوَاجَاتٍ، وَأُمٍّ، وَأَبٍ، ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ عَنْ زَوْجَةٍ (هِيَ الْأُمُّ)، وَأُمٍّ، وَأَبٍ، ثُمَّ مَاتَتِ الزَّوْجَةُ عَنْ أُمٍّ، وَزَوْجٍ، وَأَبٍ.

(١)

(١)

(٢)

(١)

١٦	٦		١٦	٤		١٦	
٤			$\frac{٤}{١}$			$\frac{٤}{١}$	٤ جه
					ت	٨	أب
		تت	٦	١	جه	٤	أم
٢			٢	١	أم		
٤			٤	٢	أب		
١	١	أم					
٢	٢	أب					
٣	٣	ج					

المسألة الثامنة:

هلكت امرأة عن: بنتين وزوج وأم، ثم ماتت إحدى البنتين عن أب (هو الزوج) وجدّة (هي الأم) وزوج و٣ أبناء، ثم مات أحد الأبناء عن زوجة وبنت وأب (هو الزوج) وجدّة (هي الأم) ومات الثاني عن: زوجة، و٥ أبناء، وأب (هو الزوج)، وجدّة (هي الأم).

الحل:

(١)		(١)		(٥)	(٢٤)		(١)	(٩)		
٢٨٠٨	١٢٠		٢٨٠٨	٢٤		١١٧	٣٦		١٣	
								تت	٤	بنت
٨٦٤			٨٦٤			٣٦			٤	بنت
٧٩٢			٧٩٢			٣٣	٦	أب	٣	ج
٦١٦	٢٠	ده	٥٩٦	٤	ده	٢٤	٦	ده	٣	أم
٢٦١	٢٠	أب	٢٤١	٥	أب	٩	٩	ج		
					ت	٥	٥	بن		
		ت	١٢٠			٥	٥	بن		
١٢٠			١٢٠			٥	٥	بن		
١٥			١٥	٣	جه					
٦٠			٦٠	١٢	بنت					
١٥	١٥	جه								
٦٥	٦٥	٥ بن								



بَابُ قِسْمَةِ التَّرَكَاتِ

هذا الباب هو المقصود من عِلْمِ الفَرَائِضِ، وهو ثَمَرَةُ عِلْمِ الفَرَائِضِ أَنْ تَعْلَمَ كَيْفَ تُقَسَّمُ التَّرَكَاتِ، أَمَّا مَسْأَلَةُ الْحِسَابِ فَهِيَ وَسِيلَةٌ، لَكِنَّ الْمَقْصُودَ كَيْفَ تُقَسَّمُهَا.

وَقِسْمَةُ التَّرَكَاتِ: تَوْزِيعُهَا عَلَى مُسْتَحِقِّهَا بِحَيْثُ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قِسْمُهُ الَّذِي يُخْتَصُّ بِهِ.

فَمَثَلًا: إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَأُمٍّ، وَأَخٍ مِنْ أُمٍّ، وَعِنْدَهُ سِتَّةُ مَلَائِينَ، الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ اثْنَانِ، وَلِلْأَخِ مِنْ أُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، كَيْفَ تُقَسَّمُ؟

نَقُولُ: لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةُ مَلَائِينَ، وَلِلْأُمِّ مِلْيُونَانِ، وَلِلْأَخِ مِنْ الْأُمِّ مِلْيُونٌ.

هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ أَنْ تَعْرِفَ نَصِيبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ التَّرَكَةِ.

وَالتَّرَكَاتُ: جَمْعُ تَرَكَةٍ، وَهِيَ مَا يُخْلَفُهُ الْمَيِّتُ مِنْ مَالٍ، أَوْ حَقٍّ، أَوْ اخْتِصَاصٍ.

وَالْمَالُ: يَشْمَلُ الْعَيْنَ، وَالذِّينَ، وَالْمَنْفَعَةَ.

فَالْعَيْنُ: كَالسَّيَّارَةِ مَثَلًا، وَالذِّينُ كَالثَّابِتِ لَهُ فِي ذِمِّ النَّاسِ.

وَالْمَنْفَعَةُ: كَمَنْفَعَةِ الْبَيْتِ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْمَدَّةِ شَيْءٌ.

وَالْحَقُّ: كَحَقِّ الشُّفْعَةِ، وَحَقِّ الْخِيَارِ، وَحَقِّ الْقَذْفِ إِنْ قُلْنَا: بَأَنَّهُ يُورَثُ.

والإختصاصُ: المَالُ الذي يَخْتَصُّ به صاحِبُهُ ولا يَمْلِكُهُ، ككَلْبِ الصَّيْدِ. مثلاً، فإنَّ الإنسانَ يَخْتَصُّ به، ولا يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يَعْتَدِيَ عَلَيْهِ، وَلِكِنَّه لَا يُمْلِكُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُشْتَرَى.

هذه هي التَّركَاتُ، وَقَسَمْتُهَا لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ عَلَى حَسَبِ مَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ قَالَ فِي آيَاتِ الْمَوَارِيثِ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ١٣﴾ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿[النساء: ١٣-١٤].

ولهذا لَا تَرَى أَحَدًا أَضَلَّ مِنْ يُسَوِّي بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ فِي بَابِ الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ فِي الْمَوَارِيثِ: ﴿وَلِنْ كَانُوا إِخْوَةً رَجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦] فَمَا خَالَفَ هَذِهِ الْقِسْمَةَ فَهُوَ ضَلَالٌ، وَلَا أَحَدٌ أَضَلَّ مِنْ خَالَفَ قِسْمَةَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

وَقِسْمَةُ التَّركَاتِ لَهَا سِتَّةُ طُرُقٍ، ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ مِنْهَا طَرِيقَيْنِ.



٩٧ فِي التَّرَكَةِ اضْرِبْ سَهْمَ كُلِّ أَبَدَا وَأَقْسِمْ عَلَى التَّصْحِيحِ مَا قَدْ وَجِدَا

الشرح

هَذَا هُوَ الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ طَرِيقُ الضَّرْبِ وَالْقَسَمِ.

أَنْ تَضْرِبَ سَهْمَ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ فِي التَّرَكَةِ، ثُمَّ تَقْسِمُ الْحَاصِلَ عَلَى مَا صَحَّحْتَ مِنْهُ الْمَسْأَلَةَ، فَمَا خَرَجَ فَهُوَ نَصِيبُهُ.

قَوْلُهُ: «فِي التَّرَكَةِ اضْرِبْ سَهْمَ كُلِّ» أَيُّ كُلِّ مِنَ الْوَرَثَةِ.
قَوْلُهُ: «أَبَدًا» هَذِهِ تَكْمِيلٌ لِلْبَيِّنَةِ.

قَوْلُهُ: «وَأَقْسِمُ عَلَى التَّصْحِيحِ» تَصْحِيحُ الْمَسَائِلِ.
قَوْلُهُ: «مَا قَدْ وَجِدَا» وَجَدَ بَضْرِبِ السَّهَامِ فِي التَّرَكَةِ، وَأَقْسَمَهُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ،
فَالْعَمَلِيَّةُ مُكَوَّنَةٌ مِنْ شَيْئَيْنِ فَقَطْ:

- ضَرْبُ سَهْمِ كُلِّ وَارِثٍ فِي التَّرَكَةِ.
 - قَسْمُ مَا حَصَلَ بِالضَّرْبِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ أَوْ مَا صَحَّحَتْ مِنْهُ.
- وَبِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ مَا لِكُلِّ وَارِثٍ مِنَ التَّرَكَةِ.

مِثَالُ ذَلِكَ:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتٍ، وَأُمٍّ، وَأَبٍ، وَالتَّرَكَةُ (٦٠٠).
الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ، لِلْبِنْتِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَلِلْأَبِ الْبَاقِي
اِثْنَانِ.

نَضْرِبُ سَهْمَ كُلِّ وَارِثٍ فِي التَّرَكَةِ، ثُمَّ نَقْسِمُ الْحَاصِلَ عَلَى مَا صَحَّحَتْ مِنْهُ
الْمَسْأَلَةُ.

فَفِي الْمِثَالِ السَّابِقِ نَضْرِبُ سَهْمَ الْبِنْتِ ثَلَاثَةً فِي التَّرَكَةِ سِتِّ مِئَةٍ تَبْلُغُ أَلْفًا
وِثْمَانِ مِئَةٍ نَقْسِمُهَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ سِتَّةٍ تَبْلُغُ ثَلَاثَ مِئَةٍ فَهُوَ نَصِيبُهَا مِنَ التَّرَكَةِ.
وَنَفْعُلُ كَذَلِكَ فِي سَهْمِ الْأُمِّ وَاحِدٌ نَضْرِبُهُ فِي التَّرَكَةِ سِتِّ مِئَةٍ تَبْلُغُ سِتِّ مِئَةٍ
نَقْسِمُهَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ سِتَّةٍ تَبْلُغُ مِئَةً، فَهُوَ نَصِيبُهَا مِنَ التَّرَكَةِ.

وكذا الأب سهمه اثنان نضربه في التركة ست مئة تبلغ ألفاً ومئتين نقسمها،
على المسألة ستة تبلغ مئتان، فهو نصيبه من التركة.

مثال آخر:

هلك امرأة عن زوج وأختين شقيقتين، والتركة (١٤٠٠).

المسألة من ستة، للزوج النصف ثلاثة، وللأختين الشقيقتين الثلثان أربعة،
فتعول إلى سبعة.

نضرب سهم كل وارث في التركة، ثم نقسم الحاصل على ما صحت منه
المسألة.

فنضرب سهم الزوج ثلاثة في التركة (١٤٠٠) تبلغ (٤٢٠٠) نقسمها على
المسألة سبعة تبلغ (٦٠٠) وهو نصيبه من التركة.

ونضرب سهم الأختين الشقيقتين أربعة في التركة (١٤٠٠) تبلغ (٥٦٠٠)
نقسمها على المسألة سبعة تبلغ (٨٠٠) وهو نصيبهما من التركة.

مثال ثالث:

هلك هالك عن: زوج، وأم، وأخ من أم، والتركة (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف.

المسألة من ستة، للزوج النصف ثلاثة، وللأم الثلث اثنان، وللأخ من أم
السدس واحد.

فنضرب سهم الزوج ثلاثة في التركة $٣٠٠٠ \times ٣ = ٩٠٠٠$.

ثم نقسمه على أصل المسألة $٩٠٠٠ \div ٦ = (١٥٠٠)$ ، وهو نصيبه من التركة.

وَنَضْرِبُ سَهْمَ الْأُمِّ اثْنَيْنِ فِي التَّرَكَةِ $3000 \times 2 = 6000$ ، ثُمَّ نَقْسِمُهُ عَلَى أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ $6 \div 6000 = 1000$ وَهُوَ نَصِيبُهَا مِنَ التَّرَكَةِ.

وَنَضْرِبُ سَهْمَ الْأَخِ مِنْ أُمٍّ $3000 \times 1 = 3000$.

ثُمَّ نَقْسِمُهُ عَلَى أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ $6 \div 3000 = 500$ وَهُوَ نَصِيبُهُ مِنَ التَّرَكَةِ.

(٣٠٠٠)

(٦)

زَوْجٌ	٣	١٥٠٠
أُمٌّ	٢	١٠٠٠
أَخٌ مِنْ أُمٍّ	١	٥٠٠

$$1500 = \frac{3000}{2} \times 3 = \text{لِلزَّوْجِ}$$

$$1000 = \frac{3000}{3} \times 2 = \text{لِلْأُمِّ}$$

$$500 = \frac{3000}{6} \times 1 = \text{لِلْأَخِ مِنَ الْأُمِّ}$$

مَسْأَلَةٌ:

إِذَا حَصَلَ فِي نَصِيبِ أَحَدِ الْوَرَثَةِ كَسْرٌ - وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ بَابَ الْفَرَائِضِ لَا يُقْبَلُ فِيهِ الْكَسْرُ -، فَإِنَّكَ تُحَوِّلُ الْمَسْأَلَةَ إِلَى أَضْلَاعِهَا - وَهِيَ الْأَعْدَادُ الَّتِي إِذَا ضُرِبَتْ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ خَرَجَتْ الْمَسْأَلَةُ -، ثُمَّ تَعْمَلُ الْعَمَلَ الَّذِي تَقَدَّمَ، تَضْرِبُ سَهْمَ كُلِّ وَارِثٍ فِي التَّرَكَةِ ثُمَّ تَقْسِمُ الْحَاصِلَ عَلَى الضَّلْعِ الْأَصْغَرِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ فَضَعُهُ تَحْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ فَاقْسِمِ الْحَاصِلَ الصَّحِيحَ عَلَى الضَّلْعِ الْأَكْبَرِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ فَضَعُهُ تَحْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ فَهُوَ نَصِيبُهُ ضَعُهُ تَحْتَ التَّرَكَةِ.

مثال ذلك:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَأُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ، وَأُمٍّ، وَالتَّرَكَةُ تَسْعُونَ.
المَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ أَرْبَعَةٌ،
وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، تَعُولُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ.

نَصِيبُ الزَّوْجِ: $(90 \times 3) \div 8$.

$$270 = 90 \times 3$$

$$33.75 = 8 \div 270$$

فَظَهَرَ مَعَنَا كَسْرٌ.

فَهُنَا نَأْتِي بِأَصْلَاعِ (٨)، وَهُمَا ٢، ٤.

ثُمَّ نَقْسِمُ الْحَاصِلَ (٢٧٠) عَلَى الضَّلْعِ الْأَصْغَرِ: $270 \div 2 = 135$ ، ثُمَّ نَقْسِمُ
النَّاتِجَ (١٣٥) عَلَى الضَّلْعِ الْأَكْبَرِ: $135 \div 4 = 33.3$ ، ثُمَّ نَجْعَلُ النَّاتِجَ الصَّحِيحَ
تَحْتَ التَّرَكَةِ، وَالْكَسْرَ تَحْتَ الضَّلْعِ الَّذِي خَرَجَ بِالْقِسْمَةِ عَلَيْهِ.

فَصَارَ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ، وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ.

* نَصِيبُ الْأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ:

$180 = 90 \times 2$ ، $180 \div 8 = 22.5$ ، فَظَهَرَ الْكَسْرُ، فَتَقْسِمُ (١٨٠) عَلَى الضَّلْعِ

الْأَصْغَرِ: $180 \div 2 = 90$ ، ثُمَّ نَقْسِمُ النَّاتِجَ عَلَى الضَّلْعِ الْأَكْبَرِ $90 \div 4 = 22.5$ ،

فَنَضْعُ الْعَدَدَ الصَّحِيحَ (٢٢) تَحْتَ التَّرَكَةِ، وَالْكَسْرَ وَهُوَ النِّصْفُ تَحْتَ الضَّلْعِ

الْأَكْبَرِ الَّذِي خَرَجَ بِالْقِسْمَةِ عَلَيْهِ.

* نَصِيبُ الْأُمِّ:

$٩٠ = ٩٠ \times ١$ ، $٩٠ = ٨ \div ٩٠$ ، ١١.٢٥ ، فنَقْسِمُ (٩٠) على الضَّلْعِ الْأَصْغَرِ $٩٠ \div ٢ = ٤٥$ ، ثُمَّ نَقْسِمُ النَّاتِجَ على الضَّلْعِ الْأَكْبَرِ $٤٥ \div ٤ = ١١.٢٥$ فنَضْعُ الْعَدَدَ الصَّحِيحَ (١١) تَحْتَ التَّرَكَةِ، وَالْكَسَرَ وَهُوَ الرُّبْعُ تَحْتَ الضَّلْعِ الْأَكْبَرِ.

ثُمَّ نَجْمَعُ مَا تَحْتَ الضَّلْعِ وَنَقْسِمُهُ على (٤)، $٤ \div ٢ = ٢$ ، ثُمَّ نَضْمُ (٢) إِلَى مَا تَحْتَ التَّرَكَةِ فَتَصِحُّ الْقِسْمَةُ، وَتَبْلُغُ (٩٠).



٩٨ أَوْ خُذْ مِنَ التَّرَكَةِ فِي الصَّرِيحِ نِسْبَةَ السَّهَامِ لِلتَّصْحِيحِ

الشرح

هذا الطَّرِيقُ الثَّانِي مِنْ طُرُقِ قِسْمَةِ التَّرَكَاتِ وَهُوَ طَرِيقُ النِّسْبَةِ.

قَوْلُهُ: «خُذْ مِنَ التَّرَكَةِ فِي الصَّرِيحِ» أَيِ فِي الْقِسْمِ الصَّرِيحِ الْخَالِي مِنَ الْغَلْطِ، خُذْ مِنَ التَّرَكَةِ مِثْلَ نِسْبَةِ السَّهَامِ.

قَوْلُهُ: «بِنِسْبَةِ السَّهَامِ لِلتَّصْحِيحِ» أَيِ لِمَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ، فَإِذَا صَحَّتْ مِنْ سِتَّةٍ وَكَانَ لِأَحَدِهِمْ ائْتَانِ فَيَصِيرُ لَهُ الثُّلُثُ، وَإِذَا صَحَّتْ مِنْ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَكَانَ لِأَحَدِهِمْ ثَلَاثَةٌ فَالْتَسَعُ، وَعَلَى هَذَا فَقَسْ.

مِثَالُ ذَلِكَ:

هَلَكَتْ امْرَأَةٌ عَنْ زَوْجٍ، وَأُمٍّ، وَأَخٍ مِنْ أُمٍّ.

الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ؛ فَنُعْطِيهِ نِصْفَ التَّرَكَةِ، وَالْأُمُّ لَهَا الثُّلُثُ نُعْطِيهَا

ثُلُثَ التَّرَكَةِ، وَالْأَخُ مِنْ الْأُمِّ لَهُ السُّدُسُ نُعْطِيهِ سُدُسُ التَّرَكَةِ.

فَالْقَاعِدَةُ: «أَنْ تُعْطِيَ كُلُّ وَارِثٍ مِنَ التَّرَكَةِ مِثْلَ نِسْبَتِهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ».

مِثَالُ آخَرُ:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَأُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ.

الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ أَرْبَعَةٌ، فَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ.

وَهُنَا نَقُولُ: لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ، وَلِلأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ أَرْبَعَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ، أَيْ ثَلَاثَةُ أَصْبَاعٍ وَأَرْبَعَةُ أَصْبَاعٍ، وَقُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ عَالَتْ، وَلَوْ عَالَتْ السِّتَّةُ إِلَى عَشْرَةٍ لَقُلْنَا لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةُ أَعْشَارٍ، أَيْ ثَلَاثَةٌ مِنْ عَشْرَةٍ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

مِثَالُ ذَلِكَ:

هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجٍ، وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ، وَأُمٍّ، وَأَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ، وَالتَّرَكَةُ (٤٥٠).

الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ.

لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلأُخْتِ الشَّقِيقَةِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَلِلأَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ الثُّلُثُ اثْنَانِ، فَتَعُولُ إِلَى تِسْعَةٍ.

لِلزَّوْجِ بِالنِّسْبَةِ لِلتِّسْعَةِ ثُلُثٌ، فَتُعْطِيهِ مِثْلَ نِسْبَتِهِ مِنَ التَّرَكَةِ فَيَأْخُذُ الثُّلُثَ (١٥٠)، وَكَذَا الْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ.

وَلِلأُمِّ التِّسْعُ (٥٠)، وَكَذَا لِلأَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ لِكُلِّ وَاحِدٍ (٥٠).



بَابُ الرَّدِّ

٩٩ وَالرَّدُّ نَقْصٌ هُوَ فِي السَّهَامِ زِيَادَةٌ فِي النُّصَبِ وَالْأَقْسَامِ

الشرح

الرَّدُّ: هو أنْ تَنْقُصَ الْفُرُوضُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا نَقَصْتَ الْفُرُوضُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ وَثُمَّ عَاصِبٌ فَلَا رَدَّ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ يَأْخُذُهُ الْعَاصِبُ، فَفِي: «بِنْتٍ، وَبِنْتِ ابْنٍ، وَعَمٍّ» لَا رَدَّ، فَالْبِنْتُ لَهَا النُّصْفُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ لَهَا السُّدُسُ، وَالبَاقِيَ لِلْعَاصِبِ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَاصِبٌ وَنَقَصْتَ الْفُرُوضُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَمَاذَا نَعْمَلُ؟

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يُرَدُّ الرَّائِدُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ، فَإِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتِ وَبِنْتِ ابْنٍ فَقَطُّ قُلْنَا: الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ، لِلْبِنْتِ النُّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِبِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ هَذِهِ أَرْبَعَةٌ، وَيَبْقَى مَعَنَا اثْنَانِ مِنْ سِتَّةٍ، أَي: ثَلَاثٌ يُضْرَفُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ يُرَدُّ إِلَى أَصْحَابِ الْفُرُوضِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَأُولَا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وَنَحْنُ إِذَا رَدَدْنَاهُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ انْتَفَعَ بِهِ الْبَعِيدُ وَالْقَرِيبُ، وَإِذَا أُعْطِينَاهُ هَؤُلَاءِ الْمَوْجُودِينَ مِنَ الْوَرَثَةِ صَارَ لِلْقَرِيبِ، وَالْقَرِيبُ أَوْلَى بِالْمَعْرُوفِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ مُقْتَضَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهُوَ مُقْتَضَى الْعَدْلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَصْحَابُ الْفُرُوضِ يُنْقِصُونَ زِيَادَتَهَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ فَإِنَّهُمْ يُزَادُونَ فِي نَقْصِهَا عَنِ الْمَسْأَلَةِ.

فَالْخُلَاصَةُ أَنَّ الرَّدَّ هُوَ أَنْ تَنْقُصَ السَّهَامُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ وَيَلْزَمَ مِنْ نُقْصَانِهَا أَنْ يُزَادَ فِي النَّصِيبِ.



١٠٠ فَأَرَدْتُ عَلَى ذِي الْفَرَضِ دُونَ مَيْنٍ بِقَدْرِ فَرَضِهِ سِوَى الزَّوْجَيْنِ

الشرح

قَوْلُهُ: «دُونَ مَيْنٍ» أَي: دُونَ كَذِبٍ.

قَوْلُهُ: «سِوَى الزَّوْجَيْنِ»: فَالزَّوْجَانِ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِمَا بِالْإِجْمَاعِ، حَكَاهُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي (الْمَغْنِيِّ) وَصَاحِبُ (الْعَذْبِ الْفَائِضِ)؛ لِأَنَّ أَصْلَ الرَّدِّ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، وَالزَّوْجُ بِالنِّسْبَةِ لَزَوْجَتِهِ لَيْسَ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ، بَلْ يُرَدُّ عَلَى كُلِّ ذِي فَرَضٍ -أَيُّ كُلِّ صَاحِبِ فَرَضٍ- إِلَّا الزَّوْجَيْنِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَرْدُودُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ؛ فَمَسْأَلَتُهُمْ مِنْ عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ فَالْبَنَاتُ جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَالْأَخْوَانُ جِنْسٌ وَاحِدٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ: مَاتَ إِنْسَانٌ عَنْ عَشْرِ أَخَوَاتٍ شَقِيقَاتٍ، وَلَيْسَ لَهُ عَاصِبٌ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ عَشْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَرْدُودَ عَلَيْهِمْ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ.

انْظُرِ الْجَدُولَ التَّالِيَّ:

١٠	
١ / ١٠	١٠ قه

ولو مات عن خمس بنات، فالمسألة من خمسة، أو عن ثلاث أخوات فمن ثلاثة، أو عن أم، فمن واحد، فالقاعدة في تأصيل مسائل الرد إذا كانوا من جنس واحد فمسألتهم من عدد رؤوسهم، وإذا كانوا من أجناس؛ فأصل مسألتهم من ستة، وتقسّم على ما ينتهي عليه الفروض، أي: تردّ إلى العدد الذي تنتهي فيه الفروض.

أمثلة:

١- هلك هالك عن: أخت شقيقة، وأخت لأب، وجدة.

المسألة من ستة، للأخت الشقيقة النصف ثلاثة، وللأخت لأب السدس واحد، وللجدة السدس واحد، وتردّ المسألة إلى خمسة، وبدلاً من أن تقسمها من أصل ستة تقسمها من خمسة، فيكون للأخت الشقيقة ثلاثة أخماس، أكثر من النصف، وللأخت لأب خمس أكثر من السدس، وللجدة خمس، أكثر من السدس.

٢- هلك هالك عن: أم، وأخ من أم؛ فالمسألة من ستة، للأم الثلث اثنان، وللأخ من الأم السدس واحد، وتردّ إلى ثلاثة، ففي الأول لو كان معهم عاصب لكان للأم الثلث اثنان، وللأخ من أم السدس واحد، والباقي للعاصب، فيكون للأم ثلث حقيقة، وللأخ من أم سدس حقيقة، لكن بعد الرد كان للأم الثلثان، وللأخ من أم الثلث.

٣- هلك هالك عن: بنت، وبنت ابن، فالمسألة من ستة، للبنت النصف ثلاثة، ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين واحد، وتردّ إلى أربعة.

٤ - هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أُخْتِ شَقِيقَةٍ، وَأُخْتِ لَابٍ، وَأُخْتِ لَأُمٍّ، فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنَ سِتَّةٍ، لِلشَّقِيقَةِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلأُخْتِ لَابٍ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ وَاحِدٌ، وَلِلأُخْتِ لَأُمٍّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَتَعُودُ بِالرَّدِّ إِلَى خَمْسَةٍ.

$$\frac{6}{5}$$

٣	قه
١	ختب
١	ختم

اعْلَمْ أَنَّ مَسَائِلَ الرَّدِّ: تُرَدُّ إِلَى اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةٍ، وَأَرْبَعَةٍ، وَخَمْسَةٍ.

مِثَالُ الرَّدِّ إِلَى اثْنَيْنِ: جَدَّةٌ، وَأَخٌ لَأُمٍّ، فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنَ سِتَّةٍ، لِلجَدَّةِ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَلِلأَخِ مِنَ الأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَتُرَدُّ إِلَى اثْنَيْنِ فَالجَدَّةُ لَيْسَ لَهَا إِلَّا السُّدُسُ، سِوَاكَ كَانَتْ وَاحِدَةً أُمٌّ مُتَعَدِّدَةً، وَسِوَاكَ كَانَ مَعَهَا فَرْعٌ وَارِثٌ، أَوْ جَمْعٌ مِنَ الإِخْوَةِ أَوْ لَا.

مِثَالُ الرَّدِّ إِلَى ثَلَاثَةٍ: أُمٌّ، وَأَخٌ مِنْ أُمٍّ:

اَلْمَسْأَلَةُ مِنَ سِتَّةٍ، لِلأُمِّ الثَّلَاثُ اثْنَانِ، وَلِلأَخِ مِنْ أُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَتُرَدُّ اَلْمَسْأَلَةُ إِلَى ثَلَاثَةٍ.

مِثَالُ الرَّدِّ إِلَى أَرْبَعَةٍ: بِنْتُ، وَبِنْتُ ابْنٍ؛ فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنَ سِتَّةٍ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلْبِنْتِ الابْنِ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَتُرَدُّ إِلَى أَرْبَعَةٍ.

مِثَالُ الرَّدِّ إِلَى خَمْسَةٍ: أُخْتُ شَقِيقَةٍ، وَأُخْتُ لَابٍ، وَأُخْتُ لَأُمٍّ، فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنَ سِتَّةٍ،

لِلشَّقِيقَةِ النَّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلأُخْتِ لَأَبِ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَلِلأُخْتِ لِأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَتُرَدُّ إِلَى خَمْسَةٍ؛ فَلِلأُخْتِ الشَّقِيقَةِ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ، وَلِلأُخْتِ لَأَبِ خُمْسٌ، وَلِلأُخْتِ لِأُمِّ خُمْسٌ.

تَنْبِيْهُ:

سَبَقَ أَنْ مَسَائِلَ الرَّدِّ تَكُونُ مِنْ عَدَدِ الرُّؤُوسِ وَذَلِكَ فِيْمَا إِذَا كَانَ الْمَرْدُودُ عَلَيْهِمْ جِنْسًا وَاحِدًا، أَوْ مِنْ سِتَّةٍ فِيْمَا إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَجْنَاسُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ فَصَحَّحَ أَوَّلًا مَسْأَلَةَ الزَّوْجِيَّةِ، ثُمَّ صَحَّحَ مَسْأَلَةَ الرَّدِّ، ثُمَّ أَقْسَمَ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّدِّ.

فَإِنْ انْقَسَمَ فَتَصَحَّحَ الْمَسْأَلَتَانِ مِنْ عَدَدِ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ، فَإِمَّا أَنْ يُوَافِقَ أَوْ يُبَايِنَ، فَإِنْ وَافَقَ فَاضْرِبْ وَفَقْ مَسْأَلَةَ الرَّدِّ فِي كَامِلِ مَسْأَلَةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَإِنْ بَايَنَ فَاضْرِبْ كَامِلَ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ فِي كَامِلِ مَسْأَلَةِ الزَّوْجِيَّةِ وَمِنْهُ تَصَحُّحُ، فَأَعْطِ الزَّوْجَ نَصِيْبَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الزَّوْجِيَّةِ مَضْرُوبًا فِي مَسْأَلَةِ الرَّدِّ، أَوْ وَفَّقَهَا، وَأَعْطِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ نَصِيْبَهُ مَضْرُوبًا فِي الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ، أَوْ وَفَّقَهُ، وَبِذَلِكَ تَصَحُّحُ. فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ تُشْبِهُ الْمُنَاسَخَةَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: زَوْجَةٍ، وَأُمٍّ، وَأَخٍ مِنْ أُمٍّ، فَنَعْمَلُ أَوَّلًا مَسْأَلَةَ الزَّوْجِيَّةِ وَنُصَحِّحُهَا، فَلِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ وَاحِدٌ، ثُمَّ نُصَحِّحُ مَسْأَلَةَ الرَّدِّ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ، لِلأُمِّ الثَّلَاثُ اثْنَانِ، وَلِلأَخِ مِنْ أُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، فَتُرَدُّ إِلَى ثَلَاثَةٍ وَالْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجَةِ ثَلَاثَةٌ، وَهُوَ مُنْقَسِمٌ، فَتَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةٍ مَا بَقِيَ بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجَةِ ثَلَاثُ فَتَصَحَّحُ الْمَسْأَلَةَ مِمَّا صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَةُ الزَّوْجِيَّةِ لِلزَّوْجَةِ وَاحِدٌ، وَلِلأُمِّ اثْنَانِ وَلِلأَخِ مِنْ أُمٍّ وَاحِدٌ.

(١)

٤	$\frac{٦}{٣}$			٤	
١				١	جه
٢	٢	أم		٣	أم
١	١	نعم			نعم



بابُ ذوي الأَرْحَامِ

الأَرْحَامُ جَمْعُ رَحِمٍ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ الْقَرَابَةُ.

وَذَوُ الأَرْحَامِ لَهُمْ مَعْنَى فِي الشَّرْعِ، وَمَعْنَى فِي الإِضْطِلَاحِ.

أَمَّا فِي الشَّرْعِ: فَهُمْ كُلُّ مَنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ قَرَابَةٌ إِلَى الْجَدِّ الرَّابِعِ فَمَا دُونَ. فَالْإِخْوَانُ، وَالْأَعْمَامُ، وَأَعْمَامُ الْأَبِ، وَأَعْمَامُ الْجَدِّ، وَأَعْمَامُ جَدِّ الْأَبِ مِنَ الْأَقَارِبِ، وَمِنْ فَوْقِ الْجَدِّ الرَّابِعِ فَلْيَسُوا بِأَقَارِبَ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ قَرَابَةٌ، لَكِنْ لَا يُعَدُّونَ مِنَ الْأَقَارِبِ الْأَدْنَى.

وَأَمَّا فِي الإِضْطِلَاحِ: فَذَوُ الأَرْحَامِ: كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ لَهُ فَرَضٌ وَلَا تَغْصِبٌ. وَالْقَرَابَةُ أَصُولٌ وَفُرُوعٌ وَخَوَاشٍ.

فَذَوُ الأَرْحَامِ مِنَ الْأَصُولِ هُمْ:

١- كُلُّ جَدٍّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أَنْثَى، كَأَبِي الْأُمِّ، وَأَبِي الْجَدَّةِ.

٢- كُلُّ جَدَّةٍ أَذَلَّتْ بِذَكَرٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أَنْثَى، كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ، وَأُمِّ أَبِي الْجَدَّةِ.

٣- كُلُّ جَدَّةٍ أَذَلَّتْ بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ، كَأُمِّ أَبِي الْجَدِّ. هَذَا الْمَذْهَبُ، وَالصَّوَابُ:

أَنَّ هَذِهِ مِنْ ذَوَاتِ الْفُرُوضِ؛ لِأَنَّهَا مُذَلِّيَّةٌ بِوَارِثٍ؛ فَتَرْتُ كَأُمِّ الْجَدِّ.

وَذَوُ الأَرْحَامِ مِنَ الْفُرُوعِ هُمْ:

كُلُّ مَنْ أَكَلَى بِأَنْثَى، كَأَوْلَادِ الْبَنَاتِ، وَأَوْلَادِ بَنَاتِ الْإِبْنِ.

وَذَوُو الْأَرْحَامِ مِنَ الْحَوَاشِي هُمْ:

١- جَمِيعُ الْإِنَاثِ سِوَى الْأَخَوَاتِ، كَالْعَمَّةِ، وَالْخَالَاتِ، وَبَنَاتِ الْأَخِ، وَبَنَاتِ الْأُخْتِ، وَبَنَاتِ الْعَمِّ.

٢- كُلُّ مَنْ أَهْلٌ بِأُنْثَى سِوَى الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ، كَابْنِ الْأُخْتِ وَبِنْتِهِ، وَالْعَمِّ لِأُمِّ وَالْخَالِ.

٣- فُرُوعُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ، كَابْنِ الْأَخِ لِأُمِّ وَبِنْتِهِ.
وَكُلُّ مَنْ أَهْلٌ بِأَحَدٍ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ فَهُوَ مِنْهُمْ.



١٠١ ثُمَّ الْمُرَادُ بِذَوِي الْأَرْحَامِ غَيْرُ ذَوِي التَّعْصِيبِ وَالسَّهَامِ

الشرح

قَوْلُهُ: «ثُمَّ الْمُرَادُ» وَلَمْ يَقُلْ: الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى نُقِلَ عَنِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيِّ، وَهَذَا يَرِدُ فِي التَّفْسِيرِ كَثِيرًا.

فَالْمُرَادُ: مَا أَرَادَهُ الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلِمَةِ، وَالْمَعْنَى: مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكَلِمَةُ.

وقَوْلُهُ: «بِذَوِي الْأَرْحَامِ» خَرَجَ بِهِ الزَّوْجَانِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، بَلْ مِنْ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ.

وَخَرَجَ بِهِ -أَيْضًا- الْمَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَتِيقِ قَرَابَةٌ، لَكِنَّهُ مِنْ ذَوِي التَّعْصِيبِ.

قَوْلُهُ: «غَيْرُ ذَوِي التَّعْصِيبِ» وَهُمْ الَّذِينَ يَرْتُونَنَ بِلاَ تَقْدِيرٍ.

قَوْلُهُ: «وَالسَّهَامُ» أَيُّ: الْفُرُوضِ، وَهُمْ مَنْ يَرِثُونَ نَصِيبًا مُقَدَّرًا شَرْعًا.



١٠٢ وَقَدْ أَتَى فِي إِرْثِهِمْ خِلَافٌ لِلْعُلَمَاءِ وَهُمْ أَصْنَافُ

الشَّرْحُ

يَعْنِي أَنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ اخْتَلَفُوا فِي تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بِتَوْرِيثِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَرِثُونَ، فَالَّذِينَ قَالُوا بِالتَّوْرِيثِ؛ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥] فَإِذَا كَانُوا أَوْلَى، فَإِنَّ لِلْأَوَّلِيَّةِ تَأْثِيرًا فِي التَّوْرِيثِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «وَمَا بَقِيَ فَلِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»^(١).

وَمِنَ السُّنَّةِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ»^(٢)، وَعُمُومُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ»^(٣)، وَعُمُومُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ»^(٤).

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تُشِيرُ إِلَى مِيرَاثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ مِيرَاثِ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، رَقْمُ (٦٧٣٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ الْحَقُوقِ الْفَرَائِضِ بِأَهْلِهَا، رَقْمُ (١٦١٥)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٨/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْخَالِ، رَقْمُ (٢١٠٣)، وَابْنُ مَاجَةٍ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ ذَوِي الْأَرْحَامِ، رَقْمُ (٢٧٣٧)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاحِ، بَابُ كَيْفَ يَكْتُبُ هَذَا مَا صَالِحُ فَلَانِ ابْنِ فَلَانٍ، رَقْمُ (٢٦٩٩).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ ابْنِ أُخْتِ الْقَوْمِ وَمَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ، رَقْمُ (٣٥٢٨)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ، رَقْمُ (١٠٥٩)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأما الدليلُ العقليُّ فقالوا: إنَّ صَرَفَ مالِ هذا المَيِّتِ إلى أَقارِبِهِ أَوَّلَى مِنْ صَرَفِهِ إلى بَيْتِ المَالِ الذي يَنْتَفِعُ بِهِ البَعِيدُ، فَكَوْنُنَا نُعْطِي مالَ هذا المَيِّتِ أَقارِبَهُ أَوَّلَى مِنْ إعْطائه لِبَيْتِ المَالِ الذي لعامةُ المُسْلِمِينَ، وَقَدْ لَا يَصِلُ إلى أَقارِبِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

وأما القائلونَ بَعْدَ تَوْرِيثِهِمْ فقالوا: إنَّ اللهَ تَعَالَى جَعَلَ الميراثَ لِأَصْحَابِ الفُرُوضِ والتَّعْصِيبِ، وَهَؤُلَاءِ لَيْسُوا بِأَصْحَابِ فُرُوضٍ وَلَا تَعْصِيبٍ، فَلَيْسَ لَهُمْ حَظٌّ مِنَ الميراثِ، وَحِينَئِذٍ يُصَرَفُ مالُ المَيِّتِ إلى بَيْتِ المَالِ.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ وَأَتَمُّ يَرْتُونَ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ لِإِزْثَمِ شَرْطَانِ عَدَمَيَّانِ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ لَا يُوْجَدَ صَاحِبُ فَرْضٍ يُرَدُّ عَلَيْهِ، فَإِنْ وُجِدَ صَاحِبُ فَرْضٍ يُرَدُّ عَلَيْهِ فَلَا إِزْثَ لَذَوِي الْأَرْحَامِ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ مُقَدَّمٌ عَلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ.

وإنَّ وُجْدَ صَاحِبِ فَرْضٍ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ، كَالزَّوْجِ، أَوِ الزَّوْجَةِ، فَإِنَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ يَرْتُونَ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ لَا يُوْجَدَ عَاصِبٌ، فَإِنْ وُجِدَ عَاصِبٌ فَلَا إِزْثَ لَذَوِي الْأَرْحَامِ.

فَإِذَا تَمَّ الشَّرْطَانِ وَرِثَ ذَوُو الْأَرْحَامِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ مِنَ الْأَقَارِبِ، وَإِذَا جَعَلْنَا مالَ المَيِّتِ فِي بَيْتِ المَالِ صَارَ لِلْأَقَارِبِ وَالْأَبَاعِدِ، بَلْ رُبَّمَا لَا يَكُونُ لِلْأَقَارِبِ شَيْءٌ إِذَا لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ بَيْتِ المَالِ.

وَالْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ قَسَمَهُمْ إِلَى أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ؛ فَقَالَ: «وَهُمْ أَصْنَافٌ أَرْبَعَةٌ...»

إِلخ.

١٠٣ أَرْبَعَةٌ كَوَلَدِ الْبَنَاتِ وَسَاقِطِ الْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ

الشرح

قَوْلُهُ: «كَوَلَدِ الْبَنَاتِ» وَهَذَا الصَّنْفُ هُم ذَوُو الْأَرْحَامِ مِنَ الْفُرُوعِ يَدْخُلُ فِي ضَابِطٍ: كُلُّ مَنْ أَذْلُ بَأْتِي، وَهَذَا يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى.

وَقَوْلُهُ: «سَاقِطِ الْأَجْدَادِ» سَاقِطُ الْأَجْدَادِ: كُلُّ جَدٍّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أُنْثَى.

مِثَالُهُ: أَبُو الْأُمِّ، وَأَبُو أُمِّ الْأَبِ سَاقِطٌ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أُنْثَى، وَأَبُو أُمِّ الْجَدِّ سَاقِطٌ كَذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «وَالْجَدَّاتِ» السَّاقِطُ مِنَ الْجَدَّاتِ:

أَوَّلًا: كُلُّ جَدَّةٍ أَذَلَّتْ بِذَكَرٍ قَبْلَهُ أُنْثَى، كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ؛ لِأَنَّهَا أَذَلَّتْ بِوَاحِدٍ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَهَذِهِ الْجَدَّةُ لَا تَرِثُ بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهَا أَذَلَّتْ بِأَبِي الْأُمِّ وَأَبُو الْأُمِّ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ فَتَكُونُ هِيَ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

ثَانِيًا: مَنْ أَذَلَّتْ بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَنَابِلَةُ، كَأُمِّ أَبِي أَبِي الْأَبِ، وَكَأُمِّ أَبِي أَبِي الْأَبِ، هَذِهِ مِنَ الْأَرْحَامِ -أَيْضًا- عَلَى مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ^(١).

ثَالِثًا: كُلُّ جَدَّةٍ أَذَلَّتْ بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْأَبِ، يَعْنِي: بِالْجَدِّ، كَأُمِّ أَبِي الْجَدِّ، يَعْنِي: أُمُّ أَبِي الْأَبِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢)، وَلَيْسَتْ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهَاتَانِ الْجَدَّتَانِ عِنْدَ الْإِمَامِ

(١) انظر: الإنصاف للمرداوي (١٨/ ١٦٠)، شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٢/ ٥٣٦).

(٢) انظر: التفريع لابن الجلاب (٢/ ٤٠٢)، المعونة للقاضي عبد الوهاب (ص: ١٦٧١)، وحاشية الصاوي (٤/ ٦٣٠)، وشرح مختصر خليل لمحمد عlish (٩/ ٦٣٤).

الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْوَارِثَاتِ بِالْفَرَضِ، فَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ جَدَّةٌ سَاقِطَةٌ إِلَّا مَنْ أَذَلَّتْ بِأَبٍ قَبْلَهُ أُتْنَى^(١)، فَإِنَّ هَذِهِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَمَا عَدَاهَا فَإِنَّهَا وَارِثَةٌ لَا سَاقِطَةٌ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ الصَّوَابُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْجَدَّاتِ كُلَّهُنَّ وَارِثَاتٌ إِلَّا مَنْ أَذَلَّتْ بِذَكَرٍ قَبْلَهُ أُتْنَى.



١٠٤ وَلَدِ الْأُخْتِ وَكَالْعَمَّاتِ وَكَبَنَاتِ الْعَمِّ وَالْخَالَاتِ

الشرح

هذا هو الصَّنْفُ الثَّالِثُ وَهُمْ ذَوُ الْأَرْحَامِ مِنَ الْحَوَاشِي.
قَوْلُهُ: «وَلَدِ الْأُخْتِ» يَدْخُلُ فِي ضَابِطِ الْحَوَاشِي: كُلُّ مَنْ أَذَلَّ بِأُتْنَى. وَقَوْلُهُ:
«كَالْعَمَّاتِ» يَدْخُلُ فِي ضَابِطِ: كُلُّ أُتْنَى سِوَى الْأَخَوَاتِ.
وَقَوْلُهُ: «كَبَنَاتِ الْعَمِّ وَالْخَالَاتِ» يَدْخُلُ فِي ضَابِطِ كُلِّ أُتْنَى سِوَى الْأَخَوَاتِ،
وَهَؤُلَاءِ مِنْ فُرُوعِ الْجَدِّ.



١٠٥ وَفِيهِ مَذْهَبَانِ ذَا النَّجَابَةِ وَالرَّاجِعُ التَّنْزِيلُ لَا الْقَرَابَةِ

الشرح

الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ أَمثلةً تَدُلُّ عَلَى صَوَابِطٍ، لَكِنْ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الصَّوَابِطِ أَحْسَنُ وَأَوْضَحُ.

(١) انظر: الشرح الكبير للرافعي (٦/ ٤٦٠)، وروضة الطالبين (٦/ ٩)، وأسنى المطالب (٣/ ٧).

قَوْلُهُ: «وَفِيهِ مَذْهَبَانِ ذَا النَّجَابَةِ»، «ذَا النَّجَابَةِ»: أَصْلُهَا: يَا ذَا النَّجَابَةِ، فُحِذِفَتْ مِنْهَا (يَا) النَّدَاءُ، يَعْنِي: يَا أَيُّهَا النَّجِيبُ، وَالنَّجَابَةُ مَعْنَاهَا: كَرَمُ الْأَصْلِ وَالْفَهْمِ، وَلَهَا عِدَّةٌ مَعَانٍ. وَقَوْلُهُ: «وَالرَّاجِحُ التَّنْزِيلُ لَا الْقَرَابَةُ» أَي: فِي تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ مَذْهَبَانِ عَلَى الْخِلَافِ السَّابِقِ هَلْ يَرِثُ ذَوُو الْأَرْحَامِ أَوْ لَا يَرِثُونَ؟ وَالصَّوَابُ: أَنَّهُمْ يَرِثُونَ.

الْخِلَافُ الثَّانِي: هَلْ يَرِثُونَ بِالتَّنْزِيلِ أَوْ بِالْقَرَابَةِ؟

مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَرِثُونَ بِالتَّنْزِيلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَرِثُونَ بِالْقَرَابَةِ، فَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُمْ يَرِثُونَ بِالْقَرَابَةِ. يَقُولُونَ: الْأَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ هُمُ الَّذِينَ يَرِثُونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَرِثُونَ بِالرَّحِمِ، فَمَنْ كَانَ أَلْصَقَ بِالْمَيِّتِ فَهُوَ بِهِ أَوْلَى، وَأَلْصَقُ النَّاسِ بِهِ أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ، فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، فَلَوْ هَلَكَ عَنْ: بِنْتِ بِنْتِ بِنْتِ، وَبِنْتِ بِنْتِ ابْنِ؛ فَالْمَالُ لِلثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ الْوَارِثِ.

وَالَّذِينَ قَالُوا بِالتَّنْزِيلِ يَقُولُونَ: نُتَزَّلُهُمْ مَنَزَلَةً مِّنْ أَذْلَوْا بِهِ. وَكُلُّ يَرِثُ مِيرَاثَ مَنْ أَذْلَى بِهِ إِذَا كَانُوا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقِيلَ: مُطْلَقًا. فَمَنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْوَارِثِ، فَهُوَ أَحَقُّ؛ لِأَنَّهُمْ يُنْزَلُونَ مَنَزَلَةَ الْوَرَثَةِ، وَلَا يُنْظَرُ هَلْ هُوَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ مِنْ جِهَتَيْنِ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي -أَيْضًا- فِي التَّنْزِيلِ: أَنَّ مَنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْوَارِثِ فَهُوَ أَحَقُّ، إِنْ كَانُوا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ كَانُوا فِي جِهَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَإِنَّهُمْ يَصِلُونَ إِلَى الْوَارِثِ، ثُمَّ إِذَا وَصَلُوا إِلَى الْوَارِثِ نَظَرُ إِلَى الْوَرَثَةِ الَّذِينَ أَذْلَوْا بِهِمْ هَؤُلَاءِ، وَنَقَسِمُ الْمَالَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ يَعُودُ كُلُّ نَصِيبٍ إِلَى مَنْ أَذْلَى بِهِ، يَعْنِي: أَنَّنَا نَقَسِمُ الْمَالَ بَيْنَ الْمُذْلَى بِهِمْ، كَأَنَّهُمْ هُمُ الْوَارِثُونَ، ثُمَّ نَقَسِمُ مَا حَصَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى مَنْ أَذْلَى بِهِ، كَأَنَّهُ مَاتَ عَنْهُمْ.

مثال ذلك: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: خَالٍ، وَعَمَّةٍ، وَبِنْتِ بِنْتٍ.
 فالخال مُدَلٍّ بِالأُمِّ، وَبِنْتُ الْبِنْتِ بِالْبِنْتِ، وَالْعَمَّةُ عَلَى الْخِلَافِ هَلْ تُدَلِّي بِالْجَدِّ
 أُمٌّ بِالأَبِّ، لَكِنَّ الْحُكْمَ لَا يَخْتَلِفُ.
 فَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ ثَلَاثَةً، تَأْخُذُهُ بِنْتُ الْبِنْتِ، وَلِلأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ يَأْخُذُهُ الْخَالُ،
 وَلِلْعَمَّةِ السُّدُسُ اثْنَانِ فَرَضًا وَالْبَاقِي تَعْصِيًا. فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ.
 انْظُرُ الْجَدُولَ التَّالِيَّ:

٦

١	أُمٌّ	خَالٌ
٢	الأبُّ أَوْ الْجَدُّ	عَمَّةٌ
٣	بِنْتُ	بِنْتُ بِنْتٍ



جِهَاتُ ذَوِي الْأَرْحَامِ

فَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْجِهَاتِ ثَلَاثٌ فَقَطْ: أَبَوَةٌ، وَأُمُومَةٌ، وَبُنُوَةٌ.

١ - فَالْبُنُوَةُ: يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ مَنْ أَدْلَى مِنَ الْفُرُوعِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، مِثَالُهُ: بِنْتُ الْبِنْتِ.

٢ - وَالْأُمُومَةُ: يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ مَنْ جَاءَ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ، فَالْأَخَوَاتُ، وَالْخَالَاتُ، وَخَالَاتُ الْأُمِّ، وَأَبِي الْأُمِّ، وَالرَّاجِحُ: أَنَّ الْإِخْوَةَ لِأُمِّ دَاخِلُونَ فِي الْأُمُومَةِ لَا فِي الْأَبَوَةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَذَلُّوا بِالْأُمِّ.

٣ - الْأَبَوَةُ: يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ مَنْ أَدْلَى مِنْ قِبَلِ الْأَبِ، مِثْلُ: بَنَاتِ الْأَخَوَاتِ الشَّقِيقَاتِ مِنَ الْأَبِ، وَالْأَخَوَاتِ الشَّقِيقَاتِ لِأَبٍ، وَالْعَمَّاتِ، وَبَنَاتِ الْأَعْمَامِ.

وَمَعْرِفَةُ الْجِهَاتِ مُهِمَّةٌ؛ إِذْ يَنْبَغِي عَلَيْهَا أَنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ إِنْ كَانُوا فِي جِهَةٍ، فَإِنَّ الْأَقْرَبَ يَحْجُبُ الْأَبْعَدَ، وَإِنْ كَانُوا فِي جِهَتَيْنِ فَأَكْثَرُ، أَلْحَقَ كُلُّ وَاحِدٍ بِمَنْ أَدْلَى بِهِ - وَإِنْ بَعْدَ -، فَلَا يَسْقُطُ الْأَبْعَدُ فِي جِهَةٍ بِالْأَقْرَبِ فِي جِهَةٍ أُخْرَى.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ جِهَاتِ ذَوِي الْأَرْحَامِ: بُنُوَةٌ، وَأَبَوَةٌ، وَأُخُوَةٌ، وَعُمُومَةٌ، كَمَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ.

فَالْبُنُوَةُ: يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ مَنْ يَرِثُ مِنَ الْفُرُوعِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ.
وَالْأَبَوَةُ: يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ مَنْ يَأْتِي مِنْ جِهَةِ الْأَبَوَةِ.

والأُخُوَّةُ: يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ مَنْ يَأْتِي مِنْ جِهَةِ الْأُخُوَّةِ.

وَالْعُمُومَةُ: يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ مَنْ يَأْتِي مِنْ جِهَةِ الْأَعْمَامِ.

وَالْأُمُومَةُ: يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ مَنْ يَأْتِي مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ.

وهذا هو الأقرب؛ فكما جَعَلْنَا الْعَصَبَاتِ خَمْسَ جِهَاتٍ: بُنُوَّةً، وَأَبُوَّةً، وَأُخُوَّةً، وَعُمُومَةً، وَوَلَاءً؛ فَكَذَلِكَ نَجْعَلُ ذَوِي الْأَرْحَامِ خَمْسَ جِهَاتٍ.

مِثَالٌ: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتِ بِنْتٍ، وَابْنِ بِنْتٍ -الذي هو أخوها-، وَعَنْ خَالَةٍ، وَعَمَّةٍ. فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلخَالَةِ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَلِلْعَمَّةِ السُّدُسُ فَرْضًا وَالباقِي تَعَصِيًّا، وَلِابْنِ الْبِنْتِ وَبِنْتِ الْبِنْتِ النِّصْفُ؛ لِأَنَّهُمَا مُذْلِيَانِ بِنْتٍ وَاحِدَةٍ، وَالْبِنْتُ الْوَاحِدَةُ لَيْسَ لَهَا إِلَّا النِّصْفُ.

لِكِنْ ابْنُ الْبِنْتِ، وَبِنْتُ الْبِنْتِ، كَيْفَ يَرِثَانِ النِّصْفَ؟ نَقُولُ: قَدَّرَ كَأَنَّ الْبِنْتَ الَّتِي هِيَ أُمُّهَا كَأَنَّهَا مَاتَتْ عَنْهَا، فَإِذَا مَاتَتْ عَنْ: ابْنٍ، وَبِنْتٍ؛ فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ فِي بَابِ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَعَلَى هَذَا؛ فَبِنْتُ الْبِنْتِ وَابْنُ الْبِنْتِ يَكُونُ نَصِيبُهُمَا النِّصْفُ أَنْصَافًا.

وَلَكِنْ الصَّحِيحُ أَنَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ يُفْضَلُ ذَكَرُهُمْ عَلَى أُنْثَاهُمْ إِنْ أَذْلُوا بِمَنْ يُفْضَلُ ذَكَرُهُمْ عَلَى أُنْثَاهُمْ، وَإِنْ أَذْلُوا بِمَنْ لَا يُفْضَلُ ذَكَرُهُمْ عَلَى أُنْثَاهُمْ؛ فَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ.

فَإِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: ابْنِ بِنْتٍ، وَابْنِ أُخْتٍ، فَعَلَى مَذْهَبِ الْقَرَابَةِ، الْمَالُ لِابْنِ الْبِنْتِ؛ لِأَنَّ الْبُنُوَّةَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْأُخُوَّةِ، وَعَلَى مَذْهَبِ التَّزْوِيلِ لِابْنِ الْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِابْنِ الْأُخْتِ الْبَاقِي بِالتَّعَصُّبِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ هَلَكَ الْمَيِّتُ عَنْ بِنْتٍ وَأُخْتٍ، لَكَانَ لِلْبِنْتِ

النَّصْفُ، وللأُخْتِ الباقي تَعْصِيًّا؛ فَيُنَزَّلُ المُدْلِي بالوَارِثِ مَنْزَلَةَ الوَارِثِ.

والرَّاجِعُ: التَّنْزِيلُ؛ لَأَنَّ ذَوِي الأَرْحَامِ فَرَعٌ عَمَّنْ أَذْلُوا بِهِ فَيُنَزَّلُونَ مَنْزَلَتَهُ.

(أَمْثَلَةٌ)

١ - هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: أَبِي أُمٍّ، وَابْنِي أُخْتٍ، فَعَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِعِ الصَّحِيحِ:
أَبُو الأُمِّ بِمَنْزَلَةِ الأُمِّ، وَابْنُ الأُخْتِ بِمَنْزَلَةِ الأُخْتِ، فَكَأَنَّمَا هَلَكَ عَنْ: أُمٍّ، وَأُخْتٍ،
فَاقْسِمْ عَلَى الأُمِّ والأُخْتِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا رَدٌّ، فَالْأُمُّ لَهَا الثُّلُثُ، وَابْنُ الأُخْتِ
النَّصْفُ.

فَأُمٌّ، وَأُخْتٌ، الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلْأُمِّ الثُّلُثُ اثْنَانِ، وَلِلْأُخْتِ النَّصْفُ ثَلَاثَةٌ،
وَتَعُودُ إِلَى خَمْسَةٍ، فَلِأَبِي الأُمِّ نَصِيبُ الأُمِّ اثْنَانِ، وَلِابْنِي الأُخْتِ نَصِيبُ الأُخْتِ ثَلَاثَةٌ
لَا يَنْقَسِمُ وَيُبَايِنُ، فَضَرْبُ رُؤُوسِهِمْ اثْنَيْنِ فِي خَمْسَةٍ بَعِشْرَيْنَ، وَمِنْهُ تَصَحُّ.

٢ - هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: ثَلَاثِ عَمَّاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ، وَثَلَاثِ خَالَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ،
فَالْعَمَّاتُ يُنَزَّلْنَ مَنْزَلَةَ الأَبِ، وَالْخَالَاتُ مَنْزَلَةَ الأُمِّ، فَكَأَنَّمَا مَاتَ عَنْ أَبِي، وَأُمٍّ،
فَاقْسِمْ عَلَى الأُمِّ، والأَبِ، فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَمَسْأَلَةُ الْخَالَاتِ تَصَحُّ مِنْ سِتَّةٍ، لِلشَّقِيقَةِ
النَّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُخْتِ لِأَبِ السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثُّلُثَيْنِ وَاحِدٌ، هَذِهِ أَرْبَعَةٌ، وَلِلْأُخْتِ
لِأُمِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَتُرَدُّ إِلَى خَمْسَةٍ.

وَالْعَمَّاتُ الْمُتَفَرِّقَاتُ: عَمَّةٌ شَقِيقَةٌ، وَعَمَّةٌ لِأَبٍ، وَعَمَّةٌ لِأُمٍّ، فَكَأَنَّمَا مَاتَ
عَنْ أُخْتٍ شَقِيقَةٍ، وَأُخْتٍ لِأَبٍ، وَأُخْتٍ لِأُمٍّ، فَمُسَأَلَتُهُمْ مِنْ سِتَّةٍ لِلْعَمَّةِ الشَّقِيقَةِ
النَّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْعَمَّةِ لِأَبِ السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثُّلُثَيْنِ وَاحِدٌ، وَلِلْعَمَّةِ لِأُمِّ السُّدُسُ
أَيْضًا، وَتُرَدُّ إِلَى خَمْسَةٍ.

والمسألة الأولى أصلها من ثلاثة، وهذه من خمسة، والخمسة والخمسة مئة ثلاث؛ فنكتفي بواحدة، فنضرب خمسة في ثلاثة بخمسة عشر، للخالات خمسة للخالة الشقيقة ثلاثة، وللخاله لأب واحد، وللخاله لأُم واحد. وللعمات عشرة للعمّة الشقيقة ستة، وللعمّة لأب اثنان، وللعمّة لأُم اثنان.

٣- هَلَك هَالِكٌ عَنْ: ابْنِ أَخٍ لَأُمٍّ، وَابْنِ أُخْتٍ شَقِيقَةٍ، وَبِنْتِ أَخٍ شَقِيقٍ، فَتَنْزِلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَنَزَلَةً مَنْ يُدْلِي بِهِ، فَابْنُ الْأَخِ لَأُمٍّ بِمَنْزِلَةِ الْأَخِ لَأُمٍّ، وَابْنُ الشَّقِيقَةِ بِمَنْزِلَةِ الشَّقِيقَةِ، وَبِنْتُ الشَّقِيقِ بِمَنْزِلَةِ الشَّقِيقِ، فَكَأَنَّ الْمَيِّتَ مَاتَ عَنْ أَخٍ شَقِيقٍ، وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ، وَأَخٍ لَأُمٍّ. فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ لِلأَخِ لَأُمٍّ السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَالباقِي بَيْنَ الْأَخِ الشَّقِيقِ وَالْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ لَا يَنْقَسِمُ وَيُبَايِنُ، فَاضْرِبْ ثَلَاثَةً فِي سِتَّةٍ تَكُنْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، فَلِلأَخِ لَأُمٍّ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ يَأْخُذُهَا ابْنُهُ، وَالباقِي -الْخَمْسَةُ عَشَرَ- يَكُونُ لِلأَخِ الشَّقِيقِ مِنْهَا عَشْرَةٌ يَأْخُذُهَا ابْنُهُ، وَالشَّقِيقَةُ خَمْسَةٌ يَأْخُذُهَا ابْنُهَا.

١٨	٦	×٣	
٣	١	خم	بن خم
٥	٥	قه	بن قه
١٠		ق	بنت ق

القاعدة: إذا أَدْلَى جَمَاعَةٌ بِوَارِثٍ فَاقْسِمِ نَصِيْبَهُ بَيْنَهُمْ كَأَنَّهُ مَاتَ عَنْهُمْ، فَإِنْ سَقَطَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ فَاسْقِطْهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْقُطْ فَوَرِّثْهُمْ جَمِيعًا، كَثَلَاثَةِ أَبْنَاءٍ بِنْتٍ نَجْعَلُهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْبِنْتِ؛ فَيَأْخُذُونَ مِيرَاثَهَا، ثُمَّ يُقَسَّمُ مِيرَاثُهَا بَيْنَهُمْ كَأَنَّهُمَا مَاتَتْ عَنْهُمْ، فَلَوْ مَاتَتْ عَنْ ثَلَاثَةِ أَبْنَاءٍ؛ فَمَا لَهَا بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا.

٤- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: ابْنِ بِنْتٍ، وابنِ بِنْتِ ابْنٍ، نُقَدِّرُ كَأَنَّ الْمَيِّتَ مَاتَ عَنْ بِنْتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ، كَيْفَ يَكُونُ مِيرَاثُهَا؟ لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِبِنْتِ ابْنِ السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثَّلَاثِينَ.

٥- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتِ بِنْتٍ، وابنِ بِنْتِ ابْنٍ، وَبِنْتِ أَخٍ شَقِيقٍ، وَبِنْتِ أَخٍ لِأَبٍ، وَبِنْتِ أَخٍ لِأُمٍّ. فَاقْسِمِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى الْمُدْلَى بِهِمْ. فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ لِلْبِنْتِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِبِنْتِ ابْنِ السُّدُسِ تَكْمَلَةُ الثَّلَاثِينَ وَاحِدٌ، وَالْبَاقِي لِلأَخِ الشَّقِيقِ اثْنَانِ. وَبِنْتِ الأَخِ لِأُمٍّ مَحْجُوبَةٌ بِالْبِنْتِ، وَبِنْتُ الأَخِ لِأَبٍ يَحْجُبُهَا الأَخُ الشَّقِيقُ.

٦- هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتِ بِنْتٍ، وَبِنْتِ أَخٍ شَقِيقٍ، وَبِنْتِ أَخٍ لِأُمٍّ.

أَوَّلًا: نَقْسِمُ الْمَالَ عَلَى الْمُدْلَى بِهِمْ كَأَنَّهُ مَاتَ عَنْ: بِنْتٍ، وَأَخٍ شَقِيقٍ، وَأَخٍ مِنْ أُمٍّ، فَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلأَخِ الشَّقِيقِ الْبَاقِي تَعْصِيًا، وَالأَخُ لِأُمٍّ يَنْسَقُطُ بِالْبِنْتِ. إِذَنْ ابْنُ الأَخِ لِأُمٍّ لَا يَرِثُ؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ بِغَيْرِ وَاَرِثٍ، وَبِنْتُ الْبِنْتِ أَعْطَاهَا النِّصْفَ، وَبِنْتُ الأَخِ الشَّقِيقِ الْبَاقِي وَهَكَذَا.

* فائدتان:

الأولى: الْعَمَّةُ قِيلَ: إِنَّهَا مُدْلِيَّةٌ بِالأَبِ؛ لِأَنَّهَا أُخْتُ عَمِّكَ، وَقِيلَ: بِالْجَدِّ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ هُوَ الَّذِي يَجْمَعُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا، وَالصَّلَاةُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا لَيْسَ مِنْ جِهَةِ أَيْكَ، وَلَكِنْ مِنْ جِهَةِ جَدِّكَ، وَنَضْرِبُ لِدَلِيلٍ مِثَالًا يَظْهَرُ بِهِ أَثَرُ خِلَافٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: لَوْ هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: بِنْتِ أَخٍ شَقِيقٍ، وَعَمَّةٍ.

فَإِذَا قُلْنَا: الْعَمَّةُ بِمَنْزِلَةِ الأَبِ سَقَطَتْ بِنْتُ الأَخِ الشَّقِيقِ؛ لِأَنَّ الأَبَ يَنْسَقُطُ الأَخُ الشَّقِيقُ، وَإِذَا قُلْنَا: الْعَمَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْجَدِّ - عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ - تَسْقُطُ بِنْتُ الأَخِ

الشَّقِيق، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي يَقْتَسِمَانِ.

إِذَا كَانُوا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ كَالْبُنُوَّةِ مَثَلًا، وَأَذَلُّوا بِوَارِثَيْنِ كِبْنَتِ بِنْتٍ، وَابْنِ بِنْتٍ، وَابْنِ بِنْتِ أُخْرَى، وَعَمَّةً، وَأَبْنَاءَ بِنْتِ أُخْرَى، فَكُلُّ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، فَتَنْقَسِمُ الْمَسْأَلَةُ: كَأَنَّهُ مَاتَ عَنْ: بَنَتَيْنِ، وَالْعَمَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ، أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْجَدِّ - عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ - وَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ. فَكَأَنَّهُ مَاتَ عَنْ بَنَتَيْنِ وَجَدٍّ. فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ فَرَضًا وَبِالْبَاقِي تَعْصِيًا، فَالْثَّلَاثَانِ لِبِنْتِ الْبِنْتِ، وَلِأَبْنَاءِ الْبِنْتِ الْأُخْرَى الثَّلَاثُ.

مِثَالٌ آخَرٌ: هَلَكَ عَنْ: بِنْتِ بِنْتٍ، وَخَمْسَةِ أَبْنَاءِ بِنْتِ ابْنٍ، وَبِنْتِ أَخٍ شَقِيقٍ.

٦

بِنْتُ بِنْتٍ	بِنْتُ	٣
٥ أَبْنَاءُ بِنْتِ ابْنٍ	٥ بِنْتُ ابْنٍ	١
بنت أخ ش	أخ ش	٢



بَابُ مِيرَاثِ الْمَفْقُودِ وَالْخُنْثَى الْمُشْكِلِ وَالْحَمْلِ

١٠٦ وَكُلُّ مَفْقُودٍ وَخُنْثَى أَشْكَالًا وَحَمْلٍ الْيَقِينُ فِيهِ عَمَلًا

الشرح

قَوْلُهُ: «وَكُلُّ مَفْقُودٍ» الْمَفْقُودُ هُوَ الَّذِي انْقَطَعَتْ أَخْبَارُهُ فَلَا يُدْرَى أَحْيًى هُوَ أَوْ مَيِّتٌ، كَأَنسَانٍ وَقَعَ فِي بَلَدِهِ قِتَالٌ، ثُمَّ فَقِدَ بَعْدَ هَذِهِ الْمَعْرَكَةِ، وَلَا نَدْرِي أَحْيًى هُوَ أَوْ مَيِّتٌ؟

وَكَقَوْمٍ غَرِقَتْ بِهِمُ السَّفِينَةُ وَفُقِدَ مَنْ فُقِدَ، وَلَا يُدْرَى أَحْيًى هُوَ أَوْ مَيِّتٌ؟ وَكَأَنسَانٍ يُسَافِرُ إِلَى بِلَادٍ بَعِيدَةٍ، وَانْقَطَعَتْ أَخْبَارُهُ، وَلَا نَدْرِي أَحْيًى هُوَ أَوْ مَيِّتٌ؟ هَذَا هُوَ الْمَفْقُودُ.

فَمَاذَا نَعْمَلُ إِذَا فَقَدْنَاهُ؟

الْجَوَابُ: نَضْرِبُ لَهُ مُدَّةً يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ مَيِّتٌ، وَمُدَّةً يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ حَيٌّ، وَهَذِهِ الْمُدَّةُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ، هَلْ هِيَ اجْتِهَادِيَّةٌ، أَوْ تَوْقِيفِيَّةٌ؟
الْجَوَابُ: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَوْقِيفِيَّةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا اجْتِهَادِيَّةٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا اجْتِهَادِيَّةٌ وَلَيْسَتْ تَوْقِيفِيَّةٌ، وَعَلَى هَذَا؛ فَيَتَحَرَّى الْحَاكِمُ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي لَوْ كَانَ حَيًّا لَعَلِمَ.

فَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهَا تَوْقِيفِيَّةٌ، أَيُّ: مِنَ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَسَمُوا حَالَ الْمَفْقُودِ إِلَى

قِسْمَيْنِ:

قَسِمَ فَقَدَ عَلَى وَجْهِ ظَاهِرُهُ السَّلَامَةُ، وَقَسِمَ فَقَدَ عَلَى وَجْهِ ظَاهِرُهُ الْهَلَاكُ، وَلِكُلِّ قَسِمٍ حُكْمٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ: مَنْ فَقَدَ عَلَى وَجْهِ ظَاهِرُهُ السَّلَامَةَ: كَأَنسَانٍ سَافِرٍ سَفَرًا مُعْتَادًا فِي طَرِيقِ آمِنٍ ثُمَّ فَقَدَ، هَذَا ظَاهِرُهُ السَّلَامَةُ.

وَالَّذِي ظَاهِرُهُ الْهَلَاكُ: كَرَجُلٍ خَرَجَ فِي الْحَرْبِ مُجَاهِدًا ثُمَّ فَقَدَ. هَذَا ظَاهِرُهُ الْهَلَاكُ.

قَالَ الْفُقَهَاءُ: إِذَا فَقَدَ مَا ظَاهِرُهُ السَّلَامَةُ انْتَظَرَ بِهِ تَمَامَ تِسْعِينَ سَنَةً مُنْذُ وُلِدَ، فَإِذَا فَقَدَ وَلَهُ سَبْعُونَ سَنَةً انْتَظَرَ بِهِ عِشْرُونَ سَنَةً، وَإِذَا كَانَ لَهُ تِسْعُونَ سَنَةً، قَالُوا: يَجْتَهِدُ الْقَاضِي.

وَإِذَا فَقَدَ مَا ظَاهِرُهُ الْهَلَاكُ انْتَظَرَ بِهِ أَرْبَعُ سِنِينَ مُنْذُ فَقَدَ، وَسَيَأْتِي أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ، وَمِنْ جُمْلَةِ تَنَاقُضِهِ: أَنَّهُ إِذَا فَقَدَ رَجُلَانِ كُلُّهُمَا لَهْ ثَمَانٍ وَثَمَانُونَ سَنَةً، أَحَدُهُمَا: ظَاهِرُ غَيْبَتِهِ الْهَلَاكُ، وَالْآخَرُ: ظَاهِرُ غَيْبَتِهِ السَّلَامَةُ، فَيَنْتَظَرُ الَّذِي ظَاهِرُ غَيْبَتِهِ السَّلَامَةُ سِتَانِ، وَبِالَّذِي ظَاهِرُ غَيْبَتِهِ الْهَلَاكُ أَرْبَعُ سِنِينَ، مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي الْعَكْسَ، فَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الْأَمْرَ رَاجِعٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ، سَوَاءً كَانَ ظَاهِرُ غَيْبَتِهِ السَّلَامَةَ، أَوْ ظَاهِرُ غَيْبَتِهِ الْهَلَاكُ، وَمَا وَرَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُمْ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَإِذَا قُلْنَا بِهَذَا الْقَوْلِ -وَهُوَ الرَّاجِحُ-، فَإِنَّ مُدَّةَ الْإِنْتِظَارِ تَحْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَفْقُودِ، وَبِاخْتِلَافِ الْبَلَدِ، وَالزَّمَنِ، وَالسُّلْطَانِ، وَالتَّنْظِيمِ وَدِقَّتِهِ.

بِاخْتِلَافِ الْمَفْقُودِ: مِنَ النَّاسِ مَنْ يَكُونُ؛ مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ إِذَا فَقَدَ لَا يُفْقَدُ، هَذَا يَحْتَاجُ فِي التَّبَيُّتِ عَنْهُ مُدَّةً طَوِيلَةً.

وَرَجُلٌ آخَرُ غَنِيٌّ مَعْرُوفٌ فَقَدْ، هَذَا لَا يُحْتَاجُ فِي الْبَحْثِ عَنْهُ إِلَى مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ؛
لأنَّه لو كَانَ حَيًّا لَعَلِمَ، وَمِثْلُهُ: السُّلْطَانُ، وَصَاحِبُ عِلْمٍ مَعْرُوفٍ.

وَكَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْبُلْدَانِ، فَبَعْضُ الْبِلَادِ مَضْبُوطَةٌ مُحْكَمَةٌ، لَا يُمَكِّنُ
أَنْ يَدْخُلَ إِنْسَانٌ إِلَّا وَقَدْ عَرَفُوهُ، وَبِلَادٍ أُخْرَى مُهْمَلَةٌ تَدْخُلُ فِيهَا السَّبَاعُ، وَكُلُّ
أَحَدٍ.

فَالثَّانِي يُحْتَاجُ إِلَى طَوِيلٍ مُدَّةٍ، وَالْأَوَّلُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ.
وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: الصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمَفْقُودَ يُنْتَظَرُ بِهِ مُدَّةٌ يَغْلِبُ عَلَى
الظَّنِّ أَنَّهُ مَاتَ فِيهَا، وَهَذِهِ الْمُدَّةُ لَا تُقَدَّرُ شَرْعًا، وَإِنَّمَا تُقَدَّرُ بِاجْتِهَادِ مِنَ الْحَاكِمِ.

فَإِذَا انْتَضَرْنَا هَذِهِ الْمُدَّةَ، فَهَلْ نَقْسِمُ مَالَهُ قَبْلَ تَمَامِهَا؟
وَالْجَوَابُ: لَا نَحْكُمُ بِمَوْتِهِ حَتَّى تَمُضِيَ الْمُدَّةُ، ثُمَّ حِينَئِذٍ نَحْكُمُ بِمَوْتِهِ.
وَهَلِ الْحُكْمُ بِمَوْتِهِ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ قَطْعِيٌّ، أَوْ ظَنِّيٌّ؟
الْجَوَابُ: ظَنِّيٌّ؛ لِأَنَّا لَا نَدْرِي، بَلْ نَحْكُمُ بِظَنِّنَا أَنَّهُ مَيِّتٌ، وَرُبَّمَا يَأْتِي بَعْدَ يَوْمٍ
أَوْ يَوْمَيْنِ.

فَقَبْلَ تَمَامِ مُدَّةِ الْحُكْمِ بِحَيَاتِهِ حُكْمًا ظَنِّيًّا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَمُضِيَ
عَلَيْهِ شَهْرٌ.

إِذَنْ: الْحُكْمُ بِبَقَائِهِ قَبْلَ تَمَامِ الْمُدَّةِ مِنْ بَابِ الْحُكْمِ بِالْأَصْلِ، وَالْحُكْمُ بِمَوْتِهِ بَعْدَ
انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ مِنْ بَابِ الْحُكْمِ بِالظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْحَالِ أَلَّا يَبْقَى بَعْدَ هَذِهِ الْمُدَّةِ.

فَفِي مَسْأَلَةِ الْمَفْقُودِ عَمِلْنَا مَرَّةً بِالْأَصْلِ، وَمَرَّةً بِالظَّاهِرِ، فَقَبْلَ تَمَامِ الْمُدَّةِ قُلْنَا:
الْأَصْلُ بِقَاؤِهِ، وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذَا: لَوْ مَاتَ أَحَدٌ يَمْنُ يَرِثُ مِنْهُ قَبْلَ تَمَامِ الْمُدَّةِ،

هل نجعل للمفقود ميراثاً؟

الجواب: نعم؛ لأننا لم نحكم بموته إلى الآن، ولو مات أحد يرث منه المفقود بعد تمام المدّة، فلا يُبقي للمفقود شيئاً؛ لأننا حكمنا بموته ظاهراً، ومع ذلك حكمنا بهذا أو هذا، هو على سبيل الظن؛ لأنه لا قطع في هذه المسألة.

قال العلماء: وإذا كانت المسألة ظنيّة نعمل باليقين، فإذا مات مورثه قبل تمام المدّة المضروبة ورثناه احتياطاً، فلو هلك هالك عن: أخوين أحدهما مفقود، وكان موته قبل تمام المدّة؛ فنُعطي الأخ الموجود النصف، عملاً بالأصل.

مثال آخر: مات شخص عن أخوين أحدهما مفقود بعد تمام المدّة المضروبة، فنُعطي المأل كُله. فإذا تبين في المسألة الأولى أن المفقود مات قبل موت أخيه، فنرد النصف إلى الأخ الموجود، ونقول: الآن لا يوجد إلا أنت فخذ النصف.

وبالعكس، لو أنه أتى بعد أن تمت المدّة أعطينا أخاه جميع المال.

ولنا في المفقود نظران:

النظر الأول: في إرثه هو، ومن معه.

النظر الثاني: في الإرث منه.

لأن المفقود وارث، ومشارك، وموروث، فهل نورثه؟ وهل نورث من معه إرثاً كاملاً، وهل نورث ورثته لوالديه؟

نقول: قبل مضي المدّة إذا مات أحد، فيما أن يكون قبل مضي المدّة أو بعده، وهذا ننظر في إرثه، وإرث من معه، فإذا مات للمفقود موروث، فيما أن يكون قبل مضي المدّة، أو بعده.

وَلْنَفْرِضْ أَنَّنَا ضَرَبْنَا خَمْسَ سَنَوَاتٍ، فَإِذَا مَاتَ وَلَهُ مَوْرُوثٌ كَأَخِيهِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ مُضِيِّ خَمْسِ سَنَوَاتٍ أَوْ بَعْدَهَا بِخَمْسِ سَنَوَاتٍ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ خَمْسِ سَنَوَاتٍ فَلَا مِيرَاثَ لِلْمَفْقُودِ؛ لِأَنَّنَا قَدْ حَكَمْنَا بِمَوْتِهِ، وَالْمَيِّتُ لَا يَرِثُ، وَإِنْ كَانَ مَوْتُ مُورِّثِهِ قَبْلَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ، أَي: قَبْلَ مُضِيِّ خَمْسِ سَنَوَاتٍ، فَهُنَا نُوَرِّثُ الْمَفْقُودَ؛ لِأَنَّنَا لَمْ نَحْكَمْ بِمَوْتِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ هُنَاكَ احْتِمَالٌ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي قُفِدَ فِيهِ؟

الْجَوَابُ: بَلَى، لَكِنَّا لَمْ نَحْكَمْ بِمَوْتِهِ إِلَى الْآنَ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَرِثُ مِنْ قَرِيْبِهِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ إِمَّا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ إِلَّا بَعْدَ قَرِيْبِهِ، أَوْ نَعْلَمَ أَنَّهُ مَاتَ قَبْلَهُ، أَوْ نَعْلَمَ أَنَّهُ مَاتَ وَلَمْ نَعْلَمَ أَنَّهُ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ، أَوْ نَشْكُ فِي الْأَمْرِ، فَالْأَحْوَالُ إِذَنْ أَرْبَعَةٌ:

مِثَالُهُ: رَجُلٌ قُفِدَ، وَضَرَبْنَا لَهُ خَمْسَ سَنَوَاتٍ، فَمَاتَ قَرِيْبُهُ بَعْدَ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ، فَنُوَرِّثُهُ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ إِمَّا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ مَاتَ بَعْدَ أَنْ مَاتَ مُورِّثُهُ، فَتَبْقَى الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ وَارِثٌ، أَوْ نَعْلَمُ أَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ قَرِيْبِهِ، بِأَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ مَاتَ بَعْدَ مُضِيِّ سَتَتَيْنِ مِنْ فَقْدِهِ، فَنَرُدُّ الْمِيرَاثَ الَّذِي أَخَذْنَاهُ لَهُ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ مِنْ وَرَثَةِ أَخِيهِ.

فَإِذَا قَدَرْنَا أَنْ أَخَاهُ مَاتَ عَنْهُ، وَعَنْ أَخٍ آخَرَ، فَتَجْعَلُ لِلْمَفْقُودِ النِّصْفَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَفْقُودَ مَاتَ قَبْلَ مَوْتِ أَخِيهِ، فَنَرُدُّ النِّصْفَ إِلَى أَخِيهِ الْحَيِّ.

أَوْ نَعْلَمُ أَنَّهُ مَاتَ، لَكِنْ لَا نَعْلَمُ هَلْ هُوَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ مِيرَاثَهُ يَرْجِعُ إِلَى وَرَثَةِ أَخِيهِ، أَوْ إِلَى مِيرَاثِهِ هُوَ؟

نَقُولُ: الصَّحِيحُ أَنَّ الْمِيرَاثَ الَّذِي وَقَّفَ يَكُونُ لَوَرَثَةِ الْمَفْقُودِ، وَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّهُ مَيِّتٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ حَيَاتِهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى وَرَثَةِ الْأَوَّلِ؛ لَأَنَّا عَلِمْنَا أَنَّهُ مَاتَ، وَالْمَوْتُ يَمْنَعُ اسْتِحْقَاقَهُ، وَلَمْ نَتَيَقَّنْ أَنَّ مَوْتَهُ كَانَ بَعْدَ مَوْتِ أَخِيهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ الْمِيرَاثَ.
وهذا التعليل عليل؛ لأنَّ الْأَصْلَ أَنَّنَا نُوَرِّثُهُ وَأَنَّهُ حَيٌّ.

أَوْ أَنَّ بَقِيَ شَاكِّينَ، هَذَا رَجُلٌ مَفْقُودٌ ضَرَبْنَا لَهُ خَمْسَ سَنَوَاتٍ، فَمَاتَ أَخُوهُ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ، وَبَقِينَا جَاهِلِينَ بِحَالِ الْمَفْقُودِ، لَا نَدْرِي هَلْ هُوَ حَيٌّ، أَوْ مَيِّتٌ؟

فَإِذَا مَضَى خَمْسُ سَنَوَاتٍ حَكَمْنَا بِمَوْتِهِ، فَهَلْ تُرَدُّ مَا وَرِثَهُ مِنْ أَخِيهِ إِلَى وَرَثَةِ أَخِيهِ، أَوْ نَقُولُ: مَا وَرِثَهُ مِنْ أَخِيهِ يَكُونُ لَوَرَثَتِهِ هُوَ؟
هذا - أَيْضًا - فِيهِ خِلَافٌ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُرَدُّ إِلَى وَرَثَةِ أَخِيهِ؛ لَأَنَّا حَكَمْنَا بِمَوْتِهِ.
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُرَدُّ إِلَى وَرَثَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحْكَمْ بِمَوْتِهِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ أَخِيهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ.

وَعَلَى هَذَا؛ فَيَكُونُ الْمَالُ الْمَوْقُوفُ لَوَرَثَةِ الْمَفْقُودِ فِي ثَلَاثِ حَالَاتٍ:
الْحَالُ الْأَوَّلَى: إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ مَوْتَهُ بَعْدَ مَوْتِ مُوَرِّثِهِ.

الْحَالُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ مَاتَ وَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ.

الْحَالُ الثَّالِثَةُ: إِذَا جَهِلْنَا حَالَهُ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَكُونُ الْمَوْقُوفُ لَوَرَثَةِ الْمَفْقُودِ.

وَأَمَّا الْحَالُ الرَّابِعَةُ: وَهِيَ مَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ مُوَرِّثِهِ، فَلِمَالِ لَوَرَثَةِ

قَرِيبِهِ.

* أَقْسَامُ الْوَرَثَةِ الَّذِينَ يُشَارِكُهُمُ الْمَفْقُودُ يَنْقَسِمُونَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: لَا يُنْقِصُهُمُ الْمَفْقُودُ شَيْئًا، فَهُوَ لَا يُعْطُونَ مِيرَاثًا كَامِلًا.
الْقِسْمُ الثَّانِي: يُنْقِصُهُمُ الْمَفْقُودُ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: لَا يَرِثُونَ مَعَ الْمَفْقُودِ شَيْئًا.
فَأَمَّا الَّذِينَ لَا يُنْقِصُهُمُ الْمَفْقُودُ شَيْئًا فَيُعْطَى حَقُّهُ كَامِلًا، وَأَمَّا الَّذِي يُنْقِصُهُ
الْمَفْقُودُ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا فَيُعْطَى الْأَقْلَ مِنْ حَقِّهِ، وَأَمَّا الَّذِي لَا يَرِثُ مَعَ وُجُودِ الْمَفْقُودِ
فَلَا يُعْطَى شَيْئًا.

مِثَالُ ذَلِكَ: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: جَدَّةٍ، وَزَوْجٍ، وَعَمٍّ شَقِيقٍ، وَابْنٍ مَفْقُودٍ.
فَالْجَدَّةُ لَا يُنْقِصُهَا الْمَفْقُودُ شَيْئًا - وَوُجُودُهُ وَعَدَمُهُ -، فَتُعْطَى نَصِيبُهَا كَامِلًا.
وَالزَّوْجُ يُنْقِصُهُمُ الْمَفْقُودُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، وَبِالنِّسْبَةِ لِلْعَمِّ لَا نُعْطِيهِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ
إِذَا كَانَ الْإِبْنُ مَوْجُودًا فَلَا شَيْءَ لِلْعَمِّ، وَإِنْ كَانَ مَفْقُودًا فَلِلْعَمِّ الْبَاقِي.
انْظُرُ الْجَدُولَ التَّالِيَّ:

١٢	٢	١	
	(٦)	(١٢)	
٣	٣	٣	ج
٢	١	٢	ده
	٢		عم شقيق
		٧	ابن مفقود
الموقوف (٧)	موت	حياة	

الحُثْنَى الْمُشْكِلُ:

قَوْلُهُ: «وَحُثْنَى أَشْكَلًا» الحُثْنَى الْمُشْكِلُ: هُوَ مَنْ لَا يُعْرَفُ أَذْكَرُ هُوَ، أَمْ أُنْثَى؟ وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ فِيهِ عَلَامَتَا الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ مِنْ غَيْرِ تَمَيُّزٍ، أَوْ لَا يَكُونَ فِيهِ عَلَامَةُ أَحَدِهِمَا. وَهُوَ قَلِيلٌ فِي بَنِي آدَمَ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- لَكِنْ فِي الْبَهَائِمِ كَثِيرٌ.

فَإِذَا كَانَ لِلْحُثْنَى آلَةٌ ذَكَرٍ وَآلَةٌ أُنْثَى، يَعْنِي: ذَكَرٌ وَفَرْجٌ، وَيَبُولُ مِنْهُمَا جَمِيعًا، فَهَذَا حُثْنَى مُشْكِلٌ، فَلَوْ بَالَ مِنَ الْفَرْجِ وَحْدَهُ كَانَ أُنْثَى، وَكَانَ الذَّكَرُ زَائِدًا، وَلَوْ بَالَ مِنَ الذَّكَرِ وَحْدَهُ كَانَ ذَكَرًا، وَكَانَ الْفَرْجُ زَائِدًا، لَكِنْ إِذَا بَالَ مِنْهُمَا جَمِيعًا فَهُوَ مُشْكِلٌ.

وَقَدْ وَجَدَ إِنْسَانٌ لَهُ مَخْرَجٌ وَاحِدٌ، وَلَيْسَ لَهُ ذَكَرٌ وَلَا فَرْجٌ، بَلْ مَخْرَجٌ وَاحِدٌ -دُبُرٌ فَقَطْ- فَهَذَا حُثْنَى مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الدُّبُرَ يَكُونُ فِي الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْفَارِقُ هُوَ الْفَرْجُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى.

وَوُجِدَ شَخْصٌ لَهُ دُبُرٌ وَلَهُ مِثْلَانَةُ يَرِشَحُ مِنْهَا الْبَوْلَ رَشْحًا، وَلَيْسَ لَهُ فَتْحَةٌ، وَلَا عُضْوٌ زَائِدٌ، بَلْ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ مِثْلِ الصُّرَّةِ فِي مَحَلِّ الْقُبُلِ، وَإِذَا أَتَاهُ الْبَوْلُ صَارَ يَرِشَحُ كَالْعَرَقِ، فَهَذَا حُثْنَى مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ آلَةٌ ذَكَرٍ وَلَا أُنْثَى.

وُجِدَ ثَالِثٌ لَهُ مَخْرَجٌ بَيْنَ الْقُبُلِ وَالدُّبُرِ، وَلَيْسَ لَهُ دُبُرٌ وَلَا قُبُلٌ، بَلْ لَهُ فَتْحَةٌ بَيْنَ فَخْذَيْهِ يَصُبُّ مِنْهَا الْبَوْلَ وَيُخْرِجُ مِنْهَا الْبُرَّازَ. فَهَذَا حُثْنَى مُشْكِلٌ أَيْضًا.

وَوُجِدَ شَخْصٌ لَيْسَ لَهُ قُبُلٌ وَلَا دُبُرٌ، لَكِنَّهُ يَتَقَيَّأُ مَا يَأْكُلُهُ بَعْدَ أَنْ تَمْتَصَّ الْمَعِدَةُ مَنَافِعَهُ فَهَذَا أَيْضًا حُثْنَى مُشْكِلٌ.

وَكُلُّ هَذِهِ مَوْجُودَةٌ وَاللَّهُ تَعَالَى يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ.

هؤلاء نقول: إنهم خشي مُشكِلاً، فكيف يرثون؟
نقول هذا له حالات:

إمّا أن يرث بكونه ذكراً فقط، أو بكونه أنثى فقط، أو بكونه ذكراً وأنثى مع اختلاف الميراث، أو بكونه ذكراً وأنثى مع اتفاق الميراث.

فالأحوال أربع: يُعامل بالأقل في جميع الحالات. فإذا كان يرث بكونه ذكراً لا أنثى. فلا يرث شيئاً حتى يتبين، باليقين.

فإن كان في الورثة من يحجبه لو كان ذكراً، فلا تُعطي هذا الوارث الذي يُتمل أن يحجبه الخشي شيئاً حتى يتبين أمره، وإذا كان يرث بكونه أنثى لا ذكراً لا تُعطيه شيئاً، لكن يُعامل الورثة باليقين.

فإن كان في الورثة من لا يرث لو كان هذا الخشي أنثى فلا يُعطي شيئاً، وإذا لم يرث بكونه ذكراً وأنثى بدون اختلاف، فنُعطيه حقه كاملاً، كأخ من أم خشي.

(فائدة): الخشي المُشكِل لا يكون أباً، ولا أمّاً، ولا جدّاً، ولا جدّةً، ولا زوجاً، ولا زوجةً؛ لأنه لو كان أباً، أو أمّاً أو جدّاً، أو جدّةً، لكان ذكراً أو أنثى.

ولا يكون زوجاً، ولا زوجةً؛ لأنه لا تجوز مُناكحته.

الحمل:

قوله: «وَحَمْلٌ» وأمّا إرث الحمل فلا يخلو من حالين:

إحدهما: أن يختلف بالذكورة والأنوثة كالأولاد، فيوقف للحمل الأكثر من إرث ذكرين، أو أنثيين.

وَصَابِطُ ذَلِكَ أَنَّهُ مَتَى اسْتَغْرَقَتْ الْفُرُوضُ أَقْلَ مِنَ الثُّلْثِ فَارِثُ الذَّكَرَيْنِ أَكْثَرُ، وَإِنْ اسْتَغْرَقَتْ أَكْثَرَ مِنَ الثُّلْثِ فَارِثُ الْأُنْثَيَيْنِ أَكْثَرُ، وَإِنْ كَانَتْ الْفُرُوضُ بِقَدْرِ الثُّلْثِ اسْتَوَى لَهُ مِيرَاثُ الذَّكَرَيْنِ وَالْأُنْثَيَيْنِ. وَهَذَا الصَّابِطُ فِيهَا إِذَا كَانَ الْحَمْلُ يَرِثُ مَعَ الْأُنْثَى بِالْفَرَضِ، أَمَّا إِذَا كَانَ يَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ، فَإِنَّ إِرْثَ الذَّكَرَيْنِ أَكْثَرُ بِكُلِّ حَالٍ أَوْ يَسْتَوِيَانِ.

الحَالُ الثَّانِيَةُ: أَنْ لَا يَخْتَلِفَ إِرْثُهُ لِلذَّكُورَةِ وَالْأُنْثَى كَأَوْلَادِ الْأُمِّ فَوْقَ لِهْ إِرْثِ اثْنَيْنِ، وَقَدَّرَهُمَا مَا شِئْتَ مِنْ ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ.

فَالْحَمْلُ يَرِثُ، وَيُعَامَلُ بِالْيَقِينِ، لَكِنْ لَا يَرِثُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ نَتَحَقَّقَ وَجُودَهُ حِينَ مَوْتِ مُورِّثِهِ.

وَالشَّرْطُ الثَّانِي: شَرْطُ لَاحِقٍ وَهُوَ أَنْ يَسْتَهْلَّ صَارِخًا.

وَنَتَحَقَّقَ وَجُودَهُ حِينَ مَوْتِ مُورِّثِهِ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنْ تَلِدَهُ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَهَذَا نَتَيَقِّنُ أَنَّهُ مَوْجُودٌ.

فَإِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ عَنْ حَمْلٍ يَرِثُهُ، ثُمَّ وُلِدَ الْحَمْلُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ وَعَاشَ، فَهَذَا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهُ مَوْجُودٌ حِينَ مَوْتِ مُورِّثِهِ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ الْأُنْثَى مُجَامِعٌ، يَعْنِي: مُزَوَّجَةٌ وَمُجَامِعٌ؛ لِأَنَّ أَقْلَ زَمَنِ يَعْيشُ فِيهِ الْحَمْلُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَإِذَا وُلِدَ لِحَمْسَةِ أَشْهُرٍ عَلِمْنَا أَنَّهُ قَدْ نَشَأَ قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْرَثِ بِشَهْرٍ عَلَى الْأَقْلِ.

الثَّانِي: أَنْ تَضَعَهُ لِأَقْلٍ مِنْ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ مِنْ مَوْتِ مُورِّثِهِ، فَهَذَا يَرِثُ بِشَرْطِ أَنْ لَا تَوَطَّأَ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْرَثِ.

فَإِذَا مَاتَ مَيِّتٌ عَنْ امْرَأَةٍ يَرِثُهُ حَمْلُهَا، كإِنْسَانٍ مَاتَ عَنْ أُمِّهِ وَهِيَ مَعَ زَوْجٍ،

وَعَنْ أُخْتٍ شَقِيقَةٍ مَثَلًا، فَالْحَمْلُ الَّذِي فِي بَطْنِ أُمِّهِ يَرِثُهُ؛ لِأَنَّهُ أَخُوهُ مِنْ أُمِّهِ.

فَهَذِهِ الْمَرْأَةُ وَلَدَتْ قَبْلَ تَمَامِ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ مِنْ مَوْتِ الْمَوْرَثِ وَزَوْجُهَا لَا يُجَامِعُهَا،
فَيَرِثُ حَمْلُهَا.

فَمَثَلًا: إِذَا وَلَدَتْهُ بَعْدَ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ مِنْ مَوْتِهِ يَرِثُ، وَبَعْدَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ يَرِثُ،
وَبَعْدَ سَنَةٍ يَرِثُ، وَبَعْدَ سَنَتَيْنِ يَرِثُ، وَبَعْدَ ثَلَاثٍ يَرِثُ، وَبَعْدَ أَرْبَعٍ لَا يَرِثُ. إِذَنْ
مِنْ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ فَأَقَلُّ يَرِثُ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ أَكْثَرَ مُدَّةِ الْحَمْلِ أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ. فَإِذَا كَانَتْ
لَا تَوَطَّأُ وَوَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الْحَمْلَ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ
مَوْتِ الْمَوْرَثِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَمْ تَوَطَّأْ، فَلَا بُدَّ أَنَّ هَذَا الْحَمْلَ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ مَوْتِ
الْمَوْرَثِ، وَأَمَّا بَعْدَ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ فَلَا تَرِثُ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مُدَّةِ الْحَمْلِ أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ، فَلَا
يُمْكِنُ أَنْ تَأْتِيَ بِحَمْلٍ بَعْدَ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ، هَذَا مَا قَدَّرَهُ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، قَالُوا: أَكْثَرَ
مُدَّةِ الْحَمْلِ أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ، وَلَكِنَّ الْأَطِبَّاءَ فِي الْعَصْرِ الْحَاضِرِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يُمْكِنُ
أَنْ يَبْقَى أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَمُوتَ، وَحِينَئِذٍ تَبْقَى مُشْكِلَةٌ بَيْنَ
فُقَهَاءِ الشَّرِيعَةِ وَفُقَهَاءِ الطَّبِّ؛ لِأَنَّ فُقَهَاءَ الطَّبِّ يَقُولُونَ: لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعِيشَ، فَإِذَا
وَلَدَتْ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ، وَعَاشَ، عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الْحَمْلَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا تِسْعَةُ
أَشْهُرٍ وَنَحْوُهَا، وَلَوْ قَالَتْ: إِنَّهَا لَا تُجَامِعُ، لَقُلْنَا: إِنَّكَ كَاذِبَةٌ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَعِيشَ
أَرْبَعَ سَنَوَاتٍ حَيًّا فِي بَطْنِهَا؛ وَلَكِنَّ الْفُقَهَاءَ يَقُولُونَ: يُمْكِنُ أَنْ يَبْقَى أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ،
بَلْ قَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: يُمْكِنُ أَنْ يَبْقَى خَمْسَ سَنَوَاتٍ، أَوْ سِتَّ سَنَوَاتٍ، أَوْ سَبْعَ
سَنَوَاتٍ، وَأَنَّ مِنَ الْحَمْلِ مَنْ خَرَجَ وَلَهُ أَسْنَانٌ.

فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هَلْ نَعْتَبِرُ كَلَامَ الْأَطِبَّاءِ الْعَصْرِيِّينَ، أَوْ كَلَامَ الْفُقَهَاءِ؟ طَبْعًا
كَلَامُ الْفُقَهَاءِ، إِلَّا إِذَا أُطْلِعَ عَلَى الْحَمْلِ أَنَّهُ مَاتَ فِي الْبَطْنِ، يَعْنِي: بِأَنْ سَلَطْنَا عَلَيْهِ

أَجْهَزَةً، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مَيِّتٌ، هَذَا شَيْءٌ آخَرُ، لَكِنْ مَا دَامَ الْأَمْرُ لَمْ يَقَعْ، فَلَمُعْتَبَرٌ كَلَامُ
عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ لَا عُلَمَاءِ الطَّبِّ مَا لَمْ نَتَيَقَّنْ بِوَاسِطَةِ الْوَسَائِلِ الْحَدِيثَةِ أَنَّهُ مَيِّتٌ.

كَيْفَ نُعَامَلُ هَذَا الْحَمْلَ؟

الْجَوَابُ: نُعَامَلُ الْحَمْلَ بِالْيَقِينِ، فَإِنْ كَانَ هَذَا الْحَمْلُ يَرِثُ لَوْ كَانَ ذَكَرًا لَا أَنْثَى،
فَنُوقِفُ لَهُ مِيرَاثَ ذَكَرٍ، وَإِنْ كَانَ يَرِثُ بِالْأُنُوَّةِ أَكْثَرُ؛ فَنُوقِفُ لَهُ مِيرَاثَ أَنْثَى.

وَهَلْ نُوقِفُ لَهُ مِيرَاثَ وَاحِدٍ أَوْ مُتَعَدِّدٍ؟

الْجَوَابُ: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْوَاحِدَ هُوَ الْأَغْلَبُ، وَالْاِثْنَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلوَاحِدِ قَلِيلٌ
إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَادِرًا؛ قَالُوا: فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ نَادِرًا وَجَبَ أَنْ نَعْمَلَ بِالْأَخَوَاطِ، فَنُوقِفُ لَهُ
نَصِيبَ ذَكَرَيْنِ إِذَا كَانَ هَذَا أَحَظَّ، أَوْ نَصِيبَ أَنْثَيْنِ إِذَا كَانَ هَذَا أَحَظَّ، وَلَا نُوقِفُ
لَهُ مِيرَاثَ ثَلَاثَةٍ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؛ فَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: نَعْمَلُ بِالْغَالِبِ، وَعِنْدَنَا أَغْلَبُ، وَغَالِبٌ،
وَنَادِرٌ. فَلَا أَغْلَبُ وَاحِدٌ، وَالْغَالِبُ اِثْنَانِ، وَالنَّادِرُ ثَلَاثَةٌ فَأَكْثَرُ؛ فَلَا نَأْخُذُ بِالنَّادِرِ،
وَلَا بِالْأَغْلَبِ، بَلْ نَأْخُذُ بِالْوَسْطِ، وَنُوقِفُ الْأَكْثَرَ مِنْ إِرْثِ ذَكَرَيْنِ، أَوْ أَنْثَيْنِ.

مِثَالُ: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ: ابْنَيْنِ، وَبَنَتٍ، وَزَوْجَةٍ حَامِلٍ.

فَلِلزَّوْجَةِ الثُّمْنُ، بِكُلِّ حَالٍ حَتَّى لَوْ كَانَ الْحَمْلُ مَيِّتًا؛ لَوْجُودِ الْاِثْنَيْنِ، وَيَبْقَى
سَبْعَةٌ.

فَإِذَا قَدَّرْنَا أَنَّ الْحَمْلَ ذَكَرٌ وَاحِدٌ تَكُونُ السَّبْعَةُ لِلْأَوْلَادِ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنْثَيْنِ
أَرْبَعَةٌ لِلْمَوْجُودَيْنِ، وَاثْنَانِ لِلْحَمْلِ، وَوَاحِدٌ لِلْبَنَتِ، فَالْجَمِيعُ سَبْعَةٌ.

وَهَلْ نُوقِفُ لِلْحَمْلِ إِرْثَ ذَكَرٍ وَاحِدٍ، أَوْ إِرْثَ أَنْثَى وَاحِدَةٍ، أَوْ إِرْثَ ذَكَرٍ
وَأَنْثَى، أَوْ إِرْثَ ذَكَرَيْنِ؟

الجواب: نُوقِفُ إِرْثَ ذَكَرَيْنِ، وعلى هذا فنُقَدِّرُ أَنَّ الْمَيِّتَ مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ، وَأَرْبَعَةِ أَبْنَاءٍ، وَبِنْتٍ.

فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ؛ لِلزَّوْجَةِ الثَّمَنُ وَاحِدٌ، وَالْبَاقِي سَبْعَةٌ، وَالْأَبْنَاءُ أَرْبَعَةٌ وَالْبِنْتُ وَاحِدَةٌ رُؤُوسُهُمْ تِسْعَةٌ، سَبْعَةٌ عَلَى تِسْعَةٍ لَا يَنْقَسِمُ وَيُبَايِنُ، فَضَرَبُ تِسْعَةٍ فِي ثَمَانِيَةٍ تَبْلُغُ $8 \times 9 = 72$ (اِثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ) وَمِنْهُ تَصِحُّ، فَتُعْطَى الزَّوْجَةُ وَاحِدًا مَضْرُوبًا فِي تِسْعَةٍ بِتِسْعَةٍ، وَالْأَبْنَاءُ لَهُمْ سَبْعَةٌ فِي تِسْعَةٍ بِثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، وَنُعْطِي كُلَّ ذَكَرٍ سَهْمَيْنِ وَالْأُنْثَى سَهْمًا، وَنُوقِفُ أَرْبَعَةَ أَشْهُمٍ لِلْحَمَلِ، ثُمَّ نَنْظُرُ الْحَمَلَ فَقَدْ يَكُونُ أُنْثَى، وَقَدْ يَكُونُ ذَكَرًا، وَقَدْ يَكُونُ ذَكَرًا وَأُنْثَى، وَقَدْ يَكُونُ ذَكَرَيْنِ، وَقَدْ يَكُونُ أُنْثَيْنِ، وَقَدْ يَخْرُجُ مَيِّتًا، وَلِكُلِّ حَالٍ حُكْمٌ.



باب ميراث الفرقى ونحوهم

١٠٧ وَإِنْ يَمُتْ جَمْعُ بَشْيٍ كَالْفَرَقِ وَلَمْ يَكُنْ يُعْلَمُ عَيْنٌ مِّنْ سَبَقِ

١٠٨ فَلَا تُورَثُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ وَبِالتُّرَاثِ لِسَوَاهُمْ فَاقْضِ

الشرح

قَوْلُهُ: «الْفَرَقَى وَنَحْوُهُمْ» كَالْهَدْمَى، وَالْحَرْقَى.

والمرادُ بهم: كُلُّ جَمَاعَةٍ مُتَوَارِثِينَ مَاتُوا بِحَادِثٍ عَامٍّ، كَهَدْمٍ، وَغَرَقٍ، وَحَرْقٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَإِذَا مَاتَ قَوْمٌ بِحَادِثٍ عَامٍّ كَغَرَقٍ، وَحَرِيقٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، كَقَوْمٍ نَزَلُوا فِي بَطْنِ الْوَادِي، فَجَاءَ السَّيْلُ فَاجْتَرَفَهُمْ، وَهَلَكُوا، وَلَا نَذْرِي أَتِيهِمْ مَاتَ أَوْ لَا؟ أَوْ أُصِيبُوا بِحَادِثٍ مُرَوْرِيٍّ فَمَاتُوا، وَلَا نَعْلَمُ أَتِيهِمُ الْأَوَّلُ؟ فَهَلْ تُورَثُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ أَوْ لَا؟
حُكْمُ الْفَرَقَى وَنَحْوِهِمْ، لَهُمْ أَحْوَالُ:

الْحَالُ الْأَوَّلَى: أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ مَوْتَهُمْ وَقَعَ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، بِدَلِيلِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْوَاقِعِ، أَمَّا الْقُرْآنُ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ مِّنْهُ نِصْفٌ مَّا تَرَكَ آزَوْجُكُمْ﴾ وَالْحَيُّ بَاقٍ، فَهَؤُلَاءِ مَاتُوا، وَهَؤُلَاءِ بَقُوا، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «الْحَقُّوْا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»^(١)، فَلَا فَرَائِضَ إِلَّا بَعْدَ مَوْتٍ، وَلَا أَهْلَ إِلَّا فِي

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث الولد من أبيه وأمه، رقم (٦٧٣٢)، ومسلم: كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها، رقم (١٦١٥)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

حال حياة، فإذا عَلِمْنَا أَنَّهُم ماتوا جَمِيعًا في لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ فلا تَوَارَثَ بَيْنَهُمْ.

الحالُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ نَعْلَمَ الْمُتَأَخَّرَ مِنْهُمَا بَعِيْنَهُ، فهذه لا إِشْكَالَ فيها، بأنَّ الوارِثَ هو المُتَأَخَّرُ.

الحالُ الثَّالِثَةُ: أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ أَحَدَهُمَا مُتَقَدِّمٌ، وَلَكِنْ لَا نَعْلَمُ عَيْنَهُ.

الحالُ الرَّابِعَةُ: أَنْ نَعْلَمَ عَيْنَهُ، وَلَكِنْ نَنْسَى مَا عَلِمْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

الحالُ الْخَامِسَةُ: أَنْ نَجْهَلَ كَيْفَ وَقَعَ الْأَمْرُ.

ففي هذه الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ الْأَخِيرَةِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

فإذا رَجَعْنَا إِلَى شُرُوطِ الْإِرْثِ وَجَدْنَا أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ أَنَّهُ لَا تَوَارَثَ بَيْنَهُمْ، فلا يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، بَلْ يَرِثُهُمُ الْوَرِثَةُ الْآخَرُونَ، فإذا رَكِبَ خَمْسَةُ إِخْوَةٍ فِي سَفِينَةٍ وَغَرِقُوا، وَلَا نَدْرِي أَيُّهُمْ الْأَوَّلُ؟

فَقَوْلُ: مِيرَاثُ هَؤُلَاءِ الْإِخْوَةِ لِلْوَرِثَةِ الْآخَرِينَ.

فإذا كَانَ لَهُمْ أَعْمَامٌ، فَمِيرَاثُ هَؤُلَاءِ الْإِخْوَةِ لِأَعْمَامِهِمْ، هذا هو الْقَوْلُ الرَّاجِحُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمِيرَاثِ أَنْ نَعْلَمَ حَيَاةَ الْوَارِثِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوَرِّثِ، وَهنا لَمْ نَعْلَمْ؛ لِأَنَّهُمْ ماتوا جَمِيعًا، فَهناكَ اِحْتِمَالُ أَنَّهُمْ ماتوا جَمِيعًا، وَاحْتِمَالُ آخَرُ أَنَّهُمْ ماتوا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، لَكِنْ لَمْ نَعْلَمْ، فَإِنْ وَجَدْنَا وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ حَيًّا وَلَهُمْ أَعْمَامٌ؛ فَالْمِيرَاثُ لهذا الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ أَخٌ، وَلَا إِرْثَ لِلْأَعْمَامِ مَعَ الْأَخِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّكَ تُقَدِّرُ كُلَّ وَاحِدٍ مَاتَ عَنْ أَخِيهِ. فإذا مات رَقْمٌ وَاحِدٌ عَنْ أَرْبَعَةِ إِخْوَةٍ فَأَعْطَاهُمْ مِيرَاثَهُ، وإذا مات رَقْمٌ اثْنَيْنِ أَعْطَاهُمْ مِيرَاثَهُ، لَكِنْ غَيْرَ الَّذِي وَرِثَ

مِنْ أَخِيهِ؛ لَأَنَّا لَوْ وَرَّثْنَاهُ الَّذِي وَرِثَ مِنْ أَخِيهِ، لَصَارَ هُنَاكَ دَوْرٌ، لَكِنْ نُعْطِي مَالَ هَذَا لَذَاكَ، وَهَذَا الْقَوْلُ مَعَ ضَعْفِهِ، فِيهِ مَشَقَّةٌ، وَفِيهِ حِرْمَانٌ، فَقَدْ يَكُونُ أَحَدُ الْإِخْوَةِ يَمْلِكُ عَشْرَةَ رِيَالَاتٍ، وَالثَّانِي عَشْرَةَ مَلَايِينَ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ مَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(١):

فَلَا تُورَثُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ وَبِالْثَّرَاثِ لِسَوَاهُمْ فَاقْضِ

يَعْنِي احْكُمُ بِالْمِيرَاثِ لِمَنْ سِوَى هَؤُلَاءِ الْغَرَقَى، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ. وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢).



١٠٩ هَذَا وَمَا أوردته كِفَايَةُ لِطَالِبِ الْفَنِّ وَذِي الْعِنَايَةِ

الشرح

صَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَجَمِيعُ أَبْوَابِ الْمَوَارِيثِ اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا هَذِهِ الْمَنْظُومَةُ الْمُبَارَكَةُ وَهِيَ تَفُوقُ الرَّحْبِيَّةَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: قِلَّةُ آيَاتِهَا، وَهَذَا يُوفِّرُ وَقْتًا لِلطَّالِبِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ فِيهَا بَحْوثًا لَا تَوْجَدُ فِي الرَّحْبِيَّةِ، فَهِيَ أَغْزَرُ عِلْمًا وَأَقْلُ كَمًّا، وَلِهَذَا قَالَ: «لِطَالِبِ الْفَنِّ وَذِي الْعِنَايَةِ».



(١) انظر: الحاوي للمأوردي (٨ / ٨٧)، ونهاية المطلب (٩ / ٢٦).

(٢) انظر: الإنصاف للمرداوي (١٨ / ٢٥٨).

- ١١٠ وَقَدْ عَدْتُ أَبْيَاتَهَا إِنْثِي عَشْرُ مَعَ مِئَةٍ مِثْلَ قَلَائِدِ الدُّرُ
 ١١١ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ ثُمَّ صَلَاتُهُ مَعَ السَّلَامِ
 ١١٢ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ وَإِلَيْهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ

الشرح

قَوْلُهُ: «إِنْثِي» بِهَمْزَةِ الْقَطْعِ لَوْزَنِ الْبَيْتِ.

قَوْلُهُ: «الْمُصْطَفَى» أَيُّ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الرُّسُلِ، وَقَوْلُهُ: «الْمُخْتَارِ» أَيُّ: مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْبَشَرِ، هَذَا إِذَا جُمِعَتِ الْمُصْطَفَى مَعَ الْمُخْتَارِ، وَأَمَّا إِذَا افْتَرَقَتْ فَالْمُصْطَفَى هُوَ الْمُخْتَارُ، وَالْمُصْطَفَى مَا خُوِذَ مِنَ الصَّفْوَةِ، أَيُّ: صَفْوَةُ الشَّيْءِ.

قَوْلُهُ: «وَإِلَيْهِ» الصَّوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ أُمَّتِهِ، فَكُلُّ أَتْبَاعِهِ عَلَى دِينِهِ فَهُمْ آلُهُ. قَوْلُهُ: «وَصَحْبِهِ» أَيُّ: الَّذِينَ اجْتَمَعُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ بِهِ وَمَاتُوا عَلَى ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «الْأَبْرَارُ» جَمْعُ بَرٍّ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هُمْ خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (١).

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ، وَنَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ فِيهَا عَلِمْنَا خَيْرًا نَنْتَفِعُ بِهِ، وَنَنْفَعُ بِهِ غَيْرَنَا، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

(١) لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المُلْحَقُ الْأَوَّلُ

قِسْمَةُ التَّرَكَاتِ

كَتَبَ هَذَا النَّصَّ الْعِلْمِيَّ بِقَلَمِهِ صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ
شَيْخُنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - .
وإِنَّمَا لِلْفَائِدَةِ أُدْرِجَ فِي خَاتِمَةِ شَرْحِهِ
لِنُظُومَةِ الْقَلَائِدِ الْبُرْهَانِيَّةِ

الملحق الأول

قسمة التركات

اعْلَمْ أَنَّ قِسْمَةَ التَّرَكَاتِ هِيَ ثَمَرَةُ عِلْمِ الْفَرَائِضِ، وَمَعْرِفَةُ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ بَابِ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ، وَقَدْ أَحْبَبْنَا إِيْرَادَ شَيْءٍ مِمَّا مَنَّ اللَّهُ بِهِ، فَنَقُولُ مُسْتَعِينِينَ بِاللَّهِ:

* لِقِسْمَةِ التَّرَكَاتِ طُرُقٌ:

أَحَدُهَا: طَرِيقُ النَّسَبَةِ، وَهُوَ أَسْهَلُ الطَّرِيقِ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَنْسِبَ مَا لِكُلِّ وَارِثٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ إِلَيْهَا، وَتُعْطِيهِ مِنَ التَّرَكَةِ، بِمِثْلِ تِلْكَ النَّسَبَةِ، فِي زَوْجٍ، وَأَبَوَيْنِ، وَبَنَتَيْنِ. وَالتَّرَكَةُ عِشْرُونَ، لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ وَهِيَ خُمْسُ الْمَسْأَلَةِ فَيَأْخُذُ بِمِثْلِ نِسْبَتِهِ مِنَ التَّرَكَةِ أَرْبَعَةٌ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبَوَيْنِ اثْنَانِ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ وَهِيَ ثَلَاثُ خُمْسِ الْمَسْأَلَةِ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثُ خُمْسِ التَّرَكَةِ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ إِلَّا ثَلَاثًا، وَلِلْبَنَتَيْنِ ثَمَانِيَةٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ وَهِيَ ثَلَاثُ خُمْسِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَلَهُمَا مِنَ التَّرَكَةِ كَذَلِكَ أَحَدُ عَشَرَ إِلَّا ثَلَاثًا.

الطَّرِيقُ الثَّانِي: أَنْ تَضْرِبَ السَّهَامَ فِي التَّرَكَةِ، وَتَقْسِمُ الْحَاصِلَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ أَوْ مَا صَحَّتْ مِنْهُ، فِي الْمِثَالِ: لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ فِي عِشْرِينَ بَسْتَيْنِ، وَإِذَا قَسَمْتَهَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ خَرَجَ أَرْبَعَةٌ فِيهِ نَصِيبُهُ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبَوَيْنِ اثْنَانِ فِي عِشْرِينَ بِأَرْبَعِينَ، وَبَعْدَ قِسْمَتِهَا عَلَى الْخَمْسَةِ عَشَرَ يُخْرَجُ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ التَّرَكَةِ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا، وَإِذَا ضُرِبَتْ سِهَامُ الْبَنَتَيْنِ فِي التَّرَكَةِ بَلَغَ مِئَةٌ وَسِتِّينَ، وَبِقِسْمَتِهَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ نَصِيبَهُمَا مِنَ التَّرَكَةِ أَحَدُ عَشَرَ إِلَّا ثَلَاثًا، وَكَيْفِيَّةُ وَضْعِهَا فِي الشُّبَّاءِ أَنْ تَضَعَ مِنَ الْيَمِينِ أَوْ لَا أَسْمَاءَ الْوَرَثَةِ، يَلِيهِ مَا صَحَّتْ الْمَسْأَلَةُ مِنْهُ، ثُمَّ التَّرَكَةُ، وَتَضَعُ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ

من المسألة أو التركة بإزائه، فإن كان في نصيب أحد من التركة كسر كما في المثال جعلت المسألة أضلاعاً بأن تحولها إلى العدد أو الأعداد التي إذا ضربت أحدها في الآخر خرجت المسألة، فأضلاع مسائلنا هذه ثلاثة وخمسة؛ فتضع الأكبر منهما مما يلي التركة والأصغر بالطرف من جهة اليسار، فإذا تمت الأضلاع فاضرب سهم كل واحد من المسألة في التركة، ثم اقسّم الحاصل على الضلع الأصغر، فإن لم يبق كسر جعلت ما تحته إما صفراً، أو بياضاً، وإلا وضعت الكسر تحته، وأما الصحيح فتقسمه على الضلع الآخر الذي يليه، وتفعل فيه فعلك في هذا إلى أن يصل العدد إلى التركة فتضعه تحته، ويكون نصيب الوارث.

واعلم أن كل ضلع بالنسبة لما فوقه كواحد منه، ففي المثال نقول: للزوج من المسألة ثلاثة مضروبة في التركة عشرين يبلغ ستين، ويقسمها على الضلع الأصغر يخرج عشرون، فاقسم العشرين على الضلع الأكبر خمسة يخرج أربعة وهي عدد صحيح تضعه تحت التركة، وإذا ضربت نصيب كل واحد من الأبوين في التركة خرج له أربعون، فتقسمها على الضلع الأصغر، فيخرج ثلاثة عشر صحيحة، وواحد كسر فتضعه تحت الضلع، ثم تقسم الثلاثة عشر الصحيحة على الضلع الأكبر يخرج اثنان صحيحان فتضعهما تحت التركة، وثلاثة منكسرة تضعها تحت الضلع، وإذا أعدت نظرك إلى سهام البنتين وهي ثمانية فضربتها في التركة بلغت مئة وستين، فاقسمها على الضلع الأصغر يخرج ثلاثة وخمسون وواحد كسر، فضع الكسر تحت المقسوم عليه، ثم اقسّم الصحيح على الضلع الأكبر يخرج عشرة صحيحة تضعها تحت التركة، وثلاثة كسر تضعها تحت الضلع، وكيفية اختيار صحيحها أن تجمع كل عدد تحت الضلعين، وتقسم الحاصل على الضلع، ثم تضم

الحَاصِلُ مِنَ الْقِسْمَةِ إِلَى مَا قَبْلَهُ، فَتُضْمُّ الْحَاصِلُ فِي الضَّلْعِ الْأَصْغَرِ إِلَى الْحَاصِلِ فِي الضَّلْعِ الْأَكْبَرِ، ثُمَّ الْحَاصِلُ مِنَ الْجَمِيعِ إِلَى التَّرَكَةِ، فَإِنْ قَابَلَ التَّرَكَةُ؛ فَالْقِسْمُ صَحِيحٌ وَإِلَّا فَلَا.

وَهَاكَ جَدُولُ شُبَّانِكُ يُسَهِّلُ عَلَيْنَا ذَلِكَ، فَتَجِدُ فِي هَذَا الْجَدُولِ الْآتِي أَنَا جَمَعْنَا مَا تَحْتَ الضَّلْعِ الْأَصْغَرِ، ثُمَّ قَسَمْنَاهُ عَلَيْهِ؛ فَخَرَجَ اثْنَانِ، فَضَمَمْنَاهُمَا إِلَى مَا تَحْتَ الضَّلْعِ الْأَكْبَرِ، ثُمَّ قَسَمْنَا الْمَجْمُوعَ عَلَيْهِ؛ فَخَرَجَ اثْنَانِ ضَمَمْنَاهُمَا إِلَى مَا تَحْتَ التَّرَكَةِ، فَخَرَجَتِ التَّرَكَةُ، وَهَذَا الْعَمَلُ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِهَذِهِ الطَّرِيقِ فَقَطْ، بَلْ سَتَرَى أَمَامَكَ مَا لَهُ عُرَى وَثِيقَةٌ فِيهِ.

٣	٥	٢٠	١٥	ت
٠	٠	٤	٣	ج
٢	١	٥	٤	بنت
٢	١	٥	٤	بنت
١	٣	٢	٢	أم
١	٣	٢	٢	أب
٢	٢	٢٠	١٥	

الطَّرِيقُ الثَّلَاثُ: أَنْ تَقْسِمَ التَّرَكَةَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ تَضْرِبُ الْخَارِجَ فِي سَهْمِ كُلِّ وَارِثٍ، فَبِالْمِثَالِ يَحْصُلُ مِنْ قِسْمِ التَّرَكَةِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ وَاحِدٌ وَثُلُثٌ، لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ مَضْرُوبَةٌ فِي وَاحِدٍ وَثُلُثٍ تَبْلُغُ أَرْبَعَةً، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبْوَيْنِ اثْنَانِ مَضْرُوبَانِ فِي وَاحِدٍ وَثُلُثٍ، يَبْلُغُ الْحَاصِلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثَةً إِلَّا ثُلُثًا، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْبَنَاتِ أَرْبَعَةً فِي وَاحِدٍ وَثُلُثٍ، الْحَاصِلُ خَمْسَةٌ وَثُلُثٌ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ.

وإن كان بين المسألة والتركة موافقة ردّدت كلّاً منهما إلى وفّقها، وجعلته كالأصل، فتقول في المثال: إن بين المسألة والتركة موافقة بالخمُس، فنقسم الخمس التركة وهو أربعة على خمس المسألة (ثلاثة) يخرج واحد وثلاث، ومثل ذلك (أعني ردّ كلّ منهما إلى وفّقها إن كان) يتأتّى في الطريق الثاني، فتضرب سهام الزوج ثلاثة في وفّق التركة أربعة يبلغ اثني عشر، فاقسمه على وفّق المسألة ثلاثة يخرج أربعة، وهكذا.

الطريق الرابع: أن تقسم المسألة على التركة، ثم سهام كلّ وارث على الخارج، ففي المثال إذا قسّمت المسألة على التركة ولا يمكن قسمها هنا، لكن ننسبها فتكون ثلاثة أرباعها، فنقول: للزوج ثلاثة مقسومة على ثلاثة أرباع، فما هو العدد الذي تكون الثلاثة ثلاثة أرباعه؟ هو الأربعة إذن فله أربعة، ولكل واحد من الأبوين اثنان مقسومة على ثلاثة أرباع، وإذا تأملت عدداً تكون الاثنان ثلاثة أرباعه وجدته ثلاثة إلا ثلثاً، كذلك لكل واحد من التركة هذا المقدار، ولكل واحدة من البنتين أربعة، فانظر عدداً تكون الأربعة ثلاثة أرباعه مجده خمسة وثلاثاً، فهو نصيب كلّ واحدة.

الطريق الخامس: أن تقسم المسألة على نصيب كلّ وارث، ثم التركة على الخارج، ففي المثال اقسّم خمسة عشر على نصيب الزوج منها ثلاثة يخرج خمسة، وإذا قسّمت التركة على هذا الخارج صار حاصل القسمة أربعة فهو نصيبه، أمّا نصيب كلّ واحد من الأبوين فيخرج من قسم المسألة على نصيب كلّ واحد سبعة ونصف، وإذا قسّمت التركة عليها خرج ثلاثة إلا ثلثاً، وكيفيّة ذلك أن نقول: خمسة عشر على اثنين بسبعة ونصف، فإذا قسّمت العشرين عليها حصل لكل واحد ثلاثة إلا ثلثاً، ولكل واحدة من البنتين أربعة يخرج بقسم المسألة عليها أربعة إلا ربعاً، وإذا قسّمت التركة على هذا العدد خرج خمسة وثلاث.

الطَّرِيقُ السَّادِسُ: طَرِيقُ الْقِيرَاطِ، وَذَلِكَ بِأَنْ تُقْسِمَ مَصَحَّ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَخْرَجِ الْقِيرَاطِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ فِي اضْطِلَاحِ الْمَضْرِبَيْنِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ، أَوْ عِشْرُونَ فِي اضْطِلَاحِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَالْمَشْهُورِ الْأَوَّلِ وَالْعَمَلُ عَلَى كُلِّ صَحِيحٍ، فَإِنَّ هَذَا مُجَرَّدُ اضْطِلَاحٍ لَا يُحِلُّ بِالْمَقْصُودِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ تَقْسِيمُ الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ سَهْمًا وَنَعْرِفُ مَالَهُ، وَعَلَى الثَّانِي نَجْعَلُهَا عِشْرِينَ سَهْمًا، ثُمَّ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا صَحَّتْ مِنْهُ أَقَلٌّ أَوْ لَا، فَهَهُنَا حَالَانِ:

الحَالُ الْأَوَّلِي: أَنْ يَكُونَ أَقَلُّ كَمَا فِي الْمِثَالِ، فَإِنَّ نِسْبَةَ الْخُمُسَةِ عَشَرَ إِلَى مَخْرَجِ الْقِيرَاطِ نِصْفٌ وَثُمْنٌ، وَبَسْطُهَا خُمُسَةٌ مِنْ ثَمَانِيَةٍ تَحْفَظُهُ مَعَكَ، ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يُضْرَبُ فِي مَخْرَجِ الْكَسْرِ، وَهُوَ هُنَا ثَمَانِيَةٌ؛ لِأَنَّهَا مَخْرَجُ النِّصْفِ وَالثُّمْنِ، ثُمَّ يُقْسَمُ عَلَى بَسْطِ الْكَسْرِ، فَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ فِي ثَمَانِيَةٍ بِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَإِذَا قَسَمْتَهَا عَلَى الْبَسْطِ خَرَجَ خُمُسَةٌ إِلَّا خُمُسًا مِنْ مَخْرَجِ الْقِيرَاطِ، وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ فِي ثَمَانِيَةٍ بِسِتَّةِ عَشَرَ؛ فَاقْسِمِهَا عَلَى الْخُمُسَةِ يَخْرُجُ ثَلَاثَةٌ وَخُمُسٌ وَهَذَا هُوَ سَهْمُهَا مِنْ مَخْرَجِ الْقِيرَاطِ، وَتَعْمَلُ فِي نَصِيبِ الْأَبِ عَمَلَكَ فِي نَصِيبِ الْأُمِّ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْبَتْنَيْنِ أَرْبَعَةٌ مَضْرُوبَةٌ فِي ثَمَانِيَةٍ بِاثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ، وَإِذَا قَسَمْتَ هَذَا الْحَاصِلَ عَلَى الْخُمُسَةِ بَلَغَ الْحَاصِلُ بِالْقِسْمَةِ خَرَجَ سِتَّةِ وَخُمُسًا سَهْمٍ مِنْ مَخْرَجِ الْقِيرَاطِ، وَالْأَحْسَنُ فِي هَذَا الْمِثَالِ أَنْ تَمْشِيَ عَلَى رَأْيِ الْعِرَاقِيِّينَ فِي مَخْرَجِ الْقِيرَاطِ؛ لِيَكُونَ مُوَافِقًا لِلتَّرَكَةِ؛ فَيَكُونُ نِسْبَةُ الْمَسْأَلَةِ إِلَى مَخْرَجِ الْقِيرَاطِ نِصْفًا وَرُبُعًا، وَمَخْرَجُهَا أَرْبَعَةٌ، وَبَسْطُهَا ثَلَاثَةٌ، فَتُضْرَبُ سِهَامُ كُلِّ وَارِثٍ فِي الْمَخْرَجِ، ثُمَّ تُقْسِمُهُ عَلَى الْبَسْطِ، وَالْحَاصِلُ هُوَ نَصِيبُهُ مِنْ مَخْرَجِ الْقِيرَاطِ، فَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ بِاثْنَيْنِ عَشَرَ اقْسِمِهَا عَلَى الْبَسْطِ يَخْرُجُ لَهُ أَرْبَعَةٌ، وَهَكَذَا بَقِيَةُ الْوَرَثَةِ.

الحَالُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ أَكْثَرَ مِنْ مَخْرَجِ الْقِيرَاطِ، فَتُقْسِمُهُ عَلَى مَخْرَجِ الْقِيرَاطِ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ، ثُمَّ لَا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ:

الأول: أن يُفنيه بلا كسر، فإن كان الحاصل بالقسمة عددًا ناطقًا، أي: يتحصّل من ضرب أحد عددين في الآخر حلّله إلى أضلاعه، فإمّا أن تكون اثنين كما في زوج، وثلاث بنات، وأربعة أعمام، فمسألتهم من اثني عشر، وتصح من مئة وأربعة وأربعين، فاقسمها على مخرج القيراط يكن الحاصل ستة، وهي عدد ذو أضلاع، وضلعاه اثنان، وثلاثة، نضعهما وضع الأضلاع السابقة في المثال الأول، ثم أعط كل وارث نصيبه من القيراط كما أعطيت من التركة في المثال السابق، وهاك هذه الصورة في الشباك:

٢	٣	٢٤	١٤٤	ت
		٦	٣٦	ج
	١	٥	٣٢	بنت
	١	٥	٣٢	بنت
	١	٥	٣٢	بنت
١	١		٣	عم
١	١		٣	عم
١	١		٣	عم
١	١		٣	عم
٢	٣	٢٤	١٤٤	

وإمّا أن تكون الأضلاع أكثر فتضعها جميعها أيضًا، ففي أربع زوجات، وثلاث جدّات، وخمسة أبناء، نقسم المسألة من أربعة وعشرين، وسهام كل فريق منكسر عليهم، ورؤوسهم متباينة أيضًا، فنضرب الرؤوس بعضها ببعض، وما

حَصَلَ فَجُزُّ السَّهْمِ نَصْرُهُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، فَتَصَحُّ مِنْ أَرْبَعِينَ وَأَرْبَع مِثَّةٍ وَأَلْفٍ، وَإِذَا قَسَمْنَاهُ عَلَى مَخْرَجِ الْقِرَاطِ حَصَلَ سِتُّونَ، وَأَضْلَاعُهَا اثْنَانِ، وَخَمْسَةٌ، وَسِتَّةٌ، وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّنَا إِذَا ضَرَبْنَا بَعْضَ هَذَا الْعَدَدِ بِبَعْضٍ حَصَلَتِ السُّتُونُ الَّتِي هِيَ حَاصِلُ قِسْمَةِ مَصَحِّ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَخْرَجِ الْقِرَاطِ، فَنَقُولُ اثْنَانِ فِي خَمْسَةٍ تَبْلُغُ عَشْرَةً، فَإِذَا ضَرَبْنَاهَا بِسِتَّةٍ صَارَ الْحَاصِلُ سِتِّينَ، وَصُورَةُ الْقَسَمِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ كَمَا سَبَقَ فِي الصُّورَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، نَقْسِمُ مَا لِكُلِّ وَارِثٍ عَلَى تِلْكَ الْأَضْلَاعِ كَمَا سَبَقَ، وَهَآكَ صُورَةُ هَذِهِ فِي الشُّبَّاكِ:

٢	٥	٦	٢٤	١٤٤٠	ت
١	٢	٤		٤٥	جه
١	٢	٤		٤٥	جه
١	٢	٤		٤٥	جه
١	٢	٤		٤٥	جه
		٢	١	٨٠	ده
		٢	١	٨٠	ده
		٢	١	٨٠	ده
	٢	٢	٣	٢٠٤	بن
	٢	٢	٣	٢٠٤	بن
	٢	٢	٣	٢٠٤	بن
	٢	٢	٣	٢٠٤	بن
	٢	٢	٣	٢٠٤	بن
٢	٤	٦	٢٤	١٤٤٠	

الأمر الثاني: أن يُفنيهُ وَيَبْقَى، فطريقُ ذلك أن تَنْسُبَ الْمُنْكَسِرَ وهو ما يَبْقَى بَعْدَ الْمُتَقْسِمِ صَاحِبًا إِلَى مَخْرَجِ الْقِرَاطِ (أَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ)، فَأَيُّ جُزْءٍ كَانَ لَهُ تَضَرُّبُ مَصَحِّ الْمَسْأَلَةِ فِي مَخْرَجِهِ، ثُمَّ تَقْسِمُ الْحَاصِلَ عَلَى مَخْرَجِ الْقِرَاطِ، وَتَفْعُلُ فِي الْخَارِجِ كَمَا سَبَقَ ذَلِكَ فِي الْأَمْثَلَةِ، ثُمَّ تَضَرِّبُ سِهَامَ كُلِّ وَاِرِثٍ فِيهَا ضَرَبَتْ فِيهِ مَصَحُّ الْمَسْأَلَةِ، وَتَقْسِمُ الْحَاصِلَ عَلَى أَضْلَاعِ الْقَرَارِيطِ، كَمَا تَرَى فِي هَذَا الْمِثَالِ:

زَوْجَةٌ، وَبِئْتَيْنِ، وَأَبَوَيْنِ، فَمَسَّالَتْهُمُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَتَعُولُ بِثُمْنِهَا إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ، فَإِذَا قَسَمْنَا سَبْعَةً وَعِشْرِينَ عَلَى مَخْرَجِ الْقِرَاطِ صَارَ الْحَاصِلُ بِالْقِسْمَةِ وَاحِدًا، وَبَقِيَ الْمُنْكَسِرُ ثَلَاثَةٌ وَهِيَ ثُمْنُ مَخْرَجِ الْقِرَاطِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ، وَمَخْرَجُ الثُّمْنِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ، فَتَضَرِّبُ مَصَحَّ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ يَبْلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ وَمِئَتَيْنِ، وَإِذَا قَسَمْتَهَا عَلَى مَخْرَجِ الْقِرَاطِ خَرَجَ تِسْعَةٌ وَضِلْعَاهَا ثَلَاثَةٌ، وَثَلَاثَةٌ، فَتَقْسِمُ نَصِيبَ كُلِّ وَاِرِثٍ عَلَيْهَا كَمَا سَبَقَ، إِلَّا أَنَّا نَضْرِبُهُ أَوَّلًا فِي مَخْرَجِ الثُّمْنِ، فَلِلزَّوْجَةِ مِنْ أَضْلِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةٌ مَضْرُوبَةٌ فِي مَخْرَجِ الثُّمْنِ بِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَإِذَا قَسَمْتَهَا عَلَى الضِّلْعِ الْأَصْغَرِ خَرَجَ ثَمَانِيَةٌ بِالْقِسْمَةِ، فَاقْسِمُهَا عَلَى الضِّلْعِ الثَّانِي يَخْرُجُ اثْنَانِ صَاحِبَانِ، فَتَضَعُهُمَا تَحْتَ الْقِرَاطِ، وَاثْنَانِ كَسَرًا نَضَعُهُمَا تَحْتَ الضِّلْعِ، وَهَكَذَا كُلُّ وَاِرِثٍ كَمَا تَرَاهُ فِي الشُّبَّاكِ:

ت	٢٧	٢١٦	٢٤	٣	٣
جه	٣	٢٤	٢	٢	
بِنْتُ	٨	٦٤	٧	١	١
بِنْتُ	٨	٦٤	٧	١	١
أُمُّ	٤	٣٢	٣	١	٢
أَبُ	٤	٣٢	٣	١	٢
	٢٧	٢١٦	٢٤	٢	٢

٢- في بيان معرفة نصيب كل واحد مما صحت منه المسألة، وبيان ذلك: أن تضرب نصيبه من قبل التصحيح في رؤوس غيره إن كانت مبينة له، أو وفقها إن كانت موافقة، أو ماله وحده فقط إن كان منقسماً، فإن كان بينه وبين رؤوس غيره مداخلة ضربته في أقل جزء يتفقان فيه.

مثال ذلك: أربع زوجات، وثلاث جدات، وأربع بنات، وعمان، أصل المسألة من أربعة وعشرين، ونصح من ثمانية وثلاثين وميتين، للزوجات ثلاثة مضروبة في رؤوس الجدات ثلاثة بتسعة وهي نصيب كل واحدة، ولا تضرب في رؤوس الأعمام لمداخلتها لهما، ولا في رؤوس البنات للممائلة، وللجدات أربعة مضروبة في رؤوس الزوجات، أو البنات للممائلة دون الأعمام للمداخلة بسنة عشر، وهي نصيب كل واحدة، وتضرب وفق رؤوس البنات في رؤوس الجدات تبلغ اثني عشر، وإذا ضربتها في رؤوس الزوجات بلغت ثمانية وأربعين وهي نصيب كل واحدة منهن، أما سهام العمين فهي واحد مضروب في رؤوس الجدات، ثم في وفق سهام الزوجات أو البنات يبلغ ستة، وهي نصيب كل واحد منهما.

٣- الخنثى المشكل من لم يكن فرج يختص بالذكورة، أو الأنوثة، وهو نوعان:

الأول: لا يرجى زوال إشكاليه، فإن كان إرثه لا يختلف بالذكورة والأنوثة أعطيه، وهم أربعة أصناف: المعتق، وذوو الأرحام، والإخوة لأُم، وولد الأبوين، أو الأب إذا كان واحداً مع إناث الفروع، وإن كان لا يرث إلا إذا كان ذكراً أعطى نصف ميراثه، وإن كان لا يرث إلا بتقدير أنوثته أعطى نصف ميراث أنثى، وإن كان يرث بهما متفاضلاً أعطى نصف ميراث ذكر، ونصف ميراث أنثى، فهذه أربع أحوال، لكن الأخيرة تشمل حالين؛ لأنه إما أن يكون الإرث بكونه ذكراً أكثر، أو بالعكس.

وَكَيْفِيَّةُ عَمَلٍ ذَلِكَ: أَنْ تَضْرِبَ إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي جَمِيعِ الْأُخْرَى إِنْ كَانَتْ مُبَايَنَةً، أَوْ وَفَّقَهَا إِنْ كَانَ، وَتَكْتَفِي بِإِحْدَاهُمَا مَعَ التَّمَاثُلِ، وَبِالْكُبْرَى مَعَ التَّنَاسُبِ، ثُمَّ تَضْرِبُ الْحَاصِلَ بَعْدَ هَذَا الْعَمَلِ فِي حَالِي الْخُشْيِ، فَمَا بَلَغَ فَهُوَ الْجَامِعَةُ، وَمِنْهُ تَصِحُّ.

وَأَمَّا الْقِسْمَةُ فَلَهَا ثَلَاثُ صِفَاتٍ:

الأولى: أَنْ تَقْسِمَ الْجَامِعَةُ عَلَى كُلِّ مَسْأَلَةٍ، ثُمَّ تَضْرِبُ سَهْمَ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ فِي الْخَارِجِ عَلَيْهَا بِالْقِسْمَةِ، وَتَقْسُمُهُ عَلَى الْحَالَيْنِ، فَلَوْ وَرِثَهُ زَوْجٌ، وَأُخْتُ شَقِيقَةٍ، وَأُخْتُ مِنْ أُمٍّ، وَوَلَدٌ أَبٍ خُشْيٍ، إِنْ قَدَرَ ذَكَرًا صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ سَبْعَةٍ، وَإِنْ قَدَّرَ أَنْثَى صَحَّتْ مِنْ ثَمَانِيَةٍ، وَبَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ مُبَايَنَةٌ، فَإِذَا ضَرَبْنَا إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى بَلَغَ الْحَاصِلُ سِتَّةً وَخَمْسِينَ، وَإِذَا ضُرِبَ فِي حَالِي الْخُشْيِ بَلَغَ اثْنِي عَشَرَ وَمِئَةً، وَهَذَا هُوَ الْجَامِعَةُ، وَإِذَا قَسَمْتَهَا عَلَى مَسْأَلَةِ الذُّكُورِيَّةِ خَرَجَ سِتَّةَ عَشَرَ، وَعَلَى مَسْأَلَةِ الْأُنْثَوِيَّةِ خَرَجَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، فَإِذَا ضَرَبْتَ مَا لِلزَّوْجِ مِنْ مَسْأَلَةِ الذُّكُورِيَّةِ فِي الْخَارِجِ عَلَيْهَا حَصَلَ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ، وَإِذَا ضَرَبْتَ مَا لَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْأُنْثَوِيَّةِ فِي الْخَارِجِ عَلَيْهَا حَصَلَ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ، وَإِذَا ضَمَمْتَهَا إِلَى ثَمَانِيَةٍ وَأَرْبَعِينَ صَارَا تِسْعِينَ فَاقْسِمْنَاهَا عَلَى الْحَالَيْنِ يُخْرُجُ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ، وَتَعْمَلُ فِي الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ عَمَلَكَ فِي نَصِيبِ الزَّوْجِ، وَأَمَّا الْأُخْتُ لِأُمٍّ؛ فَلَهَا مِنْ مَسْأَلَةِ الذُّكُورِيَّةِ وَاحِدٌ مَضْرُوبٌ فِي الْعَدَدِ فَوْقَهَا سِتَّةَ عَشَرَ، يَبْلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ، وَمِنْ مَسْأَلَةِ الْأُنْثَوِيَّةِ وَاحِدٌ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ بِأَرْبَعَةِ عَشَرَ، وَإِذَا قَسَمْتَهَا عَلَى الْإِثْنَيْنِ خَرَجَ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَلِلْخُشْيِ مِنَ الْأُنْثَوِيَّةِ وَاحِدٌ مَضْرُوبٌ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ بِأَرْبَعَةِ عَشَرَ، وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الذُّكُورِيَّةِ، وَإِذَا قَسَمْتَ مَا لَهُ عَلَى اثْنَيْنِ حَصَلَ سَبْعَةٌ كَمَا تَرَى فِي الصُّورَةِ فِي الشُّبَّاكِ:

١٦	١٤		
١١٢	٧	٨	ت
٤٥	٣	٣	ج
٤٥	٣	٣	ق
١٥	١	١	ختم
٧		١	خشب

الصفة الثانية: أن نضرب سهم كل وارث من مسألة في المسألة الأخرى، فنقول: للزوج من مسألة الذكورية ثلاثة مضروبة في مسألة الأنثوية ثمانية بأربعة وعشرين، وله من مسألة الأنثوية ثلاثة مضروبة في مسألة الذكورية (سبعة) بإحدى وعشرين، وإذا ضُمَّ حاصل هذا الضرب إلى الحاصل من مسألة الذكورة بلغ خمسة وأربعين وهي نصيبه، والأخت الشقيقة مثله، وأما الأخت للأُم فلها واحد من مسألة الذكورية مضروب في مسألة الأنثوية (ثمانية) بثمانية، ولها من مسألة الأنثوية واحد مضروب في مسألة الذكورية سبعة والجميع خمسة عشر، وللخنى من الأنثوية واحد مضروب في مسألة الذكورية بسبعة، ولا شيء له من الذكورية.

الصفة الثالثة: أن ننسب ما لكل وارث من مسألة إليها، ونجمع الحاصل بالنسبة، ثم ننسبه إلى الجامعة، ونقسم الحاصل على حاليين، فنقول: للزوج من الذكورية ثلاثة من سبعة، ومن الأنثوية ثلاثة من ثمانية. والجميع مال كامل إلا سبعة وثلاثة أثمان سبع فأعطيه من الجامعة مثل هذه النسبة يكن تسعين من مئة وعشرين، وإذا قسمته على الحاليين حصل خمسة وأربعون، وهاتان الصفتان كالأولى في وضعهما في الجدول، لكن لا يوضع الخارج بالقسمة على شيء من المسألتين.

النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الْخُنْثَى: مَنْ يُرْجَى زَوَالُ إِشْكَالِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَخْتَلِفُ إِرْثُهُ بِالذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ أُعْطِيَ، وَإِلَّا عَوِمَلَ وَمَنْ مَعَهُ بِالْيَقِينِ، وَهُوَ مَا يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَكَيْفِيَّةُ الْعَمَلِ كَالصِّفَةِ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّنَا هُنَا لَا نَضْرِبُ الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي حَالَيْنِ، ففِي الْمِثَالِ نَقُولُ: إِنَّ الْيَقِينَ فِي حَقِّ الْوَرَثَةِ أَنْ يَكُونَ أَثْنَى، وَفِي حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجِ، وَالشَّقِيقَةِ، ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأُنُوثَةِ مَضْرُوبَةٌ فِي الذُّكُورَةِ بِأَحَدِي وَعِشْرِينَ، وَلِلْأُخْتِ لَأُمٍّ وَاحِدٌ مِنَ الْأُنُوثَةِ مَضْرُوبٌ فِي الذُّكُورَةِ بِسَبْعَةٍ، وَلَا شَيْءَ لِلْخُنْثَى، بَلْ نَقِفُ سَبْعَةً، فَإِنْ تَبَيَّنَ أَثْنَى أَخَذَهَا، أَوْ ذَكَرًا فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجِ وَالشَّقِيقَةِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُخْتِ لِلْأُمِّ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَّضِحْ صَرَبَتْ حَاصِلَ صَرْبِ إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي الْأُخْرَى بِحَالَيْنِ، وَقَسَمْتَ كَمَا سَبَقَ، وَإِلَيْكَ الصُّورَةُ فِي الشُّبَالِكِ:

	٨	٧	
ت	٨	٧	٥٦
ج	٣	٣	٢١
ق	٣	٣	٢١
ختم	١	١	٧
خشب	١		

وَاعْلَمْ أَنَّهُ مَتَى تَعَدَّدَ الْخُنْثَى تَعَدَّدَتْ أَحْوَالُهُ، فَكُلَّمَا زَادَ وَاحِدًا فِضَاعَفَ الْعَدَدُ، فَلِلْأُثْنَيْنِ أَرْبَعُ حَالَاتٍ، وَلِلثَلَاثَةِ ثَمَانٌ، وَلِلْأَرْبَعَةِ سِتَّةٌ عَشَرَ، وَلِلْخَمْسَةِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ لِلْخُنْثَى الْوَاحِدِ حَالَيْنِ، فَاضْرِبْهَا فِي حَالَيْنِ أُخْرَيْنِ

للخُنثَى الثَّانِي تَبْلُغُ أَرْبَعَةً، فَاضْرِبْهَا فِي حَالِي الْخُنثَى الثَّلَاثِ تَبْلُغُ ثَمَانِيَةً، فَاضْرِبْهَا فِي حَالِي الرَّابِعِ تَبْلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ، وَيَضْرِبْهَا فِي حَالِي الْخَامِسِ تَبْلُغُ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ، وَهَكَذَا.

٤- فِي عَمَلِ مَسْأَلَةٍ فِيهَا مُنَاسَحَةُ وَخُنْثَى، وَصَوْرَتُهَا: زَوْجَةٌ، وَجَدَّةٌ، وَعَمٌّ، وَوَلَدٌ خُنْثَى، وَبِنْتُ، وَلَمْ تُقَسِّمِ التَّرَكَّةُ حَتَّى مَاتَتِ الْبِنْتُ عَنْ بِنْتٍ، وَوَلَدٌ خُنْثَى، وَزَوْجٌ، وَعَمٌّ، فَتَعْمَلُ الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى عَلَى أَنَّ الْخُنْثَى فِيهَا يُرْجَى اتِّضَاحُهَا، وَهِيَ الْحَالُ الْأُولَى فِي الْعَمَلِ، فَتَقُولُ: مَسْأَلَةُ ذُكُورِيَّتِهِ مِنْ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَتَصِحُّ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ، وَمَسْأَلَةُ أَنْوَيْتِهِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ غَيْرِ مُنْكَسِرَةٍ، وَبَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ تَنَاسُبٌ؛ فَتَكْتَفِي بِالْكُبْرَى، وَلَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ جَدَاوِلَ وَاحِدٍ لَذُكُورِيَّتِهِ، وَآخَرُ لِأَنْوَيْتِهِ، وَثَالِثٌ عَلَى أَنَّهُ يُرْجَى اتِّضَاحُهَا، ثُمَّ بَعْدَ هَذَا تَعْمَلُ مَسْأَلَةَ الثَّانِي عَلَى أَنَّ الْخُنْثَى فِيهَا ذَكَرًا، ثُمَّ تُصَحِّحُهَا مَعَ سِهَامِ مُورَّثِهِ، ثُمَّ عَلَى أَنَّهُ أُنْثَى، ثُمَّ تُصَحِّحُهَا مَعَ سِهَامِ مُورَّثِهِ، ثُمَّ تَضَعُ الْجَامِعَةَ عَلَى أَنَّهُ يُرْجَى اتِّضَاحُهَا، ثُمَّ لَا يُرْجَى.

فَتَقُولُ: مَسْأَلَةُ كَوْنِهِ ذَكَرًا مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ سِهَامِ الْمَوْرَثِ تَبَايُنٌ، وَيَضْرِبُ بَعْضُهُمَا بِالْآخِرِ يَحْصُلُ ثَمَانٍ وَثَمَانُونَ وَمِثْنَانِ، وَهِيَ مَصْحُ الْمَسْأَلَتَيْنِ، أَمَّا مَسْأَلَةُ أَنْوَيْتِهِ فَهِيَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، وَتَبَايُنُ سِهَامِ مُورَّثِهِ أَيْضًا، وَمُحْصَلُ ضَرْبِ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ وَثَمَانِ مِئَةٍ، وَهِيَ مَصْحُ الْمَسْأَلَتَيْنِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَضَعُ الْجَامِعَةَ عَلَى أَنَّهُ يُرْجَى اتِّضَاحُهَا وَهِيَ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ وَثَمَانِ مِئَةٍ، ثُمَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرْجَى وَهِيَ ضِعْفُهَا ثَمَانٍ وَعِشْرُونَ وَسَبْعُ مِئَةٍ وَأَلْفٌ، وَقَدْ وُضِعَ عَلَى الْجَدْوَلِ الْأَوَّلِ وَفَقَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ، وَعَلَى الْجَدْوَلِ الثَّانِي وَفَقَ مَسْأَلَةِ الْأُولَى، وَعَلَى الْجَدْوَلِ الثَّلَاثِ مَسْأَلَةُ الْمَيْتِ الثَّانِي بِتَقْدِيرِ خُنْثَاهُ أُنْثَى وَذَكَرًا، وَعَلَى الْجَدْوَلِ الرَّابِعِ وَالسَّادِسِ سِهَامُ الْمَيْتِ الثَّانِي مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، وَعَلَى الْجَدْوَلِ الْخَامِسِ وَفَقَ مَسْأَلَةَ الذُّكُورِيَّةِ مِنَ الْمَيْتِ الثَّانِي لِمَسْأَلَةِ

أُنُوَيْتِه بَعْدَ التَّصْحِيحِ، وَعَلَى الْجَدُولِ السَّابِعِ وَفُقَ مَسْأَلَةُ الْأُنُوَيْتَةِ مِنَ الْمَيِّتِ الثَّانِي
لِمَسْأَلَةِ الذُّكُورِيَّةِ، وَأَمَّا الْجَدْوُلُ الثَّامِنُ فَعَلَيْهِ حَالَا الْخُثَى، أَمَّا الْجَدْوُلُ التَّاسِعُ فَهُوَ
حَاصِلُ ضَرْبِ الْجَامِعَةِ فِي حَالِي الْخُثَى، كَمَا هُوَ أَمَامَكَ فِي الشُّبَاكِ:

١٢

	٢	١	١٧	٣	١٧		٤	١	٣	
ت	١٧٢	٨٦٤	٨٦٤	١٢	٢٨٨	٤		٧٢	٧٢	٢٤
٨										
جـه	٢١٦	١٠٨	١٠٨		٣٦			٩	٩	٣
ده	٢٨٨	١٤٤	١٤٤		٤٨			١٢	١٢	٤
عم										١
ولد خثى	٥٧٦	٢٨٨	٢٨٨		٩٦			٢٤	٣٤	٨
بنت							ت	١٧	١٧	٨
بنت	١١٩	٥١	٦٨	٤	١٧	١				
ولد خثى	١٧٠	٦٨	٦٨	٤	٣٤	٢				
ج	١٠٢	٥١	٥١	٣	١٧	١				
عم	١١٧		١٣	١						

أَمَّا الشُّبَاكُ الَّذِي يَتَرَاءى أَمَامَكَ تَحْتَ فَإِنَّهُ كَانَ مَعْمُولًا عَلَى الْحَالِ الثَّانِيَةِ
الَّتِي نُقَدِّرُ فِيهَا الْخُثَى فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى لَا يُرْجَى اتِّضَاحُهُ، فَبَعْدَ الْعَمَلِ السَّابِقِ فِي
مَسْأَلَةِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ نَضْرِبُ الْحَاصِلَ مِنْ ضَرْبِ إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي الْأُخْرَى فِي

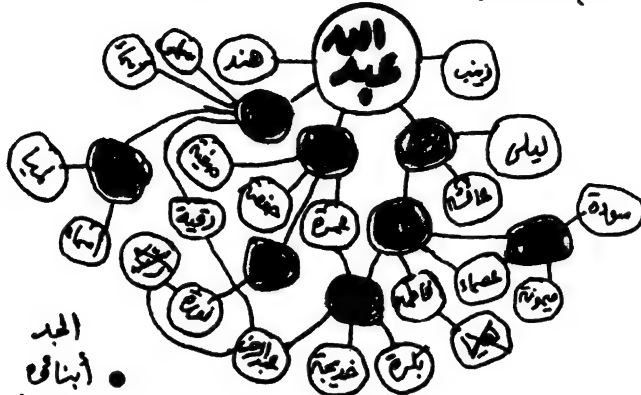
حَالِي الْخُنْثَى، وَنَعْرِفُ مَا لِكُلِّ وَارِثٍ، ثُمَّ نَقْسِمُ مَا لِلْبِنْتِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى عَلَى مُصَحِّحِ مَسْأَلَتِهَا، وَنَنْظُرُ بَيْنَهَا كَمَا سَبَقَ، وَمَا تَرَاهُ فِي الشُّبَّاكِ الْأَوَّلِ فِي الْجَدَاوِلِ هُوَ بِنَفْسِهِ مَا تَرَاهُ فِي شُبَّاكِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا أَنَّ الْجَدْوَلَ الثَّلَاثَ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى عَلَى أَنَّهُ يُرْجَى اتِّضَاعُهُ، وَهُنَا كَانَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرْجَى اتِّضَاعُهُ، كَمَا يَظْهَرُ بِتَأَمُّلِ هَذَا الشُّبَّاكِ:

١٢

	٢	١	٤١	٣	٤١		٤	١	٣	
٣٤٥٦	١٧٢٨	١٧٢٨	١٢	٥٧٦	٤		١٤٤	٧٢	٢٤	ت
٤٣٢	٢١٦	٢١٦		٧٢			١٨	٩	٣	جـه
٥٧٦	٢٨٨	٢٨٨		٩٦			٢٤	١٢	٤	ده
٧٢	٣٦	٣٦		١٢			٣		١	عم
١٣٩٢	٦٩٦	٦٩٦		٢٣٢			٥٨	٣٤	٨	ولد خشي
						ت	٤١	١٧	٨	بنت
٢٨٧	١٢٣	١٦٤	٤	٤١	١	بنت				
٤١٠	١٦٤	١٦٤	٤	٨٢	٢	ولد خشي				
٢٤٦	١٢٣	١٢٣	٣	٤١	١	ج				
٤١		٤١	١			عم				



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



- الجهد
- أبناء
- أبناء أبناء
- أبناء أبناء أبناء

هذه قائمة من أبنائه (زينب وهند)
ومن ابنتي ابنه علي وهما (ليلى وعائشة)
ومن بنات ابنه فهد (عمر وحفصة وصفية)
ومن ~~بناته~~ ابنه خالد (سلي وأسماء ورقية)
ومن بنتي ابن ابنه السودة وميمونة) بنتي عباس
ومن بنتي ابن ابنه علي (عمرو وفاطمة) بنتي زيد
ومن بنت بنت ابن ابنه علي (هيا) بنت فاطمة
ومن أولاد ابن ابن ابن علي (عليان وبكر وخديجة) أم ولد عمر بن زيد
وعبدنبت ابن ابنه فهد (نورة) بنت عثمان
ومن بنت ابن ابن ابن ابنه علي (رتا) بنت عليان
~~ومن بنت ابن ابنه خالد (رقية) بنت بكر~~
ومن بنتي ابن ابنه خالد (أسماء وليدا) بنتي المارث
فتقسم تركته أي تركته لجليلة من ثلاثة لأبنتيه زينب وهند الثلثان
والباقي لابن ابن ابن ابنه علي وهو (عليان) ومن في درجته أو فوقه من بنات الابن
وهن ١- زوجته (ندة) ٢- أمه (رقية) ٣- جدته (عمر) ٤- ٥ أخواتها (بكر وخديجة)
٦- ٧- عماتها (عمرو وفاطمة) ٨- ٩- خالاتها (سلي وأسماء) ١٠- ١١- محبات أبيهم
(ليلى وعائشة) ١٢- ١٣- خالات أبيهم (حفصة وصفية) ١٤- ١٥- ابنتاهم (السودة وميمونة)
١٦- ١٧- ابنتا خالد (أسماء وليدا)
ولا تترك بنته (ربا) شيئا لأنها تحبه بقلبي ولا (هيا) بنت عمته (فاطمة) لأنها مولى الأحرار

هَلَكَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ ابْنَتَيْهِ (زَيْنَبَ وَهِنْدَ)
وَعَنْ ابْنَتَيْ ابْنِهِ عَلِيٍّ وَهُمَا (لَيْلَى وَعَائِشَةُ)
وَعَنْ بَنَاتِ ابْنِهِ فَهْدٍ (عَمْرَةُ وَحَفْصَةُ وَصَفِيَّةُ)
وَعَنْ بَنَاتِ ابْنِهِ خَالِدٍ (سَلْمَى وَأَسْمَاءُ وَرُقِيَّةُ)
وَعَنْ بَنَتَيْ ابْنِ ابْنِ ابْنِهِ عَلِيٍّ (سَوْدَةُ وَمَيْمُونَةُ) بَنَتِي عَبَّاسٍ
وَعَنْ بَنَتَيْ ابْنِ ابْنِهِ عَلِيٍّ (عَصْمَاءُ وَفَاطِمَةُ) بَنَتِي زَيْدٍ
وَعَنْ بَنَتِ ابْنِ ابْنِ ابْنِهِ عَلِيٍّ (هَيَا) بَنَتِ فَاطِمَةَ
وَعَنْ أَوْلَادِ ابْنِ ابْنِ ابْنِهِ عَلِيٍّ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَبَكْرَةُ وَخَدِيجَةُ) أَوْلَادِ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ
وَعَنْ بَنَتِ ابْنِ ابْنِهِ فَهْدٍ (نَوْرَةُ) بَنَتِ عُثْمَانَ
وَعَنْ بَنَتِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنِهِ عَلِيٍّ (رِيَا) بَنَتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
وَعَنْ بَنَتِ ابْنِهِ خَالِدٍ (رُقِيَّةُ) بَنَتِ بَكْرٍ
وَعَنْ بَنَتَيْ ابْنِ ابْنِهِ خَالِدٍ (أَسْمَاءُ وَلَمِيَا) بَنَتِي الْحَارِثِ
فَتَقَسَّمُ تَرْكَتُهُ أَي: تَرَكَهُ عَبْدُ اللَّهِ مِنْ ثَلَاثَةٍ؛ لِابْنَتَيْهِ (زَيْنَبَ وَهِنْدَ) الثَّلَاثَانِ.
وَالْبَاقِي لِابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنِهِ عَلِيٍّ وَهُوَ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ)
وَمَنْ فِي دَرَجَتِهِ أَوْ فَوْقَهُ، مِنْ بَنَاتِ الْإِبْنِ وَهُنَّ:

١- زَوْجَتُهُ (نَوْرَةُ).

٢- أُمُّهُ (رُقِيَّةُ).

٣- جَدَّتُهُ (عَمْرَةٌ).

٤- ٥- أُخْتَاهُ (بَكْرَةٌ وَخَدِيجَةٌ).

٦- ٧- عَمَّتَاهُ (عَصَاءُ وَفَاطِمَةٌ).

٨- ٩- خَالَتَاهُ (سَلْمَى وَأَسْمَاءُ).

١٠- ١١- عَمَّتَا أَبِيهِ (لَيْلَى وَعَائِشَةُ).

١٢- ١٣- خَالَتَا أَبِيهِ (حَفْصَةُ وَصَفِيَّةُ).

١٤- ١٥- ابْنَتَا عَمِّهِ (سَوْدَةُ وَمَيْمُونَةُ).

١٦- ١٧- ابْنَتَا خَالِهِ (أَسْمَاءُ وَلَمِيَّا).

وَلَا تَرِثُ بِنْتُهُ (رَبِيًّا) شَيْئًا؛ لِأَنَّهَا مُحْجُوبَةٌ بِهِ، وَلَا (هَيَا) بِنْتُ عَمَّتِهِ (فَاطِمَةُ)؛
لِأَنَّهَا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

كَتَبَهُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ الْعُثَيْمِينُ،

فِي: ١٥/٦/١٤١٣ هـ



المُلْحَقُ الثَّانِي

أ- أَصْحَابُ الْفُرُوضِ

ب- تَقْسِيمُ الْفَرَائِضِ بِاعْتِبَارِ كُلِّ وَارِثٍ عَلَى حِدَةٍ.

كَتَبَ هَذَا النَّصَّ الْعِلْمِيَّ بِقَلَمِهِ صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ
شَيْخُنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
وَإِتْمَامًا لِلْفَائِدَةِ أُدْرِجَ فِي خَاتِمَةِ شَرْحِهِ
لِمَنْظُومَةِ الْقَلَائِدِ الْبُرْهَانِيَّةِ

بسم الله الرحمن الرحيم
أصحاب النصف خمسة أصناف .

- ١- الزوج بشرط واحد وهو عدم الفرع الوارث .
- ٢- البنت بشرطين : عدم المشارك ^(١) وعدم المعصب ^(٢) .
- ٣- بنت الابن بثلاثة شروط : عدم المشارك ^(١) وعدم المعصب ^(٢) وعدم فرع وارث أعلى منها .
- ٤- الأخن الشقيقة بأربعة شروط : عدم المشارك ^(١) وعدم المعصب ^(٢) وعدم الفرع الوارث ^(٣) وعدم الأصل الوارث من الذكور ^(٤) .
- ٥- الأخن لأب بخمسة شروط : عدم المشارك ^(١) وعدم المعصب ^(٢) وعدم الفرع الوارث ^(٣) وعدم الأصل الوارث من الذكور ^(٤) وعدم الشقيق ^(٥) الشقيقة .

أصحاب الربع صنفان .

- ١- الزوج بشرط واحد وهو وجود الفرع الوارث ^(٣) .
- ٢- الزوجة أو الزوجات بشرط واحد وهو عدم الفرع الوارث ^(٣) .

أصحاب الثمن صنف واحد .

- ١- الزوجة أو الزوجات بشرط واحد وهو وجود الفرع الوارث ^(٣) .

أصحاب الثلثين

أصحاب الثلثين أربعة أصناف .

- ١- البنات بشرطين : التعدد وعدم المعصب ^(٢) .
- ٢- بنات الابن بثلاثة شروط : التعدد وعدم المعصب ^(٢) وعدم فرع وارث أعلى منهن ^(٣) .
- ٣- الأخوات الشقيقات بأربعة شروط : التعدد وعدم المعصب ^(٢) وعدم

(١) المشارك : كل بائني مساوية لها درجة ووصفا

(٢) المعصب : كل ذكر مساو لها درجة ووصفا

(٣) الفرع الوارث : كل من لم يدل بائني (٤) الأصل الوارث من الذكور كل ذكر لم يدل بائني

وعدم الأصل الوارد من الذكور^(٤) وعدم المعصب^(٣) وعدم الأشقاء الذكور
وأن لا تستغرق الشقيقتان الثلثين .
٢- الإخوة من الأم بثلاثة شروط : عدم التعدد وعدم الفرع الوارد وعدم الأصل^(٣)
الوارث من الذكور^(٤)
كتبه محمد صالح العثيمين في ١٤٠٦ / ١٤١٤ هـ

الملحق الثاني

أَصْحَابُ النَّصْفِ خَمْسَةُ أَصْنَافٍ:

- ١- الزَّوْجُ بِشَرْطٍ وَاحِدٍ: وهو عَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.
- ٢- الْبِنْتُ بِشَرْطَيْنِ: عَدَمُ الْمُشَارِكِ^(١)، وَعَدَمُ الْمُعْصَبِ^(٢).
- ٣- بِنْتُ الْإِبْنِ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: عَدَمُ الْمُشَارِكِ، وَعَدَمُ الْمُعْصَبِ، وَعَدَمُ فَرْعٍ وَارِثٍ^(٣) أَعْلَى مِنْهَا.
- ٤- الْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ: عَدَمُ الْمُشَارِكِ، وَعَدَمُ الْمُعْصَبِ، عَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَعَدَمُ الْأَصْلِ الْوَارِثِ مِنَ الذَّكَورِ^(٤).
- ٥- الْأَخْتُ لَأَبٍ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ: عَدَمُ الْمُشَارِكِ، وَعَدَمُ الْمُعْصَبِ، وَعَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَعَدَمُ الْأَصْلِ الْوَارِثِ مِنَ الذَّكَورِ، وَعَدَمُ الشَّقِيقِ وَالشَّقِيقَةِ.

أَصْحَابُ الرُّبْعِ صِنْفَانِ:

- ١- الزَّوْجُ بِشَرْطٍ وَاحِدٍ: وهو وُجُودُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.
- ٢- الزَّوْجَةُ أَوْ الزَّوْجَاتُ بِشَرْطٍ وَاحِدٍ: وهو عَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

(١) المشارك: كل أنثى مساوية لها درجة ووصفاً. (الشارح)

(٢) المعصب: كل ذكر مساو لها درجة ووصفاً. (الشارح)

(٣) الفرع الوارث: من ليس بينه وبين الميت أنثى. (الشارح)

(٤) الأصل الوارث من الذكور: كل من ليس بينه وبين الميت أنثى. (الشارح)

أَصْحَابُ الثَّمَنِ صِنْفٌ وَاحِدٌ.

الزَّوْجَةُ أَوْ الزَّوْجَاتُ بِشَرَطٍ وَاحِدٍ: وَهُوَ وُجُودُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

أَصْحَابُ الثَّلَاثِينَ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ:

١- الْبَنَاتُ بِشَرَطَيْنِ: التَّعَدُّدُ، وَعَدَمُ الْمُعَصَّبِ.

٢- بَنَاتُ الْإِبْنِ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: التَّعَدُّدُ، وَعَدَمُ الْمُعَصَّبِ، وَعَدَمُ فَرْعٍ وَارِثٍ أَعْلَى مِنْهُنَّ.

٣- الْأَخَوَاتُ الشَّقِيقَاتُ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ: التَّعَدُّدُ، وَعَدَمُ الْمُعَصَّبِ، وَعَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَعَدَمُ الْأَصْلِ الْوَارِثِ مِنَ الذُّكُورِ.

٤- الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ: التَّعَدُّدُ، وَعَدَمُ الْمُعَصَّبِ، وَعَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَعَدَمُ الْأَصْلِ الْوَارِثِ مِنَ الذُّكُورِ، وَعَدَمُ الشَّقِيقِ وَالشَّقِيقَةِ.

أَصْحَابُ الثَّلَاثِ صِنْفَانِ:

١- الْأُمُّ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: عَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَعَدَمُ جَمْعٍ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ، وَأَلَّا تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ إِحْدَى الْعُمَرِيَّتَيْنِ وَهُمَا:

أ- زَوْجٌ، وَأُمٌّ، وَأَبٌ. الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ الْبَاقِي وَاحِدٌ، وَلِلْأَبِ الْبَاقِي اثْنَانِ.

ب- زَوْجَةٌ، وَأُمٌّ، وَأَبٌ. الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ: لِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ وَاحِدٌ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ الْبَاقِي وَاحِدٌ، وَلِلْأَبِ الْبَاقِي اثْنَانِ.

٢- الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: التَّعَدُّدُ، وَعَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَعَدَمُ الْأَصْلِ الْوَارِثِ مِنَ الذُّكُورِ.

ولا إرثَ لَهُمْ مُطْلَقًا مَعَ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَلَا مَعَ الْأَصْلِ الْوَارِثِ مِنَ الذُّكُورِ.
أَصْحَابُ السُّدُسِ سَبْعَةُ أَصْنَافٍ:

- ١- الْأَبُ بِشَرْطٍ وَاحِدٍ: وَهُوَ وُجُودُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.
- ٢- الْأُمُّ بِأَحَدِ شَرْطَيْنِ: وَجُودُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، أَوْ جَمْعُ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ.
- ٣- الْجَدُّ الْوَارِثُ ^(١) بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: وَجُودُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَعَدَمُ أَصْلِ وَارِثٍ مِنَ الذُّكُورِ أَقْرَبَ مِنْهُ، وَعَدَمُ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ الْأَشْقَاءِ أَوْ لِأَبٍ.
- ٤- الْجَدَّةُ الْوَارِثَةُ ^(٢) أَوْ الْجَدَّاتُ، بِشَرْطٍ وَاحِدٍ: وَهُوَ عَدَمُ أَنْثَى وَارِثَةٍ مِنَ الْأَصُولِ أَقْرَبَ مِنْهَا.
- ٥- بَنَاتُ الْإِبْنِ الْوَاحِدَةِ أَوْ الْجَمْعِ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: عَدَمُ الْمُعَصَّبِ، وَعَدَمُ فَرْعٍ وَارِثٍ مِنَ الذُّكُورِ أَعْلَى مِنْهُنَّ، وَأَلَّا يَسْتَغْرِقَ مَنْ فَوْقَهُنَّ الثَّلَاثِينَ.
- ٦- الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ الْوَاحِدَةِ أَوْ الْجَمْعِ، بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ: عَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَعَدَمُ الْأَصْلِ الْوَارِثِ مِنَ الذُّكُورِ، وَعَدَمُ الْمُعَصَّبِ، وَعَدَمُ الْأَشْقَاءِ الذُّكُورِ، وَأَلَّا تَسْتَغْرِقَ الشَّقِيقَاتُ الثَّلَاثِينَ.
- ٧- الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: عَدَمُ التَّعَدُّدِ، وَعَدَمُ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَعَدَمُ الْأَصْلِ الْوَارِثِ مِنَ الذُّكُورِ.



(١) الجد الوارث: من ليس بينه وبين الميت أنثى. (الشارح)

(٢) الجدة الوارثة: من ليس بينها وبين الميت ذكر مسبوق بأنثى. (الشارح)

تقسيم الفرائض باعتبار كل وارث على حدة
يمكن تقسيم الفرائض باعتبار كل وارث على حدة كما يلي :

ميراث الزوج والزوجة

للزوج النصف مع عدم الفرع الوارث والرابع مع وجوده .

للزوجة الربع مع عدم الفرع الوارث والثلث مع وجوده .

ميراث الأب والأم

للأب السدس فرضاً بدون زيادة مع ذكر الفرع الوارث والسدس فرضاً
وما بقي تعصيباً مع إناث الفرع الوارث والتعصيب فقط مع عدم الفرع الوارث .
للأم السدس مع الفرع الوارث أو جمع من الإخوة أو الأخوات . وكذلك
مع عدمهم وذلك الباقي في العريتين .

ميراث الجد والجدة الوارثين

ميراث الجد الوارث كميراث الأب إلا في مسألتين الأولى العريتان
فإن للأم مع الجد تلك المال ومع الأب تلك الباقي بعد فرض الزوجين / الثانية
مع الإخوة الأشقاء أو لأب فإنهم لا يستقلون بالجد ويستقلون بالأب والعقل
الصحيح أنهم يستقلون بالجد كما يستقلون بالأب .
وميراث الجدة أو الجدات السدس إذا لم يكن أحدهن فإن الأصول أقرب .

ميراث البنات

يرثن بالفرض فقط إذا لم يكن معهن معصب . للواحدة النصف وللثنتين
فأكثر الثلثان . ويرثن بالتعصيب بالغير إذا كان معهن معصب للذكر مثل حظ
الأنثى .

ميراث بنات الابن

ميراث بنات الابن كميراث البنات إذا لم يكن فوقهن أحد من الفرع .
فإن كان فوقهن أحد من الفرع فإن كان ذكراً سقطن وإن كانت أنثى
واحدة فلا النصف ولهن السدس تكملة الثلثين إذا لم يكن معهن معصب وإن
كانتا اثنتين فأكثر سقطن لأن لم يعصبهن ابن ابن بدرجتهم أو أنزل منهن .

ميراث الأخوات الحقيقيات

يرثن بالفرض فقط إن لم يكن معهن معصب للواحدة النصف وللثنتين
فأكثر

الثلاثين ويرث بالتعصيب بالغير مع الأخ الشقيق ويرث بالتعصيب مع الغير
مع مة يرث بالفرض من البنات أو بنات الابن .
ميراث الأخوات لأب

ميراث الأخوات لأب كميراث الشقيقات إذا عدم الشقيق والشقيقة / فإن
شقيق سقطن به . وإن وجدت شقيقة واحدة فلان السدس تكملة الثلثين إذا
لم يكن معهن معصبا . وإن وجدت شقيقتان فأكثر سقطن إن لم يوجد معصبا .
ميراث الاخوة للأم

يرثون بالفرض فقط للواحد السدس وللجمع الثلث الذكر والأنثى سواء .
كتبه الفقير إلى الله تعالى محمد صالح المنجد في ١٦ / ٦ / ١٤٢٠ هـ

ب- تَقْسِيمُ الْفَرَائِضِ بِاعْتِبَارِ كُلِّ وَارِثٍ عَلَى حِدَةٍ:

يُمْكِنُ تَقْسِيمُ الْفَرَائِضِ بِاعْتِبَارِ كُلِّ وَارِثٍ عَلَى حِدَةٍ كَمَا يَلِي:

ميراثُ الزَّوْجِ والزَّوْجَةِ

للزَّوْجِ: النِّصْفُ مَعَ عَدَمِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَالرُّبْعُ مَعَ وُجُودِهِ.

للزَّوْجَةِ: الرُّبْعُ مَعَ عَدَمِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَالثُّمْنُ مَعَ وُجُودِهِ.

ميراثُ الأبِ والأمِّ

لِلْأَبِ: السُّدُسُ فَرَضًا بَدُونِ زِيَادَةٍ مَعَ ذُكُورِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَالسُّدُسُ فَرَضًا وَمَا بَقِيَ تَعْصِبًا مَعَ إِنْثَاءِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَالتَّعْصِيبُ فَقَطْ مَعَ عَدَمِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.
لِلْأُمِّ: السُّدُسُ مَعَ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، أَوْ جَمْعٍ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ، وَالثُّلُثُ مَعَ عَدَمِهِمْ، وَثُلُثُ الْبَاقِي فِي الْعُمَرَيَّتَيْنِ.

ميراثُ الجدِّ والجَدَّةِ الْوَارِثَيْنِ

ميراثُ الجدِّ الْوَارِثِ كَمِيرَاثِ الْأَبِ إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ:

الأُولَى: الْعُمَرَيَّتَانِ، فَإِنَّ لِلْأُمِّ مَعَ الْجَدِّ ثُلُثُ الْمَالِ، وَمَعَ الْأَبِ ثُلُثُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجَيْنِ.

الثَّانِيَةُ: مَعَ الْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ، أَوْ لِأَبٍ، فَإِنَّهُمْ لَا يَسْقُطُونَ بِالْجَدِّ، وَيَسْقُطُونَ بِالْأَبِ، وَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ: أَنَّهُمْ يَسْقُطُونَ بِالْجَدِّ كَمَا يَسْقُطُونَ بِالْأَبِ.

وميراثُ الجدَّةِ أو الجدَّاتِ: السُّدُسُ إذا لم يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ إناثِ الأصولِ أَقْرَبَ مِنْهُنَّ.

ميراثُ البناتِ

يَرِثُنَ بالفَرَضِ فَقَطْ إذا لم يَكُنْ مَعَهُنَّ مُعَصَّبٌ، للواحدةِ النِّصْفُ، وللثَّنتينِ فَأَكْثَرُ الثُّلثانِ.

وَيَرِثُنَ بالتَّعْصِيبِ بِالْغَيْرِ إذا كَانَ مَعَهُنَّ مُعَصَّبٌ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.

ميراثُ بناتِ الإِبنِ

ميراثُ بناتِ الإِبنِ كميراثِ البناتِ إذا لم يَكُنْ فَوْقَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْفُرُوعِ.
فإن كَانَ فَوْقَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْفُرُوعِ فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا أَسْقَطَهُنَّ، وَإِنْ كَانَتْ أُنْثَى وَاحِدَةً؛ فَلَهَا النِّصْفُ، وَلَهُنَّ السُّدُسُ تَكْمَلَةَ الثُّلَاثِينَ إذا لم يَكُنْ مَعَهُنَّ مُعَصَّبٌ، وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ - أَوْ ثَلَاثَيْنِ - فَأَكْثَرُ، سَقَطْنَ إِنْ لَمْ يُعَصِّبْهُنَّ ابْنُ ابْنٍ بَدَرَجَتَهُنَّ، أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُنَّ.

ميراثُ الأخواتِ الشَّقِيقَاتِ

يَرِثُنَ بالفَرَضِ فَقَطْ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ مُعَصَّبٌ، للواحدةِ النِّصْفُ، وللثَّنتينِ فَأَكْثَرُ الثُّلثانِ.

وَيَرِثُنَ بالتَّعْصِيبِ بِالْغَيْرِ مَعَ الْأَخِ الشَّقِيقِ، وَيَرِثُنَ بالتَّعْصِيبِ مَعَ الْغَيْرِ مَعَ مَنْ يَرِثُ بالفَرَضِ مِنَ الْبَنَاتِ، أَوْ بَنَاتِ الإِبنِ.

ميراثُ الأخواتِ لأبٍ

ميراثُ الأخواتِ لأبٍ كميراثِ الشَّقِيقَاتِ إِذَا عُدِمَ الشَّقِيقُ وَالشَّقِيقَةُ، فَإِنْ وُجِدَ شَقِيقٌ سَقَطَ بِهِ، وَإِنْ وُجِدَتْ شَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ فَلَهُنَّ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ مُعَصَّبٌ، وَإِنْ وُجِدَ شَقِيقَتَانِ فَأَكْثَرُ، سَقَطْنَ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مُعَصَّبٌ.

ميراثُ الإخوةِ لأمٍّ

يَرِثُونَ بِالْفَرَضِ فَقَطْ لِلوَاحِدِ السُّدُسُ، وَلِلْجَمْعِ الثُّلُثُ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءً.

كَتَبَهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى

مُحَمَّدُ الصَّالِحُ الْعُثَيْمِينُ

فِي ٢٦/٦/١٤١٢ هـ



فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٢٦٠	ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ
٢٦٠، ١٦٧، ١٤٧، ١٤٥، ١٣٨، ١٣٥، ٨٩	أَحِقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرِ
٤٢	أَنَّ الْفَرَائِضَ أَوَّلُ مَا سَيُزْفَعُ
٥٧	إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِرِثٍ
١١٤	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى ابْنَتِي سَعْدِ الثَّلَثِينَ
١٣٨	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ
١٩١	أَنَّ أَوَّلَ مَسْأَلَةٍ عَالَتْ فِي عَهْدِ عُمَرَ
٩٦	أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَكَمَ: لِلْأُمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي، وَالْبَاقِي لِلْأَبِ
١١٩	إِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا
٩٢، ٦٧، ٦٦	إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ
٦٩	تَحَوُّزُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ: عَتِيقَتُهَا، وَلَقِيطَتُهَا، وَلَدَهَا الَّذِي لَا عَنَتَ عَلَيْهِ
٥٦	الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ
٢٦٠	الْحَقَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ
٢٦٠	الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ
٣٥	خِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ
٣٨	خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ

- عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ١١٩
- فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ ٥٥
- كَفَّنُوهُ فِي تَوْبِهِ ٥٢
- لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ مِنَ الْمَقْتُولِ شَيْئًا ٧٤، ٧٣
- لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ إِلَّا بِالْوَلَاءِ ٧٨، ٧٦
- لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْبِنْتِ النَّصْفُ ١٣٣، ١١٥
- مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ؛ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ ٧٢
- النَّبِيُّ ﷺ أَعْطَى بِنْتَ الْإِبْنِ مَعَ الْبِنْتِ السُّدُسَ ١٣٩
- نِصْفُ الْعِلْمِ [أَيِ عِلْمِ الْفَرَائِضِ] ٤١
- الْوَلَاءُ لِحُمَةٍ كُلِّ حُمَةٍ النَّسَبِ ٦٦
- الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ٦٨
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حَمَارًا ١٦٩



فهرس الفوائد

الصفحة	الفائدة
٣١.....	المنظومة البرهانية جامعة، وأبياتها عذبة، لا تَقِلُّ عُدُوبَةً عن الرَّحِيَّةِ.....
٣٢.....	إذا ناب المصدّر مناب الفعل؛ فإنه يُحذفُ مثل: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ».....
٣٣.....	اسم «الفرد» لم يَرِدْ هذا في أسماء الله - فيما أَعْلَمُ -.....
٣٣.....	اسم «القديم» لم يَرِدْ من أسماء الله عَزَّوَجَلَّ.....
٣٣.....	اسم «الوارث» لم يَرِدْ بهذا اللَّفْظِ من أسماء الله، وَلَكِنَّهُ وَرَدَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ الدَّالِّ عَلَى التَّعْظِيمِ.....
٣٣.....	أَحْكَامُ اللَّهِ تَعَالَى إِمَّا كَوْنِيَّةً، وَإِمَّا شَرْعِيَّةً.....
٣٣.....	لَمْ يَرْتَضِ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - لِأَحَدٍ قِسْمَةَ هَذِهِ الْمَوَارِيثِ؛ بَلْ هُوَ الَّذِي قَسَمَهَا بِنَفْسِهِ.....
٣٤.....	عِنَايَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْفَرَائِضِ، حَيْثُ جَعَلَهَا فَرِيضَةً مِنْهُ، وَجَعَلَهَا مِنْ حُدُودِهِ، وَتَوَعَّدَ عَلَى اعْتِدَائِهَا.....
٣٤.....	الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ: ثَنَاؤُهُ عَلَى عَبْدِهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى.....
٣٤.....	الدُّعَاءُ بِالسَّلَامِ لِلنَّبِيِّ ﷺ دُعَاءٌ لَهُ بِالسَّلَامَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.....
٣٦.....	الْحِكْمَةُ أَنَّ اللَّهَ أَجْرَى عَلَى لِسَانِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ أَنْ يَقُولَ: أَحَدٌ، وَلَمْ يَقُلْ: مُحَمَّدٌ.....
٣٨.....	لَا شَكَّ أَنَّ أَعْيَانَ هَذِهِ الْأُمَّةِ هُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.....
٣٨.....	مَنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ، فَإِنَّهُ قَدْ سَبَّ الرَّسُولَ ﷺ، وَسَبَّ الشَّرِيعَةَ وَقَدَحَ فِيهَا، وَسَبَّ الْخَالِقَ عَزَّوَجَلَّ.....
٤١.....	الْعِلْمُ بِالْفَرَائِضِ مِنْ أَفْضَلِ الْعُلُومِ؛ لِأَنَّ فِيهَا عِلْمًا بِشَرِيعَةِ اللَّهِ، وَحِفْظًا لِشَرِيعَةِ اللَّهِ، وَإِصَالًا لِلْحَقُوقِ إِلَى مُسْتَحَقِّهَا.....

- لَيْسَ كُلُّ مَا أُسْنِدَ يَكُونُ صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُنْظَرَ فِي رِجَالِهِ، وَفِي اتِّصَالِ سَنَدِهِ،
 ٤٢ حَتَّى يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِالصَّحَّةِ أَوْ عَدَمِهَا.
- سُمِّيَ الْجَبَلُ عَلَمًا؛ لِأَنَّهُ يُهْتَدَى بِهِ ، وَالْعَالَمُ عِلْمٌ؛ لِأَنَّهُ يُهْتَدَى بِهِ، وَالصَّحَابَةُ أَعْلَامٌ؛
 ٤٣ لِأَنَّهُمْ يُهْتَدَى بِهِمْ.
- الصَّحِيحُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ مَا لَمْ يُخَالَفْ نَصًّا،
 ٤٣ أَوْ يُخَالَفَ غَيْرَهُ.
- الْخِلَافَ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ بَيْنَ الْأُمَّةِ عُمُومًا قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ
 ٤٤ الْفَرَائِضَ مِمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ أَصُولَهَا بِنَفْسِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.
- الْإِمَامُ: هُوَ مَنْ لَهُ أَتْبَاعٌ وَمَذْهَبٌ يُعْرَفُ بِهِ، وَلَيْسَ كُلُّ عَالِمٍ إِمَامًا؛ خِلَافًا لِمَا عَلَيْهِ
 ٤٤ النَّاسُ الْيَوْمَ..
- زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَبِعَهُ أُمَّةٌ فِي أَصُولِ مَذْهَبِهِ فِي الْفَرَائِضِ، وَلِهَذَا صَارَ إِمَامًا ٤٥
 لَيْسَ مَذْهَبُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى سَبِيلِ
 ٤٥ الْإِطْلَاقِ؛ بَلْ غَيْرُهُ إِذَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الدَّلِيلِ كَانَ أَوْلَى.
- لَا نَقُولُ: إِنَّ مَذْهَبَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ وَافَقَهُ؛ لَكِنْ نَسْتَأْنِسُ
 ٤٦ بِمُوَافَقَةِ الشَّافِعِيِّ لَهُ عَلَى أَنَّهُ صَحِيحٌ.
- الْمُجْتَهِدُ هُوَ الَّذِي وَصَلَ إِلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ إِجْبَابًا أَوْ نَدْبًا، تَحْرِيمًا أَوْ كَرَاهَةً .. ٤٦
 لَا أَعْلَمُ مَنْظُومَةً أَكْثَرَ اخْتِصَارًا مِنْ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ وَأَصُولِهِ .. ٤٧
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَمِّي أُمَّتَهُ، وَحَيَوَانَاتِهِ، فَيُسَمِّي بَعِيرَهُ، وَبَغْلَتَهُ، وَسِلَاحَهُ، وَغَيْرَ
 ٤٨ ذَلِكَ.
- الْإِنْسَانُ إِذَا مَاتَ تَعَلَّقَ بِرَكَّتِهِ خَمْسَةُ حُقُوقٍ .. ٥٠
 ٥٢ مُؤَنَّةٌ تَجْهِزُ الْمَيِّتَ مُقَدِّمَةً عَلَى حُقُوقِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْتَّرَكَةِ.

- مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الزَّوْجَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُجَهِّزَ زَوْجَتَهُ - إِذَا مَاتَتْ - مِنْ مَالِهِ،
 وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّ التَّكْفِينَ وَمَوْنَةَ التَّجْهِيزِ مِنَ الْعِشْرَةِ بِالْمَعْرُوفِ ٥٣
- الْوَصِيَّةُ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ لَا تُنْفَذُ، إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ الْمُرْشِدِينَ ٥٧
- الْهَبَةُ إِنْ كَانَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ فَهِيَ كَالْوَصِيَّةِ ٥٩
- الْوَقْفُ إِنْ كَانَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ فَهُوَ كَالْوَصِيَّةِ، لَا يُنْفَذُ مِنْهُ إِلَّا الثُّلُثُ ٥٩
- إِذَا عَقَدَ شَخْصٌ عَلَى امْرَأَةٍ وَمَاتَ عَنْهَا فِي الْحَالِ؛ فَإِنَّهَا تَرِثُهُ، أَوْ مَاتَتْ هِيَ فِي الْحَالِ،
 فَإِنَّهُ يَرِثُهَا بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ ٦١
- الْقَرَابَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: أَصُولٍ، وَفُرُوعٍ، وَحَوَاشٍ ٦٤
- الْوَلَاءُ عِنْدَ الْفَرَضِيِّينَ: عُصَبَةٌ تَنْبُتُ لِلْمُعْتَقِ، وَعَصَبِيَّةُ الْمُتَعَصِّبِينَ بَأَنْفُسِهِمْ ٦٧
- الْقَاتِلُ خَطَأً يَرِثُ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ؛ وَذَلِكَ لِبُعْدِ التَّهْمَةِ ٧٤
- الصَّحِيحُ أَنَّ الَّذِي يَمْنَعُ مِنَ الْمِيرَاثِ هُوَ الْقَتْلُ عَمْدًا ٧٥
- الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا إِرْثَ لِلْكَافِرِ وَلَوْ أَسْلَمَ قَبْلَ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ ٧٩
- مَوْتُ الْمُورِثِ يَكُونُ تَحْقِيقًا، وَيَكُونُ حُكْمًا ٨٤
- الْوَارِثُونَ إِمَّا ذُكُورٌ، وَإِمَّا إُنَاثٌ، وَإِمَّا لَا ذُكُورَ وَلَا إُنَاثَ وَهُمْ الْخَنَاثَى ٨٧
- تَغْيِيرُ الْمُؤَلَّفِ بِقَوْلِهِ: «مَنْ يَرِثُ مِنَ الذُّكُورِ»، وَلَمْ يَقُلْ مِنَ الرِّجَالِ، هُوَ الصَّوَابُ ٨٩
- الْإِرْثُ يَكُونُ تَارَةً بِالْفَرَضِ، وَتَارَةً بِالتَّعَصُّبِ، وَتَارَةً يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ،
 وَتَارَةً يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ ٩٣
- الْفُرُوضُ الْمُقَدَّرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سِتَّةٌ ٩٤
- إِرْثُ ذَوِي الْأَرْحَامِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَرَضِ وَالتَّعَصُّبِ ٩٤
- هَنَّاكَ فَرَضٌ يُسَمَّى ثُلُثُ الْبَاقِي، سِوَاءِ السُّدُسِ، أَوْ أَكْثَرُ، أَوْ أَقَلُّ، ثَبَتَ بِقَوْلِ الصَّحَابَةِ ٩٦

- التَّصَوُّيرُ الدَّهْنِيُّ لَا يَلْزُمُ مِنْهُ الْوُقُوعُ الْحِسِّيُّ ١٠٦
- مِنْ قَوَاعِدِ التَّعَصُّبِ: «أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرِثَ أَحَدٌ مِنَ الْحَوَاشِي -الِإِخْوَةِ، أَوِ الْأَعْمَامِ-
مَعَ وُجُودِ ذَكَرٍ مِنَ الْأَصُولِ أَوْ الْفُرُوعِ» ١٢٢
- الْعَصْبَةُ بِالْغَيْرِ أَقْوَى مِنَ الْعَصْبَةِ مَعَ الْغَيْرِ ١٥٤
- يُقَدَّمُ فِي التَّعَصُّبِ الْأَسْبَقُ جِهَةً، ثُمَّ الْأَقْرَبُ، ثُمَّ الْأَقْوَى ١٥٧
- قَوَاعِدُ فِي الْحَجَبِ بِالشَّخْصِ ١٦٠
- الْمُشْرَكَّةُ: هِيَ الَّتِي شَرَكَ فِيهَا أَوْلَادُ الْأَبَوَيْنِ مَعَ أَوْلَادِ الْأُمِّ ١٦٦
- مُقْتَضَى الدَّلِيلِ؛ أَنَّ الشَّقِيقَ الْعَاصِبَ فِي الْمُشْرَكَةِ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ ١٦٨
- الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ الْفِقْهِيَّةُ كَالْأَحْكَامِ الْعَقْدِيَّةِ يُرْجَعُ فِيهَا إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَقَطْ ١٦٨
- الْعَاصِبُ لَا حَظَّ لَهُ إِذَا اسْتَعْرَقَتِ الْفُرُوضُ التَّرَكَّةَ ١٧٠
- لِلْمُشْرَكَةِ صَوْرَتَانِ: صُورَةٌ مَعَ الْأُمِّ، وَصُورَةٌ مَعَ الْجَدَّةِ ١٧٠
- مَسْأَلَةُ الْمُعَادَّةِ هِيَ مَسْأَلَةٌ ضَعِيفَةٌ لَا تَنْبَنِي عَلَى أَيِّ قَاعِدَةٍ مِنَ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ ١٨٠
- الْأَكْدَرِيَّةُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا كَدَّرَتْ قَوَاعِدَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي بَابِ الْجَدِّ وَالِإِخْوَةِ ١٨١
- الْعَوْلُ اضْطِلَاحًا: زِيَادَةُ السُّهَامِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ ١٩٠
- إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ نِسْبَةَ النَّقْصِ مِنَ الْعَوْلِ؛ فَانْسُبْ مَا عَالَتْ بِهِ إِلَى مَا عَالَتْ
إِلَيْهِ، فَمَا حَصَلَ مِنَ النِّسْبَةِ فَهُوَ نِسْبَةُ النَّقْصِ ١٩٤
- الْأَصُولُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي تَعُولُ، أَعْمُهَا فِي الْعَوْلِ السُّنَّةُ، ثُمَّ الْاِثْنَا عَشَرَ، ثُمَّ الْأَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ ١٩٦
- الْأَصُولُ الَّتِي لَا تَعُولُ أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ: اِثْنَانِ، وَثَلَاثَةٌ، وَأَرْبَعَةٌ، وَثَمَانِيَةٌ ١٩٦
- التَّصْحِيحُ: هُوَ تَحْصِيلُ أَقْلٍ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ عَلَى الْوَرَثَةِ بِلا كَسْرِ ٢٠٢
- التَّأْصِيلُ هُوَ: تَحْصِيلُ أَقْلٍ عَدَدٍ يَخْرُجُ مِنْهُ فَرَضُ الْمَسْأَلَةِ أَوْ فُرُوضُهَا بِلا كَسْرِ ٢٠٢

- إذا صَحَّتْ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَصْلِهَا وَانْقَسَمَتْ سِهَامُ الْوَرَّةِ عَلَيْهِمْ بِلا كَسْرِ انْتَهَى الْعَمَلُ،
 لَكِنْ إِذَا كَانَ فِي نَصِيبِ أَحَدِ الْوَرَّةِ كَسْرٌ؛ فَإِنَّا نَصَحُّ ٢٠٢
- كُلُّ عَدَدَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ فَهُمَا مُتَبَايِنَانِ ٢٠٩، ٢٠٨
- الْمُنَاسَخَةُ نَحْتَاجُ إِلَيْهَا اخْتِياجًا وَاضِحًا إِذَا كَانَتِ التَّرِكَةُ عَقَارًا ٢١٥
- قَالَ الْفَرَضِيُّونَ: الْمُنَاسَخَةُ مِنْ أَصْعَبِ أَبْوَابِ الْفَرَائِضِ ٢١٦
- بَابُ قِسْمَةِ التَّرَكَاتِ، هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ عِلْمِ الْفَرَائِضِ، وَهُوَ ثَمَرَةُ عِلْمِ الْفَرَائِضِ
 أَنْ تَعْلَمَ كَيْفَ تُقَسَّمُ التَّرَكَاتِ ٢٤٤
- الِإِخْتِصَاصُ: هُوَ الْمَالُ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ صَاحِبُهُ وَلَا يَمْلِكُهُ ٢٤٥
- الرَّدُّ: هُوَ أَنْ تَنْقُصَ السَّهَامُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ وَيَلْزَمَ مِنْ نَقْصَانِهَا أَنْ يُزَادَ فِي النَصِيبِ ٢٥٣
- مَسَائِلُ الرَّدِّ: تَرُدُّ إِلَى اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةٍ، وَأَرْبَعَةٍ، وَخَمْسَةٍ ٢٥٥
- مَسَائِلُ الرَّدِّ تَكُونُ مِنْ عَدَدِ الرُّؤُوسِ وَذَلِكَ فِيهَا إِذَا كَانَ الْمَرْدُودُ عَلَيْهِمْ جِنْسًا
 وَاحِدًا، أَوْ مِنْ سِتَّةٍ فِيهَا إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَجْنَاسُ ٢٥٦
- ذَوُو الْأَرْحَامِ: كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ لَهُ فَرَضٌ وَلَا تَعْصِيبٌ ٢٥٨
- الْجَدَّاتُ كُلُّهُنَّ وَارِثَاتٌ إِلَّا مَنْ أَذَلَّتْ بِذَكَرٍ قَبْلَهُ أُنْثَى ٢٦٢
- جِهَاتُ ذَوِي الْأَرْحَامِ: بُنُوَّةٌ، وَأَبُوَّةٌ، وَأُخُوَّةٌ، وَعُمُومَةٌ ٢٦٦
- الصَّحِيحُ أَنَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ يُفْضَلُ ذَكَرُهُمْ عَلَى أُنْثَاهُمْ إِنْ أَذَلُّوا بِمَنْ يُفْضَلُ ذَكَرُهُمْ
 عَلَى أُنْثَاهُمْ، وَإِنْ أَذَلُّوا بِمَنْ لَا يُفْضَلُ ذَكَرُهُمْ عَلَى أُنْثَاهُمْ؛ فَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ... ٢٦٧
- الرَّاجِحُ أَنَّ مُدَّةَ الْإِنْتِظَارِ تَحْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَفْقُودِ، وَبِاخْتِلَافِ الْبَلَدِ، وَالزَّمَنِ،
 وَالسُّلْطَانِ، وَالتَّنْظِيمِ وَدِقَّتِهِ ٢٧٣
- أَقْسَامُ الْوَرَّةِ الَّذِينَ يُشَارِكُهُمُ الْمَفْقُودُ يَنْقَسِمُونَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ٢٧٨

- الحُثْنَى الْمُسْكِلُ: هُوَ مَنْ لَا يُعْرِفُ أَذَكَرَ هُوَ، أَمْ أُنْثَى ٢٧٩
- الحُثْنَى الْمُسْكِلُ لَا يَكُونُ أَبًا، وَلَا أُمًّا، وَلَا جَدًّا، وَلَا جَدَّةً، وَلَا زَوْجًا، وَلَا زَوْجَةً .. ٢٨٠
- الْحَمْلُ يَرِثُ، وَيُعَامَلُ بِالْيَقِينِ ٢٨١
- جَمِيعُ أَبْوَابِ الْمَوَارِيثِ اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا مَنْظُومَةُ الْبُرْهَانِيَّ وَهِيَ تَفُوقُ الرَّحِيَّةَ ٢٨٧



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تَقْدِيمٌ	٥
نَبْذَةُ مُخْتَصَرَةٍ عَنْ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ	٧
الصفحة الأولى من متن المنظومة بخطِّ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ	١٧
الصفحة الأخيرة من متن المنظومة بخطِّ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ	١٨
مَتْنُ الْقَلَائِدِ الْبُرْهَانِيَّةِ	١٩
الشَّرْحُ	٣١
التَّعْرِيفُ بِالنَّاظِمِ	٣١
تَسْمِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِ(أَحْمَدَ)	٣٦
فَضْلُ عِلْمِ الْفَرَائِضِ	٤٠
مُقَدِّمَةٌ	٥٠
الْحَقُوقُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالتَّرَكَةِ	٥٠
الرَّهْنُ	٥٠
تَجْهِيْزُ الْمَيْتِ	٥١
الدِّينُ الْمُرْسَلُ	٥٤
الْوَصِيَّةُ	٥٥
بَابُ أَسْبَابِ الْإِرْثِ	٦٠
النِّكَاحُ	٦١

٦٣	النَّسَبُ
٦٦	الْوَلَاءُ
٧١	بَابُ مَوَانِعِ الْإِزْثِ
٧١	الرَّقُّ
٧٢	الْقَتْلُ
٧٦	اِخْتِلَافُ الدِّينِ
٨١	بَابُ أَرْكَانِ الْإِزْثِ
٨٣	بَابُ شُرُوطِ الْإِزْثِ
٨٤	تَحَقُّقُ وُجُودِ الْوَارِثِ
٨٤	مَوْتُ الْمَوْرَثِ
٨٥	اِقْتِضَاءُ التَّوَارِثِ
٨٧	بَابُ مَنْ يَرِثُ مِنَ الذُّكُورِ
٩٠	بَابُ مَنْ يَرِثُ مِنَ الْإِنَاثِ
٩٣	بَابُ الْفُرُوضِ الْمُقَدَّرَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ
٩٨	بَابُ مَنْ يَرِثُ النِّصْفَ
١٠٥	بَابُ مَنْ يَرِثُ الرُّبْعَ
١٠٧	بَابُ مَنْ يَرِثُ الثُّمْنَ
١٠٩	بَابُ مَنْ يَرِثُ الثُّلَثَيْنِ
١١٦	بَابُ مَنْ يَرِثُ الثُّلَثَ
١١٧	الْعُمَرَيَّتَانِ

١٢٤	بابُ مَنْ يَرِثُ السُّدُسَ
١٤٥	بابُ التَّعْصِيبِ
١٥٨	بابُ الْحُجْبِ
١٦٦	بابُ الْمُشْرَكَةِ
١٧١	بابُ ميراثِ الجدِّ والإخوة
١٧٩	فَصْلٌ فِي الْمَعَادَةِ
١٨١	بابُ الْأَكْدَرِيَّةِ
١٨٥	بابُ الْحِسَابِ وَأَصُولِ الْمَسَائِلِ وَالْعَوْلِ
٢٠١	بابُ تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ
٢١٥	بابُ الْمُنَاسَخَةِ
٢٤٤	بابُ قِسْمَةِ التَّرَكَاتِ
٢٥٨	بابُ ذَوِي الْأَرْحَامِ
٢٦٦	جِهَاتُ ذَوِي الْأَرْحَامِ
٢٧٢	بابُ ميراثِ الْمَفْقُودِ وَالْحَثْنَى الْمُشْكِلِ وَالْحَمْلِ
٢٨٥	بابُ ميراثِ الْعَرْقَى وَنَحْوِهِمْ
٢٩١	مَلَا حَقُّ الْكِتَابِ
٢٩١	الْمُلْحَقُ الْأَوَّلُ: قِسْمَةُ التَّرَكَاتِ
٣٠٧	مَسْأَلَةُ عُنُقُودِيَّةِ فَرَضِيَّةِ بَخْطُ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ
٣١١	الْمُلْحَقُ الثَّانِي:
٣١٣	الصَّفْحَةُ الْأُولَى مِنْ مَخْطُوطِ (أَصْحَابِ الْفُرُوضِ) بِخَطِّ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ

٣١٤	الصفحة الأخيرة من مخطوط (تقسيم الفرائض) بخط الشارح رحمه الله.....
٣١٥	أ- أصحاب الفروض.....
٣٢١	ب- تقسيم الفرائض باعتبار كل وارث على حدة.....
٣٢٥	فهرس الأحاديث.....
٣٢٧	فهرس الفوائد.....
٣٣٣	فهرس الموضوعات.....

